



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>



HW 57L7 3



بحمد الله الكريم الوهاب تم طبع هذا الكتاب الكثير القوائد القيس
 القرائد بدار الطباعة الميرية المصرية في أيام الدولة الحمديه السعيديه
 لازالت صحائب مراحها ماطره ونوافج مكارمها في الاتفاق عاطره ولا برحت
 دار الطباعة بانفاس تلك الحضرة أنوار معارفها ساطعه وبوارق ما ترها
 على مدى الاوقات لامعه دائره على محور الانتظام والسداد بنظرها ذي
 الرأي والرشاد حضرة على اقتدي جوده بلغه الله ماموله وقصده وقد وافي
 طبعه حد التمام في أواخر شهر ربيع الآخر سنة الف ومائتين ستة وسبعين
 من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وآزكى التحية

خالص الكملة



بدور القام

ولما حظا تمام طبعه أيضا الفاضل الأريب واللؤعي الأديب الشاب
الناج ذوالفكر القادح ولدنا العلامة الشيخ محمد السما لوطي أهدي لنا
هذه التخمينات تهنته بالنصر ومزيد المسرات

عبد الظباء وروض الندة عززها * أم ذى الدراري ونظم العقد عززها
أم ذى الشهور يدت أم ما أرى قر * أم جنة الخلد أبدت لي مفاوزها
أم ذا كتاب يد الأريب فيه هدى * للمتقين وانذار لمن نزها
وأنه لقضاة الدين تبصرة * بل للورى شيخنا العدو الفجها
فأله فاضلا عمت مـارمه * أذ قد جلا شبهة أعمت وميزها
فاق البدور سموا عن منازلها * كذا لك شمس العلا في المجد جاوزها
وتلك جنتنا في فضله وكفى * مشارق العلم والانوار أبرزها
أهدى لنا ما هدى للعق خير هدى * ارشاده وسهام الدين جنازها
وكم له في الورى من نفعه وله * صفح اذا ما بدت شنعاء جلهزها
سماسماء الهدى في رشد ملتنا * ونار أعدائه بالمـلم هرزها
وصال بالعضب من أحكام سنتنا * على غيـمـm

٧٧ ١٠٩٢ ٨١ ١٣ ١٣

١٢٧٦

المصرية فكسبتها حسنا وجاهه وبشرت بنصرة جنود دولة المشرق الشرعية
في ديارنا ودلت على فتوح معالمها أقوى وأقوم دلالة

كالبحر علما فحدث عن عجائبه * يفيض وهو ينار الفكر مشعل
فقلت من في الذي عضد بنفائس قبحاته مشارق الانوار وارشاد المرید بما
ابده من تبصرة القضاة والاخوان في هذا العصر السعيد ومن الذي اتدب
في هذا الزمن لتأييد الشريعة المحمدية وسلك هذا السنن ومثل هذا القروح
أنضى حسام ذهنه وسن قبيل هذا هو المفرد الجامع والجوهر الفرد الاستاذ
العدوى حسن

له شمس على مجد تعالت * وشمس المجد لا يخفى علاها
فصبرت ولم أدرو ماذا أقول فحين أخذ باطراف أحاديث المعقول والمتقول
فدعز المقال تذكرت قول من قال

هل بازمان تعينى بعبارة * أو فيهما من حقه معشارا
ان الذي رفع السماء بئى له * فوق المجرة بالفضائل دارا

فكيف وهو امام وزق التوفيق والتوفيق عزيز وهما انصاغ لجمع التفريق
على وجه وجيز أو ليس أنه بهر العقول بما أتبع له من القول بما أودع فيه
مرامه وقصيد كل كريمة من المسائل تعذله كرامه وتفنن وتنوع وأصل
وفزع وأبدع وأودع وأبقى بنصوص المذاهب الأربعة وغائص البصار من
المصب الى المنبع واستوفى من الحق مداركه واستدرج على المتأمل في
مبادئ السبق فكانت سوابق فضله مباركة فاعترف له أهل الحق أنه أفق
وأجاد ووفق الاحكام على سنن السداد وأوقف ذلك العمل الصالح على من جدد
في الطلب بمن له في جادة التحصيل أرب فأرضى بذلك مولاة وصرف في
وجوه الخير على حسب طبعه جميع ما مولاه أولاه فالجدة الذي من على
الجامع الا تزهو والمشهد الا تفرح بحسن من الخلف ليعيد به طائر السلف
من اقنى أثرهم ومن فائض بغيرهم اغترف ولهم بكارهم ما كرمهم اعترف
وفقه الله لا مثالا ذلك وجعله أهلا أعلى وأعلى مما هملوه هنالك بواكف من
أمثاله الانجاب وبصر له ولهم القسك بأمثال هذه الاسباب انمولي الاجابة
وله الامر والانابه وصلى الله وسلم على خاتم رسله الكرام وله وصحبه

وبدت لنبادر الفضائل بعد أن * كانت بأصداق الدفاتر مضمرة
 أنضت بحمد الدين عقد اباهرا * تطمئت فرائده بأجل تبصره
 وزهت بتأليف محاسن وصفه * أبدى بأنواع الجبور محبته
 أن خلقت كتب لتسمى سعيه * عن شأوه لا على تطليل مقصره
 قه منه مقاصد المراد * ولرصد أحكامه متقززه
 وفي نخلت الدهر أوضع صفوه * والفضل أظهر للورى ما أخفوه
 والائق أبدى زهره والروض أه * أبدى زهره والبحر أسدى جوهره
 تأليف حبل الصواب موثق * أفهامه لهدى الشريعة مظهره
 حسن الثناء العدوى من ارشاده * مهتما أفاد أجاد فيما سطره
 شيخ فريد في الخشوع ربه * لكن بميدان الفضائل قصوره
 أفكاره أبدأ النصره شرعة الشهادى بسنة دينه مخبره
 بأحسن ما أبداه في تأليفه * من كل تحقيق ينص صدره
 أهده تبصرة وحلى شكله * برقيق طبع فى الامام وحرره
 وكما له بالفضل نادى أروا * احكام احكام بدت بالتبصره

٧٠ ٧٠ ٤٠٦ ٧٣٠

١٢٧٨

ولقد أجادى تقريره الرافى أوج الرتب المتجلى بجلى الفضائل والادب كثر
 اللطائف ومعدن الطرائف المستخرج من بحار فكرته الدرر والنقائس
 حضرة رفاعة يلك هدبر المدارس حيث قال

(بسم الله الرحمن الرحيم)

سبحان من حسن فى وجنة هذا حسنه وزين عقله بغير دات المعارف فأتقن
 بكل فن وأحسنه ووفقه أن اتقن من كل علم أحسنه وصلاة وسلاما على جد
 الحسن صاحب الشريعة الحسنى والخلق الحسن وعلى آله وأصحابه وعلمائه
 الذين أيقظوا الامة من سنة الوسن أما بعد فيبذل الكل تشوق المطالعة
 غرائب المؤلفات الجديدة ومتشوق لمراجعة عجائب مصنفات الازمان
 السعيدة اذلاح على الجميع أنوار سواطع تنبيكات المطبعة المنيرة ولوامع
 تدقيقات يذرى اشراقها بشمس الظهيرة نشرت بنور أعلامها على المطالع

وضعت أدلتها تجاه الحكمي * تأريخها مشيدا وضع اليد

٢٥٥ ٨٧٦ ١٥

١٢٧٦

كيف لا وهو حسن الطوية المعروف باللمسة والورع به أكثر أمثاله
من العلماء العاملين وشبههم معاقل العلم وصياحي الدين يبقاه من خدمه
السعد الجليل وضوء المجد الأثيل سعيد الزمان وتبجئة الجديدان عزيز
عصره ونادرة عصره مسدل رداء العدل والأمان ونشر بساط الافضال
والاحسان روح القطر الفريد وعقد ما الذي يقبل به كل جسد الخلدوى
الأكرم والملاذقة طره الاعظم محمد الفاعل سعيد الطالع والمقال أدام
الله السعد ونشره على منار السنة الويه المجد وبلغه مناه حتى يدرك
من كل مجد منتهاه بمنه وكرمه

وقد أجاد في مدحه ألمى الزمان تراس البلاغة والاقتران من حاف
بساط الرحمن فغازى مغمار السبق فصاحة صحيان ونال بأدبه هذا الذهر
مرامه الهامم الأواحد الشيخ مصطفى سلامة

أعنادل بربرياض مزهره • أم شادن شاديناوب مزهره
أم هذه وورق المعاني قد رقت • أوراق صف بالتجاح مبشره
صبغت بروض معارف أفنانه • تبسدى أفانين الفنون المنيرة
سفر تحال سطوره الاخصان في • أوراقها وترى الجسد اول أنهره
روض سماوينا وأزهر فضله • وغدد البزهر يشرف أزهره
شمس الامام قبوله ياربجه • فبشره أفتاسه سم منظره
وبنور ارشاد رقى لشارق • ففما تهاب هذا العير محبوبه
أضفى كنهم هدى بفضل نايث • ترك الدراري بالسنا منيرة
وأضاء في قطر محاسنه علت • عن أن تمتد وجيزها أو غصن
قطر على بساطه فالدهر في • أو صافه الحسنى تافس أعصره
صمد ربه عزم وحزم لم يدع • امر اذ بيع الوصف الأظهره
قد شيد الدين الحنيف بعده • وبفضله من ككل رب طهره
حق تليدث الشريعة ادغدت • بجديت مصدرها الكرم مصدره

القاب الشرفاني في كتاب الارشاد قال جئت سيدي عليا التلويص يقول اذا
 توقفت عليكم حاجة عند الله تعالى فاسألوا فيها نائب مصر فانه اعظم القواب
 درجة لكون غالب بعينه في مصر من حلة العلم والقرآن فمن ولاد الله تعالى
 على مثل هؤلاء فهو اعظم من ولاد على الجند والعوام والمبتدعة من سائر اقطار
 الارض قال المعارف وقد اجمع الناس على انه ليس في بلاد الاسلام اكثر خطا
 للعلم والقرآن من اهل مصر فاعلم ذلك اه واهيك في زمانه هذا بوزيها الاعظم
 الذي جمع بين فضيلتي السيف والقم وحاز من المفاخر ما عجزت عنه ملوك الامم
 فنظم قصدا للملك احسن نظام ورفع باوامره الزاهرة قصوص الترع على
 ارفع اجلام المستطل جميع الايام يظل آمنه المديد معادة ائند بناولي
 التعم محمد سعيد ابد الله ملكته المصرية وايدبه دولته الطيبة فانهم في هذا
 الزمن آية حيث كانوا من المعارف والعوارف على غاية سجا انسان عبق جرفوة
 الجهد الملوذ بالاقبال والسعد ذو القريحة الذكية والطلاقة الاديه
 حضرة سيدك باظه وكسل الداخيه فانه مذفاح ضوع طبع هذا الكتاب
 ولاح منا فوره لذوي الالباب اياه درو المدح بطوله وقرض عليه بقوله
 حمد المن من على هذه الامة مع تفاوت أزمانها بمن يجدها على رؤس
 البصير و امر دينها وصلاة وسلاما على من صح عنه عند اهل الحقيقة خير قيل
 علماء ائني كاتبا بنى اسرائيل وعلى آله الكرام وصحابته الاعلام وبعد
 فانه لما سطعت أنوار استقرتها ولاحت آثار استقرتها أحبت الوقوف
 على جليلة الخبر وطفقت أسعى من هذا التور على أثر فوجدتها بصره بحجبه
 لا سيما لقضاء مضيدة بحجبه تسفر عن وجه مسائل وضع اليد بالبرهان
 وتكشف الرين من صائر الاخوان قتلت بالها من جوهره سنه وفاكهة
 جنبه ماء مذم في الاوطم في عقدها ولا يرق دليل الاوضاع في حل جدها
 وايتمت لما تحققت مربى هذه البكر البقة ومظهر مظهرها من الخفاء
 للجنبه بصاغة غريبه وصناعة أزالته عن المعارف كل شبهة وديه وقلت
 مخ الهنه وهبات رحمانه أعانت هذا الجبر على الاتيان بهذا الشكل
 الطريف وألهمته كيف يكون التصنيف والتأليف وانشأت
 أسديت باعدوي فينا نعمة • أنعم بهاء عند المحقق من يد

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي فتح بخاتيم القيوب أقفال القلوب ورفع حجب البصائر ففجرت
عيون تبصرة طهر بها ما كان محجوب وجلا عرائن الابكار في مرآة
الشهود وزوجها بنفائس الافكار فأنجت لهم أحسن مقصود فسبحانه
من متفضل أدار على النفوس كؤوس المعرفة حتى أرواها وأرشدوا الى سبل
الهدى بعد ان حاد بها هواها فله الحمد على مننه التي لا تدرك كتبها الافهام
ولا تحصى العقول ولا تحصرها الاقلام لاسيما اسباغ نعمته علينا بكمال طبع
تبصرة القضاة والاخوان المستدل على أحكامها بما ينزف عن ألف من صحيح
الاحاديث وحسنها وكفى بذلك دليلا وبرهان وأشهد ان لا اله الا الله الذي تنزه
عن الحدوث علمه ووسع جميع الايام طوله وحله وأصلى وأسلم على سيدنا
ومولانا محمد الرسول الامين القائل من يراد الله به خيرا يقضه في الدين وعلى آله
وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق في مبادئ الشريعة فرقوا بذلك في
الدارين الدرجات الرفيعة وبعد فيقول أسير الشهوات وكثير الذنوب
والهفوات المرتجى غفر المساوى حسن القدوى الخزاوي ان الله تعالى جل
شانه وتقدري في ملكه وعز سلطانه قد خص مصر بالطاقت لا تنهاى وطرائق
تقضى بانها جملة الدنيا وبها تسحب ذيل افتقارها على سائر الاقطار وترقى
في حلل مجدها آباء الليل وأطراف النهار وتسفر بفضلها سفور الشموس
وتجتزئ بفضلها تجزئ العروس حيث ورد في الكتاب العزيز ما يميزها عن المدن
أحسن تمييز فانظر به مداد صفات الكمال في أى التنزيل سواها وحسبك انه قد
ندب بعض انبيائه الى سكناها فقال تعالى وأوحينا الى موسى وأخيه أن تبوأ
لقومكم مصر بيوتا ولم يرد في الاخبار النبوية أجل ولا اكل منها نفوتا منها ما
رواه خاتمة الحفاظ السيوطي في حسن الحاضرة عن عبد الله بن عمر البركة عشر
بركات في مصر تسع وفي الارض كلها واحدة ولا تزال في مصر بركات أضعاف
ما في الارضين قال وعن كعب الاخبار في التوراة مكتوب مصر خزائن الارض
كلها ولذا المأبث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب محمد بن أبي بكر الصديق والبا
الى مصر قال له انى وجهتك الى فردوس الدنيا اه فلذا كان واليها أعظم ولاية
الاقطار وأرفعهم مجدا واتباعا لسنة النبي المختار وقد حكى سلطان العارفين

ذكر المذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

ولما من المولى القدير على عبده الذليل الحقير من فيض ساحة المحرم
الربانية باتمام البصرة السنية انزلت صحائب عفافها على ارض ربا من
مبانيها وانعت بفائس العلوم غارها وفاحت لمنتشق عير الحقائق ازهارها
وتدفقت حياض بدائع الفاظها العذاب قبل لسان حالها ما فرطنا في الكتاب
بلعها ما تشئت من بدائع التحقيق وما به الفتوى في المذاهب الثلاث من نص
ذوي التحرير والدقيق

فاذا بد الانستقوا حجه • وحيا تكم فيه الكبر الطيب

اسأل الله العظيم متوسلا اليه بوجه وجاهة نبيه الكريم أن يجعلها خالصة
لوجهه العظيم وان ينفعهم النفع العميم شافعة في يوم لا ينفع فيه مال ولا برون
الامن أنى الله يقاب سليم اللهم انك قد قسمت لنا قسمة انت موصلها لنا فوصلنا
اليها بالهنا والسلامة من العنا نشهد ههنا منك فنكون من الشاكرين ونضيفها
لقد دون أحد من العالمين اللهم اجعلنا من المختارين لك لا عليك اذا الامر كله
منك واليك اللهم اننا اليك محتاجون فاكرمنا وعن القيام بشكرك عاجزون
فألهمنا وهب لنا قدرة على طاعتك وعجزا عن معصيتك واستسلاما لربوبيتك
وصبر على احكام ألوهيتك وعزبا لانتساب اليك وراحة في قلوبنا بحسن
التوكل عليك واجعلنا ممن دخل مبادي الرضا وكرع من تسليم التسليم
للقضا وألبس خلع التخصيص وذاق حلالة الوصل بغير تنقيص مواظبين
على خدمتك محققين بعرفةك وارثين لسنة رسولاك مقبحين من

نور هجته خليك الذي رقي في مدارج معارج رتب الكمال

أعلاه وارتي بشرفه الذاتي فوق العرش فقال من

الدنو والمشااهدة مالم يله مخلوق سواء صلى الله

وسلم عليه وعلى آله واصحابه وازواجه

وذريته وأهل بيته كلما ذكر المذاكرون

وغفل عن ذكره الغافلون

وشرف وكرم وعظيم

بعث اليك هذا أي وهي تقرأ السلام وتقول ان هذا لك منا قليل يا رسول
الله قال فذهبت به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت ان أي تقرأ
السلام وتقول ان هذا لك منا قليل يا رسول الله فقال ضعه ثم قال اذهب فادع
لي فلانا وفلانا وفلانا ومن لقيت وسمي رجالا قال فدعوت من سمى ومن لقيت
قال قلت لانس عددكم كانوا قال زهاء ثلاثمائة قال لي رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا أنس هات التور قال فدخلوا حتى امتلأت الصفة والخبرة فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم ليخلقن عشرة عشرة ولما كل كل انسان مما يليه قال
فاكلوا حتى شبعوا قال فخرجت طائفة ودخلت طائفة حتى اكلوا كلهم فقال
لي يا أنس ارفع قال فرفعت فما أدرى - بين وضعت كان اكرام حين رفعت قال
وجلس طوائف منهم يتحدثون في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول
الله صلى الله عليه وسلم جالس وزوجته مولى وجهها الى الجناح فنقلوا على
رسوله الله صلى الله عليه وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم على نسائه
ثم رجع فلما رآ رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رجع ظنوا انهم قد نقلوا عليه
فابتدروا الباب فخرجوا كلهم وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أرى
الستر ودخل وأنا جالس في الخبة فلم يلبث الا يسيرا حتى خرج علي وانزلت هذه
الآيات فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأهن على الناس يا أيها الذين
آمنوا لا تدخلوا بيوت النبي الا أن يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه ولكن
اذا دعيتهم فادخلوا فاذا اطعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث ان ذلكم كان
يؤذي النبي فيتهي منكم ونزلت آية الحجاب قال أنس انا أحدث الناس
عهدا بهذه الآيات اه وحجبت نساء النبي صلى الله عليه وسلم كما قال تعالى
واذا سألتوهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب ذلكم اطهر لصلواتكم وقلوبهن
اسأل الله أن يطهر قلوبنا من الاغيار ويكشف عنا حجب الاسرار ويمن علينا
بنور معرفته بجاه سيد الاصفاء والاخبار وعلى اله وأصحابه بنصرة الامة
الابرار واصل الله عليه فواضل الصلوات وشرائع التسليم ونواحي البركات
ما شغقت ابصارها برسكان سدة المنتهى بحلال جماله وحنن رؤمائه
الانبياء الى مشاهدة كماله وتلقفت أنفوس الملا الاعلى الى نفائس فحانه
ونطاوات أعناق العقول الى أعين لمحاته وخطاته وشرف وكرم وعظم كماله

حلائل النبي الخ ما تقدم قال تعالى فلما قضى زيد منها وطرا زوجنا بها فدخل
 عليها النبي صلى الله عليه وسلم بغير إذن واشبع المسلمين لحما وخبزا لكيلا يكون
 على المؤمن حرج في ازواج ادعيائهم اذ اقضوا منهم وطرا وكان أمر الله
 مفعولا ما كان على النبي من حرج فيما فرض أي احل الله له سنة الله في الذين
 خلوا من قبل أي كسنة الانبياء ان لا حرج عليهم في ذلك توسعة في النكاح
 وكان أمر الله أي فعله قد رامة قد رما مقضيا اه قال الامام القرطبي دخل
 عليها بغير إذن ولا تجديد عقد ولا تقرير صدائي ولا شيء مما يـكون شرطا في
 حقوقنا وشروعنا وهذا من خصوصياته صلى الله عليه وسلم التي لا يشاركه
 فيها أحد باجماع المسلمين اه وفي المواهب كان تزوجه صلى الله عليه وسلم
 بزَيْنَب بنت جحش من الهجرة ولم تحتاج الى ولي من الخلق بعقد عليها تشريفها
 وخصوصية له صلى الله عليه وسلم قال انس كانت زينب تغفر على ازواج النبي
 صلى الله عليه وسلم وتقول زوجكن اهاليه كن وزوجني الله من فوق سبع
 سموات وكانت تقول للنبي صلى الله عليه وسلم جدي وجدك واحد وليس من
 نسائك من هي كذلك غيبي وكان السفي في ذلك جبريل اه وفي الصاري
 ومسلم عن انس قال ما اولم النبي صلى الله عليه وسلم على أحد من نسائه كما اولم
 علي زينب اولم عليها بشاة واطعم الناس خبزا ولما حتى تركوه وفي رواية
 أيضا ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اولم على امرأة من نسائه ما اولم
 علي زينب فانه ذبح شاة وفي رواية اطعمهم خبزا ولما حتى تركوه وفي رواية لما
 تزوج النبي صلى الله عليه وسلم زينب بنت جحش دعي القوم فطعموا ثم جلسوا
 يتحدثون الحديث اه وقوله في الرواية ذبح النبي صلى الله عليه وسلم شاة
 والرواية الاخرى اطعمهم لحما وخبزا حتى تركوه لا ياتي ما رواه انس من ان ام
 سلم والدته صنعت حيا وجعلته في ثوروا مرت أنسابا يذهب به الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قبله وأمره بان يدعو أهل المصيبة ومن لقي وسعى رجلا
 فاكاوا جميعا وكانوا ثورا ثلثة مائة مع كونه طعاما قليلا في ثور فان هذا الطعام
 غير الذي صنعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ونص الامام مسلم عن انس قال
 تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل باهله فصنعت امي ام سليم حيا
 فجعلته في ثور فقالت يا انس اذهب بهذا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل

القاسم عبد الرحمن السهلي رضى الله عنه ~~كان~~ يقال زيد بن محمد حتى نزل
 ادهوهم لآبائهم فقال أنا زيد بن حارثة وحرم عليه أنا زيد بن محمد فلما نزع هذا
 الشرف وهذا القهر منه وعلم الله وحشته من ذلك شرفه بمخضبة لم يكن يخص
 بها أحدا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو انه سماه في القرآن فقال
 تعالى فلما قضى زيد منها بعض من زينب فقد كره الله تعالى باسمه في الذكر الحكيم
 حتى صار اسمه قرآنا يتلى في المحارب ونووه به غاية التنويه فكان في هذا تائيس
 له وعوض من القهر بأية رسول الله محمد صلى الله عليه وآله أتى الى قول أبي ابن
 كعب حين قال له النبي صلى الله عليه وسلم ان الله أمرني أن أقرأ عليك سورة
 كذا فيكي وقال اذ كنت هنالك وكان بكاءه من الفرح حيث ان الله تعالى
 ذكره فكيف بن صار اسمه قرآنا يتلى بمحمد الايلي يتلوه أهل الدنيا اذا قرؤوا
 القرآن واهل الجنة كذلك ابد الازل على السنة المؤمنة في كمال يزل صد كورا
 على انصوص عند رب العالمين اذ القرآن كلام الله القديم وهو باق لا يبدل قاسم
 زيد في العصف المذكورة المرفوعة المطهرة يذ كره في تلاوتهم السفرة السكرام
 المبررة وليس ذلك لاسم من اسماء المؤمنين الانبي من الانبياء وزيد بن حارثة
 فهو يضامن الله له مما نزع منه وزاد في الامة ان قال واذا قول للذي انعم الله
 عليه أي بالايان وانعمت عليه بالعتيق فدل على انه من اهل الجنة علم ذلك قبل
 ان يموت وهذه فضيلة اخرى رضى الله عنه اه قال الامام الخازن ورحم النبي
 صلى الله عليه وسلم زينب لزيد بن حارثة وساق اليها عشرة دنانير وستين درهما
 وخار او درهما ومحفظة وخسيف مدام طعام وثلاثين صاعا من تمر وكان زوجه
 قبلها أم ايمن وولدت له اسامة وتزوج زينب كان قبل الهجرة بخويمان سنين
 وبعد ما طلق زيد زينب زوجه ام كاثوم بنت عقبة وكانت وهبت نفسها
 للنبي صلى الله عليه وسلم ولما حصل من زينب التوقف هي واخوها عبد الله أولا
 في زواجها لزيد لتكونها بنت عمته صلى الله عليه وسلم وكانت يضا بجدة زيد
 اسود نزل قوله تعالى ما كان مؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا
 الآية موبخة لهما فلما سمعا الآية سلما وجعل الامريد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فزوجها النبي لزيد وساق اليها ما تقدم ذكره ولجأه السابق ذكرها من
 قطع سنة الجاهلية أعلم الله نبيه بان زيد اسبطلتها وتكون زوجه لك اراحة لحرمة

هذا العذر من انه خشي الناس في شيء قد اياه الله تعالى له بأن قال امسك
 عليك زوجك مع علمه بانته يطلق واعلم ان الله تعالى أحق بالخشية في كل حال ثم
 قال حال علماء هؤلاء القول أحسن ما قيل في تأويل هذه الآية وهو الذي عليه
 أهل التحقيق من المفسرين والعلماء الراشدين كالزهري والقاضي بكر بن العلاء
 والقشيري والقاضي أبي بكر بن العربي وغيرهم ثم قال فاما ما روي ان النبي صلى
 الله عليه وسلم هو زيف امرأه زيد وربما أطلق بعض المجان يعني الفسقة عشق
 وهذا النابصد رهن جاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا أو
 مستحق بحرمة صلى الله عليه وسلم اه وفي الكشف ما يكشف النقاب عن
 وجه الخطأ والשוב في هذه المسئلة وفي أسباب النزول في قوله تعالى ما كان
 على النبي من حرج فيما فرض الله له أي ما كان عليه من اثم فيما أحياه الله تعالى له
 فلا اعتراض لاحد عليه فيه سنة الله في الذين خلوا من قبل من الانبياء
 وابتلاؤه لهم عليهم الصلاة والسلام كداود وسليمان وهذا ليس فيه نقص
 للميل الطبيعي الذي لا يكاد يسلم الا دى منه معصوما كان أو غير معصوم فلما
 نظر النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأه زيد تمنها بقلبه ان يطلقها زيد تزوجها
 والمباح لا يستحي منه والله تعالى اخبرانه ما كان عليه فيه من حرج ولا
 جناح لاسيما في الامور الجائزة الشرعية فكانت جوابا للمنافقين وقد طلقها
 زيد وخطبها للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لها ان الله تعالى ابدلك خيرا مني
 وسول الله صلى الله عليه وسلم ففرحت وقالت الامر لله ولرسوله من حجاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اه باختصار ثم قال فخطبته صلى الله عليه وسلم ايها
 بعد زيد يكذب القائل كان اذا نظر الى امرأه واعجبته حلت له بمجرده نظره
 ويدخل به في الزنا القائل بتكلمه بين العوام تنقيصا لمقام الرسول عليه
 الصلاة والسلام بهذا الكلام أن يقتل بعد ان يطاف به في الاسواق اه واعلم
 ان زيد بن حارثة كان من سبي الجاهلية اشتراه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قبل البعثة واعتقه وتبناه وقبل ان خديجة هي التي اشترته بربع مائة درهم
 ثم وهبته للنبي صلى الله عليه وسلم وهذا الشراء صوري والافهو حرجي بحسب
 الاصل لعدم مشروعية الرق بالسبي قبل البعثة خصوصا الوقت وقت فترة
 واهلها ناجون لا يقال فيهم حريون قال الامام القرطبي قال الامام أبو

التفسير عن علي بن الحسين ان الله تعالى كان اعلم بنيه ان زينب ستكون من
ازواجه فلما اشكاه اليه زيد قال له امسك عليك زوجك واتق الله وأخفى منه
في نفسه ما اعلمه الله به من انه سيتزوجها كما الله سبحانه ومظهره بمقام التزويج
وطلاق زيد لهما قال وعن الزهري نزل جبريل على النبي صلى الله عليه وسلم يعلمه
ان الله يزوجه زينب بنت جحش فذلك الذي أخفى في نفسه قال ويصح هذا قول
المفسرين في قوله بعد هذا وكان أمر الله مفعولا أي لا بد لك أن تتزوجها
ويوضحه ان الله لم يبد من أمره معها غير زواجه لهما فدل انه الذي
أخفاه وانما جعل الله طلاق زيد لهما وتزويج النبي اياها لازالة حرمة التبني
وباطال سنته كما قال ما كان محمد أباه أحد من رجالكم وقال لكيلا يكون على
المؤمنين حرج في ازواج ادعيائهم وليس معنى الخشبة هنا الخوف وانما
معناه الاستحياء أي يستحي منهم أن يقولوا تزوج زوجة ابنه بعد نفيه عن تزوج
حلائل الانبياء واتق خشيتك عليه السلام من الناس كانت من ارجاف
المنافقين واليهود وتشغبهم على المسلمين بقولهم تزوج حليته ابنه بعد نفيه عن
حلائل الانبياء فعاتبه الله على هذا ونزعه عن الاتفات اليهم فيما أحله له اه
اذ علمت هذا التحقيق تبين لك ان ما يقع من بعض جهلة الفقهاء من نسبة
جنابه الاكل الشريف لما يورثهم النقص في منصب النبوة وما اذا هم ذلك الى
الكفر ان ذكروا منهم على وجه الاستخفاف ويرتد بسبب استخفافه بذلك ولا
تقبل منه قوة عند مالك واقدأفاده وأجاد الامامة خير الدين الرملي في فتاواه
ملخصا لما أفاده الامام القرطبي والشيخ زاده على البيضاوي ومصر حارده
من ذكر شيأ في هذه الآية يوجب استخفافا بمنصب النبوة ونهه روى عن
علي بن الحسين أن النبي صلى الله عليه وسلم كان قد أوحى الله تعالى اليه ان زيد
يطلق زينب وأنت تتزوجها بتزويج الله اياها فلما شكك زيد للنبي صلى الله عليه
وسلم خلق زينب وأنها لا تطيعه وأعلمه بأنه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى
الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق الله في قولك وامسك عليك زوجك
وهو يعلم انه يضارفها وهذا الذي أخفى في نفسه ولم يردانه بأمره بالطلاق لما علم
انه سيتزوجها وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلحقه قول من الناس في
أن يتزوج زينب بعد زيد وهو مولاؤه وقد أمره بطلاقها فعاتبه الله تعالى على

أن نخشاه اه وويؤيده ما ذكر المحقق العلامة الشيخ زاده على البيضاوي
 ونصه روى عن ابن مسعود وعائشة وعمر رضى الله عنهم ما نزل على النبي صلى
 الله عليه وسلم آية أشد من هذه الآية وقالت عائشة رضى الله عنها لو كنتم النبي
 صلى الله عليه وسلم شيئا من الوحي لكنتم هذه الآية أراد أن من شدة ما عليه
 وروى عن علي بن الحسين زين العابدين رضى الله عنهما أنه قال في هذه الآية
 كان الله تعالى قد أعلم بنيه صلى الله عليه وسلم أن زينب ستكون من
 أزواجه وإن زيد أسقطها فلما جاء زيد وقال اني اريد أن أطلقها قال له امسك
 عليك زوجك فعائشة رضى الله تعالى وقال له لم قلت أمسك عليك زوجك وقد اعلمت
 انها ستكون من أزواجك وهذا هو الاولى والالتي بحال الانبياء ولعل
 الحكمة في ذلك انه كان من حكم العرب أن من نبت ولدا كان كولد من صلبه
 في التوريث وحرمة نكاح امرأته على الاب المبتنى فأراد الله تعالى أن يطل
 حكمهم بقول النبي عليه الصلاة والسلام وفعله ليكون أجمع في ألوجهم واقطع
 لعادتهم واخبر الله رسوله أن زينب ستكون من أزواجك فزوجها لزيد ثم انهما
 يتفرقان بعد مدة فزوجها أنت انفسك لتقر عندهم بطلان سنة العرب وكان
 عليه الصلاة والسلام يخفيه في نفسه الى أن يظهره الله تعالى في وقته ولما وقع
 هذا النكاح ومضت مدة وقت بينهما خسرته فجاء زيد يشكوها الى النبي عليه
 الصلاة والسلام ويذكر تزويجها وسوء خلقها عليه فقال له امسك عليك زوجك
 أي حاملها وبالحلق الحسن عاملها ولا تطلقها وكذا يجب على المتوسط بين
 الزوجين أن يدعوهما الى حسن المعاشرة واتق الله يازيد في رعاية حقوق
 النكاح وتنفق في نفسك يا محمد ما الله مبدية أي مظهره وهو ما علمك الله
 انك ستزوجها ان طلقها زيد برضاها واختيارها وانقضت عدتها ونكحها
 الناس أي تذكره مقالة الناس انه تزوج امرأته والله أحق أن نخشاه
 فتفعل ما أباحه لك واذن لك فيه اه ونص القاضي عياض في الشفاء
 فان قلت فامعنى قوله تعالى في قصة زيد واذ تقول للذي انعم الله عليه
 وانعمت عليه امسك عليك زوجك الآية فاعلم اقامك الله ولا تسترب في تنزيه
 النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا الظاهر وان يأمر زيد المساكين وهو يجب
 تطبيقه اياها كما ذكر عن جماعة من المفسرين واضح ما في هذا ما حكاه أهل

البضاوى والامام القرطبي في تفسيره والامام القاضى عياض في الشفاء
 وصاحب الكشف بعبارات مقعدة المعنى متقاربة المبنى فعض عليها بالنواجذ
 ولا تلتفت لحدارج عليه بعض المفسرين مما يوهم نقصا في منصب النبوة من
 انه عليه الصلاة والسلام هو زينب ومال اليها وحب طلاقها فحاشا لمنصب
 النبوة ان يعيل صاحبه الى حسن امرأة او يهواها وهي في عصمة غيره وانما الله
 سبحانه وتعالى امر نبيه عليه الصلاة والسلام ان يتزوج زينب بعد تطليق زيد
 لها واخبره قبل تطلقه اياها انها ستكون زوجة له فلما شكك زيد لاني صلى الله
 عليه وسلم ترفعها عليه وانها لا تطيعه واعلمه بانه يريد طلاقها فقال له رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق الله في قولك وامسك عليك
 زوجك وهذا الذي اخفاء في نفسه وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يلحقه قول الناس انه تزوج حليته اياه وهو ينهانا ان تزوج بنساء ابنا ثقاته
 الله على هذا قال المحقق الامام القرطبي الذي عليه التحقيق من العلماء الراشدين
 كالزهري والقاضى ابي بكر والامام القشيري والقاضى ابي بكر بن العربي كما
 روى عن الامام زين العابدين على بن الحسين ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 قد اوحى الله اليه ان زيد يطلق زينب وانه يتزوجها يتزوج الله اياها فلما شكك زيد
 لاني صلى الله عليه وسلم خلق زينب واعلمه بانه يريد طلاقها قال له رسول الله صلى
 الله عليه وسلم على جهة الادب والوصية اتق الله في قولك وامسك عليك زوجك
 وهذا هو الذي اخفى في نفسه وخشى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يلحقه
 قول من الناس في تزوجه زينب بعد زيد وهو مولاه فعاتبه الله على هذا من انه
 خشى الناس في شيء قد اباحه الله تعالى له وقال له امسك عليك زوجك مع علمه
 بانه يطلقها او اعلمه ان الله احق بالخشية في كل حال والمراد بقوله وخشى الناس
 انما هو ارجاف المنافقين بانه نهى عن التزوج بنساء الابناء وتزوج هو بزوجة ابنه
 قال واما ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم هو زينب امرأة زيد وانه عشقها
 فان هذا انما يدور عن الجاهل بعصمة النبي صلى الله عليه وسلم او مستخف
 بجرمته ولذا قال الامام الترمذي الحكيم في نوادر الاصول انما عتب الله عليه
 من اجل انه قد اعلمه بانها ستكون من ازواجك فكيف قال بعد ذلك زيد امسك
 عليك زوجك واخذت تلك خشية الناس ان يقولوا تزوج زوجة ابنه والله احق

ذلك بالتقصير في ذلك انشادهم وضربهم بالدف عند قدوم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وقولهم

طلع البدر علينا من ثنيات الوداع * وجب الشكر علينا ما دعا الله داع
فاباح لهم ذلك باظهار السرور بقدومه صلى الله عليه وسلم ومن ذلك ما أخرجه
البخاري ومسلم عن عروة عن عائشة رضى الله عنها ان أبا بكر ~~ك~~ دخل عليها
وعندها جاريتان في أيام منى تدفنان وتضربان والنبي صلى الله عليه وسلم غشي
بشوبه فانهرا أبو بكر فكشف رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وجهه وقال
دعهم يا أبا بكر فانهم أيام عبد قال فهذه الأحاديث صريحة في جواز الغناء إلى
أن قال قصه - ل أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال فنه ما هو
حرام محض لا كثر الناس من السببان ومن غلبت عليهم شهواتهم ولذا اتهم
وفسدت مقاصدهم ولا يحرك السماع منهم إلا ما هو الغالب على قلوبهم من
الصفات المذمومة سيأتي زمانها هذا وأما من غلب عليه حب لله تعالى والشوق
إليه فلا يحرك السماع منه إلا الصفات المحمودة وتضاعف الشوق إلى الله
وأستدعاه الأحوال السنية والمواهب الإلهية فلا شك أنه في حقهم مندوب
مرغوب والله أعلم

(الخلاصة)

الموعود بذكرها تعلق بتزويج النبي صلى الله عليه وسلم بأمة المؤمنين زينب
بنت جحش وتحقيق ما ذكره أئمة التفسير في قوله تعالى فلما قضى زيد منها
وطرازا وجنا كهما إلى آخر الآية فاقول وبالله التوفيق أعلم أنه قد وقع لبعض
المفسرين في تفسير هذه الآية الشريفة بعض تساهل حيث فسر هاجما لا يليق
بكمال منصب النبوة مع أن الواجب غاية التباعد عما يوهن نقصان في منصب
النبوة لاسيما صفوة العالمين فكان الباعث لنا الأثر في على ختم هذه الرسالة
بتفسير هذه الآية الشريفة التشریف بخدمة بيان الواجب من سلوك الأدب
لكمال هذا المنصب الشريف بما أفاده أئمة التحقيق في ذلك والشاوي تطريز
آخرها كأولها بخدمة جلاله وكماله عليه أفضل الصلاة والسلام لعل الله أن
يقبل ما ينهم أبهر كذا ذلك ويقضى لنا الأوطار كرامة للسيد المختار وآله وصحبه
الأخيار وحاصل التحقيق في هذه الآية كما أفاده العلامة الشيخ زاده في حاشية

المسجد يقوم عليه يفاخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يقول ان الله تعالى يؤيد حسن روح القدس ما نافع أو فاخر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وقالت عائشة كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يتناشدون الاشعار وهو يتيسر قال وعن انس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحدى له في السرور ان أنجشة كان يحىدو للنساء والبراء بن مالك يحىدو للرجال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم رويدك بالقوارير يا أنجشة قال فلا يصحكون الصوت الطيب بالشعر الموزون والمعنى المفهوم حراما اذا الاصوات الطيبة غير منكورة ولا محدثة قال وقد حضر السماع وما وقع حتى كشف القناع ووجدوا جرد ونحوه كثير من الاكابر والاشباخ فقد سمع عبد الله بن جعفر وعبد الله بن عمرو وجاء عنه آثار في اباحة السماع وسمع من الصحابة ابن الزبير والمغيرة بن شعبة ومعاوية وغير ذلك وكان لعماء جاريته فكان اخوانه يسمعون اليهما قال قال أبو طالب المكي ان طعنا في السماع فقد طعنا في سبعين صديقا وقال الشبلي السماع ظاهرة قننة وباطنة عبرة فمن عرف الاشارة حل له السماع قال وتحقيق ذلك باختلاف طبقة السامعين فمن صح فهمه وحسن قصده وجات سمات العزيمه فضاء مره فصفا من تصاعدا كدار الارض طبعه وعزى عن حظوظ الشهوات وتطهر عن دنس الشبهات فلا تقول ان سماعه حرام وفعله ذلك خطأ فقد كانت قلوب القوم معبورة بذكر الله صافية من كدر الشهوات محرقة بحب الله ليس فيها سوى الله والشوق والوجد والقلق كامن في قلوبهم ككمون النار في الزناد والسماع موهج لما في القلوب ومحرك لما فيها ونهجز القلوب عن الثبوت عند اصطلامه فتنبعث الجوارح بالحركات ولقد قال بعضهم في ذلك المعنى

ما استمعى من ضاربات المثاني * بل سمع من واردات المعاني

خالق خبثى وسكرى فكري * واسقامى متى بكل مكان

انما الوجد في الحقيقة وجد * غير مستخرج من الالخان

فسماع القلوب من كل معنى * يتجلى بصفوة الحنان

قال وأما الضرب بالدف والرقص فقد جاءت الرخصة في اباحتها للفرح والسرور في أيام الاعياد والعرس وقدم الغائب والوليمة والعقيقة وقد ثبت جواز

يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله وشرط الاجابة اسلام داع ومدعو وعموم
 المدعوى بان لا يخص بها الاغتيا بل يعم عند تمكنه عشيرة أو جيرانه أو اهل
 حرقته وان كانوا كلهم اغتيا فالشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص وان يدعو
 معينا لعرس في اليوم الاول وسن لهما في الثاني ثم تكرر فيما بعده في ابي داود
 وغيره عنه صلى الله عليه وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف
 وفي الثالث رياء ومعة قال وان لا يدعوا له خوفا ولا يكون ثم منكرك كفر
 محرمة وصور حيوان مرفوعة فيحرم تصوير الحيوان ولو على أرض ولو بلا
 رأس نغير البخاري أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يصورون هذه الصور
 ولا تلتقط اجابة بصوم نغير مسلم اذا دعى أحدكم الى طعام فليجبه فان كان مفطرا
 فليطعمه وان كان صائما فليصل وفي رواية فليدع بالبركة فان شق على داع
 صوم فقل فالفطر أفضل من اتمام الصوم قال والمضيف اكل مما قدم له بلا لفظ
 من مضيفه اكتفاء بالقرينة الا ان ينتظر الداعي غيره ويجب اجابة الدعوة
 بشروط منها ان لا يكون في محلها محرم كلب بنرد وطاب ولعب شطرنج
 شرط فيه مال قال فان لم يشترط فمكروه وكذا استعمال كل آلة كالتبوير وعود
 ورباب وسنطير وجنك وصنج وهو قطعة نحاس يجعل عليها أوتار يضرب بها
 أو قطعتان يضرب باحدها ما على الاخرى ومنه مارو كضرب بالكوبة وهي
 طبل طويل ضيق الوسط واسع الطرفين ورقص فيه تكسر وتثني كفعلى الخنث
 فيحرم على الرجال والنساء ويحل النفي والدفع لعرس وغيره وان كان فيه
 جلابيل والقنأ واستقاعه بلا آلة الا اذا كان من أمر دأ واجنبية وخاف
 منه الفتنة فعلم ان كل الطبول حلال الا البكوبة وكل المزامر حرام الا النفير
 والله أعلم قال الامام المقدسي في كتابه مفاتيح الكنوز واعلم ان السماع عبارة عن
 الاصوات الحسنة والنفحات المطربة يصدر عنها كلام موزون مفهوم وهو
 ينقسم الى قسمين مفهوم كالاشعار وغير مفهوم كالاصوات الجامدات وهي
 المزامر وغيرها ولا تائل فيحرم الصوت الطيب المطرب من حيث هو وصوت
 الاما جابه النص في تحريم سماعه كالاوتار والملاهي وأما الصوت الطيب بالشعر
 الموزون فقد صححت الاخبار وتواترت الآثار بانشاد الاشعار بالاصوات
 الطيبة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يوضع لسان منبراني

وكان عبد الرحمن بن الاسود يتبع الصوت الحسن في المساجد في شهر رمضان
 قال وذكر الخليلي عن ابي حنيفة واصحابه انهم كانوا يستمعون القرآن
 بالالمان قال وقال محمد بن عبد الحكم رأيت اباي والشافعي ويوسف بن عمرو
 يستمعون القرآن بالالمان واستدلوا بهذا بما رواه سفيان عن الزهري عن
 ابي هريرة رفعه ما اذن الله لشيء ما اذن لشيء حسن الترخيم بالقرآن ٥ وهذا
 عند مالك ومن كره التلحين محمول على المتعزن والتخفيف والتشويق ويدل به
 ما أخرجه ابن جرير عن ابن طاووس عن أبيه انه صلى الله عليه وسلم سئل أي
 الناس أحسن صوتا بالقرآن قال الذي اذا سمعته رأيت خشي الله تعالى وهذا
 كله ما لم يخرج به التطريب والتلحين عن حذوه كما هو واقع الآن من أبواب
 الاصوات الحسنة الذين يخرجونه مخرج التغني ويجعلون ذلك وسيلة
 لتعصيل الدنيا وربما أذاهم سوء الغفلة منهم شرب الدخان في مجلس القرآن
 زيادة على تلك الغفلة وقد نقل الامام الحنفى عن بعض أشيائحه العارفين ان
 شرب الدخان في مجلس القرآن يخشى منه سوء الحاجة فالواجب على كل مسلم
 نصوح لاخوانه ان يذلل نفسه لهم في ترك ذلك وأسأل الله تعالى ان يرشدنا
 واباهم للسداد والى طريق الحق والصواب فيقرؤ القرآن على طاعة الترتيب
 والادب اينما لوامن الله غاية الاجر والارب ويستحقوا ما أخذوه من الاجرة
 على تلاوة القرآن وقد أجاز ذلك مالك والشافعي عملا بقوله صلى الله عليه وسلم
 أحق ما أخذتم عليه أجر كتاب الله وحمل السادة الحنفية على الرقابة في هذا
 القدر كفاية وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وأزواجه وذريته
 وآل بيته كلما ذكرنا اذا كرون وغفل من ذكره الغافلون وشرف وكرم وعظم
 ٥ وأما الوليمة عند الامام الشافعي فهي مشتقة من الولم وهو الاجتماع تقع
 على كل طعام يتخذ لمرور حادث من عرس وغيره لكن استعمالها مطلقة
 في العرس أشهر قال شيخ الاسلام وهي سنة لتبوتها عنه صلى الله عليه وسلم
 قولاً وفعلاً وقد أولم على بعض نساءه بعد من شعيرة على صفة بترومين وأقط
 وقال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج أولم ولو بشاة كما في البخاري والاجابة
 للعرس فرض عين وغيره سنة لخبر الصحيحين اذا دعى احدكم الى الوليمة فليأتها
 وخبره مسلم شر الطعام طعام الوليمة تدعى لها الاغنياء وترك الفقراء ومن لم

القرآن بالخسوع والترنيل ويكره بالالحان عند مالك ولذا قال الامام انخرني
 على قول خليل وقراءة بتلحين أى تطريب الصوت أى ترجيعه أى ترجيع
 لا يخرج عن حدة القراءة والاحرم كذا المقصود فك المدغم وعكسه ما
 قال الامام البناني لا خلاف ان الهذر المفضى الى لف كلماته وعدم اتمامه
 حروقه لا يجوز وبعد اتمامها اختلف فقال الاكثر الترنيل وبعضهم رجع
 الهذر تكثير اللامح بعدد الكلمات قال ومن منعه الله تلاوته بتدبير لعائنه
 واستنباط الاحكامه فلا مريم ان تلاوته وان قل ما تلاوه افضل من قراءة خفات
 قال وللعلماء في ذلك آثارا واختلاف في معنى قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا
 من لم يتغن بالقرآن فعناه عند مالك أى من لم يستغن بالقرآن أى من لم يرتضه
 افضل حال من التغنى لغناه به وقيل معناه من لم يحسن صوته بالقرآن استدعاء
 لرقه قلبه بذلك اه وقال العيني في شرح البخاري اوضح الوجوه في تأويله
 من لم يغنه القرآن في ايمانه ولم يصدق بما فيه من وعد ووعد ليس منا ومن
 تأويل بهذا التأويل كره القراءة بالالحان والترجيع قال روى ذلك عن انس
 وسعيد بن المسيب والحسن وابن سيرين وسعيد بن جبير والنفسي وعبد الرحمن
 ابن القاسم وهو قول مالك قال ومن قال المراد به تحسين الصوت والترجيع
 لقراءته والتغنى بما شاء من الاصوات واللعون الشافعي وآخرون واستدل
 له بما روى عن ابن عباس مرفوعا كان داود يقرأ الزبور بسبعين لحنا ويقرأ
 قراءة يطرب منها المحموم فاذا اودان يكي نفسه لم تنب دابة في بر أو يجر الا
 أنصت تسمع وتبكي وسئل الشافعي عن هذا الحديث من لم يتغن بالقرآن
 فقال نحن اعلم بهذا لو اراد الاستغناء لقال من لم يستغن بالقرآن ولكن لما
 قال من لم يتغن بالقرآن علمنا انه اراد به التغنى فيكون المراد به تحسين الصوت
 وهو قول ابن المبارك والنضر بن شميل لما ذكره الطبري ان عرب بن الخطاب
 رضى الله عنه كان يقول لابي موسى رضى الله عنه ذكرنا ربنا فقرا
 أبو موسى ويتلن وقال مرة من استطاع أن يغنى بالقرآن غناه أبي موسى
 فليفعل قال وكان عقبه بن عامر رضى الله عنه من أحسن الناس صوتا بالقرآن
 قتال له عمر رضى الله عنه أعرض على سورة كذا فقرأ عليه فبكي عمر وقال
 ما كنت اظن انها نزلت واختاره ابن عباس وابن مسعود وعطاء بن ابي رباح

* تنبيهه * ومما عجت به البلوى في هذا الزمان ما يقع به التناخر في الولاة عند
 قراءة القرآن بأشدهم عند الختم بسماع القصائد المهيجة للشهوة لاهل
 الفسوق مع المردان بل يتركون القراءة رأسا ويجعلونها وسيلة لذلك
 وربما نطق بعضهم بالقصائد التي يجب له التكفر حيث يطلب بذلك بعبارة
 توجب استخفافه بالقرآن حتى قد بلغنا انه يقع من بعض اهل الغفلة انه يقول
 تركنا الهزل ونسمع الجدة ونظن ان ذلك على وجه الضرورية يتقعه وكيف وهو
 كلام الله القديم الذي يجب شدة الادب عند سماعه مع التجميل والتعظيم
 والقارئ مخاطب له كافي الحديث من أراد ان يخاطب الله فليقرأ القرآن
 وحديث البخاري خيركم من تعلم القرآن وعلمه وفيه باب اغتباط صاحب
 القرآن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا حسد الا في اثنتين رجل علمه الله
 القرآن فهو يتلوهما ناء الليل ونااء النهار فسمعه جاره فقال ليتني أوتيت مثل
 ما أوتي فلان فعملت بمثل ما يعمل ورجل آتاه الله مالا فهو يهلكه في الحق فرآه
 جاره فقال ليتني أوتيت مثل ما أوتي فعملت بمثل ما يعمل وفي رواية عن عثمان
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خيركم من تعلم القرآن وعلمه وفضل القرآن
 على سائر الكلام كفضل الخلق على المخلوق اهـ ولما سمع المتدبر لما عظمه
 ونواهيه من جزيل الثواب ما لا يحصى لاسيما اذا تأثر به وفي البخاري عن
 عبد الله بن مسعود قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم اقرأ على قلت يا رسول
 الله اقرأ عليك وعليك أنزل قال نعم فقرأت سورة النساء حتى أتيت الى هذه
 الآية فكيف اذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئناك على هؤلاء شهيدا قال
 حسبك الآن فالتفت اليه فاذا عيناه تذرفان قال العيني تذرفان بالذال المجهمة
 وكسر الراء وبالقاء أي يسيلان دمعان ذرفت العين تذرف اذا سال دمعها
 ثم قال فان قلت ما وجه قول النبي صلى الله عليه وسلم لا بن مسعود حسبك عند
 وصوله الى الآية المذكورة قلت تنبيهها على الموعظة والاعتبار في هذه الآية
 ولهذا بكي وبكاؤه إشارة منه الى معنى الموعظة لانه تمثل لنفسه أهوال يوم
 القيامة وشدة الحلال الداعية له الى شهادته لامتته بتدبيره والايان به وسؤال
 الشفاعة لهم ليرحمهم من طول الموقف وأهواله وهذا أمر يحق له طول
 البكاء والحزن اهـ ولذا ورد ان أفضل القرآن قرآن يعزرن به وينبني ان يقرأ

القول عليه الصلاة والسلام استقاع الملاحى معصية والخلوس عليهم افسق
 والتلذذ بها كفر أى بالنعمة فصرف الجوارح الى غير ما خلق لاجله كفر
 بالنعمة لا شكر فالواجب كل الواجب أن يحجب كى لا يسمع ومن ذلك ضرب
 النوبة للتفاخر فلو للتنبيه فلا بأس به كما اذا ضرب فى ثلاثة أوقات لتذكير
 ثلاث نضجات الصور المناسبة بينهما بعد العصر للإشارة الى نفخة الفزع وبعد
 العشاء الى نفخة الموت وبعد نصف الليل الى نفخة البعث اه قال ابن عابدين
 لأن الناس بعد العصر يفزعون من اسواقهم الى منازلهم وبعد العشاء وقت
 نومهم وهو الموت الاصغر وبعد نصف الليل يخرجون من بيوتهم التى هى
 كقبورهم الى أعمالهم وهذا يفيد أن آله الله وليست بحرمه لعينها بل يقصد
 الله ومنها ما من ساءعها أو من المشغل بها وبه تشعر الاضاحة ألا ترى أن
 ضرب تلك الآلة بعينها حل نارة وحرم أخرى باختلاف النية والامور
 بمقاصدها وفيه دليل لسادتنا الصوفية الذين يقصدون بسماعها امورا هم أعلم
 بها فلا يسادرا ما تعرض بالانكار كى لا يحرم تركهم فانهم السادة الاختيار اه
 ونقل الحشى عن نور العين أن الرقص والسماع يستند على تفصيل لا ذكره فى
 عوارف المعارف واحياء العلوم وخلاصته بقوله

ما فى التواجدان حقت من حرج * ولا التمايل ان اخلصت من باس
 فقت نسعى على رجل وحق ان * دعاه مولاه أن يسى على الرأس
 والرخصة فيما ذكر من الاوضاع عند الذكر والسماع للعارفين الصارفين
 اوتاهم الى أحسن الاعمال السالكين المالكين لضبط انفسهم عن قبائح
 الاحوال فهم لا يستمعون الا من الآله ولا يشاقون الآله ان ذكره تاحوا وان
 شكره باحوا وان وجدوه صاحوا وان شاهده استراحوا وان سرحوا فى
 فى حضرة قربه ساحوا اذا غلب عليهم الوجد بغلباته وشرعوا من واداراداته
 تخيم من طرقت طوارق الهيبة فخر وذاب ومنهم من برقت له بوارق اللطف
 فتحزله وطاب ومنهم من طلع عليه الحب من مطلع القرب فسكروا غاب هذا
 مانع لى فى الجواب والله تعالى أعلم بالصواب

ومن يك وجدده وجد صحيحا * فلم يحتج الى قول المفسر
 له من ذاته طرب قديم * وسكر دائم من غير دن

والتذكير في غلظتك به عند الغناء الذي يسجونه ونجد او محبة فانه مكره لا اصل
 له في الذين قال الشارح زاد في البهجة وما فعله متصوفة زمانا حرام لا يجوز
 القصد والجلوس اليه ومن قبلهم لم يفعل كذلك وما نقل انه عليه السلام سمع
 الشعر لم يدل على اباحة الغناء ويجوز حمله على الشعر المباح المشتمل على الحكمة
 والوعظ وحديث فواجهه عليه السلام والملاة والسلام لم يصح وكان النصر اباذي
 يسمع فغوتب فقال انه خير من الغيبة فقبل له هيات بل زلة السماع شر من كذا
 وكذا سنة يقتاب الناس وقال السري شرطا الواجد في غيبته ان يبلغ
 الى حد لو ضرب وجهه بالسيف لا يشعر فيه بوجع اه قال ابن عابدين قلت
 وفي التارخانية ان كان السماع سمع القرآن والموعظة يجوز وان
 كان سماع غناء فهو حرام باجماع العلماء ومن اباحة من الصوفية فلان تخلى
 عن الله وفضل بالتقوى واحتاج الى ذلك احتياج المريض الى الدواء وله شرائط
 ستة ان لا يكون فهم امرد وان تكون جاءتهم من جنسهم وان تكون نية
 القول الاخلاص لا اخذ الاجر والطمع وان لا يجعوا الاجل طعام او قروح
 وان لا يقوموا الا مظلومين وان لا يظهر واوجد الا صادقين والحاصل انه
 لا رخصة في السماع في زماننا لان الجنيد رحمه الله تعالى تاب عن السماع
 في زمانه اه وفي تبيين المحارم واعلم ان ما كان حراما من الشعر ما فيه غش
 او هجو مسلم او كذب على الله تعالى او رسول الله صلى الله عليه وسلم او على الصحابة
 او تركية النفس او الكذب او التضايير المذمومة او القصد في الانساب وكذا
 ما فيه وصف امرد او امرأة بعينها اذا كانا حين فانه لا يجوز وصف امرأة
 معينة حبة ولا وصف امرد معين حتى حسن الوجه بين يدي الرجال ولا في
 نفسه او ما وصف الميتة او غير المعينة فلا بأس به وكذا الحكم في الامرد ولا
 وصف انحر المسيح البها والدريات والحانات والهجا ولولذي كذا في ابن
 الهمام والزيتوني واما وصف الخلدود والاصداغ وحسن التقدير والمقامة وسائر
 اوصاف النساء والمرد قال بعضهم فيه نظرو قال في المعارف لا يليق بأهل
 الديانات وينبغي ان لا يجوز انشاده عند من قلب عليه الهوى والشهوة لانه
 يهيج على اجالة فكره فبما لا يحل وما كان سببا لمحظور فهو محظور اه
 وفي الدر المختار معز بالبرازية اسقاع صوت الملاهي كضرب قصب ونحوه حرام

لان النهي عن المسكر فرض فلو لم يجز الدخول بغير اذن لامتنع الناس من
 اقامة الفرض اه وفيه رجل أظهر الفسق في داره ينفي لالامام ان يتقدم اليه
 فان كف عنه تركه والابان لم يكف عنه ان شاء حبسه أو ضربه سيطاوان
 شاء أزجعه من داره ومن رأى منكرا وهو ممن يرتكب به يلزمه أن ينهي
 عنه لانه يجب عليه ترك المنكر والنهي عنه فاذا ترك أحدهما لا يسقط عنه
 الآخر والمغني والقوال والناتحة ان أخذوا المال من غير شرط يساح لهم ذلك
 وان كان بشرط لا يساح لهم لانهم أوجروا على معصية اه بتصرف وقال في الهندية
 واختلفوا في التغني المجزء قال بعضهم انه حرام مطلقا والاسماع اليه معصية
 وهو اختيار شيخ الاسلام ولو سمع بقتة فلاثم عليه ومنهم من قال لا بأس بأن
 يتغنى ليستفيد به فهم القوال في القصة ومنهم من قال يجوز التغني لدفع
 الوحشة اذا كان وحده ولا يـكـون على سبيل الله واليه مال شمس الائمة
 البر خـسـى اه وذ كـشـيـخ الاسلام ان كل ذلك مكروه عند علمائنا واحتج بقوله
 تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث الآية جاء في التفسير ان المراد الغناء
 وجل ما وقع من بعض الصحابة على انشاد الشعر المباح الذي فيه الحـيـكم
 والمواعظ فان لفظ الغناء كما يطلق على المعروف يطلق على غيره كما في الحديث
 من لم يتغن بالقران فليس منا وتماه في النهاية وغيرها هكذا ذكر ابن عابدين في
 الحاشية وعرف القهستاني الغناء بأنه ترديد الصوت بالألحان في الشعر مع
 انضمام التصفيق المناسب لها قال فان فقدت من هذه الثلاثة لم يتحقق الغناء
 اه قال في الدر المنثور وقد تعقب بان تعريفه هكذا لم يعرف في كتبنا قال
 العلامة ابن عابدين أقول وفي شهادات فتح القدير بعد كلام عرفنا من هذا ان
 التغني المحرم ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية
 ووصف النمر المهيج اليها والحنان والهجاء لمسلم أو ذتى اذا أراد التكميم هجاء
 لا اذا أراد انشاده للاستهاد به أو ليعلم فصاحته ولا غته وكان فيه وصف
 امرأة ليست كذلك أو الزهر بات المتضمنة وصف الرياحين والازهار والمياه فلا
 وجه لمنعه على هذا نعم اذا قيل ذلك على الملاحى امتنع وان كان مواعظ
 وحكم اللا لا بـنـفسـهـا لان ذلك التغني اه ملخصا في المغني وعن النبي صلى
 الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن والحنارة والزحف

يكن فيه صراصر على ما اعتمده اللقاني أو ولو فيه صراصر وجرس على ما
 الاجهوري وأما غير النكاح فلا يجوز شيء منه اتفقا في غير الدف وعلى
 المشهور بالنسبة للدف ويجوز الزمارة والبوق في النكاح ما لم يكن التزمير بها
 وأما غيرهما فالحرام اه وقال في الشامل في الشهادات وترد شهادة المغني
 والمنقبة والنائح والناخبة وسماح العود على الاصح الا في عرس أو صنيع أي
 ولادة أو ختان ليس فيه شراب مسكر فانه يكره فقط اه وفي عبد الباقي
 وغير العود من بقية الآلات التي بها أو تارده تبار شد له المغني وبقيده ما في
 رسالة المعارف أبي المواهب الوفا في الشاذل اه ومما عمت به البلوى
 وانتشر في مصرنا حتى صار كالعادة الواجبة بين أهلها حضور النساء
 المغنيات وبذل ما يتكفنون لهن من الاجرة التي ما أنزل الله بهما من سلطان بل
 هي والله موجبة لنقص الدين والحرمات وذلك لما يحدث عن سماعتين مما هو
 مقطوع بحرمته وجمع لاهل الفسوق مع الولدان قال الامام الشيخ الدسوقي
 في حاشيته اذا كان غناؤها بشهر شهوة أو كان بكلام قبيح أو كان بالآلة حرم
 والا كان مكرها فقط ان كان من النساء لا من الرجال اه ومن المشاهد
 عدم خلوه عن الثلاثة فضلا عن وجود الواحد فالواجب على صاحب الفرح
 أن يقابل هذه النعمة بشكر المذمم باهكتار الطعام للفقراء وقراءة القرآن
 ونحو ذلك من أنواع العبادات التي يتقرب بها الى الله عز وجل وذكري
 الاختيار شرح المختار من كتب السادة الحنفية ان استماع الملاحى حرام
 كالضرب بالقصب والدف والمزمار وغير ذلك قال صلى الله عليه وسلم استماع
 الملاحى معصية والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر الحديث خرج مخرج
 التشديد وتعليل الذنب فان نعمة بغنة يكون معذورا ويجب أن يجتهد ان
 لا يسمع لما روى انه صلى الله عليه وسلم أدخل أصبعه في أذنيه لئلا يسمع
 صوت الشبابة وعن الحسن بن زياد لا بأس بالدف في العرس ليشر ويعلن
 النكاح قلت وهذا اذا لم يكن له جلاجل ولم يضرب على هيئة الطرب كما ذكره
 ابن عابد بن من السراجية وسئل أبو يوسف أيكره الدف في غير العرس كضرب
 المرأة للصبي في غير فسق قال فاما الذي يجي منه الفا حش بالفناء فاني أكرهه
 وقال أبو يوسف أيضا في دار يسمع فيها صوت المعازف ادخل عليهم بغية اذنهم

ان الولا ثم عشرة مع واحد * من عدها قد عز في اقترانه
 فانخرس عند نقاسها وعقبة * للطفل والاعذار عند ختانه
 ولحفظ قرآن وآداب لقد * قالوا الحذاق لحذقه وبيان
 ثم الملاك لعقده ووليمة * في عرسه فاحرص على اعلانه
 وكذلك مأدبة بلا سبب يرى * ووصية لبنانه لمكانه
 ونسعة لقدومه ووضيعة * لمصيبة وتكون من جيرانه
 ولاول الشهر الاصم عشرة * بذبيحة خيام لرفعة شأنه

وانخرس بالضم طعام الولادة والعقيقة الشاة التي تذبح عند خلق شعر المولود
 واعذار الغلام ختانه وحذق الحصى القرآن وملوك الامر ويكسر قوامه الذي
 يملك به والوليمة طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة وغيرها والمأدبة بفتح
 الدال وضما طعام صنع لدعوة أو عرس والوكبر والوكيرة طعام يعمل لفراغ
 النسيان فأفاده الطحاوي

* (الفصل الثاني من الباب الثامن في بيان ما يسوغ سماعه وفعله في الوليمة
 وما لا يسوغ من الملاحى والمغنيات اللاتي أحدثها أهل الفجور حتى صارت
 كالعادة الواجبة عند أهل التحول والظهور ولا شك والله ان كلاً في صرف
 أموره لذلك غسب ما جور وعلى ذلك الفعل موزور وحسينا الله ونعم الوكيل
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم) *

اعلم ان باب النكاح أوسع من غيره في جواز بعض الملاحى بل يتدب فيه الغربال
 ولولرجال على معتد المذهب ومثله الدف وهو المدور المجلد من وجه واحد
 فالضرب به لا يكره للنساء بخلاف ولا للرجال على المشهور في المذهب قال
 الامام البناني عن ابن عمر وهو المسمى عندنا بالبندير قال ومقتضى كلامه ولو
 كان ذا أنوار لانه لا يسانر بها بالقرع بالأصابع والذي نقله الخطاب عن القرطبي
 وصاحب المدخل حرمه ذى الصراصر قال وهو الصواب لما فيها من زيادة
 الاضطراب وفي الكبير والزهر ثلاثة أقوال بالكرهه وبالتحريم وبالجواز حتى
 في الزمارة والبوق وهو لابن كنانة والبوق النفير وقيل بكرهه الزمارة دون
 النفير وهذا كله في النكاح وأما غير النكاح فتحرم الزمارة قال الامام الدسوقي
 عن شيخه العمدوى لحاصله أن الطبل بجميع أنواعه يجوز في النكاح مالم

وصرح شراح الهداية بأنها قرينة من الواجب وفي التشارخانية عن
 الشافعية لو دعي الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هنالك معصية ولا بدعة
 والامتناع أسلم في زماننا الا اذا علم يقينا انه لا بدعة ولا معصية اه وفي التنوير
 وشرحه دعي الى واجبة وثمة لعب أو غناء مقصودا كل لو المخير في انزال فلو على
 المائدة لا ينبغي أن يقعد بل يخرج معروض القولة تعالى فلا تقعد بعد الذكري
 مع اقوم الظالمين فان قدر على المنع فعل ولا يقدر صبر ان لم يكن ممن يقدي
 به فان كان مقتدى به ولم يقدر على المنع خرج ولم يقعد لان فيه شين الدين
 والمحكي عن الامام أي من قوله ابتليت بهذا مرة فصبرت كان قبل أن يصير
 مقتدى به وان علم أو لا باللعب لا يحضر أصلا سواء كان ممن يقدي به أو لا لان
 حق الدعوة انما يلزمه بعد الحضور لا قبله كذا أنفاده ابن الكيال اه قال ابن
 عابدين لم أره فيه نعم ذكره في الهداية قال الموطاوى وفيه نظر والوضع مافي
 التبيين حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا كان هناك منكر اه قال
 ابن عابدين قلت لكنه لا يفيد وجه الفرق بين ما قبل الحضور وما بعده وساق
 بعده هذا في التبيين ما رواه ابن ماجه ان عليا رضي الله عنه قال صنعت طعاما
 فدعوت رسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء فرأى في البيت تصاويز فرجع اه
 أقول لعل ذلك كان قبل التحريم ورجوعه عليه الصلاة والسلام لا يفيد التحريم
 نظر المقامه الاكمل ثم قال قلت مفاد الحديث انه يرجع ولو بعد الحضور وانه
 لا تلزم الاجابة مع المنكر أصلا تاخر اه وفي الهندية رجل اتخذ ضيافة للقراية
 أو وليمة أو اتخذ مجلسا لاهل الفساد فدعا رجلا صالحا الى الوليمة قالوا ان كان
 هذا الرجل بهال لو امتنع عن الاجابة منعهم عن فسقهم لا يساح له الاجابة بل
 يجب عليه ان لا يجيب لانه نهى عن المنكر وان لم يكن الرجل بهال لو لم يجب
 لانه هم عن الفسق لا بأش بل أن يجيب ويطعم وينكر معصيتهم وفسقهم لان
 اجابة الدعوة واجبة أو مندوبة فلا تمنع معصية اقترنت بها ووليمة العرس سنة
 وفيها مشربة عظيمة وهي اذا بنى الرجل بامرأته ينبغي أن يدعو الجيران والاقرباء
 والاصدقاء ويذبح لهم ويصنع لهم طعاما وان اتخذ ينبغي لهم أن يجيبوا فان
 لم يفعلوا انما قال عليه الصلاة والسلام من لم يجب الدعوة فقد عصى الله
 ورسوله وانواع الولا ثم احدى عشر نظمها بعض الفضلاء فقال

بالتحريم اه ونظر الاجابة ايضا عدم وجود منكر كفرش حرير ولومن فوقه
 خائل وسقغ بعضهم جواز الخلو من عليه مع الخائل وعدم صور على كدار
 قال ولا بأس بصور الشجر اه قال الامام الخرشى لاصور مجسدة على الجدر
 كصور السباع التي لها ظل ولولم يدم قال في التوضيح التمثال ان كان لغير
 حيوان كالشجر جاز وان كان لحيوان فماله ظل ويقيم فهو حرام باجماع وكذا
 يحرم ان لم يقيم كالبحين خلافا لاصبح لما ثبت ان المصورين يعذبون يوم القيامة
 ويقال لهم آخيو اما كنتم تصورون وما لالظلم ان كان غير ممن فهو مكروه
 وان كان ممنهنا فتركه اولى اه وهذا في الصور الكاملة وأما ناقص عضون
 الاعضاء الظاهرة فيباح النظر اليه ولا يمنع الاجابة لعب مباح كمنى على جبل
 وبغل خشبة على جبهة انسان ويركها آخر فالذى شهره البتاني أن عمله
 وحضوره جائز للرجال والنساء وهو قول ابن القاسم خلافا لاشبه القائل
 بعدم جواز هذين الا انه يكره لذي الهيئة ان يحضر اللعب وشرط وجوب
 الاجابة ان لا يغلط دونه باب ولولا جل المشورة فانه يساح له التخلف قال الامام
 الخرشى وأما ما يفمل من اغلاق الباب لحوف الطفيلية ونحوهم فانه للضرورة
 ولا يمنع التخلف ان قد يبينه اما ان دعاه بنفسه أو قال لشخص ادع لي فلانا
 لان قال ادع لي من لقيت والله أعلم وأما مذهب السادة الخنفية فقال في
 الهندية اختلف في اجابة الدعوة قال بعضهم واجبة لا يسع تركها وقال
 العامة هي سنة والا فضل ان يجيب اذا كانت وليمة والافه مخبر والاجابة
 أفضل لان فيها ادخال السرور في قلب المؤمن واذا أجاب فعل ما عليه اكل
 أولا والا فضل ان يأكل لو غير صائم وفي البناء اجابة الدعوة سنة وليمة وغيرها
 وأما دعوة بقصد بها التطاول أو انشاء الحمد أو ما اشبهه فلا ينبغي اجابتهما
 لاسيما اهل العلم فقد قيل ما وضع أحديده في قصعة الا ذل كذا في حاشية
 الطحطاوى على الدر المختار وفي الاختيار وليمة العرس سنة قديمة ان لم يجبه انتم
 لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجيب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فان كان صائما
 أحب ودعا وان لم يكن صائما اكل ودعا وان لم يأكل ولم يجيب انتم وجفا لانه
 استهزا بالمضيف وقال عليه الصلاة والسلام لو دعيت الى كراع لاجبت قال
 العلامة ابن عابدين في حاشية الدرود مقتضاه انها سنة مؤكدة بخلاف غيرها

وشرف وكرم وعظم

الفصل الاول من الباب الثامن في بيان ما يجب فيه اجابة الدعوة وما لا يجب
 فاقول وبالله التوفيق اعلم ان معقد مذهب مالك نذب الوليمة سفر او حضرا فلا
 يقضى بها وقبل واجبة يقضى بها وهي طعام العرس خاصة ولا تقع على غيره
 الا بقيد قال الامام الخرشي مشتقة من الولم وهو الاجتماع لا اجتماع الزوجين
 ويقال أولم الفلام اذا اجتمع عقله وخلقه قال الامام البنانى ومشهور
 المذهب كونها بعد البناء وقبل بافضلية كونها قبل البناء لان الوليمة لاشتهار
 النكاح واشتهارها قبل البناء أشهر وروى بعضهم انها بعد البناء مفدوب ثلث
 وقال العلامة الامير ويحصل باى شئ ولو قل وحرم ذهاب بلادعوة وكره
 تخصيص الاغنياء واما ح التخلف والتهبة مكرهة اى اذا حضره لذلك ولم يأخذ
 احدهم من يد صاحبه والاحرم وهى نثر اللوز والسكر ويجوز تخصيص الكبير
 بشئ دون غيره قال الخرشي وتجب اليها الدعوة لمن عين خبر الصحيح أنه عليه
 الصلاة والسلام قال شر الطعام طعام الوليمة يمتنعها من يأتينا ويدعى اليها من
 يأبأها ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله اه والامام مسلم عنه صلى
 الله عليه وسلم اذا دعا أحدكم أخاه فليجبه عرسا كان أو نحوه وفي رواية اخرى
 من دعى الى عرس أو نحوه فليجب وفي رواية اخرى عن ابن عمر اوجبوا هذه
 الدعوة اذا دعيت لها قال وكان عبد الله يأتى الدعوة فى العرس وغير العرس
 وكان يأتينا وهو صائم قال وفي رواية عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال اذا دعيتم الى كراع فاجيبوا وفي رواية اذا دعى أحدكم الى طعام فليجب
 فان شاء طعم وان شاء ترك وفي رواية فان كان صائما فليصل يه فى يد عولهم وان
 كان مفطرا فليطعم اه ومعقد مذهب مالك أن وجوب الدعوة خاص بالنكاح
 دون غيره فيندب ان وجدت شروطه ومحل وجوب الاجابة ان لم يحضر من
 يتأذى منه قال الامام البنانى عن ابن العربى كان عليه السلام يحب لكل
 مسلم ولم يفسدت مكاسب الناس والنيات كره العلماء الاسراع للاجابة الاعلى
 شروط وليس فى السنة اجابة من يطعم مباهاة أو تكلفا بل جاء النهى عن ذلك
 قال لكن فى الاحياء انه انما يهرم الرأى بالعبادات لا بالدنيا كالنجمل للناس
 قال فى الاحياء انصراف الهمم الى طلب الجاه نقصان فى الدين ولا يوصف

امره آلفا ضي ابي غائب وأما خلية من التكاح والعدة فله تزويجها والاحوط
 اثبات ذلك بينة أو طلقى زوجه أو مات لم يزوجه حتى تثبت ذلك قال وهذا
 اذا عينت الزوج والازوجهها وفيها أيضا لو كان الحاكم لا يزوج الا بدراهم لها
 وقع لا يتحمل مثل العقد عادة كما في كثير من البلاد انجه جواز امرها لعدل مع
 وجوده والله أعلم * (تنبيه) * شروط الكفاءة خمسة ولفظ المنهج وخصال
 الكفاءة خمسة سلامة عن عيب نكاح بجنون وجذام وحرية ونسب ولو في
 العجمي وعفة بدین وصلح فليس فاسق كف عقيمة وحرقة فليس ذو حرقة
 دنيسة كفوالا رفع منه فليس نحو كاس وراغ وجام مثلا كفوالبت تاجر
 ويزا واقه اعلم اه واما الطلاق فهو لغة حل القيد قال في المنهج وشروطه
 عقد النكاح بلفظ الطلاق قال واركانه خمسة صيغة وعمل وولاية وقصد ومطلق
 وشروط فيه تكليف فلا يصح من غير مكلف لخبر رفع القلم عن ثلاث الاسكران
 فيصح منه مع انه غير مكلف قال كما نقله في الروضة تغليظا عليه واختيارا فلا
 يصح من مكره لخبر لا طلاق في اغلاق أى اكراه وشروط الاكراه قدوة منه ~~مكره~~
 بكسر الراء ويجز مكره عن دفعه وشروط في الصيغة ما يدل على فراق صريحا
 أو كناية فيقع به صريحه وهو ما لا يتحمل ظاهره غير الطلاق بلانية لا يقطع الطلاق
 كطاعتك وفارقك وسرحتك وأنت طالق ويقع بكاتبة وهو ما يتحمل الطلاق
 وغيره كما طلقك أنت طلاق أنت مطلقة باسكان الطاء خلية برية بائن حلال الله
 على حرام وان اشهر في الطلاق خلا فالرافعي ألحق بأهلك حبلك على غاربك
 ولو قال أنت على حرام أو حرمتك ونوى طلاقا وظاهرها وقع المنوى لان كلا
 منهما يقتضى التبريم قال المحشي لو قال لزوجه أنت طالق كلما حلت حرمت
 وقعت عليه طلاقه فلوراجعها في العدة وقعت عليه الثانية وهكذا والمخلص
 من ذلك الصبر الى انقضاء العدة ثم راجعها اه قال شيخ الاسلام وشروط في المحل
 كونه زوجة ولورجعية فتطلق بإضافة الطلاق لها وشروط في الولاية على
 المحل كون المحل ملكا للمطلق فلا يقع ولو مملوكا على اجنية فالوقال لها أنت
 طالق ان نكحتك لم تطلق وشروط في القصد قصد لفظ طلاق لعنه بأن يقصد
 استعماله فيه والله أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه
 وأزواجه وذريته وآل بيته كلما ذكرنا الذكر ونغفل عن ذكره الفاقولون

مهت الطلاق

انشاء بخلاف غير المجرى توقعه على رضاها قال ولا يوان علان زوج بكر
بلاذن منها بشرطه قال في الشرح بأن تزوجها وليس بينهما عداوة ظاهرة بغير
مثلها من نقد البلد من كف ملها موسر به ~~كسيرة~~ كانت أو صغيرة عاقلة
أو مجنونة لكمال شفقتة ونحو الدارقطني التيب أحق بنفسها من وليها والبكر
تزوجها أبوها قال ومن له استئذان مكافئة تطييبا للطرءا وعليه حمل خير مسلم
والبكر يستأمرها أبوها بخلاف غيره فإنه يعترف في تزويجها لها استئذانها قال
وسكونها لذن اللاب وغيره ما لم تقم قرينة ظاهرة في المنع كصباح وضرب خد بنجر
مسلم واذنهما ~~سكوتها~~ وهذا بالنسبة للتزويج لا لقدر المهر وكونه من غير
نقد البلد اه وفي حاشيته ونظم بعضهم شروط الاجبار فقال

الشرط في جواز اقدام ورد * حلول مهر المثل من نقد البلد
كفاءة الزوج يسار بمجال * صداقها ولا عداوة بحال
وفقدتها من الولي ظاهرا * شروط خمسة كما تقررا

فاشترط كون المهر مهر المثل ومن نقد البلد وحالا بلحاظ المباشرة والاربعة
الباقية للصحة فان فقد شرط منها كان النكاح باطلا اه قال شيخ الاسلام ولا
يزوج ولي من أب أو غير عاقلة ثيبا وهي من زالت بكارتها يوط في قبلها ولا غير
أب وسيد بكر عاقلة الا باذنهما بالتمين بنجر الدارقطني السابق وخبر لا تتكحوا
اليتامى حتى تستأمروه في وعلم مما تقر رأي من قبل البلوغ انه لا تزوج صغيرة
عاقلة ثيب اذا لاذن لها وان غير الاب لا يزوج صغيرة بحال لانه انما يزوج
بالاذن ولا اذن للصغيرة * وأحق الاولياء أب فابوه وان عا فسائر العصبه
الجميع على اربهم من نسب وولاء كاربهم فالسلطان فيزوج من في محل ولايته
بالولاية العامة يعني عند فقد الولي وفي حاشيته نظم بعضهم صور تزويج
السلطان بقوله

ويرتفع الحاكم في صور ائت * منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وفقد ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة قاصر
وكذلك انغماء وحبس مانع * أمة لهجور وآرى القمار
احرامه ونضر مع عضه * اسلام ام القرع وهي لكافر
قال والمقد أن الانغماء ليس مانعا بل تنظر افاقته قال (فرع) لو قالت

برشد من مضي عليه فلك من غير تعاطي ما ينافي الرشد أما حجر الفليس فلا يمنع
 إلا لا يتوكل العصى لكن يوكل الاعشى بصيراني قبض المهر واقباضه وفي الشاهد
 زيادة على ما مر أيضا السمع فعم لو كان العاقد آخرس والاشارة يفهمها كل أحد
 لم يشترط ذلك في الشاهد لان المشهود عليه الآن ليس قولاً والبصر فلا يصح
 شهادة الاعشى على الأوجه أيضاً والضبط ولو مع التسيان عن قرب فلا تنصح شهادة
 من لا يضبط الغفلة أو نسيان ومعرفة لسان المتعاقدين فلا يكتفي اخبار ثقة بمعناه
 بعد تمام الصيغة على الأوجه أما قبلها بل ان خبره بمعناه ولم يطل الفصل فيصح
 وكونهم من الانس فلا يكتفي شهادة الحق الا اذا علمت عدائته الظاهرة
 وعدم هجر بسفه وعدم تعيينه للولاية فلو وكل الاب أو الاخ المنفرد وحضر
 شاهد المصح ويتعقد النكاح باثن الزوجين وأبويهما وعدوئها
 لتبوت النكاح بكل منهم في الجله وبمستورى العدالة وهما المعروفان بها ظاهراً
 لا باطناً بان هرفت المخالطة دون التزكية عند الحاكم لان الظاهر من
 المسلمين العدالة ولا فرق بين أن يعقد بهما الحاكم أو غيره على المعقد
 خلافاً لشيخ الاسلام لا بمستورى الاسلام والحرية كان يكون موضع يحتلظ
 المسلمون بالكفار والاحرار بالارقاء ولا غالب بل لا بد من معرفة حالهما في ذلك
 ما طنا بسهولة الموقف عليه بخلاف العدالة والفسق ولو بان فسق الشاهدين
 أو أحدهما عند العقد بان بطلانه وانما يتبين ذلك بينة أو اتفاق الزوجين
 عليه أو اعتراف الزوجين به ولا أثر لقولهما اذ لا بعد الحكم بشهادتهما وانما
 يتبين بطلانه بذلك بالنسبة لحقه مادون حق الله تعالى كان طلقها ثلاثاً ثم اتفقا
 على عدم شرط فلا يقبل اقرارهما للثمة فلا تحل الايجال ولو أتما على عدم
 الشرط بينة لم تسع هذا كله بحسب الظاهر أما في الباطن فيقبل فاذا كان
 الزوج يعلم فقد شرط وكل في ذلك الى دينه لكن ان اطاع الحاكم على ذلك
 فترق بينهما واعلم انه لا يشترط في الشهود معرفة قسم الزوجة باسمها أو نسبها
 على معقد الرملي بل الواجب حضورهم وضبط صيغة العقد حتى لو عادوا
 للأداء لم يشهدوا الا بصورة العقد التي معها اه * (تنبيه) * قال شيخ
 الاسلام في المنهج ويقبل اقرار مجبر من أب أو جد أو سيديا لنكاح لقدرته على

الوكيل فانه يصح وكذلك الوايلينا والعباد بالله تعالى بامامة امرأه فان
 احكامها تنفذ للضرورة وقياسه فصيح تزويجها لغيرها لانفسها لانها متمكنة
 من تفويض امرها لمن تزوجها فيكون قاضيا والعدالة وهي ملكة في النفس
 تمنع من اقرار ارتكاب الذنوب ولو صفا والخسة والردائل المباحة فلا ينقد
 بولي قاسق غير الامام الاعظم فلا يقدح فسقه لانه لا ينزل به فيزوج بناته
 وبنات غيره بالولاية العامة بفخيم الشأنه فعليه انما يزوج بناته اذا لم يكن لهن
 ولي غيره وهل يهجرهن او لا مال الرمي الى الاول لان ولايته وان كانت عامة
 لكنها ليست منحصرة وقيل ليس له ذلك بل لا بد من الاستئذان واستوجبه
 الشورى وغيره والمراد بالعدالة بالنسبة للولي عدم الفسق فيشمل الصبي اذا
 بلغ والكافر اذا اسلم والفاسق اذا تاب فانه يزوج حاله وان لم يشرع في رد
 القلم ولا في قضاء الصلوات مثلا حيث وجدت الشروط وهي الندم والاقلاع
 والعزم على أن لا يعود فلا بد أن يعزم عزمهما على رد المظالم بخلاف الشهود
 فانه لا بد أن تضي سنة بعد توبتهم وسئل الشيرازي عما يقع كثيرا أن من
 يريد الزواج يأخذ حصر المسجد للباوس عليهم في المحل الذي يريدون العقد فيه
 خارج المسجد فهل يكون مفسقا فلا يصح العقد أم لا فاجاب بان الظاهر صحة
 العقد لان الغالب عليهم اعتقادهم باحة ذلك لكونه مما يسامح به وبتقدير العلم
 بالتحريم فيمكن ان ذلك صغيرة لا توجب فسقا وسئل أيضا عما عمت به البلوى
 من ليس القواوين القطيفة للشهود والولي هل هو مفسق يقصد العقد أم لا
 فاجاب بان الظاهر أن لا فحسبكم بجزء ذلك بفساد العقد أما بالنسبة للشهود
 فلا ان الغالب ان العقد يحضر مجلسه جماعة كثيرة ولا يلزم أن يكون الجميع
 لا بسين ذلك فان اتفق ان فهم اثنين سالمين من ذلك اعتد بشهادتهما وان كان
 حضورهما اتفاقا أو ما في الولي فانه ان اتفق ليسه ذلك فقد يكون له عذر
 بجهلها بالتحريم ومعرفة ذلك مما يخفى على كثير من الناس ومثل ذلك يقال في
 الجلوس على الخمر ٥١ ويستتر في الولي زيادة على ما مر ان لا يكون محتل
 النظر أي معرفة الامور بهرم او خبل وان لا يكون مجبوراً عليه بسفه بان بلغ
 غير رشيد أو يذرب بعد رشده ثم حجر عليه بخلاف ما اذا لم يجبر عليه والمراد ببلوغه
 رشيد ان يحض له بعد بلوغه زمن لم يحصل فيه ما ينافي في الرشد تقضى العادة

أو تزويجها أو رضيت نكاحها قال ويؤخذ من ذلك أنه لو اقصر على تزويج
أو نكحت أو قبلت أو رضيت لم يكف وهو كذلك على الرابع قال وعلم مما تقدم
أيضا أنه لا يشترط في صحة العقد ذكر الصداق فيه فإذا لم يذكر صرح النكاح
ووجب مهر المثل وكذا إذا تزوجها ولها بدون مهر المثل بغير إذن بان كانت
بكرًا أو تزوجها الاب أو الجذ بغير إذن أو تزوجها غير الاب والجذ وهي بالغة
وإذنت في النكاح ولم تأذن في قدر المهر فانه يصح بمهر المثل فان كانت بالغة
رشدة فزوجهها ولها بمهر معلوم بإذنها في النكاح وقدر المهر لم تستحق غير
ما أذنت فيه والبالغة الرشيدة لا يصح من ولها قبض صداقها من زوجها ولو
كان أبا أو جدا إلا بإذنها في القبض منه فان قبضه بغير إذن كان القبض
فاسدا ولا تبرأ به ذمة الزوج فيجب على الولي ردّه فان كانت صغيرة أو سفهة
أو مجسونة كان لوليها وهو الاب والجذ قبض صداقها وتبرأ به ذمة الزوج
ويشترط في الركن الثاني وهو الزوجة حل وتعين وخلو من نكاح وعدة
وعلم بأنوثتها فلا يصح نكاح محرمة ولا إحدى امرأتين ولا منكوحة ولا
معتقة من غيره ولا العقد على الخنثى وإن بانث ذكوره في الزوج أو أنوثته في
الزوجة بخلاف ما لو شهد في النكاح ثم بانث ذكوره والفرق أن الخنثى أهل
لشهادة في الجملة فإذا بان رجلا كفي بذلك في النكاح بخلاف العقد عليه
أوله بعد الانقاض فانه يصح لكن مع الكراهة ويشترط في الركن الثالث وهو
الزوج حل واختيار وتعيين وعلم بهل المرأة فلا يصح نكاح محرّم ولو بو كبل
ولا مكره ولا غير معين ولا من جهل خلها له ويشترط في الركن الرابع
والخامس وهما الولي والشاهدان الاسلام وهو في ولي المسلمة إجماعا بخلاف
الكافرة فليها الكافروا ما الشاهدان فالاسلام شرط فيهما سواء أكانت
المنكوحة مسلمة أم ذميمة إذا الكافر ليس أهلا للشهادة والبلوغ والعقل فلا
ولاية لصبي ومجنون وليسا من أهل الشهادة والحرية فلا ولاية لرقيق ولا يكون
شاهدا وإن كوره فلا يتعد النكاح بشهادة النساء ولا برجل وامرأتين ولا
تلك المرأة تزويج نفسها بحال لا بإذن ولا بغيره سواء الإيجاب والقبول
ولا تزويج غيرها بولاية ولا وكالة بخلاف ما لو وكلها برجل في أنها وكل آخر في
تزويج موليته أو قال ولها وكلى عني من تزويجك أو أطلق فوكلت وعقد

بحث النكاح على مذهب الامام
الشافعي رضي الله عنه

المرسومة لا تخلو اما ان ارسل الطلاق بان كتب أما بعد فانت طالق فكتب
هذا يقع الطلاق ويلزمه العدة من وقت الكتابة وان طلق طلاقها عجب الكتاب
بان كتب اذا جاءك كتابي هذا فانت طالق فكتب بعد ذلك حوايج فجامها
الكتاب فقرأته أو لم تقرأ يقع الطلاق اه وفي هذا القدر كفاية والله أعلم
وأما حقيقة النكاح على مذهب الشافعي فهو لغة الضم والوطء وشراعا كما
قال شيخ الاسلام في المنهج عقد يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح ونحوه اه
فهو حقيقة في العقد مجاز في الوطء على معتمد مذهب كمالك دون الامام الاعظم
القائل بانه حقيقة في الوطء مجاز في العقد وغرة الخلاف كما تقدم لك تطهر في
قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم فمن زنى بامرأة فلا تحرم على اصوله وفروعه
عند مالك والشافعي وتحرم عند أبي حنيفة لكونه حقيقة في الوطء وهو
يشمل الحلال والحرام رضي الله عن الجميع وانما جلي على الوطء عند مالك
والشافعي في قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره تلج بر حتى تذوق عسيلته قال
الحق الشيوخ الشرفاوى في رسالة النكاح ملخصا العبارة المنهج ولركانه
خسة صيغة وزوج وزوجة وولى وهما العاقدان وشاهدان ويشترط في
الركن الاول وهو الصيغة ما يشترط في صيغة البيع ومنه عدم التعليق
والتأقيد ولفظ ما يشترط من تزويج أو انكاح ولو بجمجمة يفهم معناها
العاقدان والشاهدان وان احسن العاقدان العربية اعتبارا بالمعنى فلا
يصح بغير ذلك كلفظ بيع وتعليق وهبة تلج بر مسلم اتقوا الله في النساء فانكم
اخذتموهن بامانة الله تعالى واستحلتم فروجهن بكلمة الله وصح النكاح
بتقديم قبول وبرتجنى من قبل الزوج وبكتر زوجته لمن قبل المولى مع قول الآخر
عقبه زوجته في الاول وبرتجنتها في الثاني لوجود الاستدعاء الجازم الدال
على الرضا لا بكتابة في الصيغة كاحلتك بنتي اذا لابت في الكتابة من النية ولا
اطلاع للشهود عليها قال وخرج بقيد الكتابة في الصيغة الكتابة في المعقود
عليه كالو قال زوجته اننى قبيل ونويامعينة أو زوج بنتك ابني ونويامعينا
فانه يصح قال وعلم مما تقدم ان الصيغة تشل على ايجاب وقبول فلا يجاب
كزوجتك أو انكحتك ولا يضر ابدال الزاي جميعا وعكسه بان قال وزوزتك
وكذا لا يضر ابدال الكاف همزة والقبول كزوجتها ونكحتها وقبلت نكاحها

او تزويجها

* (تنبيه) * ارتداد أحد الزوجين فصح عاجل فلا ينقص عدد الطلاق ولا
 يتوقف على قضاء القاضي كما ذكره في الدر المختار وكتب العلامة ابن عابد بن علي
 قوله فصح أي عند الامام بخلاف الاباء عن الاسلام وسوى محمد بينهما كلاً
 منهم ما طلاق وأبو يوسف بان كلامهم ما فصح وفرق الامام بان الردة مناقبة
 للنكاح لمساقتها العصمة والطلاق يستدعي قيام النكاح فتعذر جعلها طلاقاً
 وتعلمه في النهر قال في الفتح ويقع طلاق زوج المرتدة عليها مادامت في العدة
 لان الحرمة بالردة غير متبادلة فانهم اترفع بالاسلام فيرفع طلاقه عليها في العدة
 مستتبها فائدة من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيبة بوطء زوج آخر
 بخلاف حرمة المهرمية فانها متبادلة لا غاية لها فلا يفيد لحوق الطلاق فائدة
 اه قال المحشي قلب وهذا اذ لم تلحق بداء الحرب ففي الخانية قبيل الكتابات
 المرتد اذا لم يلحق بداء الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً وهي في العدة
 فطلقها يقع والمرتدة اذا ألحقت فطلقها زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض
 فعنده لا يقع وعندهما يقع اه * (تتمة) * اذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً قبل
 المدخول بها وقمن عليها فان فرق الطلاق بانث بالاولى ولم تقع الثانية والثالثة
 وذلك مثل أن يقول أنت طالق طالق طالق وكذا اذا قال أنت طالق واحدة
 وواحدة وقعت واحدة كذا في الهداية لو كتب الرجل الى زوجته أم بعد
 فانت طالق ثلاثاً ان شاء الله تعالى موصولاً بكتابه لا تطلق وان كان مقصوفاً
 تطلق كذا في الظهيرية اذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه
 واستثنى بالكتابة هل يصح لا رواية لهذه وينبغي أن يصح ولو كتب الى امرأته كل
 امرأته غيرك وغير فلانة فهي طالق ثم محاسن الاخير ثم بعث الكتاب لا تطلق
 كذا في الهندية وفي الخلاصة والكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة
 ونعني بالمرسومة أن يكون مصدراً ومعنوياً مثل ما يكتب الى الغائب وغير
 المرسومة أن لا يكون مصدراً ومعنوياً وهو على وجهين مرسومة وغير مرسومة
 فالمرسومة ما يكتب على الصحيفة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه
 وقراءته وغير المرسومة ما يكتب على الهواء والماء وثق لا يمكن فهمه وقراءته
 ففي غير المرسومة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة
 ان نوى الطلاق يقع والا فلا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم

عليها بمهرها كله أو بعضه أو مال آخر وكل من الستة على وجهين إما أن يكون
المهر مقبوضاً ولا وكل من الاثني عشر إما أن يكون قبل الدخول بها أو بعده
فإن كان البذل مسكوتاً عنه ففيه روايتان أحدهما إراءة كل منهما عن المهر
لا غير فلا ترد ما قبضت ولا يطالب هو بما بقي وإن كان منقياً كقوله اخلني نفسك
مضى بغير شيء ففعلت وقبل الزوج صح بغير شيء لأنه صريح في عدم المال ووقوع
الباقي فلا يبرأ كل منهما عن حق صاحبه وإن كان معناه على الزوج كما إذا
اختلفت مهرها على أن يعطيها عشر من درهمها صح وإن كان بكل المهر فإن كان
مقبوضاً يرجع بمجموعه والاسقط عنه كله مطلقاً أي قبل الدخول أو بعده وإن
خالعها على أن يجعله لولدها أو لاجنبي جاز الخلع والمهر للزوج وإن بيع بعضه
كالمهر مثلاً والمهر عشرون فإن قبضته رجع بدروهمين لو بعد الدخول وسلم لها
الباقى وبدروهم فقط إن كان قبله لأنه عشر النصف وإن لم يكن مقبوضاً سقط
الكل مطلقاً المسمى بحكم الشرط والباقي بحكم لفظ الخلع وإن مال آخر غير المهر
المسمى وبرئ كل منهما مطلقاً في الأصول كلها اهـ * (فروع) * رجل قال
لامرأته أنت طالق وسكت فقبل له بعد ما سكت كم قال ثلاثاً يقع الثلاث كذا في
الخلاصة مثل كم طلقها فقال ثلاثاً ثم زعم أنه كان كاذباً لا يصدق في القضاء كذا
في التنازعانية ولو قال أنت طالق وهو يريد أن يقول ثلاثاً قبل أن يقول ثلاثاً
امسك غيره فله أو مات يقع واحدة كذا في محيط السرخسي ولو أخذ انسان
فه ثم قال ثلاثاً فثلاث وهو محمول على ما إذا قال على الفور عند رفع اليد من فله
كذا في الهندية وفي الدر المختار ويقع بطلانك وأنت طالق ومطلقة بالتشديد
واحدة رجعية وإن نوى باثنا أو أكثر أو لم ينو شيئاً لأنه من الصريح ويدخل في
الصريح نحو طلاع وتلاع وطلاك وتلاك أو طلق بلفظ بين عالم وجاهل
وإن قال نعمدته تخويفاً لم يصدق قضاء إلا إذا شهد عليه قبله بفتي اهـ ولو قيل
له طلق امرأتك فقال نعم أو بلى بالهبة طلقت كذا في البحر امرأة قالت لرجل
اسمي فلانة بنت فلان الفلانية فترجها ثم قال كل امرأة لي طالق ثلاثاً لا
فلانة بنت فلان الفلانية وكانت غيرها طلقت في القضاء لا فيما ينسب وبين الله
تعالى كذا في الظهيرية لو قال رجل لزوجته ان خرجت يقع الطلاق أو لا يخرجني
الاباذني فاني طلق بالطلاق فخرجت لم يقع تركه الاضافة اليها اهـ

فيحتمل التوجيه بدون ثلاثة * ويحتمل التوقيف والوقف الخيم
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وازواجه وذريته وآل بيته
كلما ذكرنا ذلك اكرهنا ونغفل عن ذكره الغافلون وشرف وكرم وعظيم

*(الفصل الثالث في تحقيق بعض مفرداته) *

*(من خلع وبائن ورجعي وما لا يلزم به طلاق اصلا) *

اعلم ان الخلع من الكليات لانه يحتمل الاختلاع عن اللباس أو الخيرات
أو عن النكاح ومثله المبرأة فيه يعتبر فيه ما يعتبر فيها من قرائن الطلاق
كمبدا كره الطلاق وسؤال الهالة وكذا تسمية المال وان لم يكن متقوما من
القرائن ويقع به تطلقه بائنة الا ان نوى ثلاثا فيكون ثلاثا وان نوى ثنتين كانت
واحدة بائنة ولا بأس به عند الحاجة للثبوت بحدوم الوفاق وشروطه
اهلية الزوج وكون المرأة محالة للطلاق وركنه اذا كان بعوض الايجاب
والقبول لانه محقق على الطلاق بعوض فلا تقع الفرقة ولا تستحق العوض
بدون القبول وصفتيه عين في جانبه فلا يصح رجوعه عنه قبل قبولها ولا يصح
شروط الخيار له ولا يقتصر على المجلس وفي جانبها معاوضة بمال فصح رجوعها
قبل قبوله وشروط الخيار لها ويقتصر على المجلس وحكمه ان الواقع به ولو بلا مال
وبالطلاق البصر يح على مال طلاق بائن كذا في الدر المختار وجايبته وفي
الجوهرة والقياط الخلع خمسة خالعتك بايتك بارأنتك فارقتك طلق نفسك على
ألقب اه قال ابن عابدين ويزاد البيع والتهير اه كما في التنوير اه وفي الدرود فقط
الخلع والمبارأة كل حق ثابت وقتهما لكل منهما على الآخر مما يتعلق بذلك
النكاح اه قال ابن عابدين معز بالبصر قوله ككل حق شمل المهر والنفقة
المفروضة والمأضية والكسوة كذلك وكذا المتعة ويستثنى ما اذا خالعهما على
مهرها أو بعبه وكان مقبوضا فانها تزده ولا تبرأ ومقتضى اطلاقهم البراءة
الا ان يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر بدله فلا تبرأ عنه كالمال لا آخر
اه وهذا قول الامام وعند محمد لا يسقط الا ما عدا مهرها في الخلع والمبارأة
وأبو يوسف مع الامام في المبارأة ومع محمد في الخلع كذا في المتن وذكر ابن
عابدين في جابيته مفر بالبحر والنهر وغرالا ذكرا حاصل مسائل الخلع
والمبارأة ان البدل امان ان يكون مسكونا عنده أو منفيا أو مثبتا على الزوج أو

بالصريح في الجملة الثانية اعني قولهم والباثن يلقن الصريح لا البائن هو
 الصريح الرجعي فقط دون الصريح البائن وبضبط الكل ما قبل
 صريح طلاق المراء يلقن مثله * ويلقن أيضا باثنا كان قبلة
 كذا عكسه لا باثن بعد باثن * سوى باثن قد كان علق قبلة
 وذكر في الدر المختار ان الكسائي سأل محمدا عن قال لامرأته
 فان ترفقي يا هند فالرقق أيمين * وان تحرقني يا هند فاحرقوا اشام
 فانت طلاق والطلاق عزيمة * ثلاث ومن يحرق أعق وأطلم
 كم يقع فقال ان رفع ثلاثا فواحدة وان نصبها فثلاث قال ونجسه في المفتي
 وما علقناه على المفتي وذكر ابن عابدين في حاشيته تمام العبارة فقال أقول
 الصواب ان كلام من الرفع والنصب محقق لوقوع الثلاث والواحدة أما الرفع
 فلا نأل في والطلاق اما لهما ازا لجنس كزيد الرجل أي هو الرجل المعتبر به
 واما للعهد الذي كرى أي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث فعلى العهدية يقع
 الثلاث وعلى الجنسية تقع واحدة وأما النصب فانه يحتمل أن يكون على
 المفعول المطابق فيقتضي وقوع الثلاث اذ المعنى فانت طالتي طلاقا ثلاثا ثم
 اعترض بينهما بقوله الطلاق عزيمة وان يكون حال من المستتر في عزيمة
 وحديثا لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا بل يقع
 ما نواه هذا ما يقتضيه اللفظ والذي أراد الشاعر الثلاث لقوله
 فيبقى بها ان كنت غير رفيقة * وما الامر بعد الثلاث بمقدم
 اه وذكر في الفتح ان الظاهر في النصب المفعول المطلق وفي الرفع العهد
 المذكري فيقع الثلاث ولذا ظهر من الشاعر أنه أراد اه ومذهب مالك
 لزوم الثلاث مطلقا ولا يلتفت لمطابقة النحر ولذا قال الامام الانجم الشيخ
 العمادى في نظمته مجيبا للعلامة الشيخ أحمد الله منهوري حين رفع اليه هذا
 السؤال بعينه

ومذهبنا المفتي به عند مالك * وقوع ثلاث مطلقا وهو أصح

(الى أن قال)

وقد قال في المفتي خلاف الذي جرى * كما لا دما بيني بنص يترجم
 ولن اتصاها وارفعها ككلاهما * يفيد احتماله بذلك جميعا

الرضا والغضب والمذاكرة وان القسم الثاني وهو خطيه وما عطف عليه يتوقف على النية في حالة الرضا والغضب ويقع في حالة المذاكرة بلا نية وان القسم الثالث وهو اعتدى وما عطف عليه يتوقف على النية في حالة الرضا فقط ويقع في حالة الغضب والمذاكرة بلا نية وقد تخطها فقال

يقولون خرج قومي اذ هي ردا يصح * خلية برية سباصح
واستبرق اعتدى جوابا قد حتم * فالاول القصده دومالزم
والثاني الغضب والرضا انضبط * لا الذكر والثالث في الرضا فقط

٥٤ واذا قال الزوج عتدي ثلاثا أي كرر لفظ اعتدى ثلاث مرات ونوى بالاول طلعا وبالباقى حيفا صدق قضاء لنتيه حقيقة كلامه وان لم ينويه أي بالباقي شيئا فثلاث دلالة الحال بنية الاقل حتى لو نوى بالثاني فقط فتنتان أو بالثالث فواحدة ولو لم ينو بالكل لم يقع وأقسامها أربعة وعشرون ذكرها المكمل هكذا قال في الدر المختار وفيه الصريح ما لا يحتاج الى نية باثنا كان الواقع به أو رجعا بجنه الطلاق الثلاث فيلحقهما وكذا الطلاق على مال فيلحق الرجعي ويجب المال والبائن يقع ولا يلزم المال أي اذا أبانها ثم طلقها في العدة على مال وقع الثاني أيضا ولا يلزمها المال كما ذكره المحنسي ثم قال فالمعتبر فيه اللفظ لا المعنى على المشهور والصريح يلحق الصريح ويلحق البائن بشرط العدة والبائن يلحق الصريح ولا يلحق البائن البائن الا اذا كان البائن مطلقا بشرط أو مضافا قبل ايجاد المنجز البائن كقوله ان دخلت الدار فانت بائن فلو بيا أي لانه كناية فلا بد له من نية ثم أبانها ثم دخلت وبانت بأخرى قال ابن عابدين قوله الصريح يلحق الخ كما لو قال لها انت طالق ثم قال انت طالق أو طلقها على مال وقع الثاني وقوله ويلحق البائن كما لو قال لها أنت بائن أو طلقها على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق وقوله بشرط العدة هذا القيد لا بد منه في جميع صور اللحاق والصريح في الجملة الثانية خصوص الرجعي وقوله لا يلحق البائن البائن والمراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان بلفظ الكناية لانه هو الذي ليس ظاهرا في انشاء الطلاق كذا في القح ثم قال وقيد بقوله الذي لا يلحق إشارة الى أن البائن الموقع أولا أهم من كونه بلفظ الكناية أو بلفظ الصريح المقيد للبينة كالتعلق على مال وحينئذ فيكون المراد

الفاقلون

• (الفصل الثاني في الصريح والكناية من الباب السابع) •

اعلم ان صريح الطلاق ما لم يستعمل الالفية كانت طالق ومطلقة وطلقتك ويقع واحدة رجعية وان نوى الاكراه او الابانة أو لم ينو شيئاً كذا في الكنز وفي الزبلي ولو قال لها أنت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء ويدين بينه وبين الله تعالى والمرأة ~~كك~~ القاضى لا يحل لها ان تمسكه اذا سمعت منه ذلك أو شهد به شاهد عدل عندها ولو قال لها أنت طالق عن وثاق لم يقع في القضاء شيء ~~وكذا~~ لو قال أنت طالق من هذا القيد ولو نوى بقوله أنت طالق الطلاق من العمل لم يصدق ديانة وقضاء لعدم الاستعمال فيه حقيقة ومجازاً وهذا لان رفع القيد وهي غير مقيدة بالعمل وعن أبي حنيفة انه يدين ديانة لا قضاء لانه يستعمل للتخيل ولو قال أنت طالق من عمل كذا أو من هذا العمل دين ديانة ولا يدين قضاء لعدم الاستعمال فيه اه وفي الاختصار لو قال أنت طالق ثلاثاً من هذا العمل طلقت ثلاثاً ولا يصدق قضاء ولو قال أنت مطلقة بتسكين الطاء لا يقع الابالية لانها غير مستعملة فيه عرفاً فلم يكن نصريحاً اه وفي الهندية معز بالقاضيان رجل قال لامرأته أنت طالق أنت طالق انت طالق فقال عنيت بالاولى الطلاق وبالثانية والثالثة افهامها صدق ديانة وفي القضاء طلقت ثلاثاً وفيها منى كراه الطلاق بحرف الواو وبغير حرف الواو يتعدد الطلاق وان عني بالثاني تأكيد الاول لم يصدق في القضاء كقوله مطلقة أنت طالق أو طلقك أنت طالق ولو ذكر الثاني بحرف التفسير وهو حرف الفاء لا يقع اخرى الابالية كقوله طلقك فانت طالق اه وأما كتابته عند الفقهاء فهو ما أحفل الطلاق وغيره فلا تطلق الابنية أو دلالة الحال فنصوا خرجي واذهي وقوى بمقتضى رد أي لكلامها ونحو خلية بريبة حرام بائن ومرادها كبتة بتلة يصلح سبا ونحو اعتدى واستبرق رجلك أنت واحدة أنت حرة اختاري أمرك بيدك سترحتك فارقتك لا يحتمل السب والرد في حالة الرد تتوقف الأقسام أي الثلاثة على نية وفي الغضب الا ولان وفي مذاكرة الطلاق الاول فقط كذا في التنوير وحاصل ما ذكره المحقق ابن عابدين في حاشيته ان الاول أي القسم الاول وهو اخرجي وما عطف عليه بتوقف على النية في حالة

التطليقتين رجعة فان تخطت فلا يسكره عند أبي حنيفة وان تخطى الزوج
بينهما فلا يكره بالاجماع اهـ * (تبينه) * ذكر في الهندية في باب من يقع
طلاقه ومن لا يقع انه يقع طلاق كل زوج اذا كان بالفسا عا قلا سواء كان
حرا أو عدا طاهما أو مكرها اهـ قال الزيلعي وقال الشافعي رحمه الله طلاق
المسكر لا يقع لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي الخطأ والتسيان وما
استكرهوا عليه قلنا المراد حكمه اهـ وتظم العلامة ابن عابدين المواضع التي
نص مع الاكراه فقال

طلاق واعناق نكاح ورجعة * طهار وإيلاء وعفو عن العدة
عدين وإسلام وفي ربه * قبول لصلح العمد تدبير للعبد
بلاث وعشر صبيها لمكره * وقد زدت خيسا وهي خلع على نقد
وفسخ وتكفير وشروط لغيره * وبوكيل عتي أو طلاق فخذ عتي
اهـ أقول وما ذكره المنجني من صحة نكاح المكره خاص بالزوج فقط وينوقف
صحة النكاح على الاختيار من جهة الزوجة فلا يؤخذ كلامه على اطلاقه
ويدل عليه ما صرح به السيد أبو السعود ونهيه لو أكره الزوج على قبول
النكاح فقبل مكرها ان عقد النكاح وكذا لو أكره على الطلاق ولو أكرهت
المرأة على النكاح وقبلت مكرهه لا ينقض النكاح لا بشرط الرضا من جهتها
فليحفظ الفرق اهـ ثم قال في الهندية وكذا يقع طلاق اللامع والهازل
بالطلاق وكذا لو أراد أن يكلم بكلام فسبق أسبانه بالطلاق فالحال واقع
ويستل راشد عن أراد أن يقول ليزنيب طالق فجرى على أسبانه مرة ففي القضاء
تطلق التي سماها وفيما يشبهه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما وطلاق
السكرين واقع اذا سكر من الخمر أو البهذ وهو مذنب أصبا بنار جهنم الله تعالى
ولا يقع طلاق السبي وان كان به قبل والجنون والانسائم والمجسم والمغص
عليه والمدهوش وكذا المجهول لا يقع طلاقه أيضا وهذا اذا كان في حالة العتق
أما في حالة الاقاقة فالجميع انه واقع ولو أكره على شرب الخمر أو شرب الخمر
ايضروا وسكر وطلق امرأته اختلفوا فيه والجميع انه كالا يلزمه الحد لا يقع
طلاقه ولا يفد نصره اهـ وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه
وازدواجه وذريته وآل بيته كلما ذكر له الذاكرون وغفل عن ذكره

فانه من فتح القدير اه واعلم ان الطلاق منقسم على قسمين سني وسدي وكل واحد منهما نوعان نوع يرجع الى العدد ونوع يرجع الى الوقت أما الطلاق السني في العدد والوقت فهو نوعان حسن واحسن فالاحسن ان يطلق امرأته واحدة رجعية في طهر لم يجبا معها فيه ثم يتركها حتى تنقضي عدتها او كانت حاملا دامت بان جليها والحسن ان يطلقها واحدة في طهر لم يجبا معها فيه ثم في طهر آخر أخرى ثم في طهر آخر أخرى كذا في الهندية وفيها أيضا معز بالهوية والسنة في العدد يستوي فيها المدخول بها وغير المدخول بها يطلقها في حالة الطهر والحض اه ومن السني الاحسن ما قاله في الكثرة تطليقها واحدة في طهر لا وطه فيه موزكها حتى تنقضي عدتها أحسن قال الزيلعي لا روي عن ابراهيم بن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كأنوا يستحبون أن لا يزيدوا في الطلاق على واحدة حتى تنقضي عدتها وأن هذا أفضل عندهم ولأنه أبعد من الندم لتكتمه من التدارك قال الله تعالى لا تدري لعل آفة بعد ذلك أمرا وأقل ضررا بالمرأة حيث لم تطل عليها العدة ولم تطل حملتها الا ان اساع المجلبة نعمة في حقهن اه ومن السني الحسن تطليقها ثلاثا في ثلاثة اطهار كما في الكثر قال الزيلعي أيضا أي تطليقها ثلاثا مرة في ثلاثة اطهار حسن وسني مو قال مالك رحمه الله هو بدعة لان الطلاق محظور فلا يباح الاقدام عليه الا لدفع حاجة التخلص عنها كمنافرة الاخلاق وهو يحصل بالواحدة فلا حاجة الى الزيادة ولما قوله صلى الله عليه وسلم لعمر من ابنت فلان اجدها ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان احب وقال عمر لابنه انك اخطأت السنة ما هكذا أمر الله تعالى ان من السنة أن تسيب قبل الطهر استقبالا وتطلق لكل قرء واحدة فذلك العدة التي أمر الله تعالى ان تطلقها النساء يريد به قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن ويأنه ان الله تعالى قبل الطلاق بالعدة وهذا وعد فتنقسم آحادا أحدهما على آحاد الاخر كقوله أعط هؤلاء الثلاثة ثلاثة دراهم فكان هذا امر بالتفريق وأقله للإباحة اه وأما الطلاق البدعي فهو ان يطلقها ثلاثا في طهر أو بكلمة كذا في الكثر قال الزيلعي أي تطليقها ثلاثا في طهر واحد أو بكلمة واحدة طلاق بدعي وكذلك الثبتان في طهر واحد أو بكلمة واحدة قال وأراد بقوله ثلاثا في طهر اذ لم يقضالي بين

الاله ارض خارجي بخلاف الطلاق فقد صرح في الهداية بأنه مشروع
 في ذاته من حيث انه ازالة الرق وان هذا لا ينافي الخطر لمخفي في غيره وهو ما فيه
 من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدينية اهـ فهذا صريح
 في انه مشروع ومخطور من جهة تميزه لامتصاصه في اجقاعهما لاختلاف
 الطبيعة كالمصلحة في الارض المغصوبة فيكون الاصل فيه الخطر لم يزل بالكلية
 بل هو باق الى الآن بخلاف الخطر في النكاح فانه من حيث كونه انتفاعا
 يجرى الادعى المحترم واطلاء على العورات قد زال للعاجة الى التوالد وبقاء
 العالم وأما الطلاق فان الاصل فيه الخطر والاباحة للعاجة الى الخلاص فاذا
 كان بلا سبب أصلا لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون حقا وسفاهة رأى
 ومجرد كد قرآن النعجة واخلاص الايذاء بها وبأهلها وأولادها ولهذا قالوا
 ان سببه الحاجة الى الخلاص عند تبين الأخلق وعروض البغضاء الموجبة
 عدم اقامة حدود الله تعالى فليست الحاجة مختصة بالكبر والريية كما قيل بل
 هي اعم كما اختاره في الفتح بحيث تجرد عن الحاجة المبيحة له شرعا يقي على
 اصله من الخطر ولهذا قال تعالى فان أطمعكم فلاتبه واعلمن سيداى لا تطلبوا
 الفراق وعليه حديث أبيض الحلال الى الله الطلاق قال في الفتح ويحمل لفظ
 المباح على ما أبيض في بعض الارقات أعنى أوقات تحقق الحاجة المبيحة اهـ
 واذا وجدت الحاجة المذكورة أبيض وعليها يحمل ما رقع منه صلى الله عليه
 وسلم ومن أصحابه وغيرهم من الة صونا لهم عن العبث والايذاء بلا سبب
 ف قوله في الجحان الحق اباحتها لغير حاجة طلب للخلاص منها ان أراد بالخلاص
 منه الخلاص بلا سبب كما هو المتبادر منه فهو ممنوع لمخالفته لقولهم ان اباحت
 للحاجة الى الخلاص فلم يصحوا الا عند الحاجة اليه لا عند مجرد ارادة الخلاص
 وان أراد بالخلاص عند الحاجة اليه فهو المطلوب وقوله في البحر أيضا ان
 ما صححه في الفتح اختيار للقول الضعيف وليس المذهب عن علما تنافيه نظر
 لان الضعيف هو عدم اباحتها ~~الله~~ برأويه والذي صححه في الفتح عدم
 التمييز بذلك كما هو مقتضى اطلاقهم الحاجة وبما قررناه أيضا زال التنافي بين
 قولهم باباحتها وقولهم ان الاصل فيه الخطر لاختلاف الطبيعة وظهر أيضا انه
 لا مخالفة بين ما ادعاه انه المذهب وما صححه في الفتح ثم قال فاعتم هذا التحرير

وبلوغ وردة فانه فسخ لا طلاق وبهذا علم ان عبارة الكفر والعتق منقوضة طردا
وعكسا اهـ أى انها غير مانعة لدخول الفسوخ فيها وغير جامعة لخروج
الرجعي ~~هكذا~~ ذكره ابن عابدين وهل الاصل في ايقاعه الاباحة أو الحظر
ذكر في التنوير وشرحه ان ايقاعه مباح عند العامة لا طلاق الايات وقال
الكمال الاصم حظه أى منعه الاباحة كريمة وكبر والمذهب الاول كما
في البحر وقولهم الاصل فيه الحظر معناه ان الشارع ترك هذا الاصل فاباحه بل
يستحب لمؤذنه أو تاركه صلاة ومفاد ان لا انهم عمدا من لا تصلى ويجب
لوفات الامتناع بالمعروف ويحرم لوبديها اهـ وقيد أفاد وأجاد المحقق ابن
عابدين في حاشيته في هذا المحل ونصه قوله والمذهب الاول لا طلاق قوله تعالى
فطلقوهن لعدتهن وقوله تعالى لا جناح عليكم ان تطلقتم النساء ولأنه
صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لالرية ولا كبر وكذا فقه العصابة والحسين بن
على رضى الله عنه استكثر النكاح والطلاق وأما ما رواه أبو داود انه صلى الله
عليه وسلم قال أبغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس
فعله يلزم الشامل للمباح والمندوب والواجب والمكروه كما قاله الشيخ قال
قلت لكن حاصل الجواب ان ~~كونه~~ مفعولا يضاف كونه حلالا فان
الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو مفعول بخلاف ما اذا أريد بالحلال
ما لا يندرج تركه على فعله وأنت خير بان هذا الجواب مؤيد لقول الشافعي وبأى
بمده تأييده أيضا فانهم ثم قال وقولهم الاصل فيه الحظر جواب عن قوله
في الفتح ان قواهم باباحه وابطالهم قول من قال لا يباح الا لكبر أو رية بأنه
صلى الله عليه وسلم طلق حفصة ولم يقتربوا احد منهم ما مناف لقولهم الاصل
فيه الحظر لما فيه من كفران نعمة النكاح والاباحة للعاجلة الى الخلاص
ولحديث أبغض الحلال الى الله الطلاق وأجاب في البحر بان هذا الاصل لا يدل
على انه محظور وشرعا وانما يفيد ان الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع فصار
الحل هو المشروع فهو نظير قولهم الاصل في النكاح الحظر وانما أوجب للعاجلة
الى اتواد والتناسل فهل يفهم منه انه محظور فالحق باباحه لغير حاجة طلبا
للتلاص منها لإزالة المأثرة اهـ ثم قال أقول لا يخفى ما بين الاصلين من الفرق
فان الحظر الذى هو الاصل في النكاح قد زال بالكيفية فلم يبق فيه حظر أصلا

الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وآل بيته كلها
ذكرنا هذا كرون وغفل عن ذكره الفاضلون وشرف وكرم وعظم

(الفصل الأول من الباب السابع في بيان الطلاق البدعي والسني)
اعلم أن الطلاق في الشرع هو رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح هكذا في المكنز
والملتقى قال الزبلي قوله شرعا احترازه من رفع القيد الثابت حسا وهو حل
الوثاق وقوله بالنكاح احترازه من العتق لانه رفع قيد لكنه لا يثبت ذلك
القيد بالنكاح وأما في اللغة فهو عبارة عن رفع القيد مطلقا يقال أطلق القيد
والأسير ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل وفي غيره بالأفعال ولهذا في قوله
لامرأته أنت مطلقة يشهد باللام لا يحتاج فيه إلى النية وبخفيها يحتاج
ثم قال اعلم أن الله تعالى شرع النكاح لمصلحة العباد بقوله فأنكحوا ما طاب
لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع لانه تنظم به مصالحهم الدينية والدنيوية
ثم شرع الطلاق اكمالا للمصلحة لانه قد لا يوافق النكاح فطلب الخلل
فكسبه من ذلك وجعل له عددا وحكمه متأخر المجزأ نفسه في الفراق كما جرب
في النكاح ثم حررها عليه بعد فراغ العدد قبل أن تنزح بزواج آخر ليتبادر بما
فيه غيظه وهو الزوج الثاني على ما عليه جبلت الفعولة بحكمته ولطفه بعباده
أه وقد يحتاج هنا إلى معرفة سبعة أشياء معنى الطلاق لغة وشريعة وركنه
وشرطه ووصفه وحكمه وتقسيمه وقد عدها الزبلي وكذا في الهندية ونصها
أما تفسيره شرعا فهو رفع قيد النكاح حالا أو مالا بلفظ مخصوص وأما ركنه
فقوله أنت طالق ونحوه وأما شرطه على الخصوص فثبوت أحدهما قيام
القيد في المرأة نكاحا أو عدة والثاني قيام حل محل النكاح حتى لو حرم
بالمصاهرة بعد الدخول بها حتى وجبت العدة فطلقة في العدة لم يقع لزوال
الحل وأما حكمه فموقوف للفرقة بإقضاء العدة في الرجعي وبدونه في البائن
وزوال حل المناكحة متى تم ثلاثا وأما وصفه فهو محظور نظر إلى الأصل
ومباح نظر إلى الحاجة وأما تقسيمه فإنه أنواع سني وبدعي أه وفي التنوير
وشرحه هو لغة رفع القيد لكن جعلوه في المرأة طلاقا وفي غيرها اطلاقا فلذا
كنن أنت مطلقة بالسكون كناية وشرعا رفع قيد النكاح في الحال بالبائن أو المآل
بالرجعي بلفظ مخصوص هو ما اشتمل على الطلاق فخرج الفسوخ كخيار عتق

واشباهه فله رواية بشهادة الظاهر وما يصلح للرجال كالعلماء والفقهاء ونحوهما
 فالرجل وما يصلح لهما كالأواني والبسط ونحوها فالرجل كذا في الاختيار
 شارح المختار وفي الهندية معزيا القاضيان إذا اختلف الزوجان في متاع
 م موضوع في البيت الذي كانا يسكان فيه حال قيام النكاح أو بعد ما وقعت الفرة
 بفعل من الزوج أو من المرأة فأيكون للنساء مادة كالتماز والمغازل والصندوق
 وما أشبهه فهو للمرأة إلا أن يقيم الزوج البيضة على ذلك وما يكون للرجال
 كالسلاح والقباء والقلنسوة والمتطقة والقرص ونحو ذلك فهو للرجل إلا أن تقيم
 المرأة بيضة اه وفي التنوير وشرحه وان اختلف الزوجان ولو لم يكونا كين أو مكاتبين
 أو صغبرين أو ذمية مع مسلم قام النكاح أولا في بيت لهما أو لاحدهما في متاع
 البيت وهو هنا ما كان فيه ولو ذهبا أو فضة فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له
 مع يمينه إلا إذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح للاسترفاق لولا له تعارض
 الظاهرين والقول للزوج في الصالح لهما لأنهما في يدهما في يد والقول لذي
 اليد بخلاف ما يحتص بها لأن ظاهرها أظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال
 ولو أقام يمينه يقضي بينتها لأنها خارجة والبيت للزوج إلا أن يكون لها يمينه
 وهذا هو كالحسين وإن مات أحدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل
 الصالح لهما فالقول فيه للحي ولورثته ولو أحدهما لم يولد أو لم يولد أو لم يولد
 فالقول للحي في الحياة وللحي في الموت لأن يد الحز أقوى ولا يد الميت اه وفي
 رد المختار معزيا للقضية افتقرت أي الزوجان وفي بيتها جارية نقلت مع نفسها
 واستخدمتها سنة والزوج عالم به ساكت ثم ادعاه فالقول له لأن يده كانت ثابتة
 ولم يوجد المزبل اه قال وبه علم أن سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لهما لا يبطل
 دعواه وفي البدائع وهذا كله إذا لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه فان أقرت
 بذلك سقط قولها لأنها أقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال إليها فلا يثبت
 الانتقال إلا باليمين اه وكذا إذا ادعت أنها اشتريته منه قال في البحر ولا
 يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كإقرارها بشرائه فلا بد من يمينه على
 الانتقال إليها منه بهيمة ونحو ذلك ولا يكون استقماها بمشربه ورضاه بذلك
 دليلا على أنه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد أقيمت بذلك مرارا
 اه ونقله ابن عابدين في التنقيح والحاشية وفي هذا القدر كفاية والله أعلم وصلى

المثل كمال الحياة وبه يفتى وهذا كله اذا لم تسلم نفسها فان سلت ووقع
الاختلاف في الختان أي حال الحياة والموت لا يحكم بمهر المهر لانها لا تسلم
نفسها الا بعد تعجيل شيء عادة بل يقال لها لا بد ان تقضي بما تجلت والاخضينا
عليك بالتمعارف تعجيله ثم يعمل بالباقي كما ذكرنا وهذا اذا ادعى الزوج اتصال
شيء لها كذا في التنوير وشرحه قال ابن عابدين وحاصل ذلك ان المرأة اذا مات
زوجها وقد دخل بها فحاجات تطلب مهرها هي أو ورثتها بعد موتها وقد جرت
العادة أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر كإتة درهم مثلا لا يحكم
لها بجميع مهر المثل عند عدم التسمية بل تطرق ان أقرب بما تجلت من
المعارف والا قضى عليها به ثم يعمل بالباقي كما ذكرناه ونعم الكلام هناك
فراجعها ان شئت * (تنبيه) * مهر مثل الحرة مهر مثل امرأة غناؤها من قوم
أيها إلا أمها ان لم تكن من قومه كبنيت عمه وتعتبر المجاللة في الاوصاف
وقت العقد سننا وجمالا ومالا وبلدا وعصرا وعقلا ودينا وبكارة وثبوبة
وعفة وعلماء وأدبا وكال خلق وصدم ولد ويعتبر حال الزوج أيضا كما ذكره
في الدرر من الكمال أي بان يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نساها
في المال والحسب وعدمهما ٨١ أي وكذا في بقية الصفات فان الشاب
والمتنق مثلا يزوج بأرخص من الشيخ والفاستق ذكره ابن عابدين عن البحر
والنهر ومهر المثل في الاماء بشرقيمة البكر أو نصف بشرقيمة النيب
والظاهر انه يشترط عدم نقصان العشر أو نصفه عن عشرة دراهم فان نقص
وجب تسكيله الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سبوا كان مهر المثل
أو مسمى كذا ذكره الحلبي في حاشية الدرر ونقل ابن عابدين في حاشيته عن
الفيض أن في الجوارى ينظر الى مثل تلك الجارية جمالا ومولى بكم تنزويج
فيعتبر بذلك وهو المختار ٨٢ ومنه في الفسخ الا انه اقتصر على الجبال وفي هذا
القدر كفاية والله أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الاقنى وعلى آله
وأصحابه وأزواجه وذريته وآل بيته كلما ذكر لك اذا كرون وعقل عن ذكره
الفاقلون وشرف وكرم وعظم

١ * (الفصل الثاني فيما اذا اختلف في متاع البيت) *

اعلم انه اذا اختلف الزوجان في متاع البيت فما يصلح للنساء كالتقعة والدولاب

كزوفات انه كزان فهو كالالف والالفين وان كان مما لا يتعلق العبد بقدره بأن
 تزوجها على ثوب بعينه كل ذراع منه بعشرة دراهم فاختلفا فقال الزوج
 تزوجتك على هذا الثوب بشرط انه غاية أذرع وقالت بشرط انه عشرة أذرع
 لا يتصلان ولا يحكم مهر المثل والمقول قول الزوج بالاجماع كذا في المبدائع اه
 وأما الاختلاف في الجنس والنوع والصفة فلا يخلو أما ان يكون المسمى دينيا
 أو عينا فان كان دينيا كان في الجنس كما اذا قال تزوجتك على عبد وقالت
 على جارية أو على كز شعير وقالت على كز حنطة أو على ثياب هروية أو على ألف
 درهم وقالت على مائة دينار أو كان في النوع كالتركي مع الرومي والدانير
 المصرية مع الصورية أو كان في الصفة من الجودة والرداءة فان كان الاختلاف
 فيه **كالاختلاف في المعينين** الا الدرهم والدانير فان الاختلاف فيها
 كالاختلاف في الالف والالفين لان كل واحد من الجنسيتين والنوعيتين
 والموصوفين لا يخلو الا بالتراضي بخلاف الدرهم والدانير فانهما وان كانا
 جنسين مختلفين لكنهما في باب مهر المثل جهلا بجنس واحد وان **كان**
 المسمى عينا بأن قال تزوجتك على هذا العبد وقالت المرأة على هذه الجارية
 فهو مثل الاختلاف في الالف والالفين الا في فصل واحد وهو ما اذا كان مهر
 مثلهما مثل قيمة الجارية أو أكثر فلها قيمة الجارية لا عينها لان تملك الجارية
 لا يكون الا بالتراضي ولم يتفقا على تملكها فلم يوجب الرضا من صاحب
 الجارية بملكها **ككها** فتعذر التسليم فيقضى بقيمتها بخلاف ما اذا اختلفا
 في الدرهم والدانير فانه تطير الاختلاف في الالف والالفين على ان معنى مهر
 مثلهما ان كان مثل مائة دينار أو **ككها** فكلها المائة دينار كذا في البحر عن
 البدائع وأما الاختلاف بعد الطلاق قبل الوط **فتصم** متعة المثل لو المسمى
 دينيا وان عينا كسئله العبد والجارية فلها المتعة بلا تكيم الا ان يرضى الزوج
 بنصف الجارية وأي أقام بينة قبلت فان أقام فيبينتها أو لى ان شهدت له المتعة
 وينتبه ان شهدت لها وان كانت المتعة بينهما تحالفا وان حلقا وجب متعة المثل
 وموت أحدهما كباثهما في الحكم أصلا وقد رد العدم سقوطه بموت
 أحدهما وبعد موتهما في القدر المقول لورثته وفي الاختلاف في أصله
 القول لمنكر التسمية ولم يقض بشئ ما لم يبرهن على التسمية وقال لا يقضى بمهر

العمان ونحوهم بمن ذكر لأن الغرض مني تهمة الزنا وأما حكم الاظهار
 فاعلم ان يكون عند الصاحد أي انكار النكاح من أحدهما ولا يثبت الا عن
 قبل شهادة في باب الشهادة وأما الاختلاف في المهر فاما ان يكون في أصله
 أو في قدره أو في جنسه أو في نوعه أو في صفته وعلى كل حال ان يكون
 حال قيام النكاح أو بعده الطلاق أو في حياتهما أو بعد موتهما فان اختلفا
 في أصله بأن ادعى أحدهما التسمية وأنكر الآخر حلف منكر التسمية
 أي بعد عزم المدعي عن اليرمان فان نكل ثبت وإن حلف بحجب مهر المثل ظل
 في الجهر ظاهر أنه يجب بالقضاء بالغ وليس كذلك بل لايزاد على ما ادعته المرأة
 لو هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو هو المدعي لها كما أشار
 إليه في البدائع اهـ قال ابن عابدين في الحاشية هذا يظهر لوصي المدعي شيأ
 والا فلا ثم هذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقاً أو بعده بعد
 الدخول أو قبله أو ما لو طلقها قبل الدخول والخلوة فلو اوجب المتعة كما
 في الجهر اهـ أي فقط وأما الاختلاف في القدر بأن ادعى الفاضل للغير
 وليس لأحدهما قيمة فانه يجعل مهر المثل حكماً أي فيكون القول لها ان كان
 مهر مثلهما كما حالت أو أكثره ان كان كما حال أو قل وإن كان بينهما أي أكثرها
 حال وتخل عما حالت ولا يثبت لها الفاضل لمهر المثل كذا في الملتقى وشرحه في
 التنوير وشرحه وان اختلفا في قدره حال قيام النكاح فالقول لمن شهد به مهر
 المثل يمينه وأي أقام يمينه قبلت سواء شهد مهر المثل له أو لها أو لا ولا وان
 أقام اليمين في يمينها مقدمة ان شهد مهر المثل له ويثبت مقدمة ان شهد مهر
 المثل لها لأن اليمينات لا يثبت خلاف الظاهر اهـ قال ابن عابدين هذا ما قاله
 بعض المشايخ وجرم به في الملتقى والزيلعي هنا في باب التحالف وقال بعضهم
 تقدم يمينها لأنها أظهرت شيأ لم يكن ظاهراً ابتداءً فها كذا في الجهر اهـ وفي
 الجهر أيضاً وأما الاختلاف في القدر فلا يخلو اما ان يكون المهر ديناً أو عيناً
 فلن كان ديناً موصوفاً في الذمة بأن تزوجها على مكيل موصوفاً أو موزون أو
 مدرع كذلك فاختلاف في قدر الكيل أو الوزن أو المدرع فهو كالاختلاف في
 قدر الدراهم والدنانير وان كان عيناً فان كان عاتق العقد بقدره بأن تزوجها
 على طعام بعينه فاختلاف في قدره فقال الزوج تزوجتك على هذا الطعام على أنه

بدون اذنها وتوكلها توقف النفاذ على اجازتها ورضاها فان اجازته تخذ والا
فسخ ثم ان كانت بكر اثبتت الاجازة بالسكوت عند استئذان الولي الاقرب
وبالقبول كرضيت أو اجزت أو ما في معناهما كطلب المهر والنفقة والتمكين من
الوطء والادخول بهارضاهما وقبول التهنئة وان كانت ثيبا فكذلك الا ان
السكوت منها ليس كالنطق ونكاح الصغير والصغيرة موقوف على اجازة وليهما
ونكاح الامة والعبد موقوف على اجازة مولاهما وحكمه عدم حل الاستمتاع
من الوطء ودواحيه وعدم لزوم النفقة والكسوة نعم تجب فيه العدة ويشت
التيب فيه بالوطء والادخول قبل الاجازة اذا جاءت بالولد لسته اشهر من وقت
الوطء وفي هذا القدر كفاية والله أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه وأزواجه وذريته وآل بيته طهارا كذا كرون وخلف عن ذكره
الفاضلون وشرف وكرم وعظم

(الفصل الاول من الباب الثاني في اختلافهما في أصل النكاح أو المهر)
اعلم وفقى الله وإياك ان انكار أصل النكاح اما ان يكون من الرجل أو من
المرأة وعلى كل فلا يلزم المنكرين عند الامام رضى الله تعالى عنه لان هذا من
جمله الامور السبعة التي لا يختلف فيها المنكر عند أبي حنيفة رحمه الله وقد
عد صاحب التنوير ونصه مع شارحه ولا يختلف في نكاح أنكره هو أو هي
ورجعة بعد ما هو أو هي بعد عدة وفي ايلاء أنكره أحدهما بعد المدة استلزام
تدعيه الامة ولا يتأتى عكسه لثبوت باقرار مورق ونسب بأن اذى على
مجهول انه قه أو بانسه وبالله كس وولاء عتاقة أو موالاته اذها الاعلى
أو الاسفل والفتوى انه يختلف المنكر في الاشياء السبعة اهـ ويختلف
القاضي المنكر للنكاح باقعه ما ينكح نكاح قائم في الحال لانه قد يطلقها أو
يخالها بعد العقد كذا في الاختيار شرح المختار ولا يثبت الابتناء من
تقبل شهادته في سائر الاحكام فلا يثبت بشهادة القاسقين ولا الاعيين
ولا العتقرن أى عداوة نبوية ولا الابتناء لهما أو لاحدهما اذا كان أصلهما
هو المدعى وان كان منكره اتقبل شهادتهما عليه لان شهادة المقرع لاصله
لا تقبل وعليه تقبل والحاصل كافي بالمران النكاح له حكمان حكم الاشهاد
وحكم الانقضاء فحكم الانقضاء على ما ذكرنا من انه يكتفى في انعقاد شهادته

ولو صريحاً وجوب النفقة والكسوة والسكنى عليها قدر حالهما وان لم
 يوطأ اذا كانت مطبقة للوطء ولا تمنع نفسها منه وجريان اللعان بالقذف ولما
 الثاني فهو ما تحقق بركنه بشرطه كالا قول غير أنه قابل للفسخ كالألوزوجت
 البالغة الرشيدة نفسها من غير كف مع وجود ولي عاصب لها صح النكاح
 لكن للولي العاصب حق الاعتراض ان شاء أجاز النكاح وان شاء نقرض
 للفسخ فيرفع الامر للقاضي ويفسخه ما لم يسكت حتى تلد وهذا بناء على ظاهر
 الرواية وعلى رواية الحسن الملقى بها هذا من قسم الباطل وأما النكاح
 الفاسد فهو ما فقد فيه شرط من شروط الصحة مع قيام المجل وصلاحيته للنكاح
 ووجود الإهلية في كل غير أنه فان شرط من الشروط المتقدمة كالنكاح بغير
 يهود أو كالتكاح من غير كيف مع وجود الولي العاصب على رواية الحسن
 وحكمه حرمة الدخول وحرمة الاستمتاع وجوب التفريق وجوب مهر
 المثل بالوطء لا بالخلاء ولا يجب المسمى فيه ونجب العدة فيه بالوطء وابتدؤها
 من وقت التفريق ولا يقع فيه طلاق ولا يجب لها نفقة ولا سكنى فيه ولا نفقة
 عدة بعد التفريق ولا يصير الحزبه محضاً ولا تحمل به المطلقة ثلاثاً للأول ويشترك
 الضامد مع الصحيح في أمور منها ان نسب الولد فيه يلحق بالزوج كالصحيح الا انه في
 الفاسد ينبنى على الوطء وفي الصحيح على العقد ولا حد بالوطء في النكاح الفاسد
 بل يجب مهر المثل وان سمى شيئاً وأما الباطل فهو ما عدم فيه المثل أصلاً أي
 أن اليه قدود عليها ليست محلاً لنكاح العاقد أصلاً كنكاح المحارم وكالعقد على
 زوجة الغير أو معتدته حال قيام العدة ~~وكالعقد على~~ مطلقة العاقد
 طلاقاً ثلاثاً في العدة أو بعد ها قبل ان تنكح زوجاً غيره ~~وحكمه~~ وجوب
 التفريق وحرمة الوطء ودواعيه والوطء زنا محض لكن لا حد عليه عند الامام
 لشيبة العقد وعند صاحبيه لا حداً بضاً ان كان غير عالم بالحرمة ولا عدة فيه
 واذا عقد على زوجة الغير غير عالم بأن لها زوجاً ووطئها تحرم على الاقل حتى
 تنقضي عدة الثاني من وطء الشبهة ولا نفقة ولا كسوة لها على واحد منهما
 جال قيام عدة الشبهة لتبوزها حكماً بالنسبة للأول واحد من صحة الثاني وأما
 النكاح الموقوف فهو ما تحقق بركنه بشرطه من الشهود ونحوها غير أنه
 يؤقت على اجازة من له ولاية الاجازة كما اذا زوج الاب ابنته البالغة الرشيدة

وبروى. وواقعة أبي يوسف لابي حنيفة وللولى الا بعد ولاية التزوج بفسية
الولى الا قرب مسافة القصر فتتقلد الولاية لا بعد ولا يطل النكاح بقدم
الا قرب من سفره والذى اختار فى الملتقى تقدير القية بضوان الكف ما لخطب
لا بمسافة القصر التى فى ثلاثة أيام قال وعليه أكثر المشايخ قال وفى المجتبى
والمبسوط والخبرة وهو الاصح اهـ يجوز وقته وفى الهداية وهذا أقرب الى
المفقه وثمرة الخلاف فيما اذا سكن الولى الا قرب محض فى البلد أو غائبا
فى بلدة قرية دون مسافة القصر والكف الخطاطب الذى يدفع مهر المثل
لا ينتظر حضوره ولا جوابه فعلى القول الذى مشى عليه غالب أصحاب المتون
من تقدير القية بمسافة القصر ليس للولى الا بعد ولاية التزوج ولو تزوج لا
ينفقد العقد وعلى الثانى المختاره الولاية وبهم العقد وليس الا قرب اذا حضر
فخصه والمراد من الولى الا بعد هنا من له ولاية متأخرة من ولاية الولى الا قرب
القائمه عاصبا أو ذارحم وهو أولى من المالكين وان كان الولى الا قرب حاضرا
وخطب القاصر كفى يدفع مهر المثل ففضل وامتنع من تزويجها له فلقاضى
أن يزوجه قهر عليه لا لغير القاضى لان الا قرب يصير ظالما بالامتناع والقاضى
هو الا قدر على إزالة الظلم لا لغيره من الاولياء وهذا الذى حرمه المحقق ابن
عابد بن فى حاشية الدرر نقلا عن القهسطنطنى وانفع الوسائل قال وما فى شرح
الوهبانية من ان لا بعد من اولياء التسبب تزويجها عند الا قرب لا لخصوص
القاضى غير مستند فيه لقول اهـ واعلم ان النكاح ينقسم الى خمسة أقسام صحيح
نافذ لازم غير قابل للفسخ وصحيح نافذ لازم غير أنه يقبل الفسخ له ارض يعرض
عليه وفسد وباطل وموقوف وبيان حقيقة كل واحد وحكمه أما الاول فهو
ما يتحقق بركنه واجتمع فيه شروط العدة مع عدم احوال طر وما يوجب الفسخ
وحكمه حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر على الوجه المشروع وحرمت ام
زوجته وجسداتها بمجرد العقد الصحيح وان لم يوطأ وحرمت بنتا الرية وان
سفلت وبنت ابنها لو طأ لا بالعقد وحرم ادخال محرم لها عليها من النساء كاختها
وعمتا وخالها وكما يحرم الجمع بين المحارم يحرم الجمع فى العدة أيضا ولو من بائنا
عندنا فاذا طلق زوجته بائنا لا يحل له التزوج باختها مثلا لا بعد اقضاء العدة
ومن احكامه وقوع الطلاق على الزوجة بعد الوطأ وقبله ويكون بائنا

عن الحسن عن أبي حنيفة بطلان النكاح من غير الكف عوبه أخذ كثير من
متاخرين من شمس الأئمة السرخسي وهذا أقرب الى الاحتياط فليس كل ولى
يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعادل ولا حوط سد باب الزوج
من غير كف وقال الامام غفر الدين والفتوى على قول الحسن في زماننا قال
في البحر المفقى به رواية الحسن عن الامام من عدم انعقاده أصلاً اذا كان
لهما ولى يرضى به قبل فلا يفيد الرضا بعده وأما عكسها من الوطء فعلى
المفقى به هو حرام ~~كما~~ ما يحرم عليه الوطء لعدم انعقاده وأما على ظاهر
الرواية ففي الوطء الجسية ان لها ان تمنع نفسها ولا ~~ت~~ كنهه من الوطء حتى
يرضى الولي اه وفي البحر أيضاً قال صدق الاسلام لو زوجت المطلقة نفسها
من غير كف ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل للزوج الأول على ما هو المختار
وفي المختار في هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه وفي فتح القدير لاق الفالب
في المحال كونه غير كف وأما الولي بانكره المأكل فانه يحل اه وكذا الوطء
بما شره ولكنه رضى به اه ثم قال أقول أى رضى به قبل العقد اذا لا يفيد الرضا
بعده كما هو اه كلام الشافعي (خاتمة) يحتاج اليها الكثرة وقوعها وهي ان
ترتيب الاولياء العصبية في النكاح بترتيب الارث فاقرب الاولياء الى الغير
والصغيرة الاب ثم الجد وان علا ثم الاخ الشقيق ثم لاب ثم ابن الاخ الشقيق ثم
ابن الاخ للاب وهكذا في اولادهم ثم العم على هذا الترتيب ثم عم الجد كذلك
وهكذا على ترتيب العصبية في الارث فان لم يوجد عصبية نسب فالولاية للعصبية
السببية وهو العتق ولو امرأة ثم عصبية المذكور المتعصون بانفسهم على
ترتيب الارث فان لم يوجد عصبية أو وجد ~~هـ~~ كان تمام به مانع بخنون وصغر
فالولاية في النكاح للام ثم الجدة أم الاب على المفقى به وقبل تقدم على الام
ثم الجد الفاسد وهو أب الام ثم الاخت الشقيقة ثم الاخت للاب ثم الاخ
أو الاخت لأم ثم لم يقبلة ذوى الارحام على هذا الترتيب تقدم العمات ثم
الاخوال ثم الخالات ثم بنات الاحمام ثم اولادهم لا على الترتيب المذكور ثم
بعد العصبية وذوى الارحام تكون الولاية لتولى الموالى لأبي الصغيرة ثم بعد
ذلك فالولاية للسلطان ونائبه وهذا قول الاحمام الاعظم وعمد صاحبيه لا
ولاية في النكاح الالعصبية فان لم يوجد عصبية فالولاية للسلطان والقاضي

لها إنشاء العقد لما صح كالرقيق والصغار وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يجوز في غير الكف لأن كثير من الأسماء لا يمكن رفعه بعد الوقوع واختار بعض المتأخرين الفتوى بهذه الرواية لفساد الزمان **هـ** قال في البحر قيد بالحرة احترازاً عن الأمة والمديرة والمكاتبه وأم الولاد فإنه لا يجوز نكاحهن إلا بإذن المولى وقيداً بالكافة احترازاً عن الصغيرة والجنونة فإنه لا ينقصد نكاحهما إلا بالمولى وأطلقها فشمّل البكر والثيب وأطلقه فشمّل الكف وغيره وهذا ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وصاحبه لكن للمولى الاعتراض في غير الكف وما روى عنهما بخلافه فقد صح رجوعهما إليه وروى الحسن عن الإمام أنه إن كان الزوج كفواً فنكاحهما والأفلا ينقصد أصلاً وفي المراج معزى إلى قاضيان وغيرهما المختار للفتوى في زماننا رواية الحسن وفي النكاح والذخيرة وقوله أخذ كثير من المشايخ **هـ** وقال في التنوير وشرحه ويفق في غير الكف بعدم جواز أصلاً وهو المختار للفتوى لفساد الزمان فلا تحل مطلقة ثلاثاً فكيف غير كف بل لا رضاً ولا بعد معرفته **ايه** قال المحقق ابن عابد بن حاشيته عليه قيد بغير الكف ثلاثاً يشوهم عوده إلى قوله فنقصد نكاح الخ وللاحتراز عما لو تزوجت بدون مهر المثل فقد علمت أن للمولى الاعتراض أيضاً واطهاره أنه لا خلاف في صحة العقد وإن هذا القول المفتى به خاص بغير الكف كما أشار إليه الشارح ولم أر من أجرى هذا القول في المستلزم والفرق إمكان الاستدراك بأتمام مهر المثل فلذا أطلقوا الاعتراض حتى يتم مهر المثل أو يفرق القاضي فإذا أتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف عدم الكفاية قال هذا ما ظهر لي فافهم ثم قال وقوله بعدم جواز أصلاً هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا إذا كان لها مولى لم يرض به قبل العقد فلا يفيد الرضا بعده **اه** يجرى وما إذا لم يكن لها مولى فهو صحيح فافهم مطلقاً انفصافاً كما يأتي لأن وجه عدم الصحة على هذه الرواية رفع الضرر عن الأولياء أما هي فقد رخصت بإسقاط حقها **اه** فتح قال وقول البحر لم يرض به بشمل ما إذا لم يرض أصلاً فلا يلزم التصريح بعدم الرضا بل السكون منه لا يكون رضا كما ذكرنا فلا يثبت لعدة العقد من رضا صريحاً وعليه فلا وسكت قبله ثم رضى بعده لا يفيد فليست **اه** وذكر في التنقيح في جواب سؤال أن المروى

على المهر والنفقة بل أولى اهـ **مؤيد** ذكر صاحب البحر في باب الاولياء
 ان الولاية في النكاح نوعان ولاية تدب واستصحاب وهي الولاية على العاقلة
 البالغة **بكر** اوثنيها ولاية اجبار وهي الولاية على الصغيرة **بكر** كانت
بكر اوثنيها وكذا الكبيرة المختومة والمرقوفة وثبتت الولاية باسباب
 اربعة القرابة والملة والولاية والامامة اهـ واعلم انه يتخذ نكاح الحر المكلفة
 بلاولى كما ذكره صاحب التكملة قال صاحب البحر لانها تصرف في خالص
 حقها وهي من اهل لكونها عاقلة بالغة ولهذا كان لها التصرف في المال ولها
 اختيار الزوج وانما يطلب الولي بالتزويج كيلا تنسب الى الوكاة ولذا كان
 المتعبد في حقها تفويض الامر اليه والاصل هنا ان كل من يجوز تصرفه في
 ماله بولاية نفسه يجوز نكاحه على نفسه وكل من لا يجوز تصرفه في ماله
 بولاية نفسه لا يجوز نكاحه على نفسه اهـ وقال الزيني وفيه اى تصاد
 نكاح الحر المكلفة بلاولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية
 وكان أبو يوسف أولا يقول انه لا ينقض الا بولي اذا كان لها ولي ثم رجع وقال
 ان كان الزوج كفوا لها جازوا لا قبل ثم رجع وقال جازوا كل الزوج كفوا
 لها أولم يكن كفوا عند محمد بن عقيد ثم رجع على اجازة الولي سواء كان الزوج
 كفوا أولم **بكر** ويرى رجوعه اليه ما قال مالك والشافعي لا ينقض
 بعارة النساء أصلا لقوله تعالى فلا تفضلوهن ان يكنن أزواجهن فلو لا ان له
 ولاية تزويج لما منع عن العطل وقال الشافعي هي أبن آية في كتاب الله تعالى
 على اشتراط الولي وقوله عليه السلام لا نكاح الا بولي وشا عدي عدل ولما
 قوله تعالى فلا جناح عليكم فيما قلن في أنفسهن وقوله تعالى فلا تفضلوهن
 ان يكنن أزواجهن وقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وقوله تعالى فلا جناح
 عليهما ان يتراجعا ان قلنا ان يقيا حد ود الله فهذه الآيات تصريح بأن
 النكاح ينقض بعارة النساء لان النكاح المبيح كوزنيها منسوب الى المرأة
 من قوله ان يكنن وحتى تنكح وهذا صريح بأن النكاح صلد منهنها وكذا
 قوله فيما قلن وان يتراجعا صريح بأنها هي التي تفعل وهي التي تزوج وقوله
 عليه السلام الايم أحق بنفسها من وليها متفق على صحته ولا ناهية بالغة
 عاقلة فيه **بكر** كونها الولاية على نفسها ولانها لو أقرت بالنكاح صح ولو لم يكن

فروق ما تعتبر بضعة تسبه وقال محمد لا يعتبر لانهما من امور الاسترة فلا يمين عليها
 احكام الدنيا الا اذا كان يصفع ويدهن منه او يخرج سكران وتلعب به
 الصبيان لانه مستحق به وعن أبي يوسف انه ان كان معلن بالفسق فقير كف وإن
 كان متسرا فهو كف وهو قريب من قول محمد وقوله وملا أى تعتبر المكاة
 في المال أيضا لقوله عليه السلام الحسب المال لانه يقع به التقاخر وهو ان
 يكون مال السكالمهر والنفقة والمراد بالمهر المهر المجل وهو ما تعارفوا به
 ولا يعتبر الباقي ولو كان حالا بالنفقة ان يكتب كل يوم قدر النفقة وقدر
 ما يحتاج اليه من الكسوة ولا يعتبر ان يكون مساويا في التقى هو الصحيح
 وعن أبي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى في غير رواية الاصل ان من ملكه ما
 لا يكون كفوا للنفقة وليس بشئ وقيل ان كان ذاك كسلطان والى ما لم يكون
 كفوا ولو لم يملك الا النفقة لان الخلل يتغير به ومن ثم قالوا الفقيه النجاشي
 كفوا العربي الجاهل وقيل في النفقة يعتبر نفقة ستة اشهر وقيل نفقة شهر
 وفي الأخير ماذا كان يجب نفقتها ولا يجب نفقة نفسه يكون كفوا وان لم يجد
 نفقتها لا يكون كفوا وان كانت فقيرة ولو كانت الزوجة صغيرة لا تطبق الجماع
 فهو كف وإن لم يقدر على النفقة لانها لا نفقة لها وعن أبي يوسف انه لا تعتبر
 القدرة على المهر لانه تجوز المساهلة فيه وبعد قادر ايساراً به ولان المال
 لا ثبات له وهو غادر اخرج قوله وحرفة أى تعتبر التكفاة في الحرفة وهي
 الصنائع لان الناس يتفخرون بشرف الحرف ويعيرون بدنايتها وعن أبي حنيفة
 أن لا تعتبر أصلاً لانها ليست ب لازمة ويمكنه التحول الى انفس منها وعن أبي
 يوسف مثله الا أن نفس كالحائك والحجام والذبايح وعن محمد انها لا تعتبر في
 الحرف والاول اظهر الروايتين عنه وقبل هذا اختلاف عادة لا اختلاف
 جهة ونظم السيد الحموي ما تعتبر فيه الكفاة فقال

ان الكفاة في النكاح تكون في ست لهايت بدع قد ضبط
 نسب وانسلام كذلك حرفة حرية وديانة مال فقط

قال العلامة ابن عابدين في حاشية الدرر قبلت وفي الفتاوى الحامدية عن
 واقعات قد رى أفندي عن القاعدية غير الاب والجد من الاوليا طو زوج
 الصغيرة من حين معروف لم يجز لان القدرة على الجماع شرط الكفاة كالقدرة

تركهم اسرار افكلهم اعقوهم والموا الى هم المعتقون وفي المبسوط افضل
الناس نسباً بنو هاشم ثم قريش ثم العرب لما روى عن محمد بن علي عنه عليه
السلام ان الله تعالى اختار من الناس العرب ومن العرب قريشا واختار منهم
بنو هاشم واختار من بني هاشم ولانقر وبنو هاشم ليسوا بكفـ بل جميع
العرب لانهم معروفون بالخصاسة والدناءة ويدل عليه قول الشاعر
اذا ولدت حليلاً باهلي * غلاماً زادني عدد الانام

وقال آخر

ولو قيل للكلب يا باهلي * عوى الكلب من لؤم هذا النسب
وروى ان رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنت كافأ ماؤنا قال نعم
ولو قتلت باهلياً لقتلتني وهذا يدل على دناءتهم عندهم وانما عرفوا بذلك
لانهم كانوا يأكلون بقية الطعام مرة ثانية وبأكلون نقي عظام الموتى وقوله
وحريه واسلاماً يعني تغيير الكفاة في الحرية والاسلام وهذا في حق النجم لانهم
يفتخرون بهم مذهب النسب وهذا لانهم كفـ فمر عيب وكذا الرق لانه اثره
والحرية والاسلام زوال العيب فيفتخروا بهما وقوله وايوان فيهما كالا باهلي في
من له ايوان في الاسلام والحرية يكون كفواً لمن له آباء فيهما لان اصل النسب في
التعريف الى الاب وقامه الجد ولا يشترط اكثر من ذلك ومن له أب واحد
فيهما لا يكون كفواً لمن له ايوان فيهما ومن أسلم بنفسه أو اعتق لا يكون كفواً
لمن له أب واحد في الاسلام والحرية وعن أبي يوسف انه جعل الاب الواحد
كالابوين والاشبه ان يكون هذا المخللاف لاختلاف الاحوال كان أبا يوسف
قال ذلك في موضع لا بعد كفر الجد فيه عيباً بعد ان كان الاب مسلماً
وهما قالوا في موضع بعد عيباً والدليل على ذلك انهم قالوا جميعاً لا يكون ذلك
عيباً في حق العرب لانهم لا يهرون بذلك وتظهر هذا الاختلاف اختلافاً فيهم في
التعريف حيث قال أبو يوسف يكفي النسبة الى الاب وعندهما لا بد من
النسبة الى الجد بناء على ان أبا يوسف قال ذلك في قرية صغيرة لا يقع اليأس فيها
لعدم من يشاركهم في الاسم وهما قال ذلك في مصر وهذا صحيح بان العبادة
يحتج بان المكفر يمتد عيباً في موضع قرب العهد بالاسلام وقوله وديانة هو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف وهو من أعلى المفاخر والمرأة تعبر بضيق الزوج

اه من التنوير وشرحه قال ابن عابد بن أي لوقضى به حكم يراه فافادانه بما
 يسوغ الاجتهاد فيه قال وهذه المسئلة ذكرها في البصرو لم أرها في الفخ اهواقه
 أعلم (تجيم) الكفاءة معتبرة لصفة النكاح على رواية الحسن المختارة للفتوى
 ولازمة على ظاهر الرواية قال الامام الزيلعي الكفاءة النظر لغة يقال كافاه
 أي ساواه ومنه قوله عليه السلام المؤمنون متكافؤ ماؤهم ويسعى بينهم
 ادناهم أعلم ان الكفاءة معتبرة في النكاح لما روي جابر انه عليه السلام قال
 ألا لا يزوج النساء الا الاولياء ولا يزوجن الا من الاكفاء ولان النكاح يعقد
 للعمري ويشتمل على اغراض ومقاصد كالازدواج والعصبة والالفة وتأسيس
 القرابات ولا ينظم ذلك عادة الابين الا كفاءة ولا ينهم يتعبرون بعدم الاكفاء
 فيضرر الاولياء به وقال مالك لا تعتبر الا في الدين لقوله عليه السلام الناس
 سواسية ككاسنان المشط لا فضل لعربي على عجمي انما الفضل بالتقوى
 وقال تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم قال قلنا المراد به في حكمهم الاخرة
 وكلامنا في الدنيا اه والكفاءة تعتبر نسبا فقريش اكفاء والعرب اكفاء
 حرة واسلاما وابوان فيهما كالا بآء وديانة وما لا وحرفة اه من كثر الدقائق
 وقال شارحه العلامة الزيلعي لان هذه الاشياء يقع بها التفاخر فيما بينهم فلا
 يتم اعتبارها وتعتبر الكفاءة عند ابتداء العقد وزوالها بعد ذلك لا يضر
 ولا يوجب الخيلار كالبيع اذ ان تعيب عند المشتري وكذا تعتبر الكفاءة في
 العقل والحسب لما ذكرنا وقوله فقريش اكفاء أي بعضهم اكفاء وبعض ولا
 يعتبر التفاضل فيما بين قريش وعن محمد الا أن يكون نسبيا مشهورا كاهل بيت
 الخلافة كانه قال ذلك تعظيما للخلافة وتسكينا للفتنة ويدل عليه ان عليا زوج
 ابنته ام كلثوم بنت فاطمة عمر بن الخطاب وهي صغيرة وعمر عدوي وهي هاشمية
 ويجمعهم اقربش وكذا العرب غير قريش بعضهم اكفاء وبعض ولا تكون سائر
 العرب اكفاء لقريش لما بين والموالي ليسوا بكفاء للعرب والاصل فيه قوله
 عليه السلام قريش بعضهم اكفاء بعض بطن من بطن والعرب بعضهم اكفاء
 بعض قبيلة بقبيلة والموالي بعضهم اكفاء لبعض رجل برجل لانهم ضيعوا
 انسابهم ولا يقفرون بها واتما يقفرون بالاسلام والحرية وسمى المعجم موالي
 لان بلادهم قحطت عنوة بايدي العرب وكما كان للعرب استرقاقهم فاذا

والقضاء غير مانع لصحتها بل المانع صوم رمضان في ثبوت النسب بؤناً كذا المهر
والنفقة والسكنى والعدة وحرمه نكاح اختها ولربع سواها وحرمه نكاح الامة
ومراعاة وقت الطلاق في حقها الا في حق الاحصان وحرمه البنات وحلها
للاقل والرجعة والميراث قال شارحه العلامة وتزويجها كالا بكار على المختار
وغير ذلك كما تنظمه صاحب النهر فقال

وخلاوة الزوج مثل الوطء في صور * وغيره وبهذا العقد تحصيل
تكميل مهر واعداد كذا لنسب * انفاقي سكنى ومنع الاخت مقبول
واربع وكذا قالوا الا ما لقيت * راعوا زمان فراق فيه ترحيل
وأوهوا فيه تطلقا اذ الحقا * وقيل لا والاضواب الاقل القيل
أما المنيار فالاحسان يا على * ورجعة وكذا التورث مع قول
يقوطوطء واحلال لها وكذا * تحريم بنته نكاح البكر مذكول
كذلك التي * والتكفير ما قبلت * عبادة وكذا بالنفسل تكميل
له قال العلامة ابن عابد بن قوله وغيره بالرفع عطف على مثل والضمير للوطء
أي ومقابلة للوطء في احدى عشرة مسألة والعقد ~~بشهر~~ العين أي النظم
واعداد بالسكبر أي عدة والا ما جمع أمة وقصره للضرورة وفراق فيه ترحيل
أي طلاق فيه نقل الزوجة اذ الحقا الضمير للتطلق والالف للإطلاق والمراد
وقوعه في العدة بعد طلاق سابق عليه كذا التي التي يعني ان آلى منها ثم وطئها في
العدة كان فيشأن وان خلاها الا والتكفير يعني ان وطئ في نهار رمضان فعلية
الكفارة وان خلاها الا ما قبلت عبادة ما نافية يعني ان وطئها في عبادة
يفسد بها الوطء فسدت وان خلاها الا اه باختصار ثم قال والحاصل انه
يفني اسقاطه التكفير ويسلم العبادة وزيادة فسد العدة قصير الاحكام التي
خطفت الخلاوة فيها الوطء عشرة وقيد تطمئنها في بيتين مقصرا عما به العلم بان
ما حواها الا بخلاف فيها الخلاوة الوطء فقطت

وخلاوة كلوطء في غير عشرة * مطالبة بالوطء احسان تحليل
وفي وارث رجعة فقد عتبة * وتحريم بنت عقد بكر وتقبيل
اه * (فرع) لا ينفخ في أحد الزوجين بعيب الآخر ولو قاحشا كجنون وجذام
وبرص وقرن وذنق وخالف الائمة الثلاثة في الخمسة لو بالزوج ولو قضى بالرد صخ

والاخوات والعمالات والعصاف وبنات الاخ وبنات الاخت فهن محرمات
 كاخاوط وشاود واعية على التأييد فالامهات أم الرجل وجداته من قبل
 أمه وأمه وان علون وأما البنات فبنته العلية وبنات ابنة وبنته وان سفلن
 وأما الاخوات والاخت لاب وأم والاخت لاب والاخت لام وكذا بنات
 الاخت والاخ وان سفلن وأما العمات فثلاث عم لاب وأم وعمه لاب وعمه لام
 وعمه اهنك أمه وعمات أجداده وعمات أمه وعمات جداته وان علون
 وأما عمه العمه فانه يظن ان كانت العمه القربى عمه لاب وأم أو لاب فعمه
 العمه حرام وان كانت القربى عمه لام فعمه العمه لا تحرم وأما العمالات
 فخاله لاب وام وخاله لاب وخاله لام وخاله آباءه وامهاته وأما العمالة
 فان كانت العمالة القربى خالة لاب وام أو لام فخالها لا تحرم عليه وان
 كانت القربى خالة لاب فخالها لا تحرم عليه كذا قال في محيط السرخسي
 ١٥ وبقيت الانقسام ذكرها صاحب البحر في فصل المحرمات حيث قال
 الثاني المحرمات بلصاحرة وهن فروع نسائه المدخول بهن واصواهن
 وحلائل فروعه وحلائل اصوله والثالث المحرمات بما لرضاع ونواعهن
 كالنسيب والرابع حرمة الجمع بين المهارم وحرمة الجمع بين الاجنيات كالجمع
 بين النكاح والنكاح حرمة التقديم وهو تقديم الحرة على الامه وجعله في
 المحيط والنهاية قسم على حدة وادخله الزيلعي في حرمة الجمع فقال وحرمة
 الجمع بين الحرة والامة والحرة متقدمة وهو الانسب والسادس المحرمة طوق
 للغير كتنكوحه للغير وهندته والحامل بنات النسب والسابع المحرمة لغدم
 دين مماوى كالجوسية والمنكره والثامن المحرمة للتناهي كتنكاح السيدة
 بما ذكره في التاسع لم يذكره الزيلعي وكثير وهي المحرمة بالطلاق الثلاث ذكره
 في المحيط والنهاية ١٥ ولم يذكر بقية الانقسام كافي الهندية خشية التطويل
 (مهمة) ذكر في التنوير ان الخلوة كالوطء ولو كان الزوج محبوبا أو غنيا
 أو حيا بالامتنع حتى وطئ وطئ شرعى ~~كك~~ رتق وقرن وعفل وصغر لا يطاق
 معه الجماع ووجود ثابته معها الا أن يكون صغيرا لا يعقل أو مجنونا أو مقمى
 عليه أو جارية أحد ههنا والكذب يمنع ان عتورا أو لزوجته والا قال
 في المنع وعندى أن كلبه لا يمنع مطلقا ههنا وصوم التطوع والتذور والكفارات

التقدير وعن حديث جابر المتقدم انه محمول على المجمل وكان مادتهم تعجيل
 بعض المداق قبل الدخول وهو تطير قوله عليه السلام لجلي لما تزوج بقاطمة
 رضي الله عنها وأراد البناء بها أعطها شاة أعان على ما عندي شيء فقال عليه
 السلام أين درهمك الخطم وفي رواية أعطها درهمك فأعطاه درهم ومعلوم
 ان مهرها كان غير ذلك في ذمة علي وهو أربعمائة درهم ولان حديث جابر
 كان في المتعة وقد ذكره جابر في آخره وهو منسوخ ولا يجوز قياس النكاح
 عليه لان ما صلح به لوطاة لا يلزم ان يصلح للابد ولان في اسناده موسى بن مسلم
 وهو ضعيف وأما قوله عليه السلام ملكتها بما ملك من القرآن فافيه
 دلالة على ان القرآن جعله مهرًا وهذا الم بشرط ان يعلمها وانما قال بما ملك أي
 بسبب ما ملك من القرآن لحديث أم سليم وفيه فكان صداق ما بينهما الاسلام
 وهو لا يصلح صداقا بالاجماع وفي الغاية لو لم يكن للصداق حد لكان
 الدائقي والحبية والفلس صداقا للبضع فيكون دون مهر البقي ومهر البقي منهي
 عنه في الصحيح وهذا الكلام انما يستقيم أن لو كان النهي عن مهر البقي لقلبه
 وليس كذلك وانما نهى طهرته فلا يستقيم وذكر في الغاية أيضا اذا كانت
 الحبية تصلح ان تكون مهرًا فلا معنى لاشتراط طول الحرة لجواز نكاح الامة اذ
 كل من يقدر على الحرة يقدر على الامة وهذا أيضا غير جدي لان كلاهما
 في الجواز أي هل يصلح ان يكون ذلك القدر مسمى في النكاح اذا رضيت المرأة
 بذلك أم لا وليس كلامهم ان مهرها لا يزيد على ذلك بل المرأة قد لا ترضى
 ان تتزوج على أقل من مهر المثل غالبا وهو العادة ومهر مثل الحرة أكثر من
 مهر مثل الامة فلا يلزمهم ما قال وما يقطع شغبهم ان يقول ان المهر شرط
 في النكاح ولم يشرع به وفيه اظهر البشرط المحل وخطره ولو صلح الفلس وأمثاله
 مما ليس بخطب مهر المهر لم يظهر خطره ولما زيدون المهر اذ ذلك التقدير وجوده
 كعدمه وقول الظاهرية في هذا أقيد لان حبة حنطة أو شعير لا يعد لها حد
 مالا ولهذا الوصف لا يأخذها والله تعالى شرع ابتغاء النكاح بالمال بقوله
 عز وجل وأحل لكم ما وراء ذلكم ان تبغوا باباؤكم ولهم ما وراء ذلكم ان تبغوا
 بناتكم (تبيينه) هذا كوفي الهندي في كتاب النكاح في الباب الثالث بيان المحرمات
 وهي تسعة أقسام القسم الاقل المحرمات بالنسب وهن الامهات والبنات

ابراهيم الخنسي أقله أربعون درهما وعنه حمرون درهما وقال سعيد بن جبير
 أقله خمسون درهما وفضل واحد منهم قدره بنصاب السرقة عنده وقال
 الشافعي واحد ما جازان يكون غنا جازان يكون مهرًا وقال بعض الظاهرية ما
 جازان ملك بالهبة أو بالمراث جازان يكون صداقا وان لم يصلح أن يكون غنا في
 البيع كعبة خبطة أو شعير واستدل الشافعية والحنابلة بحديث عبد الرحمن
 ابن عوف لما جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه أثر صفة فاحيرة أنه
 تزوج فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كسفت إليها فقال زنة نواة من ذهب
 فقال له عليه السلام أولم ولو بشاة ورواه الجماعة وعن جابر أنه عليه السلام قال
 من أعطى في صداق امرأة ملء كفيه سريقا أو غمرا فقد استحل ورواه أبو
 دارود وعنه عليه السلام قال أدوا العلاتي قبل يا رسول الله وما العلاتي قال
 ما تراضى عليه الاهلون ورواه الدارقطني وعنه عليه السلام أنه قال في حديث
 سهل بن سعد الساعدي القيس ولو خاتم من حديد فالقيس فلم يجده شيئا فقال
 عليه السلام هل معك شيء من القرآن فقال نعم سورة كذا وسورة كذا لسور
 سماها فقال عليه السلام قد ملككنها بما معك من القرآن ويرى أنك تسكنها
 وزوجتكها وبما روى الترمذي أن امرأة تزوجت بنين فاجازته عليه السلام
 ولأنه عقد معاوضة فيكون تقدير العوض فيه إلى المتماثلين كالبيع والاجارة
 واعتباره بالاجارة أشبهه ليكون المهر بدل المنفعة وناقوه عليه السلام
 في حديث جابر لا مهر أقل من عشرة دراهم ورواه الدارقطني وفيه منبر بن
 عبيد وجاج بن أرطاه وهما ضعيفان عند المحدثين ليكون البيهقي رواهما من
 طرق وضعفها في سننه الكبير والضعيف اذا روى من طرق يصير حسينا فيعتبر به
 ذكره الترمذي في شرح المهذب وعن علي رضي الله عنه أنه قال أقل ما تنحل
 به المرأة عشرة دراهم ذكره البيهقي وأبو عمر بن عبد البر ولا تملك مهر حق الله
 تعالى ولا هذا الا يملك فيه فيكون تقديره إلى الله كسائر حقوقه كالمصلاة
 والزكاة والحج والصوم والجواب عن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه لا حاجة
 لهم فيه لأنه ذكرته سابق زنة نواة من ذهب والنواة خمسة دراهم عنيد الاكثر
 وعن أحمد بن حنبل ثلاثة دراهم وثلاث وهو يزيد على دينارين فكيف يجزئ
 به على جوازها بنائين وقيل النواة هي نواة القرو والجواب عنه على هذا

حتى يحكم من التكاح بدونه ولو نضاه أو سكت عنه ولهذا كان لها المطالبة
 بالقرض والتقدير وانه ينفي على وجود الاصل وما ثبت بحق الله تعالى يدخله
 التقدير كالزكاة فان معنى أقل من عشرة فله مهر وقال زفر لها مهر المثل
 لانه معنى ما لا يبلغ مهر افصار كعدم التسمية ولنا ان العشرة لا تتبع في حكم
 العقد وتسمية بعضه كتسمية كله كاطلقة وكذا اذا تزوج نصفها ولان التبرع
 او جها اظهار الخطر التكاح ولا يظهر باصل المال لتناوله الحق بمرته وما اوجبه
 الشرع خاصة فولي بيان مقدارها كالزكاة لانها حطت عنه ما علكه وما لا علكه
 فحسب ما علكه وهو تمام العشرة كما اذا أسقط أحد الشرطين الدين المشترك
 في نصيبه خاصة وذكر أيضا انه ان لم يسم لها مهر أو شرط أن لا مهر لها
 فله مهر المثل بالدخول والموت والتمتع بالطلاق قبل الدخول لان التكاح
 صحيح فيجب العوض لانه عقد معاوضة والمهر واجب حق للشرع على ما بينا
 والواجب الاصل مهر المثل لانه يعدل فيصار اليه عند عدم التسمية بخلاف
 حالة التسمية لانهم وضوا به فإين كان أقل من مهر المثل فقد رخصت بالنقصان
 وان كان أكثر فقد رخصت بالزيادة قال صلى الله عليه وسلم المهر ما تراضى
 به الاهلون وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بروع بنت واشق
 الاشجعية بمهر المثل وقد تزوجت بغير مهر ومات عنها قبل الدخول وأما
 وجوب التمتع بالطلاق قبل الدخول فقولنا تعالى وتنعون على الموضع قدره
 وعلى المقتر قدره اهـ وقال الامام الزينبي على قول المكثر صح التكاح
 بلا ذكر أي بلا ذكر المهر وكذا لمع نفسه وقال مالك لا يصلح التكاح مع نفي المهر
 اختيارا بالبيع وقال بعض الشافعية ان تزوجها بلا مهر في الحال ولا في
 الثاني لا يصح التكاح لانها تصير كلوهوية ولنا ان التكاح عقد انضمام
 وازدواج وذلك لثبته بالزوجين ولان المقصود فيه التواجد والازدواج دون المال
 فلا يشترط فيه ذكره بخلاف البيع ولان التكاح لا يطل بالشروط الفاسدة
 فكذا ابتكر المهر وقال أيضا عند قول المصنف أقله عشرة دراهم اعتبارا
 بنصاب المهرقة عندنا سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة حتى يجوز وزن
 عشرة مضروبة وان كانت قيمتها أقل لانها اذا صفت تنقص وقال مالك
 مقدر بربع دينار او ثلاثة دراهم وقال ابن شبرمة أقله خمسة دراهم وظل

دون الهبة وغيرهما موضع لتقبل العيز قال ولنا قوله تعالى وامرأة مؤمنة ان
 وهبت نفسها للنبي وقوله عليه السلام ملككم بها بما معكم من القرآن ووراثي
 النكاح ولا يقال الانعقاد بلفظ الهبة خاص به عليه السلام بدليل قوله تعالى
 خالصة لك لانا قول الاختصاص والخصوص في سقوط المهر بدليل انها خالصة
 لمن أتى بمهرها في قوله انا أحللتنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن الى قوله
 وامرأة مؤمنة وبدليل قوله لتلا يكون عليك حرج والخروج بلزوم المهر دون
 لفظ التزويج وبني المهر فحصل المنة التي سبق الكلام لاجلها الى أن قال ولا
 ينقد بالاعارة والاجارة والحاصل أن كتابته على ثلاثة أنواع ما ينقده اجماعا
 وما لا ينقده اجماعا وما هو مختلف فيه وقدم في ذلك فاحفظه اه وقال المحقق
 ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار عند قول المصنف وانما يصح بلفظ
 تزويج ونكاح لانهم ما صرح به اعلم ان المصريح ينقده النكاح بلا خلاف
 وغيره على أربعة أقسام قسم لا خلاف في الانعقاد به عند نابل الخلاف في
 خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا والصحيح الانعقاد وقسم فيه خلاف
 والصحيح عدمه وقسم لا خلاف في عدم الانعقاد به فالاول ما سوى لفظي
 النكاح والتزويج من لفظ الهبة والصداقة والتخليك والجعل فهو جعلت بتي
 لك بالقبول الثاني فهو بعت نفسي منك بكذا أو بتي أو اشتريتك بكذا اقتالت
 ثم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والثالث كالاجارة والوصية
 والرابع كالأباحة والاعارة والرهن والتمتع والاطالة والخلع افاده في القبح اه
 (تبينه) ذكر في المختار وشرحه ان أقل المهر عشرة دراهم أو ما قيمته
 عشرة دراهم ولا يجوز أن يكون الامالا والاصل فيه قوله تعالى واحل لكم
 ما وراء ذلكم أن تبتغوا بهم والكتم علق الحل بشرط الابتغاء بالمال فلا يحل
 بذنه وسقوطه بالطلاق قبل الدخول عند عدم التسمية لا يدل على عدمه لانه
 يشبه التسخيع وسقوطه الموضع عند وجود التسخيع لا يدل على عدم الوجوب
 ولان سقوطه يدل على ثبوته اذ لا يسلط الامانة ولزم والتصنيف بالطلاق
 قبل الدخول ثبت فصاعدا على خلاف القياس والمذهب كور في الآية مطلق المال
 فكان محملا والتي صلى الله عليه وسلم فسره بالعشرة فقال فيما رواه عنه جابر
 وعبد الله بن عمر لا مهر أقل من عشرة دراهم ولا أن المهر يثبت حقا لله تعالى

ثم عاود يستعقب الاحكام بالشرايط الاتية كذا اقترده السكال والشروط هي
 اتحاد المجلس اذا كان الشخصان حاضرين فلوا خلت المجلس لم ينقد فلو
 عقد او هما بمشيان او سيران على الدابة لا يجوز ان كانا على سفينة جاز وتقدم
 في الفصل السابق عن الهندية بجهة من الشروط فلا تقفل وبعضها مذكور
 في البحر فزاجعهما ان شئت ثم قال وقرر في كتاب البيع ما يقيدان المراد هنا من
 الانقضاء الثبوت وان الضمير يعود الى النكاح باعتبار حكمه فالعنى ثبت
 حكم النكاح بالايجاب والقبول ومقصوده في البابين تحقيق ان الايجاب مع
 القبول عين القصد لا غيره كما يفهم من ظاهر العبارة والحق ان العقد مجموع
 ثلاثة الايجاب والقبول والارتباط الشرعي فلم يكن الايجاب والقبول عين
 العقد لان جزء النبي ليس عنه قال والايجاب لغة الاثبات واصطلاحا هنا
 اللفظ الصادر او لا من احد المتخاطبين مع صلاحية اللفظ لذلك رجلا كان
 او امرأة والقبول اللفظ الصادر ثانيا من احدهما الصالح لذلك مطلقا
 وقع في المراج وغيره من انه لو قدم القبول على الايجاب بان قال تزوجت
 ابتك فقال زوجتك فانه ينقد غير صحيح اذ لا يتصور تقديمه بل قوله تزوجت
 ابتك ايجاب والثاني قبول وهل يكون القبول بالفعل كالقول كافي البيع
 قال في البرانية ايجاب صاحب البداية في امرأة تزوجت نفسها باق من رجل
 عنيد اليهود فلم يقبل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس انه يكون
 قبولا وانكحه صاحب المحبط وقال لا مال يقبل باسمه قبلت بخلاف
 البيع لانه ينقد بالتعاطي والنكاح خطره لا ينقد حتى يوقف على الشهود
 اه قال الامام الزيلعي على قول الكترو ينقد بايجاب وقبول وضعا للمضي
 او احدهما أي ينقد النكاح بالايجاب والقبول باقطين وضعا للمضي
 او وضع احدهما للماضي والاخر لا يستقبل لان النكاح عقد فينقد
 بهما كسائر العقود فينقد بزوجه فيقول زوجتك لان قوله زوجتي وكيل
 وانابة وقوله زوجتك امتثال لامره قال مفسرا بقول الكترو وانما يصح بلفظ
 النكاح والتزويج وما وضع لتلك العين في الحال أي لا يصح النكاح الا
 بهذه اللفاظ قال واحتج بقوله في الحال عن الوضعية لانها تملك العين
 بعد الموت لا في الحال وقال الشافعي لا ينقد الا بلفظ النكاح والتزويج أي

عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت زفقتنا امرأته إلى رجل من الانصار فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم اما يكون معهم فهو قال الانصار يحبهم الله وروى
 الترمذي والنسائي عنه صلى الله عليه وسلم فصل ما بين الحلال والحرام الدف
 والصوت وقال الفقهاء المراد بالدف ما لا جلاجل له اه وفي البحر عن الزخيرة
 ضرب الدف في العرس يختلف فيه وهكذا يختلفوا في القضاء في العرس
 وللولمة فمنهم من قال بعدم كراهته كضرب الدف اه وبالحلة فضل النكاح
 والترقيب فيه من الشارع امر واضح بل قال بعضهم ان الاشتغال به افضل
 من التخلي للنوافل كما في البحر عن المجمع ونصه واغاد السنة ان الاشتغال به
 افضل من التخلي لنوافل العبادات ولذا قال في المجمع وفضله على التخلي للنوافل
 واستدل له في البدائع بوجوه الاول انه السبق مقدمة على النوافل بالاجمال
 الثاني انه اوسع على ترك السنة ولا وعيد على ترك النوافل الثالث انه فعله
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وواظب عليه وثبت عليه بحيث لم يجعل عنه بل
 كان يزيد عليه ولو كان التخلي للنوافل افضل لقلعوا واذا ثبتت افضليته في
 حقه ثبتت في حق امته لان الاصل في التشرائع هو العموم والخصوص بدليل
 والرابع انه سبب موصل الى ما هو مفضل على النوافل لانه سبب لصيانة
 النفس عن الفاحشة ولصيانة نفسها عن الهلاكة بالنفقة والسبب في
 والبأس والحصول الولد الموحدة وامدحه تعالى يحيي عابه السلام بكونه
 سيدا وحورا وهو من لا ياتي النساء مع القدرة فهو في شر نعمته لا في شر نعمتنا
 اه وفي هذا القدر كفاية والله اعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى
 واصحابه وازواجه وذريته وآل بيته كلما ذكر له الذكر والذكر والذكر
 الفاعلون وشرف وعظم وكرم

*(الفصل الثاني من الباب الاول في صيغة التي يعتقد بها دون غيرها)
 اعلم ان ركن النكاح الايجاب والقبول والايجاب ما يلقط به اولاً من أي
 جانب ممكن والقبول جوابه كما في الهندية عن العناية وفي البحر عند قول
 المصنف وينعقد بايجاب وقبول وضعا للمضي او احدهما أي ينعقد النكاح
 أي ذلك العقد الخاص بنعقد بايجاب والقبول حتى يتم حقيقة في الوجود
 والانعقاد هو ارتباط احيد الكلامين لا آخر على وجه يسمى باعتبار عقدها

الاستدانة أي حيث يرجى الوفاء له لان ضمان ذلك على الله فقد روى الترمذي
 والنسائي وابن ماجه ثلاث حق على الله تعالى هو غم المكاتب الذي يريد
 الاداء والتأخير الذي يريد العفاف والمجاهد في سبيل الله تعالى ويندب النظر
 اليها فقله قال ابن عابد بن وان شاف الشهوة كما صرحوا به في الخطر والاباحه
 قال وهذا ان علم انه يجاب في نكاحها اه ويندب ان تكون دونه سائلا
 يسرع عقمها وان تكون دونه حسبا او هو ما تعدد من مفاخر آباءك كما ذكره
 الطبري عن القاسموس قال ابن عابد بن أي بان يكون الاصول اصحاب شرف
 وكرم وديانة لانها اذا كانت دونه في ذلك وكذا في العزاي الجاه والرقعة
 والمال متعادله ولا تحقره ولا تزفت عليه وفي الفتح روى الطبراني عن انس
 عنه صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله الا ذل ومن تزوجها
 لما لم يزد الله الا فقر ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله الا دناءة ومن تزوج
 امرأة لم يرد بها الا أن بغض بصره ويحمن فرجه او يصل رحمه بارتك الله
 له فيها وبارك له فيها اه وتذكر في البحر ويحتمل رأيسر النساء من طيبة وموتة
 ونكاح البكر احسن للسديت عليكم بالا بكار فانهن اعذب افواهها واتق
 ارطاما وارضى باليسير ولا يتزوج طويلا شهزولة ولا قصيرة ذميمة ولا
 مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة للسديت سوداء ولود خير
 من حسنة عقيم ولا يتزوج الامة مع طول الحرية ولا حرة بغير اذن ولها العدم
 الجواز عند البعض ولا زانية والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق الجواد
 الموسر ولا يتزوج فاسقا ولا يزوج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا ذميا
 وتخلية البتات بالخلي والخلل للبرغ فبين الرجال سنة وانظره الى مخطوبته
 قبل النكاح سنة فانه داعية للافة ولا يخطب مخطوبة غيره لانه جفاء وخيانة
 اه ومن المندوبات ايضا كما ذكره في الدر أن تكون فزوة خلقتا وادبا وورعا
 وبجالا وهل يكره الزفاف المختار لا اذا لم يشغل على مفسدة دينية اه قال
 محمسية ابن عابد بن الزفاف بكسر الزاي ككتاب اه عدا المرأة الى زوجها
 قاسموس قال والمراد به هنا اجتماع النساء لذلك لانه لازم عرفا فاده الرحق
 وقوله المختار لا كذا في الفتح مستدلا به بما مر من حديث الترمذي وهو اعطوا
 هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف وما رواه البخاري

بصيغة الماضي فان كان بصيغة الامر لا يشترط سماع الشاهدين قراءتهما
 للكتاب بل يقبلها فقط كما صرح ابن ملك في شرح المجموع ولا يتقيد بمجلس
 وصول الكتاب بل متى قرأته عند شهوده ومقابله ومنها ان يضيف النكاح
 الى كلها وما يعبر به عن الكل كالرأس والرقبة بخلاف اليد والرجل ومنها ان
 يكون الزوج والزوجة معا ومن فلزوج بقبه وله بنتان لا يصح الا اذا كانت
 احدهما متزوجة فينصرف الى الفارغة ومن احكامه حل استئثار كل منهما
 بالاخر على الوجه المأذون فيه شرعا وملك الحبس وهي صيرورتها ممنوعة
 من الخروج وللبروز وجوب المهر والنقعة والكسوة عليه وحرمه المصاهرة
 والارث من الجنين وجوب العدل بين النساء في حقوقهن وجوب طاعتها
 عليها اذا دعاها الى الفراش وولاية تأديمها اذا لم تطفه بان تهرت واستحباب
 معاشرتها بالمعروف ونحوه يرجع الى النكاح بمعنى العقد لم يثبت الترمذي اعلموا هذا
 قال في الدر المختار ويندب اعلانه قال ابن عابدين في الحاشية نقلنا عن الفتح أي
 اظهاره والضمير ارجع الى النكاح بمعنى العقد لم يثبت الترمذي اعلموا هذا
 النكاح واجعله في المساجد واضربوا عليه بالدفوف اهـ وتقديم خطبة
 بضم الخاء ما يذكر قبل ابراء المقدس من الجدة والتشهد واما بكسر هاء فهو
 طلب التزوج واطلق الخطبة فاذا دانها لا تعين بالفاظ مخصوصة وان خطب
 بما ورد فهو أحسن ومنه ما ذكره السيد الطباطبائي من صاحب الجنتين
 الخاضعين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهو الحمد لله ونبتعين به
 ونبتغفره وهو ذاك الله من شروا انفسينا وسينات اعمالنا من يداقته
 فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له
 واشهد أن محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس
 واحدة الى قوله رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم
 مسلمون يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم
 ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما اهـ ومن المنهوبات
 كون العقد في مسجد يوم جمعة بعاق در شهيد وشهود غير اول فلا يفي ان
 يقدم مع المرأة بلا احد من عيالتها ولا مع عصابة فاسق ولا عند شهود غير
 عدول خروجهم خلاف الامام الشافعي اقول وصحة ما عندنا ويندب

في الثالث اربعة امور الحرية والبلوغ والعقل والاسلام فلا ينعقد بحضرة
 العبيد ولا يفرق بين الفتن والمدبر والمكاتب ولا بحضرة المجانين والصبيان
 ولا بحضرة الكفار في نكاح المسلمين ولو كان الزوج مسلما والمرأة ذمية
 فالنكاح ينعقد بشهادة الذميين سواء كانوا موافقين لها في الملة او مخالفين
 ويصح شهادة الفاسقين والاعميين والمحدودين في قذف وان لم يتروا وجب كذا
 بشهادة المحدودين في الزنا ولا ينعقد بحضور من لا تقبل شهادته له اصلا قال
 في البدائع والاصل في هذا الباب ان كل من يصلح ان يكون وليا
 في النكاح بولاية نفسه صلح ان يكون شاهدا ومن لا تقبل شهادته مع الشاهدين
 كلامهما معا فلا ينعقد بشهادة قائمين اذ لم يسعها كلام العاقلين ولو سعى
 كلام احدهما دون الآخر او سعى احدهما كلام الاخر كلاما واحدا ولا ينعقد
 الا بغيره ولا يجوز للمكاتب والنساء ان ينعقدوا بهما بشرط ان تعلم
 الشهود الزوجة بالاشارة اليها في المجلس او معرفة ذاتها او يدكر اسمها واسم
 ابيها وجدها ان كانت غائبة عن مجلس العقد واما علم الزوج فلزوجة فليس
 بشرط وان عرفها الشهود فلا اشتراط لذكر اسم ابيها وجدها فان ذكر
 الوكيل اسمها واسم ابيها وجدها صح العقد والا لا يصح ولم يشترط الخصاص
 شيئا من ذلك فينعقد النكاح وان لم يعرف الشهود الموكلة ولا يعلمونها بعينها
 ولا باسمها واسم ابيها وجدها لكن قل المقدسي عن التتار خاتمة ان الصحيح
 هو الاول قال وعليه الفتوى ومنها رضا المرأة اذا كانت بالغة بكر اكانت او ثيبا
 فلا عيب الاولى اجبارها على النكاح عندنا ومنها ان يكون الايجاب والقبول
 في مجلس واحد حتى لو اختلف المجلس بان كانا حاضرين فوجب احدهما
 فقام الاخر عن المجلس قبل القبول او اشتغل بعمل يوجب اختلاف المجلس
 لا ينعقد واذا ارسل اليها رسول فقال الرسول ان فلانا ارسلني لتزويجه وقبلت
 والشهود يسمعون كلام الرسول وكلامها انعقد النكاح والحرة والعبد والمصفر
 والكبير والعبد فاسق في الرسالة لانها تتبع رسالة المرسل وكذا ينعقد النكاح
 اذا كتب تزويجها بصدق معلوم واشهد جماعة على الكتاب واعلمهم عاقبه
 وارسله معهم اليها عقراته وقبلت بسماعهم وان لم يعلمهم به لا ينعقد عندها
 خلافا لابي يوسف ككتاب القاضي الى القاضي وهذا اذا كان مافي الكتابين

مجملتها وكذا على الخلق لأمرة أو إله وقوله والوثيقة ساقط من بعض التسامح
 ووجد في بعضها قبل قوله والخلق والاولى ذكرها بعد من روجها بالمنازع
 الشرعي وقوله والمحامد هذا خارج بالمنازع الشرعي أيضا ~~وكذا~~ قوله
 والجنسية وانسان الماء بقرينة التعليل باختلاف الجنس لان قوله تعالى والله
 جعل لكم من انفسكم ازواجا لين المراد من قوله فانكموا ما طلب لكم من
 النساء وهو الاثنى من نبات آدم فلا يثبت حل غيرها بلا دليل ولان الجن
 يشكون بصور شتى فقد يكون ذكرا بشكل اثنى وما قبل من ان من سأل عن
 جواز التزوج بها يصفح لجهله وحاقه لعدم تصور ذلك بعيد لان التصور
 ممكن لان تشككهم ثابت بالاحاديث والآثار والحكايات الكثيرة ولذا ثبت
 النبي عن قتل بعض الحيات على ان عدم تصور ذلك لا يدل على حاقة المسائل
 كما قاله في الاشباه قوله واجاز الحسن أى البصرى ~~لكن~~ نقل في البحر
 عن السارح الملقى عن زواهر الجواهر الاصح انه لا يصح نكاح آدمى جنسية
 كعكسه لاختلاف الجنس فكانوا كبقية الحيوانات اه وقوله كسراء
 امة فان المقصود بها ملك الرقبة وحل الاستمتاع ضمنى وقوله للتسرى خصه
 بالذكر لانه لو اشترها لالتسرى كان حل الاستمتاع ضمنيا بالاولى اه وقال
 في التنوير وشرحه أيضا وعند اهل الاصول واللغة هو حقيقة في الوطء مجاز
 في العقد حيث جاء في الكتاب والسنة مجردا عن القرائن يراد به الوطء
 كافي ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء قهزم فريضة الاب على الابن
 بخلاف حتى تنكح زوجا غيره لاسناده اليها والمتصور منها العقد لا الوطء
 الامحازا اه قال العلامة ابن عابد بن حاصه ان ما قدمه المصنف أى صاحب
 التنوير من قوله هو عقد بغير حل المتعة معنى عرفي لا لغة وما ذكره هنا معناه
 شرعا ولغة لان اهل الاصول يفتنون عن معنى النصوص الشرعية فلا تنافي
 بين كلامي المصنف وذكري الهندية ان من شروط النكاح العقل والبلوغ
 والحرية في العاقد الا ان الاول شرط الانعقاد فلا ينعقد نكاح المجنون
 والصبي الذي لا يعقل والاخرين شرط النفاذ فان نكاح الصبي العاقل يتوقف
 نفاذه على اجازة وليه هكذا في البدائع قال ومنها سماع كل من العاقدين كلام
 صاحبه ومنها الشهادة قال عامة المشايخ انه شرط جواز النكاح وشرط

الشافعي تطهر في حرمة موطوءة الاب من الزنا اخذ امن قوله تعالى ولا تنكحوا
 ما نكح آباؤكم من النساء فلما كان حقيقة في العقد عنده لم تحرم موطوءة من
 الزنا اه قلت وكذلك عند مالك على معقد مذهبه كما تقدم التنبيه عليه من
 عدم نشره للحرمة قال ولما كان حقيقة في الوطء عند مالك شامل للوطء الخللا
 والحرام حرمت عندنا وحرمت معقودة الاب بغير وطء بالاجماع قال ويتفرع
 على اصلنا ما لو قال لامرأته ان نكحتك فانت طالق فانه للوطء فلو اباها ثم
 تزوجها لم يحنث ولا يرد عليها ما لو قال لاجنبيه ذلك فانه للعقد ليعذر الوطء
 به عما فكنا من حقيقة مبهورة كما في الكشف وكذا لو قال ذلك لثان لانه ل
 ابدان قال ان نكحتك فعبدي حرا نصرف الى النكاح القاسد وقيل حقيقة
 في الضم صرح به مشايخنا اه وعرفه في التنوير بقوله هو عقد يفيد ذلك
 المتعة قصد اقال شارحه العلائق أي حل استمتاع الرجل من امرأه لم يمنع
 من نكاحها مانع شرعي فخرج الذكروا لثني والخنثى المشكل والوثنية لجواز
 ذكوره والمجهر والمجنبة وانسان الماء لا اختلاف الجنس واجاز الحسن
 نكاح الجنينة بشهود اه قنية قال وقوله قصد اخرج ما يفيد الحمل ضمنا
 ككثير من ائمة للتسري اه قال محشي العلامة ابن عابد بن قوله أي
 حل استمتاع الرجل أي المراد انه عقد يفيد حكمه بحسب وضع الشرع وقوله
 من امرأه الخ من ابتدائية والاولى ان يقول بامرأة والمراد بها المحققة فانها
 بقرينة الاحتراز عنها عن الخنثى وهذا بيان لمجلة العقد قال في البحر بعد نقله
 عن الفتح ان محليته الاتي والاولى ان يقال ان محليته اتى محققة من نبات
 آدم ليست من المحرمات قال وفي العناية بمجلة امرأه لم يمنع من نكاحها مانع
 شرعي فخرج الذكروا لثني مطلقا والجنينة للانثى وما كان من النساء
 محرم على التأييد كالمجاهرم اه قال وبه يظهر ان المراد بالنكاح في قوله
 لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطء لان المراد بيان لمجلة العقد ولذا اجتزأ
 بالمانع الشرعي عن المجاهر فالمراد به المحرمية بنسب او سبب كالصاهرة
 والرضاع واما نحو الحيض والنفاس والاحرام والظهار قبل التكفير فهو
 مانع من حل الوطء لا من لمجلة العقد فانه لم وقوله فخرج الذكروا والخنثى
 المشكل أي ان اراد العقد عليهم لا يفيد ملك استمتاع الرجل بهما لعدم

ووجهه بان الجور معصية متعلقة بالعباد والمنع من الزمان حقوق الله تعالى
 وحق العبد مقدم عند التعارض لاحتياجه وغنى المولى تعالى ١٨٥ ويكون
 سنة مؤكدة في الاصح فبان ثم ذكر ويشاب ان نوى قصصنا وولاد حال
 الاعتدال أى القدرة على وطء ومهر ونفقة ويرجع في الشهر وجوبه للمواظبة
 عليه والانسكار على من رغبه عنه ومكروه الخوف الجور فان يقضه حرم ذلك
 ١٨٥ ومثله في البحر لكن ذكر فيه من المجتبى فمما ساد ما هو الا باحة ان خاف
 العجز عن الايضاء ١٨٥ قال ابن عابد بن في حاشية الدرأى خوفا غير راجح
 والا كان مكروها غير محال لان عدم الجور من مواجبه والظاهر انه اذا لم يقصد
 اقامة السنة بل قصد مجرد التوصل الى قضاء الشهوة ولم يقف شيئا لم يقف
 عليه اذ لا ثواب الا بالنية فيكون مباحا ايضا كالوطء لقضاء الشهوة لكن
 لما قيل له صلى الله عليه وسلم ان اخذنا بقضى شهوة فكيف يشاب فقال صلى
 الله عليه وسلم ما معناه ارايت لو وضعها في حمز ما كان يعاقب بقيد الثواب
 مطلقا الا ان يقال المراد في الحديث قضاء الشهوة لاجل قصص النفس وقد
 صرح في الاشياء بان النكاح سنة مؤكدة فيحتاج الى النية واثارها لئلا ياتي
 توقف كونه سنة على النية ثم قال واما المباحات فتختلف صفتها باعتبار
 ما قصدت لاجله فاذا قصد بها التقوى على الطاعات او التوصل اليها كانت
 عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطء ١٨٥ ثم رأت في الفقه قال
 وقد ذكرنا انه اذا لم يقترن بنية كان مباحا لان المقصود منه حيث مجرد
 قضاء الشهوة ومبنى العبادة على خلافه واقول بل فيه فضل من جهة انه كان
 متكاملا من قضائه بغير الطريق الشرعي فالعدول اليه مع ما علمه من انه قد
 يستلزم انقلافيه قصد ترك المعصية ١٨٥ وقال في البحر واختلف في معناه
 على اربعة اقوال فقيل مشترك بين الوطء والعقد وهو ظاهر ما في الصحاح
 فانه قال النكاح الوطء وقد يـكون العقد تقول نكحتا ونكحت هي أى
 تزوجت وهي ناكح في بنى فلان أى ذات زوج والمشارك بالمشارك المقتضى
 وقيل حقيقة في العقد مجاز في الوطء ونسبه الاصوليون الى الامام الشافعي
 في بحث متى امكن العمل بالحقيقة سقط المجاز وقيل بالعكس وعليه مشايخنا
 صرحوا به كفاي فتح القدير وذكر الاصوليون ان ثمة الخلاف فينا وبين

ولا يلزم الجهاد لان التكاح شامل للنسبيتين وهو كونه سببا لوجود المسلم
والاسلام والجهاد سببا لوجود الاسلام فقط وله فضائل اخرى من انتظام مصالح
الدارين وقد اجمع فيه دواعي الشرع والعقل والطبع فكان اولى بالتقديم
احقره بقوله فقد اعز عقد يملك به المنعة ~~نفسا~~ كالبيع والهبة وهما
لان المقصود فيهما ملك الرقبة ويدخل ملك المنعة فيها ضمنا اذ لم يوجد ما يمنع
ثم يحتاج هنا الى معرفة سبعة اشياء تفسر التكاح افعه وشريعة ومبنيه
وشروطه وركنه ~~وحكمه~~ وصفته ~~اي~~ تفسيره شرعا فقد ذكره في المختصر اى
الكنز واما تفسير المنعة فهو الوطء حقيقة فانه المطرزى والازهرى ومنه قول
الفرزدق

اذا سقى الله قوما صوب غادية * فلا سقى الله اهل الكوفة المطرا
المباركين على ظهري نسائم * والناس كين ينطى دجلة البقرا
وهو مجاز في العقد لان العقد فيه ضم والتكاح هو الضم حقيقة قال الشاعر
ضممت الى صدرى معيلا صدرها * ~~كما~~ كما تكسرت ام الفلام صديها
اى كاخيت اولانه سببه فجازت الاسم عارضا لا اقول لعلها اود بالاستعارة
مطلق المجاز والافهو مجاز مرسل كالا يخفى قال يوسف تعلق بقاء السلام به
بالتسابل والتوالد وبشرطه نوعان عام وخاص فالاول المحل القابل والاهلية
من العيقل والبلوغ والحرية وانما من الاشهاد وركنه الاجاب والقبول
وحكمه ثبوت الجل والاثبات وثبوت حرمة المصاهرة وصفته اما فرض اوسنة
على ما بين ان شاء الله تعالى اه قلت ونظايره انه لا تقرب به الحرمة ولا الكراهة
ولا الواجب الذي هو ادنى من رتبة الفرض عنده هم وليس كذلك بل يكون
واجبا لو فرض اوسنة ~~مؤكدة~~ او مكروهة او حراما كما هو صريح التنوير
وتحريمه ونهيه ويكره واجبا عند الترتيب ان اشد الاستيفاد كاذ كره ابن
عابدين في حاشيته فان تمن الزنا لا به فرض كافي النهاية وهذا ان ملك المهر
والنقعة والاطلاق ثم يترك كافي البدائع ظل العلامة ابن عابدين هذا الشرط
راجع للواجب والفرض وزاد في البحر شرط آخر فيه ما هو عدم خوف
الجور اى الظلم قال فان تعارض خوف الموقوع في الزنا ولم يتزوج وخوف
الجور لم يتزوج قدم الثاني فلا افتراض بل بكره ~~كما~~ كذا افاده الكمال بالفتح

على قوله والقول له الخ ومع ذلك لا يقبل له ان ادعت الثلاث نظر المدعى انما قال
 وفائدة ذلك انه يحل منه ويشها في الرجعة واذا تزوجها بعد زوج كفت معه على
 مطلقين وان وجب عليها منه ولا يقبل له الا بعد زوج وان تزوجها فارق بينهما
 فلا بد صراحا كافي السماع انظر حاشية عبد الباقى وتوضيح هذا على ما في كبر
 الدرر وبر حاشية قوله والقول قوله بين الخ أى ان اختلاف العدد وقيل بغير
 عين ووجهه ان ما زاد على ما قاله الزوج من مدعيه لا يثبت الا بعدلين وكل
 دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يجب بمجرد دعواه على الاول فلو نكح الزوج حبس
 حتى يحلف فان طال دين ولا يقال حلف ويثبت ما يدعيه لان الطلاق لا يثبت
 بالنكول مع الحلف وتبين منه اذا اختلف على التلغ وتكون رجعية في غير
 وفائدة كون القول قوله انه اذا تزوجها بعد زوج تكون معه على مطلقين
 اعتبارا بقوله حلفت واحدة الا ان لو ان تزوجها قبل زوج لما في سماع عيسى
 واقره ابن رشد من ان المرأة اذا انفرت بالثلاث وهي بائن لا تقبل لمطلقها الا بعد
 زوج فان تزوجت قبل زوج تزويجها حلال ابن رشد لو ادعت ذلك وهي في
 عصمتها ثم اناها فأراد أن تزوجه قبل زوج وقالت كنت كاذبة وأردت الرجعة
 منه صدقت في ذلك ولم تقع من مراجهته ما لم تنكر ذلك بعد ان بان منه اه
 وقوله ابن سلون وصاحب الفائق وغيرهما انظر البناني اه ولا يضره شكه هل
 تطلق أم لا قال المحقق الاميرجروانها على التمسك بعدة من التمسك في المانع
 لان الاصل عدم وجود اختلاف الحدث لسهولة الامر فيه وبخلاف العتق
 فيلزم بالثبات لتوقف الشرايع الشرعية على ما لا يضر بالطلاق ان شاك غير المستنكح
 بالوسواس في حصول المطلق عليه وهل يصح خلاف ولا بد من مستند للثبات
 كروية شخص داخل الشك هل هو الخوف عليه ولا يمكن مجرد سبق التعليق على
 الاظهار والله اعلم وعلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وازواجه
 وذريته وأهل بيته كذا ذكرنا كرون وعقل من ذكره الخ فاعلمون
 واما النكاح صيد لبي خفيفة رحمة الله تعالى فقال في النكاح هو عقد يرد على
 ملك المتعة قصدا خال شارحه العلامة الزيلعي قديم النكاح على غيره من
 النكاحات لانه اقرب منزلة من العبادات حتى كان الاشتغال بالنكاح اولى من
 التخلي للتواضع عند ما وفي آثاري وعبد من رغب عنه ونهر بض من رغب فيه

بحث النكاح على مذهب الامام
 الاعظم أبي حنيفة رضي الله عنه

المهره فيصالح عتاهن مالهما ولو يجمع مهرها بغير اذنها ولو يوجبها نزع
 مكلف لاصبي ويجنون ولو كان الزوج المكلف سفيا لانه ان يطلق بغير
 عوض فيه أولى أو يوجبها لولي صغيره أو عبد أو ولي مجنون سواء كان الولي أبا
 أو سيدا أو غيره كما وصي وما كرم اذا كان المخلع لمن ذكر على وجه النظر قال
 الحق الامير لا يجوز للولي أن يصالح عن الصغير دون شيء وأما سيد البالغ
 وولي الصغير فلا يصالحان لهما الا برضاهما ولو جبراهما على النكاح وفي
 حاشية العلامة المدسوقي قال المسمى يجوز أن يطلق للولي على الصغير
 والصغير بدون شيء يؤخذ به اذ قد يكون بقاء العصمة فسادا لا مخرج قبل
 نكاحه أو حدث بعد لكون الزوجة غير محدودة الطريق اه قال الحق
 الامير في مجموعهم ورجعت لنشهد عدلان بالضرر وان سمعا ولو فشا من غير
 ثبوت قل في الحاشية والضرر بالضرب أو دوام شتم بغير حق أو أخذ مال
 أو مشاورة أو إيشار غير ما عليها كضربها على ترك الصلاة أو الفسل قال
 كلن حلفت مع شاهد كاهن أتبع على المعاشية ولا يكفيان سمعا على الارجح ولا
 يضرها إسقاط البيعة ولا يلزمها استرقاء بيعة انها باقية على حقها على الصواب
 وكنت فيه المعاشية حيث فهم المخلع ولا يتحصن بالجلس اذا طلق لها ان دفعت
 لي كذا فانت طالق ما لم يطل بحيث يرى ان الزوج لم يرد معرفتها قال في الحاشية
 ومن المعاشية من عرفهم أنه متى حصل منه ما يفيظها واخرجت سوارها من
 يدها ودفعته لم يخرج من اللدار ولم يمنعها يكون هذا الفعل دليلا على
 الفراق أو حفر حفرة وملاها ترابا اه وان قال لها ان دفعت فانت
 طالق لزم بالدفع خلافا لما في الخبرين وغيره قال وان التزم انشاء اجبر عليه
 كان وعد ووترطها بان مات مصالحتها مثلا اه وان ادعى الزوج المخلع
 وادعت هي الطلاق بلا عوض أو اتفقا على المخلع وادعى قدرا كثيرا كعشرة
 وادعت هي أقل كخمسة أو ادعى جنسا كعبد وادعت غيره كشاة حلفت في
 المسائل الثلاث وبات ولا نبي عليها في الاولى ودعت ما ادعته في الاخرين
 فان نكحت حلفت وأخذ ما ادعى قال العلامة الامير فان نكل فلا شيء له في
 الاول وله ما عالت في الاخيرين والقول له في عدد الطلاق وموت العبد أو عيبه
 قبله يمين فيرجع عليها في غير الآتي وان ثبت موته بعد فلا شيء له قال في الحاشية

وفات وفراط فانه بحث قال وقد نظمها شيخنا في شرحه فقال

اذا غات مخلوق عليه جائع * اذا كان شرعيا فحنته مطلقا
كعقلى او عادى ان يتأخر * وفراط حتى فأت دام لك البقا
وان أقت او كان منه تآدر * فحنته بالمعادى لا غير مطلقا
وان كان كل قد تقدم منهما * فلا حنته في حال فحنته محققا

انتهى وفي هذا القدر كفاية وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الامى وعلى آله
وأصحابه وازواجه وذريته وأهل بيته كما ذكرنا في كرون وغفل عن ذكره
الغافلون وشرفوا كرم وعظم

الفصل الثالث في تحقيق بعض مفرداتهم من خلع وباتن ودجى ومالا يلزمه
طلاقا أصلا قال المحقق الامير في مجموعه الخلع جائز ومكروه ابن
المقصور وهو طلاق لا فسخ وله ان شقته مثلا قال في الحاشية أو تركته
مسألة أو غسلا أن يؤذنها التقدي لان زنت ونبت فراقها وقال في الحاشية
أيضا وليس له أن يؤذنها التقدي منه قال الامام ابن رشد هذا قول مالك
وأصحابه اتفاقا قال وغسلها الخلف بقوله تعالى الا أن يأتيها حاشية
مبينه وأجاب مالك وأصحابه بان الفاحشة المبينة ان تبذ عليه وتنسقه
وتختلف أمره لان كل فاحشة اتب في القرآن منعوتة بمبينة هي من جهة
النطق والمطلقة هي الزنا قال والمخالف منازع في ذلك قال والقياس يقتضى
الجواز اه قال في مجموعه ان خلع مجموع عليه سفهة أو غير ما نظر الولي
وبانت ولورد العوض ان لم يقل قبيل أن تدفع الخلع ان صح ابرأؤه فرتعه وإلها
قال وذلك أى التعليق لقوى المالكة أمر نفسها ولا رجوع لها في الابرأء
وحقيقته شرعا اطلاق بعض هذا هو الاصل فيه وقد يكون بلا عوض
اذا كان بلفظ الخلع ولو كان العوض من غيرها ان تأهل الدافع زوجة أو
غيره للاقام بالعوض بان كان رشيدا الا من صغيرة أو سفهة ذات ولي أو موهلة
ولا من شخص ذى روق ولو شائية ورد المال وبانت مالم يقل ان تم الى هذا المال
أو صحت براءه تلك فقلت طالق فان قاله ورد المال لم يقع بخلاف ما اذا قاله بعد
صدور الطلاق أو قاله رشيدة لانه مجرد وقوعه من الرشيدة بحسب البراءة وتم له
المال ولزمها وليس لها رجوع فيه وجاز الخلع من الاب ووصيه المخير عن

وابن ديسار في مسألة الوطء بين أن يمضي زمن يحكته فيه الوطء فيحسب أو لا فلا
 ورود المؤلف عليهم ما يلو تارة ~~يكون~~ تعذره عاديًا كما لو حلف ليدبح الحمامة
 عند انصرقت أو غضبت أو استصقت ومذهب المدونة الحنفية وقوله ولو لمائع
 شرعى أى ولم يفعل فإن وطئ فهو مستلث القولين الآية في قوله وفى بره في
 ليطأنها أى الليلة فوجد ما حائضا فوطئها فولان لا يكفون حمام في ليدبحه
 أى ولا يحسب إذا كان المانع عقليا كزنى المحلوف على ذبحه ووقت أو أطلق
 وبأدبر ولم يفرط أما إن كان غير موقت وفرط فالحنت والكاف داخلة على حمام
 على قاعدته كما مر في قوله وكلمين مطر من أنه يدخل الكاف على المضاف مع
 أنها في الحقيقة داخلة على المضاف إليه ويحمل بقاؤها على حالتها لدخول من
 حلف ليلبس هذا الثوب في هذا اليوم وأخذ ليلبسه فخلصه منه آخر وأحرقه
 وضارر ما دأب الحنت على الحالف وبعرمه على ضده هذا معطوف على الجزور
 الأول وهو قوله بفوت الخ أى وكذلك يحسب الحالف على حنت مطلق بالعزم
 على فعل ضد ما حلف عليه كواقفه لا دخل دار زيد أو إن لم أترج فانت طالق
 ثم نرى أنه لا بد خلها أو لا يترج لقوله في الظاهر وبعدم زواج فعدت الياس
 أو العزيم لا يحسب بالعزم على ضد ما حلف في الحنت الموجل وكذا في البرقى
 تصيم السارح في كلام المؤلف فحنت والبر تقطر وبالتسليم إن أطلق يعنى إن
 الحالف إذا استقام ما حلف عليه بالله هل أو الترتك فانه يحسب سواء موقت منه
 انخالفه عدا أو خطا أو جهلا أو نسيانا على المشهور اه وقوله على المشهور
 عاجد على التسيان فقط اه حيث أطلق في يمينه بان لم يقصد بعد مشال الجهل إن
 يعتقد من حلف ليدخل الدار في وقت كذا أنه لا يلزمه الدخول في ذلك الوقت
 ومشال انطواء إن يحلف أن لا يدخل دار فلان فيدخلها معتقدا أنها غيرها
 هذا في الفصل ومثاله في القول إن يحلف لا يدخل دار فلان أراد كزبي بخرى على
 لسانه ذكر المحلوف عليه غلطا أو لا كت زيدا فكلمه معتقدا أنه عمرو اه قال
 العلامة الشرحي على قوله فيما تقدم وحسب أن لم تكن له نية ولا بساط الخ
 والذي يحصل أنه يحسب في الشرعى مطلقا سواء تقدم المانع أو تأخر مطلقا
 وسواء أفت أم لا وسواء فرط أم لا أو أما العنادى والعقل فان تقدم ما فلا حنت
 مطلق وإن تأخر العنادى حنت وإن تأخر العقل فلا حنت إلا إذا كان موقفا

اختيار البساط في التخصيص ولكن قيل له أنت اغتركت الناس بشئ تأخذه
منهم حلف بالطلاق لأبركي وليس له نية فانه لا يثبت باخراج الزكاة وانما
يثبت بالتركية اهـ عند الباقي ثم عرف قولي قلت وكذا القضي اي فان لم يكن
لحالف نية وليس ثم بساط تحمل بينه عليه حلت على العرف القولي لانه
غالب قصد الحالف مثل العرف القولي اختصاص الحالف لا اركب دابة
بالخاردون الخيل ونحوها واختصاص المولود بالايض ومثال القضي اذا
حلف لا اكل خبزا فالتخبر اسم لكل ما يتخبر في عرفهم فاذا كان اهل البلد
لا يأكلون الا الشعير فقط فاكل الشعير عندهم عرف فليعتبر فاذا اكل
الحالف خبزا القمح حلت ولا يكون عرف اهل البلد القضي "مخصصا والمقداه
معتبر مثل العرف القولي" اهـ عدوى ثم مقصد لقوى أي ثم ان عدم ما ذكر
اعتبر مخصصا ومقصد لقوى أي مدلول لقوى فيحصل اللفظ على ما يدل
عليه لغة كقولوا فانه لا اركب دابة وليس لاهل بلده عرف في الدابة بل لفظ
الدابة عندهم يطلق على معناه لغة وهو كل ما دب فانه يثبت حيث ذكر كونه
ولو كتمساح وكن حلف لا يصلي فانه يثبت بالدعاء اذ هو الصلاة لغة ومقصد
يفسخ الصلوة وكسرها أي ثم ما يقصد من اللغة ثم شرعي أي ثم ان عدم ما ذكر
خصص وتبين مقصد شرعي قال ابن فرحون وهذا اذا كان المتكلم
صاحب نزع وكذا اذا كان الحالف على شئ من الشرعيات مثل أن يحلف
لا يصلي او لا اضلي أو ليتوضأ اهـ ثم قال العلامة خليل مع شرحه الحرشي
وحيث ان لم تكن له نية ولا بساط بقوت ما حلف عليه ولو لمانع شرعي
يعني اذا تعذر فعل الحالف عليه فان كان الفعل غير موقت وفرد حتى
تعذر حث انما قال أي حتى بالمانع القضي لانه اذا كان غير موقت يجب
عليه المبادرة بالفعل فان أخر مساعاة مع التمكن وفات حث ولو بالقضي اهـ
فراوى ثم قال الشارح وان بادروا لم يمكنه الفعل فكالوقت والموقت تارة
يكون تعذره عقليا كونه الحام الحالف بذبحها اذ الذبح مقتضى الميت فلا
يجب وتارة يعجزون تعذره شرعيا كن حلف لبطان الله زوجته فيبدها
جائفا أو وليد من النوم الجارية فيبدها حاملا فذهب المدونة انه يجب كما قال
الشيخ خلافا لقول يحنون بعدم الحث في مسئلة البيع وتفرقة ابن المقاسم

ابن عبد العزيز قال فان الامة لا تجتمع على ضلالة والخلق شهد الله في ارضه
صكما في حديثه من اثبت عليه خبر وجبت له الجنة اهـ وقال في مجموعه
واستظهر المطالب عدم حث من حلف ان سورة الملك يجادل عن طريقتها
بعض في قبضه وقد لازمها بعض كل لسان لصفة الحديث فخر بها على من حلف
على صفة ما في الموطأ اهـ وكذا الاحتياط ان قطع بانه من اهل النار قال
العلامة الدردير كانه جهل وفرعون ولا عبرة بقول من قال بايمانه قال المحقق
الامير في مجموعه حلف رجل بالطلاق ان الجحاح في النار فاستفتى طابوسا
فقال بفقر الله لمن يشاء وما اظن الا طلق فاستفتى الحسن البصري فقال
اذهب الى زوجتك وكن معها فان لم يكن الجحاح في النار فلا يضرك كما أنكافي
الحرام اهـ بعض انه رأى الاجماع على ضلاله وانه من اهل النار قطعاً
للاجماع على شقاوته بل مذهب الامام احمد كفره وجواز لعنه والاقعة الثلاث
لا يجوزون ذلك تطرأ الظاهر فطقه بالسهادتين وان اجعوا على فسقه وبعض
الطلاق ان علقه بمشبهة الله او الملائكة او الجن بخلاف الاستثناء فيمنع
كانت طلاقاً ثلاثاً الا واحدة ان الفصل المستثنى بالمستثنى منه فان الفصل
اختياراً لم يصح ولا يضير الفصل بكسعال ولم يستغفر المستثنى منه فهو ثابت
طالما قل ثلاثاً الاثلاثا والابطل وزعمه الثلاث ولا بد ان يقصد وان ينطق به ولو
بمر الان جرى على لسانه من غير قصد ولا ان لم يلفظ به زاد المحقق الامير في
مجموعه ولا يقع في الحقوق * (تنبيه) * مثل الاستثناء بشرطه بساط اليمين
حيث لم يكن للجفاف نية او كانت ونسي ضبطها قال العلامة الخراساني فانه يظهر
في ذلك الى بساط يمينه وهو السبب الجامل على اليمين فيعمل عليه من تخصص
او تقيد كما يعمل على التوبة من بر او حث فيما ينوي فيه وغيره وليس بالتقبل
عن التوبة في الحقيقة انما هو مظنة لها وتصرح عليها بحيث اذا ذكرها الجالف
وجدته مناسباً لها وعطفه على التوبة باعتبار ان تلك نية صريحة وهذه نية
ضمنية بفصل التفريق قال العلامة المحقق قوله ثم بساط يمينه مثاله ما اذا قيل
لنخص بكم البقر داء كما ورد فلان كل بهيمة يوذنها فقلب المقول لالاكل لهما
ولم يقصد تخصيصاً ولا تخصيصاً فالسبب الجامل لم يعمل اليمين الصم المؤذى
فيخصص العمام بلم البقر فلا يحث بلم الطير والضأن وهو مما عدا مقتضى

وقوله لم يتخذ هذا التطبيق أى والمطلق وهو الطلاق وقوله فلم يجد الطلاق عند
 موت الأب محلا يقع عليه حاصلا أنه بمجرد الموت انقضى النكاح لدخوله فى
 ملكه فلم يجد الطلاق له محلا وشرط حصة الطلاق ملك الزوج للصمة لكن هذا
 لا يظهر إذا قال أنت مطلق عند موت أبى ولا يظهر إذا قال أنت طالق يوم موت
 أبى لأنه إذا مات الأب ومسط النهار تبين وقوع الطلاق أو أنه فيكون لطلاقه
 اليوم محلا الآن يقال هذا محمول على ما إذا أراد باليوم مطلق الزمن فيراد
 بيوم موته وقت موته والافترج عليه تأمل وقوله وجاز له وطؤها بالملك الخ هذا
 فائدة عدم النفوذ وحاصله أن فائدة عدم النفوذ تظهر فيما إذا كان الطلاق
 بلا تأجيل له وطؤها بالملك قبل زوج ولو اعتقهها لمحل له أيضا وطؤها بالعتق
 وإذا قال طلقه أنت طالق بعد ستة فجز عليه الآن حال التطبيق أو قال أنت طالق
 يوم موفى أو قال موتك وأولى قبل موفى أو موتك بيوم أو شهر فجز عليه وقت
 التعليق قال الامام المدردى فى كبرىه بخلاف بعد موفى أو موتك أو وان أو موفى أو
 إذا مت أو موفى فانت طالق فلا شئ عليه إذا طلق بعد موت أو ما أنت طالق
 ان أو إذا مات أو بعد أو يوم موته أو بعده فطلق عليه حالا فى الأربع صور لأنه
 علقه على مستقبل محقق يشبه بلوغهما اليه عادة وكذا يجوز عليه الطلاق من
 غير توقف على حكم ان علقه بماض متحقق عقلا كعليه الطلاق لو جازى ما من
 بلغت بين وجوده وعدمه أو عادة كلو جازى ما من لرفعه للجماع أو شرعا كلو جازى
 انسى لرفى بامر أو زاد الامام خليل أو علق على جازى عادة كلو جازى ما من
 قضيتك حقت قال والحنث فيه لك فى الفعل وعدمه ومعقد المذهب عدم
 الحنث كما نقله ابن يونس من مالك وابن القاسم حيث كان جازما بقضاء المطلق
 حال المين ويجزى عليه حالا ان علقه بما لا يرجع عنه كلن قت أو قعدت أو كانت فانت
 طالق حيث أطلق أو قيد بمدة يعبر فيها لذلك أو علقه على محتمل واجب
 شرعا كان صلت فانت طالق أو صلى فلان أو علقه بما لا يمكن اطلاعه عليه
 كقوله ان كان فلان من أهل الجنة أو فلان من أهل النار فانت طالق فيجوز
 عليه ما لم يقطع بذلك كذا فى الحديث فى العشرة المبشرين بالجنة وكعبه الله بن
 سلام ومثل نص الحديث فى معنى اجماع الامة على عدا الله كعب بن عبد العزيز
 قال المحقق الامير فى حاشيته على قوله فى مجموعہ الا أن يشهد له الاجماع كعب

فيها شيء بان كان طلاقها دون القاية وقوله فلو نكحها أى مطلقا قبل زوج أو
 بعده لان نكاح الأجنبي لا يهدم العصمة السابقة واحترز بقوله الخ عما لو
 اباها بالثلاث ثم تزوجها بعد زوج ففعلت المحلوف عليه لم يثبت لان العصمة
 المطلق فيها قد زالت بالكسبة ولو كانت بمنتهى بادية تكرر المحلوف لها
 بطلاق غيرها ان تزوجها عليها أو أثرها عليها ككل امرأة أن تزوجها عليك
 طالق فان الميمن يختص بالعصمة المعلق فيها دون غيرها كالمحلوف بها أى
 بطلاقها المتقدم ذكرها فاذا أطلق المحلوف لها دون القاية ثم تزوجها ثم تزوج
 عليها طلقت من تزوجها عليها ولو طلقتها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج وتزوج عليها
 لم يثبت خلافا لقول الشيخ ففيها أو غيرها ولو علق عند الطلاق الثلاث
 على فعل منه أو من غيره كدخول دار فمضى فحصل الفعل المعلق عليه
 قاله خول لزمه الثلاث لان المعتبر حال التفوذ لا حال التعليق والازمة اثنتان
 لان العبد ليس له الاثنتان فان دخلت قبل العقد لزمه اثنتان ولا تحصل له الا
 بعد زوج ولو علق بعد ولو علق العبد اثنتين على الدخول مثلا فمضى ثم دخلت
 لزمه الاثنتان وبقيت عليه واحدة كالموطئ حال رقه واحدة فمضى بقيت عليه
 واحدة لانه كحر علق نصف طلاقه اه قال العلامة خليل مع شرحه الدردير
 ولو علق الحر طلاق زوجته المملوكة لايه الحر المسلم والمراد من يرثه على موته
 أى موت أبيه بان قال أنت طالق يوم أو عند موت أبي لم ينفذ هذا التعليق
 لا يقال تركه أبيه كلها أو بعضها اليه بموته ولو كان عليه دين ومن جلته الامة
 فيفسخ نكاحه فلم يجز الطلاق عند موت الاب محلا ينع عليه وبازله وطوها
 بالثلاث ولو كان الطلاق المعلق ثلاثا وكذا نكاحها بعد عتقها قبل زوج اه قال
 العلامة الدسوقي قوله بان قال أنت طالق يوم أو عند موت أبي أى وأما ان
 قال أنت طالق ان مات أبي أو اذا مات فمضى عليه الطلاق حال القول المصنف
 وفجزان علق بمستقبل محقق كذا في عبد الباقي ونسبه للاجهوري وحاصله انه
 اذا قيد بشرط تنجز وان قيد بنظر فلا والذي في الحرثي انه لا فرق بين ان يقول
 يوم موت أبي أو عند موته أو ان مات ومثله اذا مات فلا يلزمه شيء قال والحق
 معه وبذل له ما يأتي انه اذا قال لها أنت طالق ان مات أو اذا مات أو متى لم يقع
 عليه طلاق لانه لم يصادف محلا لوقوع المعلق والمعلق عليه معا اه شيخنا عدوى

فصل الخلاف مقيد بقيود خمسة أن تكون الزوجة مدخولاً بها وان يكون
الطلاق رجحياً ولم تنقض عدتها وان يأتي بلفظ يحتمل الاخبار والانشاء كمثل
المستنف وان يكون في القضاء أو أماد عوام أنه لم يرد اخباراً ولا انشأ فهو
موضوع المسئلة وقوله فان لم ينو اخباره أي فان ادعى أنه لم ينو اخباراً ولا
انشاء طلاق فني لزوم طلاقه قولان أي وأما ان نوى اخباره فاللزم طلاقه
واحدة اتفاقاً وان نوى انشاء الطلاق فيلزمه طلاقان اتفاقاً فالمسئلة ذات
اطراف ثلاثة وقوله قولان أي للمتأخرين الاول للتمني وهو الاقرب كفاي
المجموع والثاني لعياض وهو ظاهر المدونة كفاي الخطاب عن الرجاعي
وبهذا تعلم ان المحل هنا للتردد اه بنائي ثم انه على القول الاول من لزوم واحدة
يخلف انه لم يرد انشاء طلاقه ثانية حيث كان فيها طلاقه وأرد رجعتها وهو
الراجح من اقوال ذكرها الخطاب وقيل يلزمه اليقين مطلقاً فان لم يتقدم
فيها طلاق فلا يلزمه عيب لانه عليك الرجعة على القولين اه * (تتبع) قال
العلامة الدردير واعتبر في ولايته أي الزوج عليه أي على المحل الذي هو
العصمة والولاية عليه ملكه حال النفوذ نائب فاعل اعتبر بحال النفوذ هو
وقت وقوع المعلق عليه كدخول الدار أي والمعتبر بمرعاً في ملك العصمة
هو وقت وقوع الفعل الذي علق الطلاق عليه لا حال التعليق ووقع على هذا
قوله فلو فعلت الزوجة التي حلف بطلاقها ان دخلت الدار المحلوف عليه بان
دخلت الدار حال ينوتها ولو بواحدة كطلع أو بانقضاء عدة رجعي لم يلزم
اذ لا ولاية له على المحل أي العصمة حال النفوذ أي حال وقوع المحلوف عليه
من الدخول المعلق عليه الطلاق اذ المحل معدوم حال النفوذ وان كان له عليه
الولاية أي الملك حال التعليق وكذا من حلف على فعل غيرها كدخول زيد
أو دخوله هو فدخل حال ينوتها لم يلزم قال ابن القاسم من حلف لقرينه
بالطلاق الثلاث ليقضيه حقه وقت كذا قبل مجيء الوقت طلقها طلاق النطق
لخوفه من مجيء الوقت وهو معدوم أو قصد عدم القضاء في الوقت لا يلزمه
الثلاث ثم بعد ذلك بعقد عليها برضاها برع دينار فلونكها بعد البينونة
وكانت يمينه مطلقة أي غير مقيدة أو مقيدة بزمن ولم يتقض فضله بعد
نكاحها حث سواء فعلته حال البينونة أيضاً أم لا لان بقي له من العصمة المعلق

و او اوفاء او مؤم كر المبتدأ مع ~~كل~~ لفظ أم لا فثلاث ان دخل كان لم يدخل
 ونسقه على المذهب فكمن أتبع الخلع طلاقا نسقا والاقلا كن قال لها أنت
 طالق مع طلقين فثلاث مطلقا دخل أم لا وان كرره ثلاثا بلا عطف لزمه ثلاث
 في المدخول بها كغيرها أي غير المدخول بها يلزمه الثلاث ان نسقه ولو
 حكما كفضله بسعال الالتمية تا كيد فيم ما أي في المدخول بها وغيره فاصدق
 بين في القضاء وبغيرها في القنوى بخلاف العطف فلا تنفع نية التاكيد
 مطلقا كما تقدم لأن العطف ينافي التاكيد في غير متعلق بمعدد فان لم يكن
 معلقا أصلا كانت طالق طالق أو معلقا بمعدد كانت طالق ان قلت زيدا
 أنت طالق ان قلت زيد أنت طالق ان قلت زيدا ثم ثلثة فثلاث الالتمية تا كيد
 فان علقه بمعدد كانت طالق ان دخلت الذوات طالق ان قلت زيد أنت طالق
 ان اكلته الرغيف فعملت الثلاث فلا تقبل منه نية التوكيد لتعدد المحلوف
 عليه ولو طلق فقبل له ما قبلت فقبال هي طالق فان لم ينو اخباره أي ولا انشاء
 الطلاق ففي لزوم طلاقه جملا على الاخبار أو تنسيق جملا على الانشاء قولان
 محلهما في القضاء والطلاق رجعي لم تنقض عيده نه والام يلزمه الا الاولى فقط
 اتفاقا ولو قال المصنف في لزوم ثمانية قولان لكان اخصر وأدل على المراد
 ام قال العلامة الدسوقي قوله الالتمية تا كيد فيها أي مع عدم العطف وقوله
 في صدق بين الخ أي وتقبل نية التاكيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق
 الاول والثاني بخلاف غير المدخول بها فانه انما ينفع فيها التاكيد حيث لم
 يطل والام يلزمه الثاني ولو نوى به الانشاء قاله الاجهوري وقال شيخنا قسلا
 عن بعضهم وهو المذهب وقال الشيخ احمد الزرقاني لا يفيد التاكيد الا اذا
~~كان نسيقا والالتمية في غير متعلق الخ~~ متعلق بقوله الالتمية تا كيد أي فان
 نوى التاكيد فلا يلزمه الثلاث اذا كان ذلك الطلاق غير متعلق بمعدد وقوله فان
 علقه بمعدد الخ من هذا القبيل ان قلت انما كانت طالق ان قلت فلا تافان
 طالق في كلامه يلزمه طلقان لان جهة الخصوص غير جهة العموم كما في المجموع
 وقوله ولو طلق أي زوجته المدخول بها طلاقه رجعية ولم تنقض عدها فقبل له
 الخ فلو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق بائنا ولو بغير لفظ الخلع أو كان
 رجعيا وانقضت العدة أو قال بطلقة وطلقها فلا يلزمه الا الطلقة الاولى اتفاقا

الاتقي عشرة صورة اما ان يصل اولاً يقع الطلاق بمجرد كتابته ان عزم أولاً
نية له وبإخراجه كذلك في المرتد وصل أو لم يصل وأما ان كتبه مرتدداً
ولم يخرججه أو أخرجه كذلك فان وصلها حثت والا فلا فعدم الحث في
صورةين فقط اه قال ابن رشد وتخصيل القول في هذه المسئلة ان الرجل
اذا كتب طلاق امرأته لا يحصل من ثلاثة احوال أحدها ان يكون كتيبه
مجماعاً على الطلاق الثاني ان يكون كتيبه على ان يستخيره فان رأى أن يتقذه
تقذه وان رأى أن لا يتقذه لم يتقذه والثالث ان لا يكون له نية فاما اذا كتبه
مجماعاً على الطلاق أو لم يكن له نية فقد وجب عليه الطلاق وأما اذا كتبه على أن
يستخيره يرى رأيه في اتقاده فذلك له ما لم يخرج الكتاب من يده فان أخرجه من
يده على أن يردّه ان بدا له نقبل ان خروج الكتاب من يده كالاشهاد وليس
له أن يردّه وهي رواية اشبه وقيل له أن يردّه وهو قوله في المدونة فان كتب
اليها ان وصلك كتابي هذا فانت طالق فلا خلاف في أنه لا يقع عليه الطلاق الا
بوصول الكتاب اليها فان وصل اليها طلقت مكانها واجبر على رجعتها ان
كانت حائضاً اه فحصل ان الزوم اما في الكتابة عازماً أو بإخراجه من يده
عازماً على الطلاق واما بالوصول اليها وفي قوله الثالث ان لا يكون له نية نظر
لان المراد بالنية العزم والإنسان اما عازم على الشيء واما لا عازم ولا واسطة
بينهما الا أن يجعل على العت أو السهر وعلم من قوله فان كتب اليها ان وصلت
الخ مافي بعض الشراح من المخالفة اه قال العلامة خليل مع شرحه
الدردير وفي لزومه بكلامه النفسى بان يقول لها بقلبي أنت طالق خلاف
المعتقد عدم الزوم وأما ان عزم على ان يطلقها ثم بدا له عدمه فلا يلزمه اتصافاً
اه قال العلامة الدسوقي قوله وفي لزومه بكلامه النفسى خلاف التوضيح
اختلاف انما هو اذا انشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفسى والقول بعدم الزوم
لما كان في العنية قال في البيان والمقدمات وهو الصحيح وقال ابن رشد وهو
الاشهر ان عتد السلام والا قول اظهر لانه انما يكتب في التكاليف
المتعلقة بالقلب لا فيما بين الأديمين اه بنى وقوله وأما العزم على ان
يطلقها الخ وكذا من اعتقد انها طلقت منه ثم تبين له عدمه فلا يلزمه اجماعاً
اه قال العلامة خليل مع شرحه الدردير وان كرر الطلاق أى لفظه بلفظ

و او و فاء او ثم كرر المبتدأ مع ~~كل~~ لفظ أم لا فثلاث ان دخل كان لم يدخل
 ونسقه على المذهب فكمن أتبع الخلع طلاقا نسقا والاقلا كن قال لها أنت
 طالق مع طلقين فثلاث مطلقا دخل أم لا وان كرره ثلاثا بلا عطف لزمه ثلاث
 في المدخول بها كغيرها أي غير المدخول بها يلزمه الثلاث ان نسقه ولو
 حكما كفضله بسعال الالتهبة تا كيد في ما أي في المدخول بها وغيره فاصدق
 بين في القضاء وبغيرها في القنوي بخلاف العطف فلا تنفعه نية التاكيد
 مطلقا كما تقدم لأن العطف ينافي التاكيد في غير متعلق بمعدد فان لم يكن
 متعلقا أصلا كأنك طالق طالق طالق أو متعلقا بمعدد كأنك طالق ان كنت زيدا
 أنت طالق ان كنت زيدا أنت طالق ان كنت زيدا ثم كنه فثلاث الالتهبة تا كيد
 فان علقه بمعدد كأنك طالق ان دخلت الدار انت طالق ان كنت زيدا أنت طالق
 ان اكلمه الرغيف فعملت الثلاث فلا تقبل منه نية التوكيد لتعدد الهلوف
 عليه ولو طلق فقبل له ما فعلت فقبال هي طالق فان لم يتو اخباره أي ولا انشاء
 الطلاق في لزوم طلاقه جلا على الاخبار أو تنسين جلا على الانشاء قولان
 محلها في القضاء والطلاق رجعي لم تنقض عهده والام يلزمه الا الاولى فقط
 اتفاقا ولو قال المصنف في لزوم ثانية قولان لكان اخيرا وأدل على المراد
 انه قال العلامة الدسوقي قوله الالتهبة تا كيد فيها أي مع عدم العطف وقوله
 فيصدق بين الخ أي وتقبل نية التاكيد في المدخول بها ولو طال ما بين الطلاق
 الاول والثاني بخلاف غير المدخول بها فانه انما ينفع فيها التاكيد حيث لم
 يطل والام يلزمه الثاني ولو نوى به الانشاء فانه لا جهورى وقال شيخنا قسلا
 عن بعضهم وهو المذهب وقال الشيخ احمد الزرقاني لا يفيد التاكيد الا اذا
 كان نيقا والازمة في غير مطلق الخ متعلق بقوله الالتهبة تا كيد أي فان
 نوى التاكيد فلا يلزمه الثلاث اذا كان ذلك الطلاق غير متعلق بمعدد وقوله فان
 علقه بمعدد الخ من هذا القبيل ان كنت انسا فانك طالق ان كنت فلانا فانك
 طالق فكلامه يلزمه طلقين لأن جهة الخصوص غير جهة العموم كما في المجموع
 وقوله ولو طلق أي زوجته المدخول بها طلاقه رجعية ولم تنقض عهدها فقبل له
 الخ فلو كانت غير مدخول بها أو كان الطلاق باثنا ولو بغير لفظ الخلع أو كان
 رجحيا وانقضت العدة أو قال بطلقة وطلقها فلا يلزمه الا الطلقة الاولى اتفاقا

الاثني عشرة صورة اما ان يصل اولا بفتح الطلاق بمجرّد كتابته ان عزم اولا
 نية له وبأخراجه كذلك في المتردد وصل اولا لم يصل وأما ان كتبته مترددا
 ولم يخرججه أو أخرجه كذلك فان وصلها حثت والا فلا فعدم الحث في
 صورتين فقط اه قال ابن رشد وتخصيل القول في هذه المسئلة ان الرجل
 اذا كتب طلاق امرأته لا يخلو من ثلاثة احوال احدها ان يكون كسبه
 مجعلا على الطلاق الثاني ان يكون كسبه على ان يستخيره فان رأى أن يتفذه
 تفذه وان رأى أن لا يتفذه لم يتفذه والثالث ان لا يكون له نية فاما اذا كتبه
 مجعلا على الطلاق اولا لم يكن له نية فقد وجب عليه الطلاق وأما اذا كتبه على أن
 يستخيره ويرى رأيه في اخذاه فذلك له ما لم يخرج الكتاب من يده فان أخرجه من
 يده على أن يرده ان بدله ثقيل ان خرج الكتاب من يده كالأشهاد وليس
 له أن يرده وهي رواية اشهب وقيل له أن يرده وهو قوله في المدونة فان كتب
 اليها ان وصلك كتابي هذا فانت طالق فلا خلاف في أنه لا يقع عليه الطلاق الا
 بوصول الكتاب اليها فان وصل اليها طلقت مكانها واجر على رجعتها ان
 كانت حائضا اه فحصل ان الزوم اما في الكتابة عازما أو بأخراجه من يده
 عازما على الطلاق واما بالوصول اليها وفي قوله الثالث ان لا يكون له نية نظر
 لان المراد بالنية العزم والانسان اما عازم على الشيء واما لا عازم ولا واسطة
 بينهما الا أن يجعل على العت أو السهو وعلم من قوله فان كتب اليها ان وصلك
 الخ مافي بعض الشراح من المخالفة اه قال العلامة خليل مع شرحه
 الدردير وفي لزومه بكلامه النفسي بان يقول لها بقلبه أنت طالق خلاف
 المعتقد عدم الزوم وأما ان عزم على ان يطلقها ثم بدا له عدمه فلا يلزمه انصافا
 اه قال العلامة الدسوقي قوله وفي لزومه بكلامه النفسي خلاف التوضيح
 الخلاف انما هو اذا انشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفسي خلاف التوضيح
 لماك في العنية قال في البيان والمقدمات وهو الصحيح وقال ابن رشد وهو
 الاشهر ان عزم السلام والاول اظهر لانه انما يكتب بالنية في التكليف
 المتعلقة بالقلب لا فيما بين الاذنين اه بنائي وقوله وأما العزم على ان
 يطلقها الخ وكذا من اعتقد انها طلقت منه ثم تبين له عدمه فلا يلزمه اجماعا
 اه قال العلامة خليل مع شرحه الدردير وان كرر الطلاق أي لفظه بلفظ

فقال أنت طالق وسكت عن اللفظ بالثلاث فلا يلزمه ما زاد على الواحدة ان لم
يقصد بانثالث الثلاث وانما قصد ان يتلفظ بالثلاث فلما أخذ في التلفظ بد الله
عدم الثلاث فسكت عنها وسقط زوج قائل لزوجته يا أحمى وبيا أختي لقوله عليه
الصلوة والسلام أنتك هي انكار لمن قال لزوجته يا أختي أو يا عمتي أو خالتي
من المحارم أي نسب للسفاهة ولغير الحديث المسقط للشهادة وفي كراهته وحرمته
قولان اه قال العلامة المحقق الامير نقولا عن الامام العبدوى ومنه قول
الرجل لزوجته يا عمتي قال قلت هو خفيف لان السيدة تصدق بعد عتقه والنكاح
اذ ذالجا نزع على ان العرف شاع به ما في الود والتعظيم قال وللهما زهر
بنفسى من أحمى بسى * فتتظرنى الصلابة عين * فت
وترغم أنى قد قاتلنا * وكيف وانى زهر رقتى
ولكن عادة ملكك جهاني * فليت بلاحن ان قلت سقى
يشير انهما ملكك جهانه السب والنجاة يقولون سبى لاسى والفسادة المرأة
المتعصبة قال وأما قول نساء مصر لزوج نسبي يدى قىلا بأس به لجواز الوطء
اه قال العلامة خليل مع شرحه الدرر ولزم الطلاق بالاشارة المفهومة
بان احتج بها من القرائن ما يقطع من عاينها بدالاتها على الطلاق وسواء
وقعت من اخرص أو متكلم وان لم تفهم المرأة ذلك لبلادها وهي كالمرح
فلا تفتقر لنية أو ما غير المفهومة فلا يقع به ما طلاق ولو قصد له منها من الافعال
لا من الكتابات الخفية خلا فالبعض فهم ما لم تكن عادة قوم كما تقدم في الفعل
ولزم أي يقع بمجرد ارساله مع رسول أي بقوله أخبرها بطلاقها ولو لم يصل
المها أي يقع بمجرد قوله للرسول ذلك أي بقوله المجرى عن الوصول وبالكتابة
لها أو لولها عازما على الطلاق بكتابه فيقع بمجرد فراغه من كتابته هي طالق
ويخبره ولو كتب اذا جاءه كتابي فانت طالق وكذلك ان كتبه مستشيرا
أو مترددا واخرجه عازما أو لانية له عند ابن رشد للجله على العزم عنده خلافا
للغنى أو كتبه لا عازما بل مترددا أو مستشيرا ولم يخرجها أو اخرجه كذلك
فيصحت ان وصل لها أو لولها ولو بغير اختياره وأما اذ لم يكن له نية أصلا فعند
ابن رشد يلزمه للجله على العزم أي النية كما تقدم فتحصل انه اما ان يكتبه عازما
أو مترددا أو لانية له وفي كل اما ان يخرجها كذلك أو لا يخرجها وفي هذه

في عرف مصر منزلة فارقته يلزم فيه طهارة الالنية أكثر في المدخول بها وغيرها
 وانها راجعية في المدخول بها وبأثر في غيرها اهـ ولستظهر العلامة الامير
 انها ينونة صغرى مطلقا في المدخول بها وغيرها ما لم يردف عليها ثلاثا فان
 اردف عليها ثلاثا لم يقطع من اعادة لمن يقول انها راجعية كما هو قاعدة النكاح
 المختلف فيه هذا كله في الكتابة الظاهرة وأما الكتابة الخفية فأشار لها الشيخ
 الدردير بقوله نووى فيه أى في أصل الطلاق وفي عدده في كل كتابة خفية فهم
 قصد الطلاق نحو اذهبي وانصري وانطلقى أو لم أتزوج أو قيل له ألك امرأة
 فقال لا أو قال أنت حرة أو معتقة أو الحق بأهلك فان ادعى عدم الطلاق
 صدق وإن ادعى عددا واحدة أو أكثر صدق فان ادعى انه نوى الطلاق ولم
 ينو عدد الزمة الثلاث في المدخول بها وغيرها وعوقب الا في هذه الالفاظ
 الموجبة للتليس على نفسه وعلى الناس وإن قصد بكلمة كاستغنى أو صوت
 ساذج لزم وهذا من الكتابة الخفية عند الفقهاء وإن لم يستعمل في لازم
 معناه لا يلزم ان قصد اللفظ به أى بالطلاق فعدل لغیره مطلقا كما لو اراد ان
 يقول أنت طالق فالتفت لسانه لقوله أنت فاعية قال مالك من اراد ان يقول
 أنت طالق فقال كلى أو اشر بي فلا يلزمه شئ أى لعدم وجود ركنه وهو اللفظ
 الدال عليه أو غيره مع نيته بل اراد ايقاعه بلفظه فوقع في غير ما اراد ان ينطق
 بالثلاث فقال أنت طالق وسكت عن اللفظ بالثلاث فلا يلزمه ما زاد على
 الواحد لانه لم يقصد الثلاث بقوله أنت طالق وإنما اراد ان ينطق بالثلاث
 فعدله عدم الثلاث فسكت عن التلق به اهـ وعبارة العيالة خليل مع
 شرحه الدردير وان قصد أى الطلاق باستغنى الماء قال العلامة الدردير رحمه
 اسقى بالياء لانه خطاب لمؤنث بنى على حذف النون والياء فاعل أصله اسقى
 أو بكل كلام كادخل وكلى واشر بي لزم ما قصد من الطلاق وعدمه بخلاف
 قصد فعل كضرب وقطع جبل ما لم يمكن عادة قوم فيلزم لان قصد اللفظ
 بالطلاق فلفظ بهذا أى بقوله اسقى الماء ونحوه غلطاً بأن سبقه لسانه فلا يلزمه
 شئ قال مالك من اراد ان يقول أنت طالق فقال كلى أو اشر بي فلا يلزمه شئ
 أى لعدم وجود ركنه وهو اللفظ المصرح أو غيره مع نيته بل اراد ايقاعه
 بلفظه فوقع في الخارج غيره أو اراد ان ينطق بالثلاث بقوله أنت طالق ثلاثا

وينوي في غيرها أفاده الامام الامير بقوله وفي تلفظه واحدة بائنة أو قصد ما
بأى لفظ ثلاث ان دخل قال وأما غير المدخول بها فتبين بواسطة واحدة وكائنة
أو الميم أو وهيتك أو رد ذلك لاهلك أو أنت أو ما انقلب اليه حرام ولو لم يقل
من أهل حيث لم يحاسبها أو على الحرام قال قال شيخنا سمعت ورأيت ان
الحصل بالمغرب جرى في الحرام بطلقة بائنة وقد حكى القرافي خلافا كثيرا
أو خلية ومثله برة أو بائنة أو أو ناخلي الخ أو لا نكاح بيننا أو لا ملك أو لا سبيل
في عليك ثلاث في المدخول بها ونوي في غيرها قلن لم ينوشيا ثلاث وحلف ان
أراد نكاحها قبل زوج انه نوى دون الثلاث وهل كذلك وجهي من وجهك
أو على وجهك بالجر أو ما أعيش فيه حرام أو لا شيء فيه عند عدم التية قولان
رجح الاول وهو لزوم الثلاث في الاول وهو ما عدا الاخير فيصدق بالوسط
لان ابن غازي اعترض الاصل في اجراء الخلاف فيه كالقول قال واستظهر في
الاخير الثاني أي قوله أو ما أعيش لانها ليست من العيش ما لم يرد ادخالها والا
فكلا لا قول وكلام الخرشي ضعيف والقسم الثالث ما يلزم فيه الثلاث وينوي
مطلقا وهي خليت سبيلك ان نوي ذلك أو لم ينوشيا فان نوي أقل لزمه ما نواه
دخل أو لم يدخل قال الامام القرافي في فروقه ان هذه الالفاظ من برة وخلية
وحبك على غاوبك ورد ذلك انما كان لعرف سابق وأما الآن فلا يحمل للمفق
ان يفق بها الا ان عرف والا كانت من الكتابة الخفية فلا تجدد أحدا اليوم
يطلق امرأته بخلية ولا برة والحاصل انه لا يحمل للمفق ان يفق حتى يعلم
العرف في ذلك البلد اه صاوى قال الصلاة المدسوق تنبيه من الكتابات
الظاهرة التي يلزم فيها الثلاث أنت خالصة أو لست لي على ذمة وأما عليه
النكاح فيلزمه فيه واحدة الا ان ينوي أكثر أو ما فهو عليه الطلاق من
ذراعه أو من فرسه فلا يلزم فيه شيء لان القصد من الحلف التباعد عن الحلق
بلازوجة اه تقرير مؤلفه قال امكن تقدم في الخلع من تقرير شيخنا
الهدوي أن لست لي على ذمة وأنت خالصة يلزم فيها واحدة بائنة والحاصل
ان لست لي على ذمة وأنت خالصة لانص قيهما وقد اختلف استظهار الاشياخ
في اللازم فيهما فاستظهر شيخنا الهدوي لزوم طلقة بائنة واستظهر الشارح
لزوم الثلاث واستظهر بعض المحققين ان خالصة وعين اللفه ولست لي على ذمة

بل يرضى بقتل نفسه ولا يقطع أغله غيره وكذا لا يرضى بمكرهه أو ذات زوج
 أو سيده ولو خاف القتل بخلاف طائفة لا زوج لها ولا سيده فيجوز مع الإكراه
 بالقتل لا غيره والركن الثالث محل وهو ما ملك من العصمة قبل نفوذ الطلاق
 وإن تعلقت كقولها لا جنسية هي طالق عند خطبته لها أو قال لا بي حنيفة وخلافا
 للشافعي أو قال لا جنسية إن دخلت الدار فأت طالق ونوى أن يدخلها بعد
 نكاحه وتطلق عقبه أي عقب النكاح في الأولى وعقب دخول الدار في الثانية
 وعليه أي الزوج لكل منهما النصف أي نصف صداقها لكن في الثانية أن
 دخلت الدار قبل البناء والابتناع المسمى ويتكرر عليه النصف كلما عقد عليها
 كقولها كلما تزوجتها فهي طالق الأبعد ثلاث على الأصوب وأما بعد زوج
 فيعود الحنف والروم النصف إلى أن تتم العصمة ولو دخل فالمسمى فقط خلافا لمن
 يقول صداق بالدخول ونصف لزوجته بالطلاق بعد العقد كواطي بعد حنيفة ولم
 يعلم كان علق طلاقها على دخول دار أو قد وطئها بعد الدخول ولم يعلم بمنه أو لم
 يعلم بالحصص وهو حرمة الوطء بعد الحنف فليس عليه إلا المسمى فقط علمت
 هي أم لا كانت طائفة أو مكرهه ولو حراراً فلو علم تعدد عليه الصداق فليزمه
 صداق المثل لكل وطأة بعد حنيفة حيث كانت هي غير عالة وكانت مكرهه والا
 فلا شيء لها لو كان الطلاق بائناً أو رجعيًا وانقضت العدة والأغلا يتعدد سواء
 كان عالمًا أم لا عات هي أم لا إذا رجعية زوجة والركن الرابع اللفظ وهو
 ثلاثة أقسام صريح وكناية ظاهرة وكناية خفية والظاهرة ثلاثة أقسام ما يلزم
 فيه الثلاث مطلقاً ولا ينوى وما يلزم فيه الثلاث في المدخول بها وينوى
 في غيرها وما يلزم فيه الثلاث وينوى مطلقاً أما الصريح الذي تحصل به العصمة
 ولو لم ينوحلها ولا ينصرف لغير حل العصمة بالنية وينصرف باليساط لأنه أقوى
 متى قصد الله ظوهه ما فيه مادة الطلاق كطلقت ومطلقة وطالق أو الطلاق
 لي لازم وتلزم فيه واحدة الإنيية أكثر فيلزمه ما فواه ومثله في لزوم الواحدة
 اعتدى الإنيية أكثر أيضاً ويصدق في نفي الطلاق أن دل بساط على العدد
 وأما ما يلزم فيه الثلاث مطلقاً فهو مكرهة إذا البت القطع وحملك على غاريك قال
 المحقق الأمير نقله عن القرافي هو محمول على ما إذا عرف بذلك والافهما
 كالكتابة الخفية اه والقسم الثاني الذي يلزم فيه ثلاث في المدخول بها

لا اشتراه فاعتق الحالف نصيبه فقوم عليه نصيب شر يكره لتكميل عققه لزمه
الطلاق على المذهب وان درج الامام خليل على قول المغيرة حيث قال بعدد
لزم الطلاق قال العلامة السوقي والحاصل انه ان كره على ابتاع الطلاق لم
يلزمه انصافا اه وهذ المحمل قوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق في اغلاق
أى الكراهة على ابتاع الصيغة وان كره على فعل لم يتعلق به حق لا غير فلا
يلزمه الطلاق على المذهب بشرط خمسة حيث ~~كانت~~ كانت صيغة برهان
~~كانت~~ صيغة حيث نحو ان لم أدخل الدار فمسي طالق لما كره على
عدم الدخول فإنه يحتمل كما قال خليل وغيره ومقتضى ما اذا لم يأمر الحالف بغيره
ان يكرهه وبما اذا لم يعلم انه سيكرهه وبما اذا لم يقل في بيته لا أدخلها طوعا ولا
كرها وان لا يضره به زوال الا كره حيث ~~كانت~~ كانت يمينه غير مقيدة بالاجل
وان كره على فعل تطبق به حق للمغيرة لزمه الطلاق على المذهب قال الحق الامير
وكذا جميع العقول لا يلزم بالاكراه وكذا الاقراء قال وان أجاز بعد الاكراه
لزم قال ولا يجوز الكفر ظاهرا ولا سبب الصلابة ولولى من اختلف في بتره
أو ملكيته ولا تذف المسلم الا بالقتل ونص العلامة الدردير على قول خليل
وأما الكفر وسبه عليه السلام والافتقار الى الاسلام وتذف المسلم قال الامام الدردير وكذا
سبب العصاة ولو بغير قذف فانما يجوز الاقدام عليه للقتل أى يلحقه على نفسه
لا غيره ولو قلع عضو ولو فعل ارتد وحده لا مسلم قال العلامة السوقي حار
العقود يتحقق فيها الاكراه بالخوف من القتل ومماعه وأما الكفر ومماعه فلا
يتحقق فيها الاكراه الا بالخوف من القتل فقط قال وسبب الخور العين لا يجوز
الاقدام عليه كذلك الا اذا خاف على نفسه القتل وسبب من اختلف في بتره
كانت خسر واحدة يوسف عليه السلام أو ملكيته كهاتون وما روت قالى
ارتضاء الامام العلوي عدم جواز سبهم الا بعناية القتل فهم أولى من
العصاة خلا قالن فرق والمرأة لا تجوز من القوت ما يسد رمقتها بقية حياتها ولو
بجثة أو خنزير الا ان يرضى بها فيجوز لها الزنا ذلك والظاهر ان مثل سبهم
رمق مبيها نهائيا على قوله أو قتل ولده قال المحشى والمرأة بخلاف الولد لا يجوز
له ان يمكن من يلو طبعه ولو أدى الجوع لونه والصبر أجل عند الله من الاقدام
على شيء مما ذكر قال لا يقتل المسلم وقطعه ولو أغله فلا يجوز ضووف القتل

البتة فانها امر خفي لا اطلاع عليه فانهم فيه احتياط في الفروج وهزله جد
 كالنكاح والرجعة والعتق قال فبالجملة ~~في~~ في صريح الطلاق وكذلك
 الكتابة الظاهرة مجرد قصد التلفظ أي النطق بالمفظ الدال عليه ولا يشترط
 قصد حل العصمة وهدى في الفتوى أن لسانه سبق فان قامت قرينة اعتبرت
 في القضاء أو قصد النداء بين اسمها طهر في قال الاجهوري ومن طلب منه
 فعل شيء فقال حلفت بالطلاق لا أقوله ولم يكن حلف فقال مالك لا شيء عليه
 في الفتوى قال ومن حكي للناس عمن رجيل فقال امرأتى طالق البتة وانما
 أراد أن يقول قال فلان فان ذكر في ذلك كلاما نسقيا لم يقطع له شيء عليه قال
 وقد نص في الجواهر أن من اسمها طارق اذا قال لها طارقت ثم قال التفت
 لسانها في ذلك يقبل منه في الفتوى قال واذ القن الإجمعي لفظ الطلاق
 بالعربية وهو لا يفهم معناه وعكسه العربي يقين ذلك بالاعجمة ولا يفهم عنده
 فلان شيء عليه لعروته عن قصد واذ أطلق المريض في حال هزيانته من شدة مرضه
 فلان شيء عليه الحياتة بالجنون اه قال العلامة الامير أو كره ولو ترك التورية
 بما يشبهه ويكنى الخوف مع التهديد قال في حاشيته قوله أو كره أي ظمنا
 لا شرعا فلا يصح ذمها كما اذا حلف لا يدخل السجن وترتب عليه دخوله شرعا
 ودخله ~~بشرع~~ بها حنث كانت على بر أو حنث والا كراهية حنث باختلاف
 الأشخاص لما يضرب كثير أو يسير بشرط علا أو مال قال العلامة المحقق
 ومنه الحلف للعشار خوفه على مال كثير بحسبه ولو قليلا في نفسه أو قتل ولده
 وفي حقوته وقتل الأب قولان الاظهر اكرامه لاقتسلا أجنبي وطلب الحلف
 والحنث ليس مسلم وهيل ندب ففحص من ما سبق من وجوب تخليص المستملك
 أو جوبه بالارتكاب لا الخلف الضربين وهو ما لقائي وعلى كل فهو غرض يكفر
 ويناب عليه وفي الاجهوري وعبد الباقي لو كره على طلاق فزاد أو عتق
 وعكسه فلفظ لتزله منزلة الجنون اه قال المحقق المديري واعلم ان الاكرام
 لما شرعى أو غيره ومذهب المدونة الذي به الفتوى ان الاكرام اثر شرعى
 طوع يعقب به الطلاق جزا خلافا للمغيرة كالحلف بالطلاق لاخر حنث زوجته
 فأخرجها فاضل لفظ عند المنبر كالحلف في نصف عبد على كراهة فاعتق
 شريكه ففهم فقوم عليه نصيب الحالف وكل به عتق الشريك أو حلف

لخبر أو سكات حامل مع الحبيض أو تعبد بدليل منسوخ الخلع ولو كان
لظهور لجاز قاتها سقطت حقه أو مثل الخلع رضاها بالطلاق وجبره على
الرجعة وإن لم تقبل وإن لم ترض قولان والله أعلم وعلى الله وسلم على سيدنا محمد
النبي الأبي وعلى آله واصحابه وازواجه وذريته وأهل بيته كلما ذكرنا الذي ذكرنا
وقضل من ذكره الصافون وشرف وكرم وعظم

الفصل الثاني في الصريح والكفاية اعلم أن الطلاق من حيث هو له أربعة
أركان أهل وقصد ومحل ولفظ فأما الأهل وهو موقعه من زوج أو نائبه
أو وليه فذكره كتابا قال الامام الاجهوري الاسلام والتكليف قال فلا ينعقد
طلاق الكافر قال القسكهاني لو طلق الكافر زوجته ثلاثا ثم أسلم في الحال
كان له ان يبقى على نكاحها ولو أبانها عنه بعد الطلاق مدة ثم أسلم ثم أراد أن
يعقد عليها لم يفتقر إلى محل اه قال ولا ينعقد طلاق الصبي ولا المجنون
ولا الممضى عليه بخلاف السكران فان طلاقه لازم ان كان سكره بجرام
وأما ان لم يكن بجرام كالو أكل طعاما أو شرب لبنا فسكر منه فان طلاقه في
تلك الحالة لا يلزم اه قال الامام الدردير على قول خليل انما يصح طلاق المسلم
المكلف أي البالغ العاقل ولو سفها فلا يصح من صبي ووقعه عليه اذا ارتد
بحكم الشرع لانه موقع له ولا من مجنون ولو غير مطبق اذا طلق حال جنونه ولا
من مغمى عليه ولا من سكران بجلال لان حكمه حكم المجنون ولا من سيد عبد
وولي سفهه بغير اذنها وطلاق الفضولي كسفيه والعدة من يوم الاجازة لا من
يوم الايقاع فلو واقعته وهي حامل وأجازه الزوج بعد الوضع استأنفت العدة
ولفظ المحقق الامام الامير وانما يصح طلاق المسلم المكلف وان سكر حراما ميز
أم لا على الراجح وبجلال بان لم يعلمه كالمجنون ويلزم السكران جناباته وحدوده
لثلاثين سكر الناس ويجنون بخلاف اقراره وعقوده لثلاثين سكر الناس
على اموال السكراني والركن الثاني قصد أي قصد النطق باللفظ الصريح
والكفاية الظاهرة ولو لم يقصد حل العصمة وقصد حلها في الكفاية الخفية فلا
يضره سبق السان في الاولين وعدم قصد حل العصمة في الخفية قال المحقق
الامير وصديق في نفي الطلاق مع القرينة وهي البساط فهو أقوى من مجرد
النسبة لظهوره كما في البناني قال النسي فانه مخصوص اللفظ صريحا بخلاف

بنسبة ذلك للإمام اشهب وهو مبرأ منه كيف وقد شهد له امام السنة الامام
 الشافعي - بالفصاحة العظمى والنباهة الكبرى بقوله عجبت للأرض كيف
 تأكل لسان اشهب من فصاحته وكيف وقد سمعت الاجماع عن الامام
 المحيط ابن عبد البر اذا وقع الطلاق في الحيض لزمه واجبر على الرجعة ولو لم
 يعتمد الايقاع فيه كن علق طلاقها على دخول دار في غير زمن الحيض
 فدخلها زمنه ولو وقع الطلاق في طهر لمعاداة الدم أي على امرأة يعاودها
 الدم في زمن يضاف فيه الدم الثاني للأول وهي التي تقطع طهرها بان عاودها
 الدم قبل طهر ثم وقد طلقها وقت طهرها قبل تمام الحيض فانه يجبر على رجعتها
 وان لم يهرم عليه طلاقها بان ظن عدم عوده وهذا هو معتمد المذهب خلافا
 لما درج عليه الامام الساجي من عدم الجبر قال لانه طلق حال الطهر ويستتبر
 الجبر لاخر العدة على معتمد المذهب خلافا للإمام اشهب حيث قال محل الجبر
 ما لم تظهر من الحيضة الثانية لانه عليه الصلاة والسلام أباح في هذه الحالة
 طلاقها فلم يكن للاجبار مصنف ومحل الاجبار اذا كانت قد دخلها
 وهي غير حامل ولم يكن الطلاق ثلاثاً ومكمل لها ولو الاقلا والاجبار ان يامر
 الحاكم أو لا يارتحا عما فان امتثل فظاهر وان أبي هدد بالسجن ثم ان أبي هدد
 التهديد به محقق بالفعل ثم ان أبي من الارتحا هدد بالضرب فان أبي ضرب
 بالفعل ويكفي ذلك كله مجلس واحد لانه في معصية فان ارتفع فظاهر
 والارتحا الحاكم بأن يقول ارجعت الشز وجبتك وجاز الوطاء به ولو لم
 ينوها الزوج لانه الحاكم فاقمة مقام نيته ولو ارتفع من غير فعل ما تقدم
 لم تصح رجعته ما لم يعلم ان الزوج لا يرتفع مع فعلها ودليل الاجبار ما رواه
 مسلم والامام البخاري عن نافع عن ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض في عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن ذلك فقيل له رسول الله صلى الله عليه وسلم امره فليارجعها ثم ليركها
 حتى تظهر ثم يفيض ثم يظهر ثم ان شاء امسك بعد وان شاء طلق قبل ان يمس
 فذلك العدة اتق امر الله أن يطلق لها النساء وهي مصدقة في بقا الحيض
 وعدمه واختلف هل منع الطلاق في الحيض معطل بتوويل العدة فهي في أيام
 الحيض ليست زوجة ولا مصدقة ويدل به جواز طلاقها قبل الدخول ولو في حال

الى الله الطلاق فان المباح ما استوى طرفاه وليس فيه ميقوض ولا أئخذ
ميقوضية والحديث يقتضي ذلك لان اقل التفضيل بعض ما يضاف اليه
فأشار المحقق الامير في جوابه الاول بان المعنى أقرب الحلال للبغض الطلاق
فالمباح لا يعض بالفعل لكن قد يقرب له اذا خالف الاولى فالطلاق من أشد
خلاف الاولى وهناك اجوبة اخرى لكنها قد توفس فيها فلذلك لم يلتفت اليها
العلامة الامير * واعلم ان الطلاق من حيث هو جائز بمعنى خلاف الاولى كما سبق
لك وقد تميزت به الاحكام الاربعة من حرمة وكراهة ووجوب ونسب فالمحرم كالو
علم انه لو طلقها وقع في الزنا بالتعلق بها ولعدم قدرته على زواج غيرها والمكروه
كالو **كان** له رغبة في النكاح وبرجونه لا ولم يقطع به قلوهما من عبادة
واجبة ولم يخش زنا اذا فارقه او اما الوجوب كالمعلم ان بقائه ما يوقعه في محرم
من نفقة أو غيرها والنسب كالمعلم ان كان بنية المسكين يخشى منها الوقوع في
الحرام لو استمرت عنده قال المحقق الدردير فالسني ما استوى في شروطه الاتية
ولو حرم قال المحقق أي كمن يخشى بطلاقها الزنا وما لم يستوتها فبدعي ولو
وجب كمن لم يقدر على القيام بحقوقها من نفقة أو وطه ولم ترض بالمقام معه وأشار
الامام خليل مع شرحه الدردير الى شروط السني بقوله واحدة كاملة او قسمها
بطهر لم يمس فيه بلا رداف في عدة وان وقع على جملة المرأة لا بعضها فان
قد شرط من هذه القيود كان بدعيان او وقع اكثر من واحدة او بدع طلاق
أو في حيض أو نفاس أو طهر منسأ فيه أو اردف اخرى في عدة رجعي او اوقعة
على جزء المرأة **ككدها** طالق والبدعي نوعان حرام ومكروه فالمكروه في غير
الحيض والنفاس والحرام ما كان فيهما وكذا الواقع على جزء المرأة على الراجح
من حرمة خلافها ظاهر قول العلامة خليل من كراهته وكذا اشباع الثلاث
حرام على ما رتباه الامام الرجواحي ونحوه في المقدمات واللباب خلافا لمن
قال بالكراهة ونقل ابن عبد البر وغيره الاجماع على لزوم الثلاث في حق من
اوقعه وحكاية لزوم واحدة لبعض المبتدعة ونقل الامام ابو الحسن عن الامام
ابن العربي ما ذهب بسببى ديكاقط ولو وجد من برد المطلقة فلا بد من
بيدي اه بناني وقد اشارت نسبة هذا القول لابن تيمية قال بعض أئمة
الشافعية وهو قول ضال مضل لانه خرق للاجماع واقتري بعض الفسقة

بينة على منراء ما يشبه ان يكون للرجال فقط كالسيف قضى لها به وسكت في
 المدونة عن بيمتها قبل ليس عليها بين بخلاف الرجل لان الرجال قوامون على
 النساء وقيل بل عليها وسكت عنها اجزاء بكريمين الرجل والى هذا اشار بقوله
 وفي حلقها تأويلان وأما لو شهدت له أولها بينة على ان هذا الشيء المتنازع فيه
 ورثه أو وهب له لكان لمن شهدت له بلاتين كما هو ظاهر اراء قال العلامة المحننى
 على قوله فيما تقدم وان أقام الخ ساقطاً لهما اذا تنازع فيما هو معتاد النساء
 وادعاء كل منهما لنفسه وأقام الرجل بينة تشهد انه اشتراه وحلف وقضى له به
 وحلفه مقيد بقيد من ان تشهد البينة انه اشتراه من غيرها والا قضى له بمجرد
 شهادة البينة انه اشتراه منها من غير بين وان تشهد البينة انه اشتراه فقط فله
 شهدت انه ورثه أو وهب له أو اشتراه لنفسه قضى له به من غير بين وقوله فهو له
 بلاتين اى كما انه لو شهدت له البينة انه اشتراه من غيرها لنفسه فلا بين وقوله
 وفي حلقها تأويلان أى وورثة كل من الزوجين بمنزلة في الحلف لكن يحلفون
 على نفي العلم لا على البتاه والله أعلم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الامي
 وعلى آله وصحبه وازواجه وذريته واهل بيته كلما ذكرنا الاذاكرون وغفل عن
 ذكره الغافلون وشرف وكرم وعظم

الفصل الاول من الباب السابع في بيان الطلاق البدعي والسني واضافته
 للسنة دون الكتاب مع انه اذن فيه أيضاً قال تعالى ولا جناح عليكم ان تطلقتم
 النساء لان قيوده انما استقيدت من السنة وقيل المراد بالسنة ما قابل البدعة
 وان كان خلاف الاول قال المحقق الامير طلاق السنة واحدة لا اكثر
 ولا جزء بلاتين على كل المرأة في طهر لم يمس فيه لم يردف على اخرى في العدة
 والا كره قال الاجزاء افرام بدليل تأدييه وفي البناء حرمة الثلاث كقبول غسل
 الحائض ومثلها الفسأ ولو انقطع على الراجح واضافته للسنة لانها التي
 اباحته وان كان خلاف الاول بل من اشهد افراد خلاف الاول وهو معنى
 أبغض الحلال الطلاق أى اقرب للبغض فان الحلال لا يبغض بالبغض بل قد
 يقرب اذا خالف الاول قال وأما حمله على سبب الطلاق من سوء العشرة ففيه
 ان هذا ليس من الحلال وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه ام وهذا رد لما
 أجاب به بعضهم دفعه لاشكال ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ابغض الحلال

شقة وكانت صفتها التسع فقط دون الغزل فادعت ان الشقة لها وادعى هو ان
الغزل له وانما نسجت له فالقول له ٥١ قال المحقق على قول السارح والافلا
يقبل قولها الخ أى والا بان كلن في حوزة النصارى به وادعاء فلا يقبل قولها
أو كانت مبروفة بالفقر وادعت ما تزيد قيمته على ما قبض من صداقها فلا يقبل
قولها سيما زاد قيمته على المقبوض من صداقها أى فيما زاد على المقبوض
منه وقوله بل للرجال فقط أى كالسلاح وآلة الفلاحة وآلة الحرب التى شأن
الرجال تعاطيها وقوله كالعاشت والاوانى أى والاخفصة والطراريج وخواتم
الذهب بالنسبة للبلاد التى يلبسها فيها الرجال والنساء وقوله الا أن يكون
في حوزها الاخص أى وكذلك اذا كان لا يشبه أن يملكه لفقره فلا يقبل قوله
ويكون للمرأه وقوله ولها الغزل أى يمينها وقوله اذا تنازع فيه أى قبل الطلاق
أو بعده والاطال أنه في البيت ولا يئنه لاحدهما به وانما قضى له اياه لانه من فعل
النساء غالباً وهذا ما لم يكن من الحائكة واشبه غزله غزايها والا كان له خاصة لانه
مشتزك ٥٢ قال العلامة خليل وكلفت هى بيان أن الغزل لها قال السارح
واختصت به فان لم تقم البيضة فالشقة له ودفع اياها جرة نسجها وأما لو كانت
صنعها التسج والغزل معها فالشقة لها دونه الا أن ثبت هو ان التكن له فشرى كان
قال العلامة المحشى قوله ودفع لها الجرة نسجها الذى نقله الخواص عن المأزرى
ان المرأة تكلف بالبيضة ان الغزل لها فان أقامتها اختصت بالشقة والا كانا
شريكين وقال ابن القاسم الثوب المرأة وعلى الرجل اثبات أن الغزل أو التكن
له فان أقام بذلك بيضة كانا شريكين واعترض على المصنف بان قوله وان نسجت
الخ يخالف لقوله قبل ولها الغزل لانه فيما مر تدعت ان الغزل الذى في البيت
لها فقبل قولها وهذا ادعت ذلك فلم يقبل قولها واجاب بهرام بان ما مر قول
ابن القاسم وقال هنا ان الشقة للمرأة ويكلف الرجل بيضة تشهد بان الغزل له
خان أقامها كانا شريكين بخامرو ما هنا قول مالك وقال فيما تقدم القول للزوج
٥٣ قال العلامة خليل وان أقام للرجل قال السارح اى المتنازع مع زوجته
فى شئ يشبه ان يكون للنساء بيضة على شراء ما هو معتاد لها كالحلى شهدت
انه اشتراه من غيرها خلف مع بيضته المذكورة انه اشتراه لنفسه لا لزوجته
خصى له فان شهدت له بانه اشتراه منها فهو له بلايين كالعكس وهولها أقامت

اليه العلامة الدردير على قول خليل وان تبارع في حبس ما حل من الصداق
 فقبل البناء القول قولها قال المحشي بين منها أي حدث كائن رشيدة والا
 فوليها هو الذي يهلف فان نكل ولها غرم لا ضاعته بنكوة ما حل من الصداق
 اه قال العلامة خليل ويهدم أي البناء القول قوله انها قضته بين قهبا
 باربعة فيود في الثانية أشار للاول بقوله عبد الوهاب الا أن يكون الصداق
 مكتوبا بكتاب فان كان بكتاب فالقول لها بلا عين وللتباني بقوله واما عيل قيد
 قوله بعد البناء بان لا يتأخر عن البناء عرفا أي بان جرى عرفهم بتقديعه أولا
 عرف لهم فان جرى عرف متأخيره بعد البناء فقواها ~~ال~~ ^{ال} ~~كن~~ ^{بين} والقيد
 الثالث أن لا يكون يدها من عليه والا فالقول لها أي بين والرابع أن
 تكون دعواه بعد البناء انه دفع قبله فان ادعى بعده البناء انه دفعه لها بعد
 فالقول لها اه وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله واصحابه
 وازواجه وذريته واهل بيته كلما ذكرنا الذكر اذكرون وعقل عن ذكره الغافلون
 وشرف وكرم وعظم

الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في متاع البيت قال العلامة الدردير على قول
 خليل وان تبارع الزوجان في متاع البيت الخ اي ان تبارع الزوجان قبل البناء
 او بعده في متاع البيت أي الكائن فيه فالمرأة المعتاد للنساء فقط بمين قال
 العلامة المحشي قوله وان تبارع الزوجان الخ اعلم ان مثل الزوجين القرينان
 رجل ساكن مع محرمه أو مع امرأة اجنبية وتنازعا معا في متاع البيت
 ولا يئنه لهما في جميع الصور اه عدوى وقوة وقبل البناء الخ وسواء كان
 تبارعا حال ~~ح~~ ^ح ~~كونها~~ ^{في} عصمتها قبل الطلاق او بعده كالأحرى او رقيقين
 او مختلفين اه قال العلامة الدردير بعد قول المصنف فالمرأة المعتاد للنساء
 الخ اي كالحلي وما يناسبها من الملابس ونحوها ان لم يكن في حوز الرجل
 الخاص به ولم تكن فقيرة معروفة به والا فلا يقبل قولها فيه ازيد على صداقها
 والا يكن معتاد النساء فقط بل للرجال فقط او للرجال والنساء معا كالطيفت
 وسائر الاواني فله أي فالقول فيه للرجل بين الا ان يكون في حوزها الاخص
 قلها ولها القول اذا تنازعا فيه الا ان يثبت للرجل بالينة او باقرارها ان
 النكاح له فترى كان هو بقيمة كانه وهي بقيمة عزلها وان نصبت المرأة يدها

عقد لصله ولو ادعاهما رجلا فقال كل هي زوجتي فانكرتهما أو صدقتهما
 أو أنكرت أحدهما وصدق الآخر أو سكنت فلم تقربوا أحدا وأمام كل منهما
 البينة على دعواه فسخ أي نكاحهما مطلقا بآية لا احتمال صدقهما قال
 المصنف وفي التورث باقرار الزوجين معا بانهما زوجان ثم مات أحدهما
 خلاف وهذا في الزوجين غير الطاريين بان ~~كنا~~ نابلدين أو أحدهما أو ما
 الطاريان فانهم ما يتوارثان باقرارهما بالزوجية من غير خلاف كما يأتي ولا يشترط
 الاقرار في الصحة على الأرجح والله أعلم وأما اختلافهما في جنس المهر أو صفته
 أو قدره وفي كل ما قبل البناء وما هو منزل منزله كاللوت والطلاق أو بعده
 وقد أشار إلى ذلك العلامة الدردير على قول خليل وإن تنازعا في قدر المهر
 أي بان قال عشرة وقالت عشرين أو صفته بان قالت بعهد روي وقال بعده
 زنجي أو قالت بدنا غير محدية وقال بل يزيدية أو جنسه بان قالت يذهب وقال
 بنضة أو بعده وقالت بثوب والجنس هنا صادق بالترج حلفا إن كانا رشيدين
 والأفوليه ما تبدأ الزوجة وفسخ النكاح بطلاق ويتوقف الفسخ على الحكم
 وكذا إن نكلا هذا إن أشبهها أو لم يشبهها معا ما إن أشبه أحدهما فالقول
 له يمينه فإن نكل حلف الآخر ولا فسخ هذا كله إن كان التنازع في القدر
 أو الصفة وأما في الجنس فيفسخ مطلقا حلفا أو أحدهما أو نكلا أشبهها
 أو أحدهما أو لا على الأرجح فقوله والرجوع للأشبهه كالبيع وانقاسخ النكاح
 بتمام المصالح كالبيع وغيره أي غير ما ذكر من الرجوع والانقاسخ كالبيع اه
 قال العلامة الحنفي وحاصل فقه المسئلة انهما إذا تنازعا في جنس الصداق
 قبل البناء فسخ مطلقا حلفا أو أحدهما أو نكلا أشبهها أو أحدهما أو لم يشبهها
 وإن تنازعا فيه بعد البناء رد الزوج لصداق المثل ما لم يزدهن دعواهما
 أو ينقص عن دعواه وإن تنازعا في قدره أو صفته فإن كان قبل البناء صدق يمين
 من انفرد بالشبه وإن أشبهها ولم يشبهها حلفا وفسخ النكاح ما لم يرض أحدهما
 بقول الآخر وإن كان التنازع فيما بعد البناء صدق الزوج يمين اه وأما
 إذا كان التنازع في قبض المهر وعدمه ففيه تفصيل قال المحقق البناني إذا
 تنازعا في قبض المهر قبل الذي لم يهل فقال ابن فرحون القول قولها سواء
 وقع التنازع فيه قبل البناء أو بعده اه وإن تنازعا في قبض ما قبل فقد أشار

بالصداق مع اقراره بعدموتها بزواجيتها لان الصداق من أحكام الزوجة في
 حال الحياة لانه في مقابلة التمتع ولم تثبت الزوجة حالة الحياة فلا صداق وقوله
 أى مع شاهد هنا أى الشاهد على عقد النكاح لا على اقرار الزوج الميت وقوله
 وحلفت أى عينا واحدة مكمله للتصاب ولا يتأتى هنا الاستظهار لانه انما يكون
 في الدعوى على الميت اذا كانت بدین ولو ادعى رجل على ذات زوج انها
 امرأته تزوجها قبل هذا او أقام شاهدا شهد بالقطع على الزوجة السابقة
 وزعم ان له شاهدا ثانياً امر الزوج المسترسل عليها امر ايجاب بان يقضى عليه
 باعتزالها فلا يبرئها بوطولها بمقدمته لا قامة شاهد ثان يشهد له قطعاً مع الاول
 زعم هذا المدعى قربة بحيث لا ضرر على الزوج في اعتزالها بحیث ونفقتها مدة
 الامتزاج على من يقضى له بها فان لم يأت به أو كان بعيداً فلا يبرئ على واحد من
 الزوجين (دشهادة الشاهد الذى أقامه وفى نسخة والافلايين الخ وهذا أخسر
 واشمل لشمولها للصورتين ولو ادعى رجل على امرأة خالصة من الأزواج انها
 امرأته وان له بذلك مينة تشهد له ولو بالسماع فريضة واكذبته امرأتى امرها
 الحاكم بانتظاره لينة قربت لا ضرر على المرأة فى انتظارها فلا تترجى فان أتى بها
 حكم عليها بذلك وان لم يأت بها أو كانت بعسدة فلا تؤمر بانتظاره وتترجى حتى
 شامت ثم اذا مضى اجل الانتظار ولم يأت بينة وأمرها القاضي بان تترجى ان
 شامت لم تسمع يمينته ان يحزمه قاض أى حكم بهجزه وعدم قبول دعواه أو يمينته
 بعد التلوم حال كونه مدعى بجهة أى مينة أى يحزمه فى هذه الحالة لان لم يحزمه
 قسيع ولا ان يحزمه فى حال كونه مقراً على نفسه بالعجز قسيع على ظاهره كما
 أشار به بقوله وظاهرها القبول أى قبول يمينته ان أقتر على نفسه بالعجز حين
 تعجزه فهذا مفهوم قوله مدعى بجهة لا مقابلة والرابع عدم القبول مطلقاً
 وظاهرها ضعيف قال المصنف وليس لذى ثلاث من الزوجات ادعى نكاح
 رابعة ان ~~تكررت~~ ولا يثبت له تزويج خامسة بالنسبة الى ادعى نكاحها الا بعد
 طلاقها أى طلاق المدعى نكاحها واولى طلاق احدى الثلاث باثنا وليس
 انكار الزوج نكاح امرأة اذعت عليه انه زوجها وأقامت بينة ولم يأت بدفع
 فحكم القاضي عليه بالزوجة طلاقاً الا أن ينوى به الطلاق وتلزمه النفقة
 والدخول عليها نعم ان تحقق انها ليست زوجة فى الواقع وجب عليه تجديد

والموجب كذا أو عقدها لها فلان قال والحاصل انهما اذا تنازعا فيما حصل
 النكاح ولو طار بين علي المذهب فانه يثبت بالبينة المعينة اذا فصلت اثباتا واهل
 يثبت ببينة السماع أو لا فقال أبو عمران لا يثبت وقال المتطعي يثبت ببينة
 السماع بالدف والدخان وعلي هذا انتهى المصنف ورد بلو علي أبي عمران الى أن
 قال وحاصله ان البينة اذا سمعت سمعا فاشيا من العدل وغيرهم بالنكاح
 وعينت الدف والدخان وأدوا الشهادة على وجه السماع من الغير فانه يكتفى اه
 ونهي العلامة الدردر علي قول خليل اذا تنازعا في الزوجية الخ قال بان ادعاهما
 أحدهما وانكرها الآخر تثبت ببينة فاطمة بان شهدت علي معاينة العقد بل
 ولو بالسماع القاطني بان يقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا زوج
 لفلانة أو ان فلانة امرأ فلان بالدف والدخان قال أي مع معاينتهما ويحتمل
 انهما من جهة مجموعهم قال المجتبي قوله ويحتمل انهما من جهة مجموعهم أي
 بان يقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم ان فلانا تزوج فلانة وانها زفت له أو
 عمل لها الولعة اه قال الشارح بعد قوله ويحتمل انهما من جهة مجموعهم وعلى
 كل حال فلا ينبغي اعتباره قيدا اذ يكتفي السماع القاطني من الثقات وغيرهم ولو
 بغير اعتبارهما ويحتمل ان المعنى شهدا بالسماع القاطني بهما فاقول معاينتهما
 بان قال لم نزل نسمع ان فلانة زفت لفلان أو عمل لها الولعة هو جدي لانه نص
 على التوهم والابان لم توجد ببينة بما ذكر فلا يمين على المدعي عليه التكرار لان
 كل دعوى لا تثبت الا بعد ائتين فلا يمين بمجرد ادعائه المدعى شيئا اه
 لا تجزأ لتوجهها على المنكر اذ لو توجهت عليه فنسكت لم يقض بالشاهد
 والنكول أي لا يثبت النكاح بذلك وحلفت المرأة معه أي مع شاهد هنا
 بالزوجية اذا دعت بمدة مونة انه زوجها وورثت لان الدعوى آلت الي مالي
 ولو كان ثم وارث معين ثابت النكاح على ارجح القولين ولا صديق لها لانه من
 احكام الحياة وعليها العدة لفق الله اه قال المجتبي قوله وطلقت المرأة الخ هذه
 مسألة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها فهي مستأنفة فان نكاح حلف من يظن به
 العلم من الورثة ثم اغبر زوجة واعلم انه لا خصوصية للمرأة بذلك بل الزوج لو
 أقام شاهدا على نكاح ميتة فانه يحلف معه ورثها ولا صديق لها فلو قال
 المصنف وحلف معه وورث كان احسن لشعره للصورتين وانما لم يذكر اخبر

بكف كافي الشبر خفي وفي عبد الباقي ان الراجح انه كف لانه قول ابن القاسم
قال الامام العدوي والظاهر التفصيل فمكان من جنس الايض فهو
كف لان الرغبة فيه اكثر من الاراد وبه الشرف في عرف مصرنا وما كان
من جنس الاسود فليس بكف لان النفوس تنفر منه ويقع به الذم للزوجة
وحاصل ان الاوصاف التي اعتبروها في الكفاة ستة أشار لها بعضهم
بقوله

نسب ودين صفة حرة * فقد العيوب وفي البسار تردد
والذي عليه الاعتماد ما دبرج عليه العلامة خليل من شرط العائلة في الدين
والحال ففي ساواها فيها فقط كان كفوا وأما الاربعة الباقية فهي شرط
كمال اه اسأل الله العظيم متوسلا اليه بوجاهة وجه نبيه الكريم أن يمن
علينا بكمال الايمان وأن يتم هذا الكتاب على أحسن حال وأن ين عليه بكمال
القبول والاقبال بجاه النبي والصحب والآل وصلى الله وسلم على سيدنا محمد
وعلى آله واصحابه وازواجه وذريته واهل بيته كلما ذكر له اكررون وغفل عن
ذكره الغافلون وشرف وكرم وعظم

(الباب الثاني في اختلاف الزوجين وفيه فصلان)

الفصل الاول في اختلافهما في أصل النكاح أو المهر قال المحقق الامير
ان تنازع في الزوجية أي اثباتا ونفيًا فلا تثبت الا بعد ان قال في الحاشية
لا باقرارهما ولهذه النص عليه والافضل كل متنازع فيه كذلك قال ولا يثبت من
تفصيلهما امور العقد فلا يكفي الاجمال كافي اثباتي تبعا للعطاب معقدين في
قطعهما بالشهادة على معاينة العقد ولو كان اعتقاده ما على سماع مع
كاله خان والدفع ولا يمين هنا اه ولذا قال في المتن ولو على سماع بالزوجية
مع كاله خان والدفع قال في الحاشية ويشترط فيما بعد المبالغة أن لا يكون
المرأة محوزة لغريم أقام البينة لان شهادة السماع لا تنفع مع المبالغة اه
قال المحقق وحلف أحدهما مع الشاهد بعد الموت وورث عند ابن القاسم
لا شهاب ولا صدق لانه من توابع الحياة قال في الحاشية والظاهر ان عليها
العدة ان مات هو لحق الله اه قال العلامة البناني واعلم ان بينة السماع
لا بد ان تكون مفصلة كينة القطع وان تقول سمى لها كذا النكاح منه كذا

وزوجها من فاسق كان النكاح صحيحا على المعتمد قال فان تركتها المرأة أى بان
رضيت بغير كف ولم يرخص الولي بتركها فاعلا ولما اصبحت ما لم يدخل فان دخل
فلا فتى قال والحاصل ان المرأة اذا تركتها حق الولي باق والعكس اه ثم قال
السلامة الدردير بعد قوله فيما سبق سكر بؤ من عليها منه والارده الامام وان
رضيت لحق الله تعالى حفظا للتفوس وكذا تزويجها امن عيب لكن سبأ في
فصل النكاح ان الشئ أى السلامة من العيب حق للمرأة فقط وليس للولي فيه
كلام وليس لولي رضى بغير كف فطلق غير الكف بعد تزويجها امتناع اسم
ليس أى ليس له امتناع من تزويجها له فانه حيث طلبها ورضيت به بلا عيب
حادث غير الاول يوجب الامتناع لان رضاه أولا سقط حقه من الامتناع
وبعد عاصلا ان امتنع فان حدث عيب بان زاد فسقه فله الامتناع وللأم
النكاح في ارادة تزويج الاب ابنته الموسرة المرغوب فيها من ابن أخ له فقير أو غيره
بان ترفع الى الحاكم لينظر فيما أراده الاب هل هو صواب قال الامام العدوى
والراجح كلام ابن القاسم وانه لا تكلم لها الا بضرر اه قال في المدونة أنت
امرأة مطلقه الى مالك فقاتل ان الى ابنة في حجرى موسرة مرغوبة فان اراد
أبوها أن يزوجهما من ابن أخ له فقير أفتري في ذلك متكاما قال نعم انى لارى
لا متكاما اه فحوله انى لارى لك بالاثبات ورويت أيضا بالنفى أى لا أرى لك
متكاما ابن القاسم قال بعد ما تقدم وأنا أراه ماضيا أى فلا تكلم لها الا بضرر
بين فلها استكم واختاف في جواب هل هو وفاق أو خلاف تفصيل وفاق بتقييد
كلام الامام بعدم الضرر على رواية النفي أو بالضرر على رواية الاثبات فوافق
ابن القاسم أو يكون كلام ابن القاسم بعد الوقوع لقوله أراه ماضيا أى بعد
الوقوع وأما استداه فيقول بخول الامام لكن هذا الثاني انما أتى على رواية
الاثبات وقبل خلاف بمحمل كلام الامام على اطلاقه سواء كانت الرواية عنه
بالاثبات أو بالنفى كان هناك ضرر أم لا وابن القاسم يقول بالتفصيل بين الضرر
البين وعدمه والى ذلك أشار بقوله تأويلان والمولى أى العتيق وغير الشريف
أى الدين في نفسه كالمسلماني وفي حرقته كماروزبال والاقل جاها أى قدرا
ومنصبا كف العرة اصله والشريفة وذات الجاه اكثمنه وفي كفاة العبد
للعرة وعدم كفاة له على الارجح تأويلان اه ومعتقد المذهب انه ليس

من ظهورها في الوصي - قال في الحاشية ومثله الحكم اه والاب محمول
 عليه والصدق من ماله أي المحجور إلا أن بعدم ويزوجه الاب لا غيره إلا بشرط
 كما يأتي في الاب ولو أيسر بعده أو اشترط ضده ويؤخذ من تركه الاب ان
 مات وهل كذلك على الاب ان أعد ما الاب والمحجور أو على أولهم يسارا
 وهو الظاهر كما أفاده شيخنا خلاف اه قال العلامة الشيخ خليل وجبر أب
 ووصى له قال العلامة الدردير ولو لم يكن له جبر الاثنى وحكم ومقدمه دون
 غيرهم ذكرنا مجنونا مطبقا والافتقار لاحتاجه لاحتاج بان خيف عليه
 الزنى أو الهلاك أو شديد الضرر وتعين الزواج لاتقاضه منه ومحل جبر الثالث له
 أن عدم الاقوال أو بلغ رشدا ثم جن ولو وجدوا وجبروا فيه المصلحة كترجيحه
 من ثم يفة أو غيبة أو بنت عم وفي جبر السفيه اذ لم يخف عليه الزنى ولم يترتب
 على تزويجه مفسدة خلاف فان خيف عليه الزنى جبر قطعا وان ترتب على
 الزواج مفسدة لم يجبر قطعا وصداقهم أي المجنون والصغير والسفيه على
 القول بجبره ان أعد ما يشغ الهمة أي **ك** انوا مهدين وقت العقد
 عليهم على الاب ولم يشترط عليه لانه لم يمتد فلا ينتقل عنها بعونه ومنه فهم
 أعدوا واسأى انه يكون على الزوج وكذا ان زوجهم الوصي أو **الحاكم**
 أو أيسر وابتعد أي بعد العقد عليهم ولو شرط الاب عنده بان شرط انه ليس
 عليه بل عليهم فانه يلزمه ولا عبرة بشرطه ولا يكرهوا معدمين بل أيسر وأوقت
 العقد ولو يعضه فمليهم ما أيسر وابتعدوا الاب ولو أعدوا بعد الاشرط
 على الاب فيعمل به وكذا ان شرط على الوصي أو **الحاكم** فيعمل به اه وقولنا
 فيما تقدم وان دعت لكف الخ فالكفاءة لغة المماثلة والمقاربة والمعتبر فيها
 عند مالك امران فقط على معقدا المذهب ولذا قال العلامة خليل والكفاءة
 الدين والحال ولها ولولي أي لها مما عاثر كما قال العلامة الدردير المراد
 بالدين أي الدين أي كونه ذا دين أي غير فاسق لا بمعنى الاسلام لقوله ولها
 ولولي تركها اذ ليس لها تركه وتأخذ كافر اجماعا وقوله والحال أي السلامة
 من العيوب التي توجب لها الخيار في الزوج لا الحال أي في الحسب والنسب
 وانما تندب فقط وقوله ولها ولولي أي لها مما عاثر كما وتزوجها من فاسق سكير
 قال العلامة الدردير وذلك لان الحق لهما في الكفاءة فاذا أسقطا حقها منها

من مكان كذا أو من بلد هـ فلا يفسخ قبل ولا بعد ولا يلزم الوفاة به وإنما يستحب
 وإنما كره لما فيه من التعجير وعن الجبار وهو ما يقتضيه العقد ولو لم يذكره
 بحسن العشرة وأجاء النفقة فإن وجوده وعدمه سواء وأشار للقسم الثالث
 وهو ما يفسخ . طلقا بقوله وفسخ النكاح مطلقا قبل الدخول وبعبه كالنكاح
 لا أجل عين الأجل أولا وهو المسمى بنكاح المتعة ويفسخ بغير طلاق وقبل به
 ويعاقب فيه الزوجان على المذهب وقبل بمقتضى أن حقيقة نكاح المتعة قد تقدم
 فلا تغفل ١٥ قال العلامة الاميري بمجموعه وإن تزوج الصغير بلا إذن وليه
 فله فسخه بالمصلحة ولا عدة من وطئه بخلاف موته فتعتد ولا مهر قال في حاشيته
 قوله بلا إذن وليه ذكر أو أنثى فإن كان لا ولي له فالخاكم فإن لم يكن فالنكاح
 صحيح قاله الخريشي في كبريه وقوله فله فسخه أي بطلاق لأنه نكاح صحيح قال وإنما
 جاز نكاحه وخبر فيه الولي ولم يلزمه الطلاق لأن النكاح سبب الإباحة والمصبي
 من أهلها بخلاف الطلاق قاله القرافي قال الامام المشد إلى الأولى أن يقال
 الطلاق حسد من الحدود وذلك يشترط على العبد وفي القرآن بعد ذكر الطلاق
 تلك حدود الله ولا تحذ على المصبي والنكاح جرى مجرى المعاوضة فلذلك خبر
 فيه قال وقوله ولا مهر أي ولو كانت بـ ~~بـ~~ كرا أو اقتضها لانهما هي التي سلطته
 أو واهبا وقال أبو الحسن لها ما شأنها قال شيخنا العدوي الظاهر لا شيء لها
 قال وهو ظاهر في الباقية اللهم إلا أن يقال القسطنطينية من ولها
 وإن تزوج البغية بلا إذن نظر الولي بالمصلحة وإن ماتت ورثها أن أجاز له لكون
 الإرث أكثر من البضاق وانفسخ بموته شرعا لا يفسخ الولي فإن ولايته انقطعت
 بموت المحجور وولايته قال العلامة الدردري في كبريه ولا شيء له سابقا للبناء عليها
 بعده ربيع دينار فقط ١٥ عبد الباقي ويلقز بها فيقال نكاح فيه الإرث من جانب
 فقط وللمأذون والمكاتب تسر من ماله جابلا إذن ونفقة غير المكاتب على
 زوجته أما المكاتب فكالحر لأنه أبرز نفسه وماله ومهره في غير خراج كعمل
 و ~~بـ~~ سب ولوجبه السيد على الزواج ابتاع من قول الأصيل ولا يضمنه
 بالأذن الاعرف والشروط في النفقة على غير الزوج مضر كما سبق وجب
 المحجور من صبي ومجنون والجبار من له ولاية من أب وصبي وحام ~~بـ~~ كم غير
 البغية فلا يجبر في الإظهار من الخلاف فإن له أن يطلق على الزوج لمصلحة لا بد

لم يضر وكذا اذا حصل الابطاء بكنم الشهود بعد العقد وأوجب بأن نصب
المباينة قوله من امرأة لا الزوج منطلق بكنم وظاهره ولو مع اظهاره لامرأة
اخرى وهو ظاهر غيره أيضاً وموصى بكنم عن أهل منزل دون غيرهم أو بكنمه
مدة ايام معينة قال الفخمي اليومان كالا يام وظاهر كلام المصنف ان كلام
الفخمي مقابل ومحل التسخ ان لم يدخل ويطل أى اتفقا معاً بأن لم يدخل
أو دخل ولم يطل فان دخل وطال لم يفسخ واستظهر أن الطول هنا بالعرف لا
بولاية الاولاد وهو ما يحصل فيه الظهور والاشتهار عادة وعوقب أى الزوجان
ان دخلا ولم يعذرا بجهل ولم يكونا مجبورين والا فويلها وعوقب الشهود كذلك
وأشهر للقسم الثاني وهو ما يفسخ قبل الدخول فقط بقوله وفسخ نكاح قبل
الدخول فقط وجوباً ان وقع على شرط أن لا تأتبه أو يأتها الانهار أو يسلا
أو بعض ذلك ويشتت بالدخول ويسقط الشرط ولها مهر المثل لما في هذا
الشرط من التأخر في الصداق لانه يزيد وينقص لذلك أو وقع بخيار يوم أو
أكثر لاحدهما أو لهما أو غير الاخبار الجلس فيجوز انقضاها وعلى المعقد
أو ثبت بعد الدخول بالمسعى ان كان والا فصداق المثل ويشله يقال في قوله
وقع على أن لم يأت بالصداق أو بعضه ~~كذا~~ كما آخر الشهر فلا نكاح بينهما
وجاء به قبل الاجل أو عنده فان لم يأت به الا بعد انقضاء الاجل أو لم يأت
به أصلاً ففسخ قبل الدخول وبعده وعطف ما قصد لصداقه على ما قصد لعقده
بقوله وفسخ قبل الدخول وجوباً ما أى نكاح فسد لصداقه اما لكونه
لا يملك شرعاً كغيره وجنيزاً أو يملك ولا يصح بيعه كآبق أو وقع على شرط يناقض
المعقود من العقد كأن لا يقسم لها في البيت مع زوجة اخرى أو شرط أن يؤثر
عليها غيرها ~~كأن~~ أن يجعل لغيرها البتة ولها البتة أو شرط أن لا ميراث
بينهما أو نفقة معينة كل شهر أو يوم أو نفقتها عليها أو على أيها أو شرطت عليه
أن يتفق على ولدها أو على أن أمرها بدها أو شرطت زوجة الصغرى أو النسفة
أو العبدان نفقتها على الولي أو الوليد فان النكاح يفسخ في الجميع قبل الدخول
وثبت بعده بمهر المثل ويلقى الشرط ~~كما~~ قال والقي الشرط المناقض بعد
الدخول في جميع ما مر واحترز بالشرط المناقض عن المكره وهو ما لا
يقتضيه العقد ولا ينافيه كان لا يسرى عليها أو لا ينزج عليها أو لا يخرجها

وهو قول اصبح قل العلامة المدسوق أجازة الولي أو لوليه المسمى ان دخل
قال وفي التوضيح ولا ميراث في النكاح الذي لولي العبد عقده وان فسخ
بطاقة نصف الاختلاف فيه وكذا الارث فيما عتدته المرأة اه بخلاف
ما اتفق على فساد ففسخ من غير طلاق ولا ارث فيه ان مات أحدهما قبل
الفسخ كغلامه وكان ثم زوجته وعمتها وخالتها ونكاح الاجل وهو المسمى
بنكاح المتعة وحقيقته التي يفسخ فيها ابداً أن يقع العقد مع ذكر الاجل للمرأة
أو لوليها قال الامام الدردير وأما إذا لم يقع ذلك في العقد ولم يعملها الزوج بذلك
وانما قصده في نفسه وفهمت المرأة أو وليها المفارقة بعد مدة فانه لا يضر قال
وهي فائدة تنفع للمترب اه وكان سائغاً في صدر الاسلام ثم نسخ في صحيح
مسلم عن سلة بن الاكوع عن أبيه قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم
عام أو طاس في المتعة ثلاثاً ثم نهى عنها وحدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ثابت
عن الربيع بن سبرة الجهفي عن أبيه سبرة أنه قال أنزل لنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم بالمتعة فأنطلقت أنا ورجل إلى امرأة من بني عامر كأنها بكر عطاء
فعرسنا عليها أنفسنا فبالت ما تعطي فقلت ردائي وقال صاحب ردائي وكان
رداء صاحبى أجود من ردائي وكنت أشب فلذا انظرت إلى رداء صاحبى
أعجبها وإذا انظرت إلى أعجبتني ثم قالت أنت وددت أن يكون بكفى فكتب معها ثلاثاً
ثم إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من كان عنده شيء من هذه النساء اللاتي
يتمتع بهن فليخل سبيلها واعلم ان النكاح المفسد بالنسبة للفسخ وعدمه
ثلاثة أقسام ما يفسخ قبل الدخول وبعد ان لم يطل وما يفسخ قبل الدخول لا
بعد وما يفسخ أبداً وقد أشار إلى ذلك بالتفصيل على هذا الترتيب الامام خليل
بقوله وفسخ نكاح موصى بكنة الخ قال العلامة الدردير أي عن امرأة الزوج
حالة العقد أو قبله والموصى بالكسر هو الزوج وحده أو مع زوجته الجديدة
والموصى بالفتح هم الشهود خاصة فقوله وان بكنتم شهود الوالوالحال وان
زائدة فلو حذفتها ما كان أخصراً وأوضح لان نكاح البكر هو ما أوصى فيه
الزوج الشهود بكنته عن زوجته أو عن جماعة ولو أهل نزل كما يأتي اذا لم يكن
الكنه خوفاً من ظالم ونحوه وأما إيصاء الولي فقط أو الزوجة فقط أوهما
والشهود دون الزوج أو اتفق الزوجان والولي على الكنهم دون إيصاء الشهود

بمن فلهما الا جازة والرد ولو بعد ما بين العقد واطلاعهما على التزويج لا العكس
 يعني اذا وكل الرجل شخصا على ان يرتوجه ولم يعينه المرأة فزوجته من امرأة
 ولم يعينه له لزمه اذا كانت بمن تليق به اهـ قلل المحقق العلامة الامير في مجموعه
 وشترط الاولى تكليف الاصغر ومجنون وذكورة وحرية لاعدالة انما هي كمال
 وكلت مالكة وجبرت ووصية على تفصيل الوصي في الجبر ومعتقة من ارادت
 ولو اجنبيا ومعلوم ان العسة ان وجدوا مقدرون على المعتقد وعقد بغيره ذو
 رأي باذن وليه والا فله النظر وصح توكيل زوج الجميع أي ما بعد المحرم والمجنون
 والمعتوه * (تنبيه) * ويمنع من العقد الاحرام مباشرة وتوكيل فلا ينكح
 ولا يتكح ففي صحيح مسلم عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان يقول قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يتكح المحرم ولا يتكح ولا يخطب وفي رواية لمسلم أيضا
 عن ابن وهب قال بعثني عمر بن عبيد الله بن معمر وكان يخطب بنت شيبه بن
 عثمان على ابنه فأرسلني الى أبان بن عثمان وهو على الموسم يعني وهو أمير الحج
 يومئذ كما في رواية فقال ألا اوامعرا يسأل المحرم لا يتكح ولا يتكح أخبرنا بذلك
 عثمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكره خطبته أيضا كما في رواية
 ولا يخطب * ويمنع نكاح صريح الشغار كما تقدم وهو البضع بالبيع ففي مسلم
 أيضا عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار والشغار أن
 يرتج الرجل ابنته على ان يرتوجه ابنته وليس بينهما صداق وفي رواية لمسلم أيضا
 بزيادة وزوجني اختك وأزوجه اختي * ويفسخ كل من نكاح المحرم وصريح
 الشغار قبل الدخول بطلاق لانه مختلف فيه ولو كان الخلاف خارج
 المذهب وان لم يجز ابتداء وهو كالصحيح فيما يقع فيه التحريم بعقده أو وطئه
 وفيه اذا مات أحد الزوجين قبل الفسخ الانكاح المريض فلا ارث فيه
 وان كان مختلفا في فساد ما مات المريض أو الصحيح قال العلامة المدوني
 لان مذهب الشافعي يرى صحة ومذهبا انه فاسد يفسخ قبل الدخول وبعده
 الا أن يصح المريض منهما فلا يفسخ لان سبب فساد ما دخل وارث ومثله
 نكاح الخمار لا ارث فيه لانه لما كان جننا كان كالعديم ما لم يحصل دخول
 والازم وانكاح العبد بل تولى عقد امرأته وانكاح المرأة نفسها من غير ولي
 فهو من المختلف فيه ويفسخ قبل الدخول وبعده ففيه ما على معتقد المذهب

المطابقة في تزويج امرأة دينية كسليمانية ومعتقة وفقيرة سوداء غير ذات نسب
ولا حسب والظاهر انها ان عدهمت النسب والحسب فدينية ولو كانت
جيدة ذات مال مع وجود ولي خاص عن تقديم لم يجبر ولو لم يدخل الزوج
بها فان وجد المجبر لم يصح حتى في الدينية ~~كشريعة~~ أي كما يصح بالولاية
العامة مع خاص لم يجبر في شريعة أي ذات قدر من حسب وعلو نسب وجمال
ومال دخل الزوج بها وطال بأن ولدت ولدين غير فوا أمين أو هضي قد رذلت
كثلاث سنين وان قرب في الشريعة بعد الدخول ظلالا قرب عند اجتماع أقرب
وأبعد والبعد عند عدم القرب أو الحيا كم ان عدم الولي المعاصب أو وجد
وغلب على ثلاثة أيام فاكثر الرذ فان غاب غيبة قريبة كتب اليه الحيا كم ويوقف
الزوج عنها وفي تحتمه أي تحتم الرذ أي فسخ النكاح ان طال الزمن قبله أي
قبل الدخول دخل أو لا فقله قبله متعلق بطال وعدم تحتمه فلولي الاجازة
وهو الظاهر والطول بالعرف تأويلان وصح النكاح حال وجود أو لبس أو قرب
وأبعد بابعده مع وجود أقرب كم مع أخ وأب مع ابن وكفير شقيق مع شقيق
ان لم يجبر الا قرب والا لم يصح على تفصيل يأتي في قوله وان أجاز مجبر الخ ولم يجز
راجع لقوله وصح بها وما بعده وشبهه في الصحة فقط قوله كما حداه المعتقدين كحل
وليدين متساويين غير مجبرين ~~كهمين~~ أو أخوين دون عدم الجواز اذ يجوز
ابتداء على المرضي وأما المجبر ان كوصيين وشريكين في أمة فلا بد من الفسخ
وان أجاز الا آخره ثم قال وعليه أي على الولي ولو أب غير مجبر وجوب الاجابة
لكف رضيت به ولو دعت لكف ودعا وليها لكف غيره كان كفوها أولى أي
أوجب أي فيستعين كفوها فبأمره الحيا كم يتزوجها في المسأتين بعد ان يسأله
عن وجه امتناعه ولم يظهر له وجه صحيح ثم ان امتنع زوج الحيا كم أو وكل من
يعقدها ولو اجنبا منها ولا ينتقل الحق للابعد لان الولي يصير عاضلا برده أو
كف بخلاف المجبر كما أشار به بقوله ولا يفضل أب مجبر ومثله وصبه المجبر بكرة
الاولى مجبرة ليشمل الثيب المجبرة برده ~~كف~~ متكررة نعمت (دفعه) والحاصل
أو اتحد أي لا بعد عاضلا حتى يتحقق عضله واضرار ولو عزة فان تحقق أمره
الحيا كم ثم تزوج وان وكلته المرأة أن يزوجهما من أحب الوكيل عين لها قبل
العقد وجوباً من أحبه لها باختلاف اغراض النساء في أعيان الرجال والا

لا وجوبه سواء كانت شريفة أو غير هادخل أم لا وبهام مع خاص أى مع
 الجواز ابتداء على المعتقد في دينة كمتقة ومسلمانية قال زروق يعنى ما لم تكن كل
 منهما ذات مال وحسب والافتريفة ١٥ - دسوقى قال الامير كسريفة دخل
 وطال ثلاث سنين أو وولدين أفاده شريفا وعلى ما فى التفرشى وغير من عدم
 كفاية الولدين على التوأمين والاخير الخاص فهو صحيح موقوف على الاجزة
 وهل ولو طال قبل الدخول أو يقسم القسح حيثند ورج خلاف ١٥ - قال
 العلامة المدودى فى كبريه ولما فرغ من الكلام على الولي الجير شريعى فى تفصيل
 خبر الجير الذى أشار اليه العلامة خلى بقوله ثم لا جبر فضالى وقدم عند اجتماع
 أوليا غير مجيرين ابن ولوم من زنى ان لم تكن مجيرة فابنه وان سفل فاب فاخ لاب
 فابن وان سفل فخذ لاب فعم فابنه وقدم فى الأخ أو ابنة والعم أو ابنة الشقيق
 على الذى للاب على الاصح والمختار عند التمسى لقوة الشقيق على الذى للاب
 فولى أعلى وهو من اعتقه أو اهتم من اعتقه أو اعتق أباهم هل بعده المولى
 الاسفل وهو من اعتقه المرأة وبه فسرت المدونة اولاولا ولاية أم لا عليها وصح
 قال وهو القياس لان الولاية هنا انما تستحق بالتعصيب فالة المصنف فكافى قال
 وهو القاشها مودها حتى بلغت عنده أو بلغت عشر اشهر وطها المتقدمة وهل
 محل تحقق ولاية عليها ان كفل المرأة عشر امن الاعولم أو اوجها وان كفل
 ما أى زمان يشفق فيه أى يحصل فيه الشفقة بالفضل عليها ترد اظهره الاخير
 وظاهرها أى المدونة شرط المدونة للمرأة المكفولة بان يكون لا قدر لها
 والا فلا يزوجها الا الحاكم والكافل حيثند من جلة عامة جماعة المسلمين
 والمعتقد ظاهرها فشرط ولاية الكافل أمر ان مضى زمن يشفق فيه
 ودناه فالحاكم هو السلطان أو القاضي ان كان لا يأخذ دراحم على ولاية
 العقد وان لا قصدم فيزوجها بذنها ان ثبت عنده صحتها وخلوها من مانع
 وانه لا ولى لها أو مضلها أو غاب عنها غيبة بعيدة ورضاها بالزوج وأنه كفوها
 فى الدين والحرية والحال والمهر فى غير المالكة أمر نفسها وأما الرشيدة فلهما
 اسقاط الكفاية فبما ذكره لولاية عامة مسلم أى خان لم يوجد من ذكر فيستولى
 عقد نكاحها أى مفرد من المسلمين باذنها حيث علم خلوها من موانع النكاح
 ودخل فى ذلك الزوج فيستولى الطرفان كما بانى وصح النكاح بها أى بالولاية

شروط كمال ولذا قال الشارح ولا يشترط بلوغ عشره ولا غيره متى خيف الفساد
قال الشيخ الدردير في فقهه كبريه ثم بعد السيد والاب ووصيه لاجب لاحد من
الاولياء لاني ولو بكر اتيمة تحت حجره وحينئذ فالبالغ هي التي تزوج باذنهم فان
كانت ثيبا أعربت عن نفسها وان كانت بكر اكنى صحتها الا ما استثنى بخلاف غير
البالغ فلا تزوج بوجه الابنية خيف فسادها قال أي فساد حالها بفقر أو زنى
أو عدم حاضن شرعي أو ضياع مثل أو دين وبلغت من السن عشرة قال أي
أعتمها وأذنت لوليها بالقول كما يأتي للمصنف ولكن رجع أشياخنا انه يكفي
صحتها وشؤونها القاضى الذي يرى ذلك ولولا لم يكن ما ليكاليثبت عنده ما ذكرناه
خفية من زوج وعدة ورضاها بالزوج وانه كفؤ هل في الدين والحرية والنسب
والخلل والمال وان العداقة مهر مثلها وان الجهل الذي جهزت به مناسب
لها فيلحق الولي في تزويجها فان لم يوجد حاكم أو كان من الجائرين المقسدين
في الارض كنى جماعة المسلمين والابان تزوجت مع فقدت الشروط الثلاثة
أو بعضها صح النكاح ان دخل الزوج بها وطلقال أي النكاح أي أمسه
بان ولدت ولدين في بطنين أو مضت مدة تقل فيها ذلك فان لم يدخل أو لم يطل
فسحق على المشهور ١٠ والقسم الثاني من فوجي الولي غير المجهور وقد أشار اليه
المحقق العلامة الامير في مجموعه بقوله والعصبة في غير المجبرة كالولاء وامامة
الجنابة لا الميراث فان الجذبة قبل ابن الاخ وما أحسن قول الاجهوري
بفسق وإيصام ولا جنابة * نكاح أخا وابنة على الجد قدم
وعقل ووصطه يباب حضنة * وسواء مع الاباع في الارث والمهر
ابن ولوم زنى وان سفل فاب فاح فابنه فجذ أدنى فعم أدنى فابنه فابو الجد فعم
الاب وهكذا يقدم الاصل على فرعه والفرع على أصل أصله وقدم الشقيق
كابن أخ شقيق على ابن أخ لاب وأخ الام خارج عن العصبة ثم مقتق وهو
المولى الاعلى ثم هل عتيق وهو للمولى الاسفل وألا مدخله هنا قولان ثم كفل
زمن يشفق عادة على الاظهر من التردد في حده وهى يقتصر على الدنية وهو
ظاهرها أو حتى الشريعة خلاف ثم حاكم ثم الولاية العامة لكل مسلم وان
قولى غير المجهور مع وجوده فسحق أبدا ولو أجازة فبسنائف عقد الا بما أتى وضع
بأبعد مع أقرب اه قال في حاشيته اى مع كراهة الاقدام بناء على أولوية التقديم

الاب فان كان برضاها لم يحسنه الاب فلا كلام في الجواز اه قال التتائي على قول الرسالة واما غير الاب في البكر ومضى او غيره من الاولياء فلا يزوجهما حتى تبلغ وتأذن واذنهما صحتها قال لما يطبقها من الحياة بالنطق اه ويدل به ما رواه مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال الايم احق بنقضها من ولها والبكر تستأذن في نفسها واذنهما صحتها والمراد بالايم الثيب كما جاء في رواية لمسلم ايضا الثيب احق بنقضها من ولها والبكر تستأذن في نفسها والفرق بينهما ان الحياة قائم في البكر والثيب قد يزول منها ذلك قال العلامة العدوي والحاصل من ذلك كله ان البكر عندها الحياة بخلاف الثيب وقد تقسم بعضهم الحياة لعشرة اجزاء تسعة في النساء وواحدة في الرجال فاذا تزوجت البكر فانه يزول منها الثلث فاذا ولدت زال منها الثلثان فاذا زنت زال منها الجميع اه قال في الرسالة ولا يزوج الثيب أب ولا غيره من الاولياء الا برضاها وتأذن مع الرضا بالقول قال العلامة التتائي للغير المتقدم قال ومثل الثيب في ذلك ثمانية أبتكار لابد من اذنها بالقول وقد نظمها فقال

ثمان من الاب بكار لا بدانها • تعبر عن مقصودها بالكلم
مرشدة معضوفة ثم عائن • صغيرة ذى فقر بغير تعلم
ومن أصدقت عرضا ومن لولها • عليها اقتيات بالنكاح المحرم
ومن زوجت ذا العيب والفقن مكله • ومن بعضه حر وقد تم فاعلم

اه قال العلامة الامير بعد التقييم لبيان الجهر باتساعه الثلاث ثم لا جبريل لا تزوج الاب لافقة أو بتيعة خيف فسادها بزنا قال ولو يقر أو لم تأذن فيغير على ما ارتضاه المتأخرون ولا يشترط بلوغ عشر ولا غيره متى خيف الفساد قال والاصح ان يدخل وطال كثلاث سنين أو ولدين غير نوأمين ووجب مشاوره القاضي قال محشي لاجل أن ثبت عنده موجب الزواج من نفسها وقررها وخلوها من الزوج والمعدة ورضاها وان الزوج كف وان المهر مهر مثلها وان الجهار الذي جهزت به مناسب لها وان يحشى فسادها وان تبلغ عشر سنين ولو قال المصنف ووجب ثبوت موجب التزوج عند القاضي لكان أظهر في افادة المراد لان كلامهم المشورة لا بد للولي في العقد عليها اه قال البدر لم يبق ذكر في التوضيح وابن عبد السلام هذه الشروط وليس علم للمعمل وانما هي

فقيهة عالمة مصححة كثيرة الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عارفة
 بآيام العرب وأشعارها روى عنها جماعة كثيرة من الصحابة والتابعين قال
 وكان صلى الله عليه وسلم يقسم لها بالبين ليلتها وليلة سودة بنت زمعة لأنها
 وهبت ليلتها لها لما كبرت قال الامام الزرقاني قال أبو موسى الأشعري
 ما أشكل علينا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا قط فأسألهن عنه
 فأتينه الا وجدت عندهن علم قال وروى الطبراني والحاكم وغيرهما
 بسند حسن عن عروة ما رأيت أحدا أعلم بالقرآن ولا بفريضة ولا بهلال ولا
 بهرام ولا بفقعه ولا بشعره ولا بطيب ولا حديث ولا بحديث العرب ولا نسب من
 عائشة اه مشارق الانوار المجلد الثالث وصي قال العلامة خليل وجبروصي
 قال العلامة المدد روى عنه وان نزل كوصي الوصي أمره أبى أي بالجبر ولو
 ضمنا كزوجها قبل البلوغ وبعدده أولم يأمره ولا يكن عينه الزوج
 ولكن لا جبر للوصي الا اذا نزل الزوج مهر المتصل ولم يكن فاسقا فليس هو
 كالأب من كل وجه والا يأمره الأب بالاجبار ولا عين له الزوج بأن قال له
 أنت وصي علي بن أبي طالب فلا تفرق فلانة أو زوجها من أحببت بخلاف قال والراجح
 الجبر وهو أي الوصي في التيب الموصي على نكاحها ولي من أوليائها تزوجها
 برضاها ويحكمون في مرتبة الأب قال وصي النكاح بقول الأب ان مت
 في مرضي هذا اقتد زوجت ابني فلان وكان قوله المذكور مريض مخوف
 أولا طال أو قصر اذا علمت منه ومحمته يجمع عليها لا يحدن وصايا المسلمين قال
 وهل محمته ان قبل المزوج بقرب موته أي بعد موته بقرب لا قبله أو يصح ولو بعد
 تأويلان والقرب بالعرف اه وصاية العلامة الاميري مجموعته ثم الوصي وان
 سفل كالأب في الجبر ووصي الوصي كالوصي وهكذا وان كان ليس له أن يزوج لغير
 كعب مولا بدون صداق المتل بخلاف الأب وان لم يأمره بالجبر ولا عين الزوج ان
 قال علي النكاح أو البضع على الراجح من الخلاف قال ولا عبرة بتعيين الزوج
 الضاسق لا إنسان أو بعضهم بدون ذكر زواج أو بضع فلا جبر قال وهو في التيب
 البالغ وليه بلا جبر وقد تم ان دفعت علي غيره وفي الرشيد بعد الابن قال في
 جاشيته وهل يمنع الوصي من تزويجها لنفسه بتولي الطرفين كالأبيسح الوكيل
 لنفسه أولا لان النكاح مبني على المكارمة وهذا حيث كان يجبر ولم يعينه

فيه أو جمع عليه ودرأ الحد فلا يجبرها وإن كانت سقيمة ولا يلزم من ولاية المال ولاية النكاح فإن لم يدروا الحد جبرها الحاقه بالزنا فهو داخل في قوله أو بحرام ولا يجبر بكرا رشدت أن بلغت ولورشد هاتقله بان قال لها رشدتك وأطلقت يدك أو رفعت الخرج عنك أو نحو ذلك ولا يضمن نطقها كما يأتي أو أقامت المرأة بيننا الذي دخلت فيه مع زوجها سنة من يوم الدخول وانكرت بعده فراقها الوطء فلا جبره عليها تنزيلا لأقامتها السنة منزلة التيمومة ١٥ وللعلامة التتائي على قول الرسالة وللأب انكاح ابنته البكر بغير إذن خاؤها وإن شاء شوهرها والمذهب استحبابه قلل غير البالغ أو البالغ غير العانس أو العانس أما غير البالغ فباتفاق قال وقد عقد صلى الله عليه وسلم على عائشة رضي الله تعالى عنها وهي بنت سبع ودخل بها وهي بنت تسع ١٥ وهذا حدي ووايتين في صحيح مسلم ونصها عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت سبع سنين وزفت إليه وهي بنت تسع سنين ولعبها معها ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة سنة والرواية الأخرى عن الأسود عن عائشة قالت تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وبقي بها وهي بنت تسع ومات عنها وهي بنت ثمان عشرة وهذا الرواية بفتح نون ثمان والأولى بفتح الباء وكلاهما يستدل به على الجواز والجمع بين الروايتين بالنساء الكسرى قال في المواهب وفي الترمذي أن جبريل جاء إلى النبي عليه الصلاة والسلام بصورتها في خرقة حري خضراء وقال هذه زوجتك في الدنيا والآخرة قال وحسبها فضلا قوله صلى الله عليه وسلم فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام قال وروى الطبراني وأبو زرير بن رجل ثقات وابن حبان عنهما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم طبيب النفس أي ما شرط فقلت يا رسول الله ادع لي قال اللهم اغفر لعائشة ما تقدم من ذنبها وما تأخر وما أسررت وما أعلنت فغسكت عائشة حتى سقط رأسها في حجرها من الضحك فقال صلى الله عليه وسلم اسرك دعائي فقالت مالي لا يسرك دعائك قال فراقه أنها لدعوتي لا في كل صلاة قال وفي الصحيح عن القاسم بن محمد أن عائشة مرضت فعادها ابن عباس فقال يا أم المؤمنين تقدميني على فرط صدق وعلى أبي بكر الحديث قال في المواهب وكانت السيدة عائشة

فيما يظهر خبر لا ضرر ولا ضرار قال لا مالك البعض محترز الفتي قال نعم ان
 اتفق الشركاء ولا مكاتب ولا مدبر او مؤجلا لم يرض السيد أو يقرب الاجل
 بثلاثة اشهر قال ولا فرق بين الذكرو الانثى على التحقيق قال وفي البنائي
 قصر الجبر على الذكرو قال وكره جبرام الولد على المعول عليه ونص الامام الدودير
 في كبريه على قول العلامة خليل وجبر المالك قال أي المسلم الحر ولو انثى ووكات
 أمة وعبداله بلا ضرار عليهما فيه فان كان فيه اضرار اكثر ويجهما من
 ذي عاهة لم يجزله الجبر ولهما الفسخ ولو طال الزمن لا عكسه فلا يجبر العبد
 أو الامة السيد على ان يرتوجهما ولو حصل لهما الضرر بعدهما ولا يجبر مالك
 بهض كرتيق ذكر أو انثى ذلك الرقيق والبعض الاخر اما حر او ملك غيره وله
 أي مالك البعض الولاية على الامة فلا تزوج الا باذنه فلا تزوج المشتري الا
 باذن الجميع فان رضى بائنا ويجهما فلهما معا الجبر وله أيضا الرد والاجازة في
 العبد ان تزوج بغير اذنه وأما في الامة فيقتصر الرد ولو عقد لها أحد الشرى يكن
 قال والمختار عند النخى زيادة على ما تقدم من عدم جبر مالك البعض ولا يجبر
 السيد انثى بشائبة من حرية غير التبعض المتقدم كام ولد وتعين رده ان جبرها
 قال والراجح كراهته فيفضي ان جبرها ولا شخص مكاتب ذكر أو انثى بخلاف
 شخص مدبر ومعتق لاجل ولو انثى فله جبرهما ان لم يرض السيد مرضا
 مخوفا في المدبر وان لم يقرب الاجل في المعتق لاجل والقرب بثلاثة اشهر
 فدون وقيل بالاشهر ثم بعد جبر المالك أب رشيد والافوليه ولولا غنى أو اقل
 حالا أو مالا منه أو قبيح منظر أو ربع دينار ولو كان مهرونة فما قنطارا
 وليس ذلك لغيره كوصى وجبر المجنونة المطبقة ولو ثيبا أو ولدت الاولاد لامن
 فتبقى فتتظر افاقته ان كانت ثيبا بالغوا وجبر البكر ولو عانس بلغت سنة أو أكثر
 الا لذى عاهة كخصى مقطوع ذكر أو اثنين قائم الذكرو حيث كان لا يني فلا
 يجبرها على الاصح ودخل تحت الكاف المجنون والمبرص والمجذوم والغنير
 والمجبوب والمعترض وجبر الثيب ولو بشكاح صحيح ان صغرت أو كبرت بان
 بلغت وثيب بعارض كونه أو ضربة أو بجرام زنا أو غصب ولو ولدت منه
 فقدم الأب هنا على الابن وهل يجبرها ان لم يتكرر الزنا حتى طار منها الحياة
 أو يجبرها مطلقا وهو الارجح تأويلان لان ثبت البالغة بشكاح فالحمد مختلف

وما شرعت حتى أتى العبد ميثبا * لاعتاقه من قبلها بأخا الفكر
 كذلك من قد طلقت وتزوجت * وقد خرجت من عدة وهي لا تدرى
 الى أن يبنى زوج بها وكذا التي * غدا زوجها من بعد ذلك في أسر
 وقد وطئت بعد الزواج لكونه * تنصر الا انه بان عن جـ
 كذا أمة قد جومت بعد عدة * بملك ولم تعلم برجعته فادر
 كزوجة من قد قال أمره كائن * اذا غبت شهرا في يدك مد الدهر
 فقاب قنات بالطلاق وجومت * عقيب زواج صح في ظاهر الامر
 فيأتي ذلك الزوج يثبت أنه * قبيل انقضاء الشهر قد جالى المصر
 وزاد بعضهم عاشرة وهي

ومسلم عن عشر مختار أرهما * فيظهر تحريم بارضاع او صهر
 فيختار من قد فوّرت وتزوجت * بلاوطه من زوج أخير بلا مهر
 ومخطوبة للفسير يعقد غيره * ويبنى بها فانت لم تكتب الخطر
 والله أعلم وسئل أيضا عن نكاح المريض هل هو صحيح أم لا وهل يفسخ قبل
 وبعد أو يفوت بالدخول فأجاب لا يجوز نكاح المريض سواء كان رجلا أو
 امرأة إذا كان المرض مخوفاً ويفسخ قبل الدخول وبعده اذا عثر عليه
 وإن بنى بالمريضة المتروجة في مرضها فلها الصداق المسمى وإن كان أكثر من
 صداق المثل ويكون ذلك المسمى في الثلث من ماله مبدء أعلى الوصايا ولا ميراث
 لها ولو لم يطق بالمرض في منع النكاح الزاحف في الصف وراكب البروق
 الهول والمضرب للقتل والمحبوس له قالة النخعي والله أعلم * (فرع) قال
 الامام الحطاب في التزاماته من التزم لشخص تزويج ابنته أو من في ولايته يقضى
 عليه بذلك ما لم يعقد لها على آخر فلا يفسخ كما في نوازل ابن الحاج اه وهذا
 انما يظهر حيث كان الولي مجبراً والا فلا يتم الالتزام الا برضاها * والولي قسمان
 مجبر وغير مجبر فالمجبر مختصر في ثلاث مآلث وأب ووصيه قال خاتمة المحققين في
 مجموعهم وجبر بلا ضرر مآلث القن قال ولا يجبر على زواجه أو بيعه ولو تضرر
 بعدم الزواج قال مصور الضرر بما يوجب الخسار وهو الجذام والبرص
 والجب والجنون وإذا كسب حرام لا يقع منظر وفقر قال في حاشيته امكن
 يندب للسيد أن يزوجهما أو يبيعهما ما لم يحوش الزنا فيجبر على البيع أو التزويج

فسخه فالفسخ فيه بطلاق وذلك اذا زوجها البعيد مع وجود القرب على
القول بفسخه أو وجد أحد الزوجين ما يوجب الإفساخ التكاثر كالعبد
اذا تزوج بغير إذن سيده فان السيد أن يرذأ ويحيز فان فسخه فانه يكون بطلاق
وكذلك التكاثر اذا فسخه السلطان وقسم بغير طلاق من غير خلاف وهو
النكاح المتفق على فساد كسكاح ذوان المحارم اما ينسب أو رضاع
أو صهر أو كسكاح في العدة وبغير صداق ونكاح المتعة وقسم اختلف فيه
هل يفسخ بطلاق أو بغير طلاق مثل سكاح الشغار أو النكاح بغير ولي ونكاح
المريض ونكاح المحرم اه وأما الامة اذا وطئت بالملك وأراد أن يتزوج
اختها أو بطاها بالملك فلا تحل له حتى يحرم فرج الاولى ببيع أو كتابة أو عتق
فاجر أو مؤجل أو أسر أو باق أباس أو تزويج صحيح لازم ولا يصل بالنكاح
الفساد كسكاح الامة ولا بالنكاح الصحيح الموقوف كسكاح العبد
بغير إذن سيده الا اذا لم يجازة السيد قال ابن الحاجب ولا أثر لعرض كحيز
وعدة شبهة وردة واحرام وظهار ولا بهيته لمن يقتصرها منه ولو يتما في
حجره اذله انما اعياها بالبيع ولا يبيع فاسد الا أن يقوت بخلاف صحيح داس
فيه يعيب على المشهور ولا استبراء ولا خيار ولا عهدة يعني الثلاث انتهى
* وأما نكاح التفويض فهو على ثلاثة أوجه متفق على جوازه وهو أن يعقده
الزوج والولي ولا يذكران صداقا أو يعقده ويقع التفويض في تسمية الصداق
للزوج ويتفق على فساد وهو أن يجعل التفويض في تسمية الصداق للزوج
أو الولي أو أجنبي وما سماء لازما للفرور ويختلف فيه وهو أن يجعل ذلك للولي
أو لأجنبي على عدم اللزوم ففي جوازه ومنعه قولان اه وأما المسائل التي
تفوت بالادخول فهي تسع وقد نظمها العلامة الشيخ بهرام ونصه

عليك تسع قد عددن من التسا * يقوتهن الوطء في سالف الدهر
فالولها ذات الولي بين جينها * بزوجهما كل لشخص ولا يدري
اذا جامع الثاني ومن اسلمت ولم * يجعل زوجها في الظن عن له الكفر
فيظهر أنه قد كان اسلم قبلها * يعقب زواج مع زوج بلانكر
وزوجة موقود يحيى وقد غدت * بوطء من الزوج الاخير على حجر
سكاه معقده تخارم تزوجت * بنان جامعها ولم تخشى من فذر

والصدق وانها كفء له في الحال والمال وان المهر مهر مثلها في غير المال كة
نفسها وان كانت غير بالغة يثبت فقرها وانها بنت عشرة أعوام وان يخاف
عليها الفساد * وأما نكاح الشغار فهو ثلاثة أقسام صريح الشغار ووجه
الشغار ومركب منهما فاما صريحه فقل أن يقول زوجي ابتك بغير صداق
على أن ازوجك ابنتي بغير شيء فهذا يفسخ فيه النكاح أبدا ولا مدخول بها
صداق مثلها ومن لم يبين بها فلا شيء لها وأما وجه الشغار فقل أن يقول زوجي
بمائة على أن ازوجك بمائة وهذا يفسخ قبل البناء ويثبت بعده بالاكثر من
السمى وصداق المثل ومن لم يبين بها فلا شيء لها وأما المركب منهما فقل زوجي
بغير شيء على أن ازوجك بمائة فمن لم يسم لها يفسخ نكاحها قبل البناء وبعده
ويكون لها صداق المثل ان دخل كالأقل ومن سعى لها يفسخ نكاحها قبل
البناء ويثبت بعده بالاكثر من المسمى وصداق المثل كالثاني هذا ظاهر
المدونة * ثم النكاح الفاسد على قسمين مختلف في فساده وجمع على فساد
فان اختلف العلماء في صحته وفساده والمذهب قائل بالفساد كنكاح المحرم
والشغار فانه يعتبر في عقده ما يعتبر في العقد الصحيح ووطئه ما يعتبر في الوطء
الصحيح فيحرم عليه بالتعدا مهابتها وتحرم على ابائه وابنائها ويحرم عليه بوطء
الام بناتها كما في الصحيح وأما النكاح الجمع على فساده فلا ينشر عقده الحرمة
وانما ينشرها ووطؤه بشرط أن يدرأ الحد كالونكح معتدة أو ذوات محرم أو
رضاع غير عالم وهو المشهور وان لم يدرأ الحد لم ينشر الحرمة كما لو وطئ معتدة
أو ذوات محرم أو رضاع وهو عالم لانه شبه بالزنا واختلف في الزنا هل ينشر
الحرمة أم لا ففي الموطأ أن الزنا لا يحرم شيئا فان زنى بامرأة يجوز له أن يتزوج
ابنتها أو أمها ويجوز لآبيه أو أبنائه أن يتزوجها وفي المدونة ما ظاهره عدم
الجواز لقوله فيها ومن زنى بام زوجته أو بانياتها فليفارقتها واختلف في الصحيح
من ذلك فذهب اكثر الاشياخ الى ترجيح ما في الموطأ وشهره ابن عبد السلام
وذهب جماعة الى ترجيح ما في المدونة وان ما للكار جمع عماف الموطأ وتقدم لك
عن المحقق الامير اعتماد الاول فلا تغفل * والا نكحة الفاسدة بالنسبة الى ما
يفسخ منها بطلاق أو بغير طلاق على ثلاثة أقسام قسم يفسخ بطلاق من
غير خلاف وهو كل نكاح لاحد الزوجين أو لاحد الوالدين أو للسيد أو للسلطان

فليس للاب عليها ولاية اجبارا اذا بلغت وكذلك لا جبر له على من أقامت
بيت الزوج ثم فارقها أو مات عنها قبل المسيس أما ان لم يكن مسكنها معه كشه
أو شهرين فالمشهور ان له جبرها ١٥ من قسوى الاجهوى وسئل الامام
الاجهوى عن البكر اذا كانت مرشدة فهل للاب جبرها أو لا بد من
اذنها وهل يكفي في اذنها صحتها أم لا وعن الشروط التي ذكرها في الحاكم
اذا كان وليا في النكاح وعن الحكم في نكاح المشغور وما كيفته وعن النكاح
القاسد هل هو طلاق أم لا وعن نكاح التفويض هل يجوز أو لا وعن الامة
اذا وطئت بالملك ثم أراد أن يتزوج اختها وعن المسائل التي تفوت بالدخول
فاجاب بقوله المنيق أما البكر المرشدة ذات الاب فليس للاب جبرها ولا بد
من اذنها بالنطق على المشهور ولو أراد الاب أن يرجع عن ترشدها ويردها
في ولايته فهل له ذلك أم لا قولان حكاهما في المفتي وهذه إحدى المسائل التي
لا يكون صحتها اذا ولا بد من لطفهن كالتيب الشائبة التي عضها ولها أي
منعها من النكاح فرفضت أمرها الى الحاكم فاذا تزوجت فلا بد من الاذن
بالنطق الثالثة التي تزوجت بعرض لانها بالبيعة شترية وظاهر كلام الشيخ
ولو كانت ذات أب أو يتيمة وفرضها في التوضيح في البيعة الرابعة من
زوجت من نفسه رقي وان قل ولو كان المزوج لها أباه أو غيره الخامسة من
زوجت بذى عيب فلا بد من نطقها لما يدخل عليها من ذلك العيب السادسة
البيعة الصغيرة المحتاجة ان تزوجت للضرورة السابعة من اقتيت عليها بمعنى
أنه عقد عليها قبل اذنها ثم استؤذنت بعد ذلك فلا بد في الامضاء من نطقها
الثامنة العانس فاذا وقع العقد على واحدة من هذه الثمان بقدر اذن ثم
استؤذنت صح العقد بشروط ثلاثة الاول أن يكون رضاها قريبا من العقد
الثاني أن يكون في بلد واحد الثالث أن لا يسترف الولى بالانقياس حال
العقد سواء في الاذن أو سكنت فان أقر بالانقياس حال العقد لم يصح وفسخ
اتقاها ولم يدر رضاها وان قرب وأما الحاكم اذا كان وليا في النكاح
فلا يكون وليا حتى يثبت عبده أربعة عشر فصلا وهي كونها صبيحة بالغة
غير مولى عليها ولا محرمة على الزوج وانها حرة وانها بكر أو ثيب وأن لا ولى
لها أو عزلت أو قضت عنها وخلقها من الزوج والعدة ورضاها بالزوج

الحرية فلا يستقر نكاح عبد بغير إذن سيده، وفسخه بطلقة أو بطلقتين وإن
أجازه جاز الثاني الباطن فإذا تزوج صبي يقوى على الجماع بغير إذن أبيه
أو وصيه فإن أجازه له جاز كبسه وشرائه وإن فسخه قبل البناء أو بعده فلا
صداق لأن أصابته كالأشياء المثلثة الرشد فلن تزوج السفينة بغير إذن وليه
فلو لم يمتضأه ان كان سدا أو الأربعة فأن رده بعد البناء فله أربع دينار
الرابع العصة فلا يجوز نكاح مريض ولا مريضة ويفسخ ولو بعد البناء وإن
ماتت المريضة فله الصداق ولا يتوارثان وإن دخل المريض فصدقه في ثلثه
وإن صح ثبت النكاح دخل أولا الخامس الكفاءة وتحصل بمخسة أو صاف
الأول الدين فإن زوجها باساق ببحارحة فلا خلاف إن العقد لا يصح كان
الولي أباً أو غيره وللزوجة فسخه الثاني الحرية فالصحيح عدم كفاءة الرقيق
الثالث النسب فإن كان حراً عريياً فهو كف وإن كان مولى فمذهب
الكتاب أنه كف للعربية فإن وضيت بدونها في الحسب وامتنع الأب أو غيره
زوجه السلطان الرابع المال لأن العجز عن حقوقها يوجب مقالها الخامس
كالمخلقة لقول عمر رضي الله عنه لا يزق الرجل وليته القبيح الدميم ولا
الشيخ الكبير فإن كان النقص يضر كالجنون والجنون أو يؤذى إلى
نقص الوطء كالصوب المثبتة للضار أو بطل الكفاءة أو كان لها رد النكاح والا
فلا والكفاءة حق للمرأة والأولياء فإن اتفقت معهم على تركها ماعدا الإسلام
جازل تزويجه عليه الصلاة والسلام ابنته لعل رضي الله عنهم ما والفرق بين أبيها
وأبيه معلوم ولا مكافي له في الثقلين وتزوج سلمان وبلال وصهيب وغيرهم من
الموالي والعجم العربيات العلويات ولم ينكر ذلك عليهم فكان اجتماعاً وأما جبر
الأب ابنته البكر فله أن يجبرها وإن كانت عانساً بغير إذنها بشرط
عدم الضرر ما إذا كان فيه ضرر كزويجهما من محبوب أو خشي أو عني أو
مجنون يخاف عليها منه أو أضرار من متسلخ أو مجذوم واضح ونحو ذلك فلا جبر
وبقي مسائل يجبر الأب فيها ابنته منها المجنونة التي لا تفريق ولو كانت ثيباً ومنها
الثيب الصغيرة ومنها التي أزيلت بكارتها بمرض من عود أو وثبة أو سقطة
وما أشبه ذلك من غير جماع ومنها من أزيلت بكارتها بجرام كالزنا والاعتصاب
بخلاف من أزيلت بنكاح فلا سدهم فسخ نكاحها أو طلقها الزوج أو مات عنها

فما زاد على ذلك فهو حق للمرأة فلورضيت باسقاطه جله لم يجز ولها أن تسقط
 ما زاد على ربع دينار ولو وهبت صداقها الزوج بها قبل الدخول لم يدخل حتى
 يعطيها ويبيع دينار ثلثا يكون عقد على طرح الصداق فان لم يفعل ولم يتها على
 ذلك فلا شيء له وان اتها فلا بد منه ولو قبضته قبل الدخول ووهبته له فلا شيء
 عليه وأما أكثر الصداق فلا حد له بخلاف وكراهة مالك أكثره لما رواه ابن حبان
 من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 بين المرأة تسهيل أمرها وقلة تحسد اقهارها عروة وأنا أقول من عدى ومن
 شوهها تفسير أمرها وكثرة صداقها وفي صحيح مسلم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن
 أنه قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كم كان صداقي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قالت كان صداقه لازواجه ثني عشرة أوقية ونشأ قالت
 أتدري ما النش قال قلت لا قالت نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم فهذا
 صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لازواجه ١٥ وأما الصيغة فهو اللفظ
 الذي يعقده النكاح من الولي والزوج أو وكيله كأنك تتزوج وتزوجت ووهبت مع
 تسمية الصداق وكفبت ورضيت واخترت ولا يشترط أن يقول قبلت نكاحها
 ولا يشترط الترتيب بين صيغة الولي والزوج بل لو بدأ الزوج بذلك ثم أجابه الولي
 بما يقتضي ذلك صح وحكي في المختصر تردد في انعقاده بكل لفظ يقتضي التملك
 المؤبد كالبيع وهو الذي عليه الأكثر الانعقاد ولا ينعقد بلفظ الاجارة
 والعارية والرهن والموصبة لاقتضاء الاولين التوقيت والثالث التوثيق دون
 التملك وعدم لزوم الرابع ولم أر فيه خلافاً وأما الزوج والزوجة فيشترط فيهما
 الخلوق من الموانع ويشترط في الزوج شروط صحة وشروط استقرار فاما شروط
 الصحة فاربعة الاول الاسلام لان الكفر مانع من الاستيلاء على قلوب المسلمين
 وأما الثاني والثالث فالتمييز والعقل فيخرج المصبي غير المميز والمجنون أما
 السكران الذي لا يعرف السماء من الارض ولا الطول من العرض فكالمجنون
 في جميع أحواله وأفعاله الا في قضاء الصلاة فانه يجب عليه الرابع فحقق الذكورية
 فلا تعقد امرأة على بنتها ولا رقيقها ولا معتقة ولا أتيمة تحت حجرها وسواء
 كانت بكر أو ثيباً شريفة أو دنيئة رشيدة أو سفية حرة أو أمة أذن ولها أم لا
 وكذلك الخنثى المشكك لا ينكح ولا ينكح وأما شروط الاستقرار فخمسة الاول

قوله وأما الصيغة الخ مما يشترط
 التنبه له ما يقع من بعض جهلة
 الملقين أن يقول الولي قل لو كره
 الزوج أنكحك بكاف الخطاب بل
 الواجب أن يقول له أنكحت وكان
 ويقول الوكيل قبلت نكاحها
 لو كلى والثنى بعضهم بقيات اه
 مؤلفه

ويقول انكحتك فلانة بنت موكل مثلاً ونذب بنته للزوجين نحو مباركة ان شاء الله ويوم مبارك ونحو ذلك ونذب دعاهما بالبركة والسعة وحسن العشرة وما في معنى ذلك ونذب الاشهاد عند العقد ونحن نرى وقوعه صحيحاً في نفسه وان لم يحصل الشهادة حال العقد كالبيع ولكن لا يفتقر صحته ولا ترتب غرضه من حل التمتع الا بمحصلها قبل البناء فإزاًن يعقدان فيما بينهما سرّاً ثم يخبر عدلين كأن يقول لهما قد حصل منّا العقد لفلان على فلانة أو أنّ الولي يخبر عدلين والزوج يخبر عدلين غيرهما ولا يكفي أن يخبر أحدهما عدلاً والثاني أن يخبر عدلاً غيره لانهما حينئذ بمنزلة الواحد ونذب ذكر الصداق أي تسجيته عند العقد لما فيه من اطمان النفس ودفع توهم الاختلاف في المستقبل ونذب حلولة كله بلا تأجيل لبعضه اهـ دردير بحرفه وفي شرح الشيخ عبد الباقي قال الخطاب الظاهر ان الزوج والزوجة وكان أي لأن حقيقة النكاح انما توجد بهما والولي والصيغة شرطان أي لخرجهما عن ذات النكاح وأما الصداق والشهود فلا ينبغي عدهما من الاركان ولان الشروط لوجود النكاح بدونهما لان المضر اسقاط الصداق والدخول بلا شهود اهـ وفي فتاوى شيخ الاشياخ حاتمة المحققين الامام الاجهوري جعل اركان النكاح خمسة ولفظه وأما أركان النكاح فخمسة الولي والصداق والصيغة والزوج والزوجة أما الولي فالدليل عليه في الحديث لان نكاح الابوي وصداق وشاهدي عدل وله ثمانية شروط ستة متفق عليها واثنان مختلف فيهما فالسنة أن يكون حرّاً بالغاً قلاً ذكراً اختلافاً لا مسلمان كانت وليته مسلمة لان الكافر يجوز له أن يعقد نكاح وليته الكافرة لمسلم والاثنان أن يكون رشيداً وان يكون عدلاً أقول الرشيد والعدالة شرطان كمال على المعقد فيعقد بنفسه من ابنته باذن وليه عند ابن القاسم وهو شرط صحة لا يصح العقد بدونه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة ولا المرأة نفسها ان الزانية هي التي تزوج نفسها رواه الدارقطني وقال حسن صحيح فان وقع بغير ولي فصح قبل البناء وبعده قال وأما الصداق فاقوله ربع دينار من خالص الذهب أو ثلاثة دراهم من فضة خالصة أو قيمة أحد ههما من العروض على المشهور في البيع وهو حق لله تعالى وللأدنى حق الله تعالى ثلاثة دراهم

الامام الزرقاني على المواهب وقول أنس في صدر الحديث وكان على
 غائب العمل غيبة على كانت قرية جدا فلا يضر التفرق اليسير بين الإيجاب
 والقبول عند المالكية أي بقدر الخطبة والسكوت مثل ذلك قال وأجاز أبو
 حنيفة التفرق مطلقا ومنعه الشافعي مطلقا قلنا والتحقق أنه لا تفرق بين
 مذهب أبي حنيفة ومالك في التفصيل فله قول وانما عدم ضرر التفرق إذا
 قبلت الزوجة عند وصول كتاب الزوج لها كما سيأتي إن شاء الله ولا حاجة إلى
 هذا فإنه ذلك بالنسبة للإمامة بعضها في بعض وأما سيدنا صلى الله عليه وسلم فهو
 أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن خصوصياته صلى الله عليه وسلم أن يولي الطرفين
 لا سيما وقد أمره الله بتزوج فاطمة لعل كما هو صريح قوله صلى الله عليه وسلم
 لعل حين طلب منه ذلك على أنه مصرح بإجابة على نفسه في آخر الخطبة حين
 دخل في آخرها وتيسر في وجهه صلى الله عليه وسلم ويؤيد ذلك ما ذكره
 الامام الزرقاني نفسه برواية لما زوج النبي صلى الله عليه وسلم عليا فاطمة وهو
 غائب قال جمع الله بينهما وأطاب مثلهما وجعل نسلهما مفضي إلى الرحمة
 ومعدن الحكمة وأمن الأمة فلما حضر على قسم صلى الله عليه وسلم وقال إن
 الله تعالى أمرني أن أزوجه فاطمة وإن الله أمرني أن أزوجه عليا فاطمة
 مثقال فضة فقال رضيها يا رسول الله ثم خر على ساجدا شكر الله فلما رفع
 رأسه قال صلى الله عليه وسلم بارك الله لك وبارك فيك وبارك فيكم وأخرج منكم
 الكثير الطيب وقد أخرج الشيخان عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها
 يا فاطمة ألا تريين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين وأخرج الحاكم عن أبي
 سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فاطمة سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم
 بنت عمران وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعل
 فاطمة أحب إلي منك وأنت أعز علي منها وأخرج أبو بكر في القيليات عن
 أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان يوم القيامة نادى
 مناد من بطن العرش يا أهل الجمع يكمسوا رؤسكم وغضوا أبصاركم حتى تمر
 فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم على الصراط قال فترجع سبعين ألف جارية
 من الحور العين كز البرق من مشارق الأنوار وتندب إعلان النكاح أي اظهاره
 بين التماس لبعدهم من الزنا ونديب نفوس الولى العقد لفاضل رجاء بر كسه

خطب الباري جل جلاله فقال الحمد ثاني والكبرياء راني والعظمة ازارى
 والخلق عبيدى ومحمد صلى الله عليه وسلم نبي خلقت الاشياء ليستبدل بها على
 وحداني فانا الله لا معقب لحكمي ولا مرد لقضائي زوجت أمي من عبيدي
 بشهادة ملائكتي على مهر تقديسي وتحميدي وهو آية الكرمي فلا تنسها
 عهدى وادخل جنتي فكلارعدا من نعمتي والسلام عليكم اه ويستحب أن
 يخطب بما خطب به سيد العالمين عليه الصلاة والسلام في تزويجه للسيدة
 الزهراء لامير المؤمنين علي بن أبي طالب تبركا باللفظ الشريف ونصه كافي
 كتاب الصواعق لابن حجر عن أبي الخير خطب علي رضي الله عنه فاطمة
 بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد ان خطبها أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما
 فقال قد أمرني ربي بذلك قال أنس ثم دعاني النبي صلى الله عليه وسلم بعد أيام
 فقال ادع أبا بكر وعمر وعثمان وعدة من الأنصار فلما اجتمعوا وأخذوا
 مجالسهم وكان علي غائبا قال صلى الله عليه وسلم الحمد لله الم محمود بفضله المعبود
 بقدرته المطاع سلطانه المرهوب من عذابه وسطوته الشاقد أمره في سمائه
 وأرضه الذي خلق انطلق بقدرته وميزهم باحكامه واعزهم بدينه واكرمهم
 بنبية محمد صلى الله عليه وسلم ان الله تبارك اسمه وتعالى عظمته جعل
 المصاهرة سبيبا لاحقاوأمرامفرضاأوشجبه في الارحام أى ألق بينها
 وجعلها مختلطة مستبكة والزم الانام فقال عزم من قائل وهو الذي خلق من
 الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا وكان ربك قدير اقرأه تعالى يجرى الى
 قضائه وقضاؤه يجرى الى قدره ولكل قضاء قدر ولكل قدر اجل ولكل
 اجل كتاب يحسب الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب ثم ان الله عز وجل
 أمرني أن أزوح فاطمة من علي بن أبي طالب فاشهد وانى قد زوجته على
 اربع مائة من ثقل فضة ان رضى بذلك علي ثم دعاني الله عليه وسلم بطبق من
 بسر ثم قال انتم بواغانتهننا ودخل علي فقبسم النبي صلى الله عليه وسلم في
 وجهه ثم قال ان الله عز وجل أمرني أن أزوجه فاطمة على اربع مائة من ثقل
 فضة ارضيت بذلك قال رضى بذلك يا رسول الله فقبل صلى الله عليه وسلم
 قد جمع الله شملكم وأعز جندكم وأبارك عليكم وأخرج منكم كثيرا طيبا فقال أنس
 فوالله لقد أخرج اي منها الكثير الطيب كيف لا وهي سيدة نساء العالمين قال

الحمد وبالشهادتين * ونذب خطبة بضم الخطاء المحجمة وهو كلام مسجع مبدوء
 بالحمد والشهادة مشق على آية فيها أمر بالتقوى وعلى ذكر المقصود بخطبة
 يكسر الخطاء أى عند المقام السكاح وخطبة عند عقد لكن البادى عند
 الخطبة الاولى هو الزوج فيقول بعد النكاح على الله والشهادتين أما بعد فانا قد
 قدنا الانضمام اليكم وصهارتكم والدخول في حوزتكم وما في معنى ذلك
 فيقول الولي بعد النكاح أما بعد فقد قبلنا لورضيها أن تكون منا وفيها وما في
 معناه والبادى عند العقد الولي بأن يقول بعد ما ذكر أما بعد فقد أنكحتك
 بنى أو بغير بنى ثلاثة أو موكلى ثلاثة على صداق قدره كذا فيقول الزوج بعد
 الخطبة قد قبلت نكاحها لنفسى وقول وكسلة قد قبلت نكاحها لموكلى وما في
 معنى ذلك ونذب تقييدها أى الخطبة في الحالتين إذا التكرار توجب السائمة
 اهدر دبر وحرم خطبة راكبة قال في المجموع وان لا تسمى ولومن صالح لا تقاسق
 ولو يجهول الامن مثله قال وفسخ ان لم يدخل ولو لم يتم الاول اه وفي
 صحيح مسلم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع
 أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه الا أن يأذن له وفي رواية أيضا عن عتبة
 ابن جابر وهو على المنبر يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المؤمن أخو
 المؤمن ولا يحل للمؤمن أن يبيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه
 حتى يذراه وفي المجموع وكره عدة من أحدهما وإهداء في العدة قال والراجح
 على ما في الحاشية لارجوع به مطلقا قال ونقل شمس الدين القفاني عن البيان
 ان رجعت هي فرمت ويعمل بالشرط والعرف اه
 وذكر المحقق أبو الارشاد الاجهوى في فتاويه فائدة يستعين بها حال الزوجة
 الصالحة الموافقة من غيرها ونصه

اذا رمت تزويجا فخذ عددا سمها * مع اسمك مع ست وعشر محررا
 واسقط ذاتها وتسعا فاسبق * فان يك تسعا كنت منها محذرا
 كذا ان بقى ست وان يبق اربع * يطلها قبلة الزواج بلا مرا
 وان يكن الباقي سوى ما ذكرته * فخذها ترى خيرا وأمر اميسرا
 سوى لمن ما بقية من ذات ثلاثة * فبقى بدنه شر وأمر معسرا
 * (فائدة) قال الامام الطرشي في كبريه ورد أن الله تعالى لما تزوج آدم حواء

يقتصر عقده المحرمة اهـ أى بخلاف اهـ وله ولومن فأنما فيحرم كما سأتى التنبيه عليه
 ان شاء الله تعالى وقال انتأني في شرح الرسالة وهل هو حقيقة في العقد مجاز
 في الوطء أو عكسه أو حقيقة مشتركة فيهما أقوال أهمها عند عباس أولها
 قال ابن عبد السلام هو أقرب فقها والثاني لغة وبطلق شرعا على العقد والوطء
 واكثر استعمالا في العقد قال تعالى فأنكحوا ما طاب لكم من النساء
 ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء فأنكحوهن باذن أهلهن وورد بمعنى
 الوطء حتى تنكح زوجا غيره وبمعنى الصداق وليستغف الذين لا يجدون نكاحا
 اهـ وعرفه الامام الدرديري بقوله هو في عرف الشرع عقد طلق تمتع بائني غير محرم
 ومحوسبة وأمة كناية بصيغة قال فان قيل كان الاولى ان يقول بائني خالصة من
 مانع شرعي فتخرج المحرم والمحوسبة والامة الكناية وتخرج أيضا الملاعنة
 والمبتوتة والمعتدة بغيره والمحرمه بجمع أو عمة قال فالجواب أنه قصد بما ذكره
 انخراج من قام بها مانع شرعي وأما الملاعنة وما عطف عليها مما سمعته من عرض
 طرأ بعد الطل بخلاف المحرم وما بعدها قال وأركنه ثلاثة ولي يحصل منه ومن
 غيره كزوج أو وكيله العقد الثاني محل زوج وزوجة والثالث صيغة بايجاب
 وقبول وأما الصداق فلا يتوقف عليه العقد بدليل صحة نكاح التفويض
 بالإجاعة وان كان لا يثبت منه فيكون شرطافي صحتها وكذا الشهود من شروط الصحة
 ولذا قال وشرط صحة النكاح أن يكون بصداق وان لم يذكر حال العقد وصحته
 أيضا بشهادة رجلين عدلين غير الولي فلا يصح بلا شهادة أو شهادة رجل
 وأمرأتين ولا شهادة فاسقين ولا بعدلين أحدهما الولي وان حصلت الشهادة
 بهما بعد العقد وقبل الدخول وبعضهم عدلهما من الأركان نظر المتوقف عليهما
 وان صح العقد في نفسه بدون ذكر صداق واحضار شاهدين نواليه بشعر قول
 الرسالة ولا نكاح الا بولي وصداق وشاهدين عدلين قاله الشيخ خليل عمت
 بركانه جعل الصداق ركنا نظر الى أنه من المقوول عليه كالمثل ولم يجعل للشهادة
 من الأركان أى بل هي شرط لقوله وفسخ ان دخلا بلاه أى بلا اشهاد قال
 والامر في ذلك سهل اذ لكل وجهة ولا خلاف في المعنى قال واذا كان الاشهاد
 شرط صحة فيفسخ ان دخلا بلاه أى بلا اشهاد وحده التواطؤ وأقرابه ولا
 يعذر ان يجهل الا ان فشا بينهما فلا يحدان للشبهة بقوله صلى الله عليه وسلم ادروا

عبد الله بن همر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصوم في المرأة والدار
والفرس وفي رواية بالتعليق عن ابن عمر قال ذكروا الصوم عند النبي صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم إن كان الصوم في شيء في الدار والمزأة
والفرس قال الامام العيني روى الطبراني من حديث اسماء ان من شقاء المرأة
في الدنيا سوء الدار والمرأة والدارية وفيه سوء الدار ضيق حاجتها وحب جيرانها
وسوء الدارية منعها ظهرها وسوء المرأة سوء خلقها ومع ذلك ينبغي له أن يكون
في غاية العمل لها لانها تقيته فتنة غيرها من النساء ولذلك ورد عن اسماء بنت
زيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما تركت بعدى فتنة أضر على الرجال من
النساء قال وجاء في الحديث استعذوا من شرار النساء وكوفوا من خياريهن
على حذر اه والصبر على مكايدهن يكفر الذنوب ويزيل عن القلب الخطوب
وفي الحديث عنه صلى الله عليه وسلم نصيب الرجل الصالح من الدنيا المرأة
السوء أى من حيث ان تحملها في الدنيا يقوم مقام ما عليه من العذاب في
الآخرة ولما روى الامام مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان المرأة خلقت من ضلع ان تستقيم لك على طرقة فان استقامت
بها استقامت بها وبها عوج وان ذهبت تقيمها كسرتها قال وكسرها طلاقها
اه وبالجملة فالواجب على كل عاقل لبب أن يتحمل اذا هن دواما للعشرة رجا
لهذا الفضل الذي نعمته والله أعلم

الفصل الثاني من الباب الاول في صيغه التي يتعقد بها دون غيرها عند
الائمة الثلاثة وما ينطبق بذلك اعلم أنه وقع خلاف في حقيقة الشرعية واللغوية
قال الامام الخنساري هل هو حقيقة في كل واحد من العقد والوطء أو في
أحدهما وما هو محل الحقيقة قال والاغرب أنه حقيقة لغة في الوطء مجازي في
العقد وفي الشرع على العكس وقاعدة الخلاف فيمن زنى بامرأة هل يحرم على ابنه
وأبيه على أنه حقيقة في الوطء أو لا يحرم على أنه مجازي في الوطء حقيقة في العقد
اه والذي اختاره خاتمة التحقيق في مجموع عدم التحريم ونصه وحرم المختلف
فيه كالصحيح بقده ووطئه وواجب الارث قبل فسخه الانسكاك المريض وان
كان لها المهر بالدخول عكس التفويض قبل الدخول ويحرم تلذذ الجميع عليه
اندر الحسد كغامة جهلا فانه شبهة والا فلا يحرم بالزنا حلال على الراجح ولا

صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ما استفاد المرء بعد تقوى الله تعالى خيراً
 من زوجة ان امرها أطاعته وان نظر اليها سرتته وان أقسم عليها برته وان غلب
 منها حصته في نفسها وماله اه وفي البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لانزع لمالها ولحسبها ولجمالها
 ولدينها فانظر بذات الدين تربت يداك قال شارحه الامام العيني قوله لمالها
 لانها اذا سكنت صاحبة مال لا تكلف زوجها ما لا يطيق وقوله ولحسبها
 هو ما يبعد الناس من مفاخر الآباء ويقال الحسب في الاصل الشرف بالآباء
 وبالاخيار مأخوذ من الحساب لانهم كانوا اذا اتفقا روعا وعدوا مناصبهم وما أثر
 آباؤهم وقومهم وحسبوا فيحكم لمن زاد عدده على غيره وقوله ولجمالها الجمال
 مطلوب في كل شيء لاسيما في المرأة التي تكون ضميعة وقوله ولدينها لان به
 يحصل منافع الدارين فلذا اختاره الرسول صلى الله عليه وسلم بما كد وجهه
 وبالغ نفسه فامر بالنظر الذي هو غاية البغية وقوله تربت يداك أي ان لم تفعل
 ما أمرت به وهو كتابة عن الفقر وليس المقصود به الدعاء وهي كلمة جارية على
 الاسن كقولهم لا آب لك قال وفيه الترغيب في محبة أهل الدين في كل شيء لان
 من صاحبهم يستفيد من اخلاقهم ويأمن من المفسدة من جهتهم اه ويستحب
 له نظرونها وكفيها فقط يعلم منها حال الامام الحرثي يعني أنه يتدب لمن أراد
 نكاح امرأة اذا رجا أنها أو وليها يحسبانه الى ما يسأل والا حرم نظرونها
 وصكفها فقط بعلمها بلاذة بنفسه ووكله مثله اذا أمن من المفسدة وبكره
 استغفها لئلا يتطرق أهل الفساد لنظر محارم الناس ويقولون نحن خطاب
 ويستحب لها أيضاً أن تنظر منه الوجه والكفين وانما اقتصر في الرواية على
 الوجه والكفين لانه يستدل بالوجه على الجمال وبالكفين على خصب البدن
 فلا حاجة لما وراء ذلك اه ويدل لهذا حديث مسلم عن أبي هريرة قال كنت
 عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فأخبره انه تزوج امرأته من الانصار
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أتطرت اليها قال لا قال فاذهب فانظر اليها
 فان في اعين الانصار شيئاً اذا علمت ما تقرروا بالبيان فحزروا من جريان الخسة
 التكيفية فيه فلهذا عدم التناهي مع ظاهر قوله تعالى ان من ازواجكم
 واولادكم عدوا لكم فقد تكون المرأة شوما على زوجها في الامام البخاري عن

قلت نعم فاشترأه مني بأوقية ثم قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدمت
 بالغداة فبغت المسجد فوجدته على باب المسجد فقال الآن قدمت قلت نعم
 قال فدع جملك وادخل فصل ركعتين قال فدخلت فصلت ثم رجعت فامر
 بلالا أن يزن أوقية فوزن لي بلال فارجح في الميزان قال فاناطلقت فلما ولت قال
 ادع لي جابر فادعيت فقلت الآن يرد علي الجمل ولم يكن شيء ابغض الي منسه
 فقال خذ جملك ذلك ثمنه اه وفي رواية لمسلم أيضا عن أبي نضرة عن جابر بن
 عبد الله قال كنا في مسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا على فاضح اغما هو
 في آخريات الناس فضر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقال نفسه أراه قال
 بشيء كان معه قال فجعل بعد ذلك يتقدم الناس يناروني حتى انما كفه قال
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتبعني به يكذا وكذا والله يفررك قال قلت
 هو لك يا نبي الله قال اتبعني به يكذا وكذا والله يفررك قال قلت هو لك قال
 وقال لي أتزوجت بعد أيسك قلت نعم قال ثيبا ام بكر اقال قلت ثيبا قال فهلا
 تزوجت بكر انصاحك ونصاحكها ولا عيبك وتلاعها قال أبو نضرة وكانت
 كلمة يقولها المسلمون افضل كذا وكذا والله يفررك اه وزيادة الرواية
 السابقة فنزل فضربه لا تنافي هذه الرواية لاجمالها وفي شرح العلامة
 الشريحي على الامام خليل ندب نكاح بكر قال خبر جابر حلا بكر اتلاعك
 وتلاعها وخبر عليكم بالابكار فانهن اعدب افواها واتق ارحاما وارضى
 باليسير ومعنى اتق أى اقبل الولد ويسحب نكاح الولود فانه عائشة بنت
 الحسين لا تلد وقال عمر بنت عشرين شهرا للناس طرين وبت العشرين لمدة
 العاشقين وبت ثلاثين ذات شعم ولين وبت أربعين ذات نبات وبت
 خمسين محوز في الغابر وعن زيد بن حارثة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال به يا زيد تزوج تزدد عصفه الى عصفك ولا تزوج خمسة لاشهرية ولا
 كهرية ولا نهرية ولا هندية ولا لغونا أما الشهرية فهي الزرقاء البدن
 والكهرية الطويلة المهزولة والنهرية القصيرة الدمعة والهندية المعجوز المدبرة
 والمقوت ذات الولد من غيرك اه ويندب أيضا نكاح ذات الدين لحديث
 مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح المرأة لاربعة لمالهها
 وحسبها ولجلها ولولدها فاطفر ذات الدين تربت يدك اه وروى عن النبي

فصوموا وأفطروا وقوموا وناموا فاني أقوم وأنام وأفطر وأكل اللحم والدم
وأتى النساء فن رغب عن سني فليس مني فنزل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم هـ زاد الامام الخازن في تفسيره ثم جمع
الناس وخطبهم فقال ما بل أقوام حرموا النساء والطعام والطيب وشهوات
الدنيا وانى لست آمركم أن تكونوا قيسيين ورهبانا فإنه ليس في ديني ترك اللحم
والنساء ولا اتخاذ الصوامع وان سباحة أمي ورهبانيتهم الجهاد اعبدا والله
ولا تشركوا به شيئا وجوا واعفروا واثقوا بالصلاة وآتوا الزكاة وصوموا
رمضان واستقيموا يستقم لكم فانما هلك من كان قبلكم بالتشديد شدة وعلى
انفسهم تشدد الله عليهم قتلك بقاياهم في الديارات والصوامع قال فانزل الله عز
وجل هذه الآية هـ نعم يظهر ما قاله الامام العيني لو كانت التلاوة الكريمة
فانكحوا من النساء مثنى فيكون الامر منصبا على القيد ولا قال المحقق
البيضاوي في تفسير هذه الآية أى ان خفت أن لا تعدلوا في تلبس النساء
اذا تزوجتم من فتزوجوا ما طاب من غيرهن اذا كان الرجل يجد تيممة ذات
مال وجمال فتزوجها ضنا بغير ما يجمع منهن عدد ولا يقدر على القيام
بمقوقهن قال وانما عبر عنهن بما ذهبا الى الصفة أو اجراء لهن مجرى غير العقلاء
لنقصان عقولهن وتظير ما ملكت أيمانكم هـ فلفظ خاتمة الحفاظ العلة لاني
أصل الامر في القيد والامام العيني نظر الى القيد فقاسه على قوله تعالى
فاصلادوا ومثلي وان كان لا يراوى نعاله لكن ما زال لفظ الاصلاح مندوبا
اليه ولا تنظر الى من قال وانظر الى ما قال والحق أحق أن يتبع هـ ويستحب
أيضا زيادة على الاصل كونها بكر الحديث جابر كما في الصحيحين ونس مسلم عن
جابر بن عبد الله قال خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة ابطأ بي
جلى فأتى على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لي يا جابر قلت نعم قال ما شأنك
قلت ابطأ بي جلى واعني فتخلفت فنزل فحججه بمحجنه ثم قال اركب فركبت فلقد
رأيتني اكفه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اترتوجت فقلت نعم فقال
ابكر أم نيسا فقلت بلى نيسا قال فهلا جارية تلاعها وتلاع بك قلت ان لي
اخوات فاحببت أن اترتوج امرأة نجهه منهن وتشتطهن وتقوم عليهن قال أما
انك قادم فاذا قدمت فالكيس الكيس ربهى كناية عن الجماع ثم قال ابيع جلك

فيمن ألحق جل شأنه أن التحريم مغيى بفاية وبعد تلك الفاية ينفلك التحريم وأما
 طلب النكاح فقد جاء على أصله سجا والسنة تفسر القرآن بمصادق قوله جل
 شأنه وانزلنا إليك الذكرك لتبين للناس ما نزل إليهم وأفراد الطلب للنكاح منه
 صلى الله عليه وسلم بين يدي هذا الامام واضحة كما في قوله يا معشر الشباب إلى
 أن قال فليترقح تناسكوا تكثروا فاني ميسر بكم الامم وحديث مسلم والبخاري
 فمن رغب عن سنني فليكن مني فكيف يجعله سيد العالمين عليه الصلاة والسلام
 سنة له ولا يكون أصله الطلب فيما نحن فيه ولما أراد قوم من الاصحاب أن
 يحسروا النساء ولا يقربوا الاطيب الى آخر ما في مسلم والبخاري نزل قوله
 فعلى يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا اطيبات ما أحل الله لكم ومن المعلوم
 المقرر في الأصول ان النهي عن الشيء أحرم منه وبالعكس فهذا كالتصميم
 لقوله ما طاب لكم من النساء ما طاب لكم ما طاب لكم ما طاب لكم ما طاب لكم
 بيان لفاية ما يستطاب فكيف يقاس على قوله تعالى وإذا حلتم فاصطادوا
 ويؤيد ما لا ينجر ان الاصل فيه عند الامام أبي حنيفة السنة قال في المكفر
 وهو سنة وعند التوفان واجب قال الزبلي أي النكاح سنة وعند شدة
 الاشتياق واجب لم يكنه التكرز عن الوقوع في الزنا لأن ترك الزنا واجب وما
 لا يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب حتى كان الاشتغال به أفضل من الغفل
 لعبادة الغفل عندنا واستدل لذلك بما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 كان على ديني ودين داود وسليمان وبرايم فليترقح فان لم يجد اليه سبيلا فليجأه
 في سبيل الله فجعل النكاح من الدين وقدمه على الجهاد واختار لنفسه الاشتغال
 به فنبت انه أفضل وقدم قوم أن يفتلوا العبادة ويطلقوا نساءهم فرت عليهم وقال
 تناسكوا بالدوا تكثروا فاني أباهي بكم الامم يوم القيامة هذا امر وقد عرف
 مقتضاه في موضعه اه ولفظ الامام البيضاوي روى ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وصف القيامة لاصحابه يوم ملوا بالتح في اندارهم فرقوا واحتموا في
 ميت عثمان من مظلون وانفقوا على ان لا يروا الصائغين فاعين وأن لا يناموا على
 الفرس ولا يأكلوا اللحم والودنة ولا يقربوا النساء والطيب ويرضوا الدنيا
 ويلبسوا المسوح ويسبحوا في الارض ويجبوا ماذا كبرهم فبلغ ذلك رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقال لهم اني لم أؤمر بذلك ان لا نسكم عليكم حقا

الهزلة والراءى لا حاجة له في النكاح وكفه هل للاستفهام ولم يذكر الجواب
 اعتمادا على ما عرف وقوله يا معشر الشباب المعسر هم الطائفة الذين يشغلهم
 وصف قال شباب معسر والشيخ معسر والشباب جمع شباب ويجمع أيضا على
 شبان بعضهم قوله وتنفيد الباء قال وقد كرا الزهرى أنه لم يجمع فاعل على فعلان
 غيره قال النورى والشباب عند اصحابنا هو من بلغ ولم يحاوز ثلاثين سنة قال
 وقل القمطرى يقال حدثت على ست عشرة سنة ثم شلب الى اثنين وثلاثين ثم
 كهل قال وقال ابن شماس المالكي في الجواهر الى أربعين قال وانما خص
 الشباب بالخطاب لان الفبال وجود قوة الداعي فيهم الى النكاح بخلاف
 الشيخ قال وقوله الباءة قال النورى فيها أربع لغات المشهور بالذوالها
 والتأنيب بلامه والثالثة بالذبالها والزابعة بلامه وأصلها لغة الجماع
 ثم قيل لقد النكاح قال والوجه يكسر الواو بالذرض الغصتين قال وقال
 النورى المراد بالباءة هنا على قولين يرجحان على معنى واحد أحدهما أن
 المراد معناها القوى وهو الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع قدرته
 على مؤنة فليقتدح والقول الثاني مؤن النكاح اه وقد ندب اليه تعالى في
 قوله المصكرم فاتكم وما طيب لكم من النساء قال الامام المصطفى قال
 بعضهم وجه الاستدلال أنها صيغة أمر تقتضي الطلب وأقل درجاته الندب
 فثبت الترغيب اه قال قلت لأدلة فيه على الترغيب أصلا لان الآية
 سبقت لبيان ما يجوز الجمع فيه من أعداد النساء وقوله يقتضي الطلب كلام
 من لا ذاق شيئا من الاصول فان الامر فيه أمر اباحه كما في قوله واذا حلتم
 فاصطادوا وهل يقال طلب الله منهم النكاح أو طلب الصيد غاية ما في الباب
 أباح النكاح بالعدد المذكور وأباح الصيد بعد التحليل من الاحرام ثم نبى
 هذه القائل على هذا الكلام الواهي قوله وأقل درجاته الندب فثبت
 الترغيب اه أقول وباقة التوفيق ان هذا التورك من هذا الامام في غاية
 الغرابة فان قياسه الامر بالنكاح على الامر بالصيد قياس مع الفارق وذلك
 لما هو معتز في الاصول ان الاصل في الامر الطلب وأقل جزأيه الندب كما قال
 هذا البعض منسكا بالاصل وصرفه عن الطلب ليس أمر اذا نبأه انما هو معونة
 المقامات والقرائن ألا ترى ان قوله تعالى فاصطادوا سبق بعد بيان حالة التحريم

عنه بالصوم معها ما خير فيها والزواج أولى وبه يحكمه في حق من لم يحج إليه
ويقطع عن العباداة أي غير الواجبة ويحرم في حق من لم يحج الغت ويضر
بالمرأة لعدم قدرته على النفقة أو على الوطء أو يتكسب من موضع لا يحل قال
بعضهم مفهومه أنه لو خشي الغت تزوج ولو عدم النفقة ونحوها قال والظاهر
وجوب إعلامها بذلك ويباح في حق من لا يحتاج إليه ولا نسل له والمرأة مساوية
للرجل في هذه الأقسام إلا في التبري قال فقول المؤلف ندب هو الأصل
والى هذا أشار العلامة شيخ مشايخنا وأشباههم الجنداري بقوله

وواجب على الذي يخشى الزنا * تزوج بكل حال أممكنا
وزيد في النساء فقد المال * وليس منفق سوى الرجل
وفي ضياع واجب والنفقة * من الخيث حرمه منفقته
لراغب أو راج نسل يندب * وإن به يضيع مالا يجب
ويكره أن به يضيع النسل * وليس فيه رغبة أو نسل
وإن اتنى ما يقتضى - كما مضى * جاز التكاح بالسوى في المرتضى

وفى العلامة الأمير في مجموعته ندب لراغب ومنه راجح التسل قادر على تكاح ولو
ضيع غير واجب فإن خشي الزنا وجب ولو ضيع واجبا لخطر الزنا فإن لم يرغب
فان ضيع غير واجب كره والأصح اهـ وبدل للندب ما في صحيح الامام مسلم عن
عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لقد قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن
للفرج ومن لم يستطع فليطع فطيله بالصوم فإنه له وجاء وفي رواية للإمام مسلم أيضا عن
سجاد بن سلة عن ثابت عن أنس أن نفرا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
سألوا أرواح النبي صلى الله عليه وسلم عن عمله في السر فقال بعضهم لا أتزوج
النساء وقال بعضهم لا أكل اللحم وقال بعضهم لا أنام على فراش فخمد الله
وأتى عليه فقال ما بال أقوام قالوا كذا وكذا الكنى أصلي وأنام وأصوم
وأفطر وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني اهـ وفي رواية للإمام
البخاري يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر
وأحصن للفرج وهل يتزوج من لا أرب له ومن لم يستطع فليطع بالصوم فإنه له
وجاء اهـ قال الامام العيني في شرحه على هذا المجل البخاري والأرب بفتح

يقال لهم الرجبيون قال سيدنا قطب الواصلي محيي الدين بن العربي في فتوحاته لهم نصر في خاص لا يتصرفون الا في شهر رجب افاض الله علينا من امداد انهم وصلي الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته واهل بيته كل اذ كركلوا الذين كرون وغفل عن ذكره الغافلون
 * (أحكام عقود النكاح وفيه بابان) *

* (الباب الاول في فضله وما يعقربه من الاحكام وفيه فصلان) *

الفصل الاول في فضله والترغيب فيه لاشخاص دون آخر بن قال العلامة الخرنجي وهو باب مهم يحتاج اليه لكثرة وقوع مسائله وفيه فوائد اربع دفع غوائل الشهوة والتنبية باللذة الفانية على اللذة الدائمة لانه اذا ذاق هذه اللذة وعلم ان له اذا عمل الخير ما هو اعظم سارع في الخيرات لما هو من جنس تلك اللذة ولما هو اعظم واتم وأبقى وهو اللذة بالنظر الى وجه الله الكريم اه قال محسبه العلامة العدوي لما روي أن العبد حين رؤيته الى وجهه ربه يفيب احساسه ويهكون حينئذ نعيم الجنة كلاثي اه قال الخرنجي والمسارة الى تنفيذ ارادة الله بقاء الخلق الى يوم القيامة ولا يحصل ذلك الا بالنكاح واردة رسوله بقوله تناكحوا تناسلوا فاني مكاتبكم الاثم يوم القيامة قال العلامة المحنبي والمفاعلة ليست على بابها وانما المراد شدة اظهار سنة الله بكثرة الامة ويلزم من الكثرة كثرة الثواب له صلى الله عليه وسلم اه والى هذا المعنى أشار سلطان العارفين سيدي علي وفا كما في المواهب بقوله

ولا حسن الا من محاسن حسنه * ولا يحسن الا الله حسناته

أي مثل حسناته وبقاء الذكرو رفع الدرجات بسبب دعاء الولد الصالح * واعلم أن حكم النكاح يختلف باعتبار بعض الاشخاص دون بعض ولذا كان التحقيق فيه جريان الاحكام الخمسة التكليفية فيه فقد يكون واجبا وقد يكون مندوبا وقد يكون محظرا وقد يكون مكروها وقد يكون مباحا والاصل فيه الندب كما قاله العلامة الخرنجي قال فيندب لمن احتاج له ولم يخش العنت وكان ذا أهبة أي له قدرة على كفاية الزوجة من نفقة وكسوة ويجب في حق القادر الذي يخشى على نفسه الزنا فان قدر على التسري معه خير فمما فان ذهب

الاطلاق فيسمون القطب في بلادهم وفي كل بلد من دار عليه مقام من
 المقامات واتحد في زمانه على ابناء جنسه فرجل البلد قطب تلك البلد عندهم
 وقطب الجماعة هو قطب تلك الجماعة وأما الاقطاب بالمعنى الحقيقي فلا يكون
 منهم في الزمان الا واحد وهو قطب القوت اه وقال العارف المذكور في
 طبقاته انه قد يكون في وقت القطب من أهل الدلال الا كبر من هو مساو لذلك
 القطب او اكبر قال فان سيدى مسعودا تلميذ سيدى عبد القادر الجيلاني
 قد عرضت عليه القوتية فأعرض عنها زهدا وعرضت على شيخه المذكور
 رضى الله عنه فقبلها اه وقد ذكر خاتمة الحفاظ الامام السيوطي في كتابه
 الخبر الدال على وجود القطب والاوناو نادوا النجباء والابدال رادافيه على من
 أنكر وجود ذلك بالا حاديث الشريعة والنقول المتبعة وقد أحسنا أن نذكر
 لك نبذة من ذلك من تلخيص كلامه تبركاً بذكر رجال القريب فان به كرم تنزل
 الرحمت وهم الاحبة لا يشق لهم جليس وبذكر محاسنهم ننشر الصدور
 وتور القلوب ويرزق منها كل كبس وقبور اعلم أنار الله قلبي وطقب بنور
 العرفان ان رجال القريب على عشر طبقات الطبقة الاولى طبقة القبطانية وهي
 مقام القطب القوت الفرد الجامع وقد سبق لك آتاهما ابو قحطك على حقيقة
 حاله الطبقة الثانية طبقة الامامين وهما شخصان فقط واحد عن يمين القطب
 ونظره في المالكوت والاخر عن يساره ونظره في الملك وصاحب اليسار مقدم
 على صاحب اليمين وهو أعلى مقاماً من صاحب اليمين لانه هو الذي يحلف
 القطب بدمه فاذا انتقل القطب صار صاحب اليسار قبطاً ويدخل مكانه
 صاحب اليمين ويدل مكان صاحب اليمين واحد من خيار الاربعة العمد
 وهم أهل الطبقة الثالثة ويسمون الاوتاد ويقال لهم العمد موكون باربعة
 ارباع الدنيا وهم على مراكز الجهات الاربعة من العالم أى نقطة المشرق
 والمغرب والشمال والجنوب وقيل واحد منهم باليمن وواحد بالشام وواحد
 في المشرق وواحد في الغرب يحفظ الله بهم الارباع أى جهات ارباع الدنيا
 الاربعة ومسكن كل واحد منهم في ربع من ارباع الدنيا المخصوصة به حافظ له
 يتصرف فيه بأمر الله تعالى فاذا مات واحد من الاربعة أبدل الله مكانه
 واحداً من خيار السبعة الافراد وهم أهل الطبقة الرابعة موكون بالاقاليم

والآخر عن يساره نظره الى الملك وهو مرآة ما توجه منته الى المحسومات
من المادة الحيوانية وهو أعلى من صاحبه فيخلف القطب اذا دخل وظل
الامام ابن حجر في مساويه الابدال وردت في عدة أخبار وأما القطب فورد في
بعض الآثار ما القوت بالوصف المشهور بين الصوفية فلم يثبت وقال العلامة
المشاري في شرحه الكبير على الجامع الصغير قال ابن العربي الأثير والذين
يحفظ الله بينهم العالم أربعة وهم أخص من الابدال والامامان أخص منهم
والقطب أخص الجماعة والابدال لفظ مشترك يطلقونه على من تبدلت
أوصافه المذمومة بجموده وبطاقوته على عدد خاص وهم أبو يعقوب وقبيل
ثلاثون وقبيل سبعة اهـ وقال العارف الشمراني في اليواقيت والجواهر عن
الامام ابن العربي ان اكبر الاوليائين في الصفاية القطب ثم الافراد على خلاف
في ذلك ثم الامامان ثم الاوتاد ثم الابدال قال فاما القطب فيقتض كمال الشيخ أنه
لا يمكن من القطبية الا بعد أن يحصل معلى الحروف التي في أوائل السور
مثل المومنون فاذ الوقتة الله على حقائقها ومعانيها مكان أهل الخلافة
قال واسم القطب في كل زمان عبد الله وعبد الجامع المنعوت بالخلق والتحق
بجميع الاسماء الالهية بحكم الخلافة وهو مرآة الحق تعالى ومحل المظاهر
الالهية وصاحب علم سر القدر قال ومن شأنه أن يكون الغالب عليه الخفاء قال
وتطوى له الارض ولا يمشي في هواه ولا على ماء ولا ياب كل من يخرسب ولا يطرأ
عليه شيء من خرق العوائد الا في السادر لا مر يريده الحق تعالى فيقطعه باذن الله
تعالى من غير أن يكون ذلك مطلوباً له قال ومن شأنه أن يتلقى انقاسه اذا دخلت
واذا خرجت باحسن الادب لانها رسل الله اليه فترجع منه الى درجاتها كركه
لا يتكلف ذلك فان قلت فهل يكون محل اقامة القطب بمكة دائماً كما هو
المشهور فالجواب هو بجملة حيث شاء الله لا يتقيد بمكان في محل بخصوصه
فشأنه الخفاء فمتارة يكون حداداً وتارة يكون تاجراً وتارة يبيع الفول الحار
وما أشبه ذلك قال ولما كان نصب الامام واجب الا خاصة وجب أن
يكون واحداً دفع التنازع والتضاد فحكم هذا الامام في الوجود حكم القطب
فان قلت فيما المراد بقولهم ثلاث من الاقطاب على مصطلحهم فالجواب مرادهم
بالقطب في معرفتهم ككل من جمع الاحوال والمقامات فيتموهون في هذا

نزلت بيت يهودي لها بنة مقعدة فذهبوا الي الجام وتركوها عندها فلم يخذل
من فضل وضوئها لوجعته على كل مكان وجهها انما تمتع كائنا نشطت من
عقال فلما شاهدوا هذه الكرامة اسلموا كلهم وقبرها معروف يا جاية الدعاء
وقال سيدي عبد الوهاب اشعراني رأيت في كلام الشيخ ابي المواب الشاذلي
انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد ان كان لك الى الله حاجة فاقدر
لنفسه الظاهرة ولويدرهم يقض الله تعالى لك حاجتك اه وقال بعض العارفين
من كان في شدة وكرب وأراد يفرج عنه ظليته وجهه لكريمة الدارين السيدة
نفسه وليقل عنده قبرها بعد قراءة الفاتحة مرة والا خلاص احدى عشرة مرة
وسبح كذلك

مكم جاري شدة بحيثها • قضائي مذكرى من لقاءها وانزعج
حتى اذا أبست من زوالها • جاتي الا لطف نسي بالفرج
ثمان عشرة مرة فان الله سبحانه يفرج عنه كربه ويقضى مصالحه اه وقال
ابن الصلاح الصفدي ارد حنة التليل على انها وهي بنت ستة اشهر فاشارت
بردها فردهم الله عنها وقال الامام الاوزاعي قلت لأمها جوهرة هل رأيت
من سيدتك كرامة قالت نعم كنت في يوم شديد القبر اذا يتنين أي بعان قد
جاءني وكان معي ما لوضوئها فصار ذلك التنين يترغ خدي به على الابريق وكان
الامام الشافعي رضي الله عنه يزورها ويقدرها اليها أي في حياتها ويصلي بها
تراويحها في رمضان اه مشارق الانوار وبالجملة فكبر امانتها لا تعصى
وقد عدها منها الامام ابن حجر نحو مائة وخمسين كرامة وان أردت أن تعرف على
أما كن مشاهير أهل بيت النبوة بحصر فطيل بكنا بنا مشارق الانوار أمدا فالله
من فض امدادهم اه • (تتم) • قال العلامة أبو البقاء في الكليات القطب
بالنعم في الاصل حديدة تدور عليها الرجا أو نجم بين عليه القبلة ودلالة النبي
ومداره وهي خيار الناس ولا اجتماع خيار أو صافهم عنده وهو لا يكون في
كل عصر الا واحدا خليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اه وقال
العلامة المناوي في التوقيف على مهمات التعاريف والامان وزيران
للقطب القوت أحدهما عن عينه ونظره الى الملكوت وهو من آدما يتوجه من
الوكن القطبي الى العالم الروحاني من الامدادات التي هي مادة الوجود والبقاء

ذات مال وكانت تحسن الى الرمقي والمرضى وعموم الناس والمشهور الذي
عليه السادة الصوفية وخلافهم انها بنت الحسين بن زيد قال القطيب سيدي
مصطفى البكري في رحلته اول ما بدأت به في الزيارة عند دخولي مصر البسيطة
نفسه بنت سيدي حسن الانور بن زيد الابليج بن الحسين السبط قال العلامة
السيدي ولما ورد الشافعي مصر كانت تحسن اليه وورعيا صلي بها في رمضان
وتزوجت اسحاق المرقني بن جعفر الصادق فولدت منه القاسم وام كنوم
ولم يبق بارقدت مصر وبها بنت عمها السيدة سكيمة ولها بها الشهيرة التسمية
بالمعارف والولاية تخلصت عليها الشهرة واختفت فصا والبسطة نفيسة القبول
التام بين الخاص والعامة الى أن ماتت في رمضان سنة ثمان ومائتين واحتضرت
وهي صائمة والزموها الفطرق فقاتلوا عجبها الى منذ ثلاثين سنة اسئل الله أن
القاء وأفاصة أأفطر الآن هذا لا يكون ثم اتشأت بقول

اصرفوا عني طيبى * ودعوني وحيدى

زادني شوق اليه * وغراي ونحيبي

ثم ابتدأت في سورة الانعام فلما وصلت الى قوله تعالى ليسم دار السلام عنه
وبهم خرج السر الالهى فاحققت لاجل التبرك بالصلاة عليها معافى من كل
جهة حتى امتلأت الطلوات والقمان ثم دقت في قبرها الذي خزنه في فيها
يدرب السباع بالمرغة محل معروف ينمو بين مشهدها الذي زار الا ان مسافة
ثم ظهرت في هذا المكان الذي زار الا ان فيه لان حكم البرزخ حكم
انسان تدلى في تيار جار فيطف بعد ذلك في مكان آخر ففى طقت في هذا الموضع
الذى هي فيه الا ان خاطبها منه بعض الاولياء وخاطبها بعضهم من الاولياء ايضا
قال الشعراني وقد دخلت انا لها مرة فوقفت على باب مشهدها الاول ديا
ودخل اعمالي الى قبرها فلما كنت على راسها مترصوف ايض
وقالت لي انا نفيسة فاذا جئت للزيارة فادخل الى قبري فقد أدت لك في ذلك
اليوم ادخل لزيارتها واجلس تحبها وجهها اولها كرامات كثيرة ظاهرة منها ان
النيل توقف في اوان الوفاء فضح الناس وأنها فاعطتهم قناعا وقالت اطرحوه
فيه ففعلوا فوفى من ساعته ومما ان امتها جوهره خرجت ليلة ذات مطر كثير
لتأنيها عاء للوضوء فغاضت ماء المطر ولم يتبل قدمها ومنها انها لما قدمت مصر

بناء على الاصطلاح القديم من اطلاق اسم الشرف على كل من كان من اهل
 البيت والى خص الاق بذريرة الحسن والحسين اه قال في المواهب اللدنية
 ولدت الزهراء على حسنا وحسينا وعسنا فانت صغيرا وامك ثوم وزينب قال
 شلو حها الزرقاني فقلاهن ابن الاثير ولدت زينب في حياة جدناها قال وكانت
 مديسة جرة فاطمة لها قوة جنان قال ابن عبيد البر ولدت ام كلثوم قبل وفاة
 جدناها على لقة عليه وسلم اه فينثذ يكون عقب الزهراء ولد قبل وفاته صلى
 لقة عليه وسلم فان الحسن ولد قبل وفاة جدنا يتحتم سنين وولد الحسن قبلها
 يسبع وظهروا البركت لهما صدها تلك الاعصاب لا ينجي على ذوى الالباب وان
 اودت الوقوف على ما ذكره كبر العارفين في سمو قدرها وتسلها فطعت
 سكتنا مشارق الانوار وما سيدة اهل الفتوة على الاطلاق التي وجود مدتها
 بصر رجة لاهلها من غير شك ولا شقاق سيدتي وغوي كريمة الدارين السيدة
 نفيسة فقالت سيدتي محمد الزرقاني على قول الامام القسطلاني السيد احصاق
 ابن السيد جعفر الصادق كان زوجها السيدة نفيسة ابنة الحسن بن زيد بن الحسن
 الساجين على ولدت بمكة سنة خمس واربعين ومائة ونشأت بالمدينة في العباداة
 والبرهانة تصوم النهار وتقوم الليل ثم قدمت مصر مع زوجها فصار لها القبول
 التام والكرامات الباهرة ما تيسر في رمضان سنة ثمان مائة ومضى عليها
 في مشهدها رمي له بحيث امتلأت القساوات والفتن وانوارها فاجتهدت
 ما تقع حسابه اهل مصر في تركها لتسريتها ويقال انه رأى المصطفى في المنام
 فقال له احصاق لا تعارض اهل مصر في نفيسة لان الرحمة منزل عليهم ببركتها
 اه قال القسطلاني في المواهب احصاق من السيدة نفيسة القاسم وام
 كلثوم ولم يعنى قال العلامة الاجهوري قد حضرت قبرها بيدها وصارت منزل
 فيه ومضى وهران في سنة اثنى عشر مائة فتمت فلما مات اجمع الناس من القرى
 والبلدان واوقدوا الشموع تلك الليلة وسبحوا بكلمة من كل دار بمصر وعظم
 الاسف والحزن عليها وصلى عليها بمشهد خقل ودقت بذاة المحمل الذي
 حضره لكنها اشهرت بهذا واختلف السالكون هل هي بنت زيد بن الحسن بن
 علي قال الذهبي وهو الذي عليه جمهورهم وقال ولدت بمكة سنة خمس واربعين
 ومائة ونشأت بالمدينة في العباداة والبرهانة تصوم النهار وتقوم الليل وكانت

جميعها من خزانة الكتب فحضر عقله واشتد كربه فأتى الى مقام ولّى نعمتنا الامام
الحسين مستغنيا به وأنشد أبياتاً ممتلئة بها بين يديه حزناً كبيراً فخرج لمسكنه
بعد الزيارة وأنشأه للآيات فوجد كتيبه عادت الى محلها الاصل من غير نقص
لكتاب وها هي الآيات

ايحوم حول من التجالكم اذى * اويشكي ضمياً وانتم سادته
حاشي برّ من اتقى لجنابكم * يا آل احمد اوتسر تشوا منته
لكم السيادة من ألت بربكم * ولكم نطاق العزدارت هالته
هل ثم باب للنبي سواكم * من غيركم من ذى الورى ريجاته
تبا لطرف لا يشاهد مشهدا * يحوى الحسين ونسبته سلامته
فالزم رحاباً ضمّ سبط محمد * ما أتمه راج وعيقت حاجته
ها ناد ما للحب يرفع حاجته * مما يلاقي من بلايا هالته

امدنا الله من فيض امداده ومنعنا من نور قربه وتقبل أعتابه وخصوصاً
زيارة صاحبة المواهب الربانية والامدادات الحميدة انيسة والاشارات
الرحمانية سيدتى ومجلى غوى السيدة زينب شقيقة الامام الحسين
بالاتفاق ومحلها كما قال القبط الشعرائى فى منته وطبقاته وكاتبه الانوار
القدسية قال اخبرنى سيدى على الخواص أن السيدة زينب المدفونة بقناطر
السباع ابنة الامام على وانها فى هذا المكان بلا شك وكان يحج نفعه فى عتبة
الدرب ويعشى حافيا حتى يحاوز مسجد هاويقف تجاه وجهها ويتوسل بها الى
الله تعالى فى ان الله يغفر له اه قال الصبان وتجاه قبرها الشريف قبر سيدى
محمد القنبرى اخى سيدى ابراهيم الدسوقي اه قال امام المحدثين السيوطى
فى رسالته الزينية ان السيدة زينب ولدت لعبد الله بن جعفر اى ابن عمها
الذى تزوج بها عليا وعونا الاكبر وعباسا ومحمدا وام كلثوم وذريتها الى الان
موجودون بكثرة قال العلامة الصبان وهم من آل النبى واهل بيته بالاجماع
لان الله هم المؤمنون من بنى هاشم وبني المطلب ومن ذريته بالاجماع لان اولاد
بنات الانسان معدودون من ذريته واولاده حتى لو اوصى لاولاد فلان
او ذرية دخل فيه اولاد بناته وهذا المعنى اخص من الذى قبله وبحرم عليهم
الصدقة بالاجماع لان بنى جعفر من الال قطعوا وطلق عليهم اسم الاشراف

فوح من ركبها نجا ومن تحلف عنها غرق اه قال المحقق بن حجر اخرج الديلمي
 مرفوعا من اراد التوسل وان يكون له عندى يد استفع لها يوم القيامة
 فليصل أهل بيتي ويدخل السرور عليهم قال واخرج أبو سعيد عن علي بن أخيرى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أول من يدخل الجنة أنا وفاطمة والحسن
 والحسين فقلت يا رسول الله تعجبونا هل من ورائكم وفى رواية لا نجد انه صلى
 الله عليه وسلم أخذ بيد الحسنين وقال من أحبني وأحب هذين وامهما وأباهما
 كان معي فى درجتي يوم القيامة والمزاد هبة القرب والمشاهدة لانغية
 المكاثرة والمثله وعن أبى ليلى عن الحسين بن علي رضي الله عنهما ما رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الزموا مودة تنبأ أهل البيت فان لم يلق الله عز وجل
 وهو يومئذ داخل الجنة بشفا عتنا والذي نفسي بيده لا ينفع عبدا عمله الا بغيره
 حقنا ولا شك أن الزيارة لها تيك الاعجاب متوسلا بهم الى رب الارباب ينال
 بتلك المودة الفوز والقرب لدى سيد الاحباب والعارف الكبير ابن عطاء الله
 فى شرحه لمنطومة أبى مدين فى الطريق

لا أبرح الباب حتى تصلوا عروتي * وتقبلوني على عبي ونقصاني
 فان قبـلتم فباعزى وياشرى * وان أيسم من أرجو له نصاني
 لا سيما زيارة سيدى وولى نعمتى الامام الحسين فان محل مناره الشريف مهبط
 الرحمت الربانية والفيضات الصمدانية وقد ذكر العارف الشمرانى ان
 القطب الثوث لا ينقطع عن زيارته يوما ولفظه الثوث الجامع بأق كل يوم
 ثلاثا فيزور هذا المشهد وحسبك دعا سيد العالمين صلى الله عليه وسلم لمن
 أحب الحسين فقد أخرج الحاكم وصححه عن يعلى العامرى ان النبي صلى
 الله عليه وسلم قال حسين منى وأنامن حسين اللهم أحب من أحب حسينا
 حسين سبط من الاسباط ومن كلامه رضى الله عنه اعلوا ان حوامج الناس
 اليكم من نعم الله عليكم فلا تملوا من تلك النعم فتعود عليكم تقموا واعلوا
 ان المعروف يكسب حدا ويعقب أجرا ومن كلامه أيضا من جاد ساد ومن بخل
 ذل ومن يعمل لآخيه خيرا وجده اذا قدم على ربه غدا ومما وقع من الفرائب
 الباهرة والكرامات الظاهرة من الامام الحسين العلامة الاوحد سيدى
 محمد طي شارح العزبة الشهير بابن الست المالكى وهوانه قال قد سرقت كنى

هذا الذي تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه داخل والحرم
 هذا ابن خير عباد الله كلهم * هذا النبي - النبي - الطاهر العلم
 اذا رآه قريش قال قائلها * الى مكارم هذا ينتهي الكرم
 ينقي الى ذروة العز التي قصرت * عن نيلها عرب الاسلام والجم
 هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله * بحجته انبياء الله قد ختموا
 فليس قولك من هذا بضائه * العرب تعرف من انكرت والجم
 من معشر جهلهم دين وبغضهم * كفروا وقرجهم مني ومعتصم
 لا يستطيع جواد بعد غايتهم * ولا يدانيهم قوم وان كرسوا
 فغضب هشام وجلس الفرزدق ولما بلغ ذلك سيدي علي بن العابد بن امر
 له باثني عشر ألف درهم وقال له اغدر لو كان عندنا اكثر لو صلنا اليه
 فقال انما امتدحتك لله لا لعلطاء فقال الاستاذ انما اهل البيت اذا وحبنا شيئا
 لا نستعبد قسما قبلها الفرزدق ثم هجا هشام في الخبيث فبعث فاخرجه وهذا ببركة
 الاستاذ رضي الله عنه اه وفي فضائل عاشوراء للعلامة الاجهوى عن
 أبي مسعود حب آل محمد وما خبر من مبيدة سنة اه وللامام السهمودي
 في جواهر العقدين ان المأمون قال لعل زين العابدين ابن الامام الحسين بأى
 وجه جدك علي بن أبي طالب قسم الجنة والنار فقال يا أمير المؤمنين ألم ترو
 عن أبيك عن عبيد الله بن عباس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول حب علي - ايمان وبغضه كفر فقال بهذا ظهر كونه قسيم الجنة
 والنار فقال المأمون لا ابقاني اقم بعدك يا أبا الحسن أشهد انك وارث علوم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الامام عبد السلام المهدوي ما أحسن
 ما أجبت به أمير المؤمنين فقال انما كلمته من حيث يحوى ولقد سمعت الحسين
 يحدث عن أبيه علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت
 قسيم الجنة والنار تقول النار يوم القيامة هذا الى وهذا لك اه مشارق الاوار
 وكيف لا وقد جعل الله ذرية سيد العالمين في صلبه فقد قال عليه الصلاة
 والسلام ان الله جعل ذرية كل نبي في صلبه وجعل ذريتي في صلب علي بن أبي
 طالب وناهيك بذرية من الزهراء فان نشره مصر بعدتهم فيها يستوجب
 لاهلها العجاة دنيا واخرى وفي الحديث ان مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة

من دفن فيها كرامة الجوار وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ادفنوا
 موتاكم بجوار قوم صالحين فان الميت يتأذى بجوار السوء كما يتأذى الحي بجوار
 السوء وفي رواية قيل يا رسول الله وهل ينفع الجوار الصالح في الآخرة قال هل
 ينفع في الدنيا قالوا نعم قال كذلك ينفع في الآخرة * من كانا مشارق
 الانوار اذا علمت ما تقرروا بالبيان تقرر ظهرك فهو قدر مصر على سائر الاقطار
 وناهيك ان غدت مسكاً ومدفننا لاهل بيت النبوة الاخيار فان مدافنهم بلا
 حربة مهبط تنزل الرحمة الربانية والقبضات الاحسانية وقد قال انسان
 عين الوجود وسيد البرية ان (يكنم في دهركم نفحات الاقترضوا النفحات ربكم
 يعني في ازمة مخصوصة وامكنة مخصوصة ولاشك ان زيارتهم من اعظم
 الوسائل الى الله والتوكل اليهم ينكي النفس ويذهب البأس ويدفن العبد من
 مولاه كيف لا وهم سلاله سيد الخلق على الاطلاق للذين اماطت لهم الحضرة
 العلية جلايب الانوار ففرقوا في بحار الاشواق وشاهدوا الحق فاغرت
 رياض عزهم اليانعة والتزموا الصدق فساغ لهم التصرف بما شاؤوا وغدت
 فضائلهم زائفة شائعة ومن الطف ما قبل

هم القوم من اصفاهم المود خلصا * غسك في اخراهم بالسبب الاقوى
 هم القوم فاقوا العالمين مناقبا * محاسنهم تحكي وآياتهم تروى
 موالاتهم فرض وحبهم هدى * وطاعتهم وودودهم تقوى

وللامام البدر الدمايني

لرى حب آل البيت عندي قرينة * على رعم اهل البعد يورثني القربى
 فلما اختار خيرا لخلق من اجزاءه * على هديه الان المودة في القربى
 وللامام ابن حجر في كتاب الصواعق لشيخ هشام بن عبد الملك في حياة آية
 لم يمكنه أن يصل الحجر الاسود من الزحام فنصب له منبرا الى جانب زمزم وجلس
 ينظر الى الناس وحوله جماعة من اهل الشام فيمنها هو كذلك اذا قبل
 زين العابدين فلما انتهى الى الحجر نفخ الناس له عن الحجر من المهابة والجلالة
 حتى استلم الحجر فقال اهل الشام لهشام من هذا قال لا أعرفه مخافة
 أن يرغب اهل الشام في زين العابدين فقال القرزدي أنا أعرفه وانشد
 يقول

بذلك الى عمر فكتب اليه عمر انا لانعلم غراس الجنة الا للمؤمنين فاقر فيها
 من مات من المسلمين ولا تبعه بشي فكان اول من دفن فيه رجل من المعافر
 يقال له عامر وفي رواية انا لجد في كتابنا ان ما بين هذا الجبل وحيث نزلتم بنت
 فيه شجر الجنة فكتب بقوله الى عمر بن الخطاب فقال صدق فاجعلها مقبرة
 للمسلمين قال وحدثنا عثمان عن صالح عن حدثه قال قبر فيها من اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من عرف خمسة نفر عمر بن العاصي وعبد الله بن حذافة
 السهمي وعبد الله بن الحارث وأبو بصرة الغفاري وعقبة بن عامر الجهفي
 وقال عبد عثمان ومسلم بن مخلد الانصاري قال والمقطم ما بين القصير الى
 مقطع الجحارة قال وروى ان كعب الاحبار سأل رجلا يريد السفر الى مصر
 فقال له اهدني تربة من سفح مقطمها فانا منها بجراب فلما حضرت كعبا الوفاة
 أمر به ففرش في لحده فحسب جنبه * وفي كتابنا مشارق الاواد عن
 العارف الشعرائي في كتابه مختصر التذكرة وللحافظ أيضا في كتابه شرح
 الصدور وحسن المحاضرة اخرج ابن عساكر في تاريخه عن سفيان بن وهب
 الخولاني قال بينما نحن نسير مع عمرو بن العاصي في سفح المقطم ومعنا المقوقس
 فقال يا مقوقس ما بال جليكم هذا أفرع ليس عليه نبات ولا شجر على نحو
 من جبال الشام قال ما أدري ولكن الله اغنى اهله بهذا النيل عن ذلك
 ولكن تجد تحته ما هو خير من ذلك قال وما هو قال ليدفن تحته قوم يهتفون الله
 يوم القيامة لا حساب عليهم فقال عمر والاهم اجعل في منهم اه وزاد في رواية
 شرح الصدور قال حرمه رأيت أنا قبر عمرو بن العاصي فيه وفيه قبر ابن بصرة
 الغفاري وقبر عقبة بن عامر وفي رواية العارف الشعرائي في مختصره المتقدم
 روى ان كعب الاحبار لما وفد عليه رجل من أهل مصر قال له الرجل هل لك
 من حاجة فقال نعم تراب من سفح المقطم يعني جبل مصر قال برحمة الله
 وما تريد به قال اضعه في قبري فقال له تقول هذا وانت بالمدينة وقد قيل في
 البقيع ما قيل قال انا لجد في الكتاب الاول انه مقدس ما بين القصير الى الخوم
 قال قال به من العلماء وهذا طول او ما عرضا في الجبل الى نهر النيل قال
 العارف فدخل في السفح كل ما قابله من مصر اه ولا شأنان البقاع تشرف
 بالجوار وكيف لا وقد دفن فيها ما لا يحصى من الأئمة الاخبار ولذا ينال كل

الى مصر وأما دانيال فلم أقف له على أثر الى الآن وعده ابن زولاقي فيمن ولد
بمصر والخلاف في نبوة اخوة يوسف ثم يروى ذلك تأليف مستقل وهم مدقونون
بمصر بلا خلاف * وهذه اسماؤهم المستفادة قال الخرج ابن جرير وابن ابى حاتم
عن السدى قال بنو يعقوب يوسف وبنيامين وروبييل ويهوذا وشمعون ولاوى
وودان وقهمان وكوزوباليون هكذا سمى عشرة وبقي اثنان ابنا بن يعقوب
ابو العجوز التي دلت موسى على قبر يوسف والاخر تقال وبقي من الانبياء
الذين دخلوا مصر يوسف المذكور في سورة غافر على أحد القولين انه غير
يوسف بن يعقوب قال تعالى ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك
مما جاءكم به حتى اذا هلك قلتم لن نبعث الله من بعده رسولا قال جماعة يوسف
ابن افراسين لا يوسف بن يعقوب لان يوسف بن يعقوب لم يدرك زمن فرعون
موسى حتى يبعث اليه فان صح هذا القول فهذا نبى رسول ولد بمصر ومات بها
ولا نظيره في ذلك قال فتمت عدة من دخل مصر من الانبياء باتفاق واختلاف
اثنان وثلاثون غير التسوة الاربع وتضمنت ذلك في ايات قطعت

تدخل في مصر فيما قد رويوا من * من التبيين زادوا مصر تأييسا
فهاك يوسف والاسباط مع آبهم * وحافدا وخطيل الله ادريسا
لوطا وابوب ذا القرنين خضر اسلم * مان ارميا وشعاهارون مع موسى
وامه سارة لقمان آسية * ودانيال شعيا مر يما عيسى
شيثا ونوحا واما عيل قد ذكرنا * لازال من اجلهم ذا المصر مأنوسا
وان أردت بيان من دخل مصر من الاحباب والتابعين وتابع التابعين والائمة
والمحدثين فعليك بكتاب حسن الحاضرة لخاتمة الحفاظ وكتاب مرشد الزوار
للمقاطع السخاوى ترى فيه العجب العجيب مما تفضل به على مصر العزيز الوهاب
* (خاتمة) * تتعلق بسمو فضل جبلها المقطم حيث كان فضله بها ناعلى سمو
قدرها المعظم ذكر الحفاظ في كتابه حسن الحاضرة عن الليث بن سعد قال
سأل المقوقس عمرو بن المعاصمى ان يبيعه سفح المقطم بسبعين الف دينار فحجب
عمرو من ذلك وقال اكسب الى امير المؤمنين فكتب في ذلك الى عمرو يستأذنه
فكتب اليه عمر سلم اعطاك الله ما اعطاك وهى لاتززع ولا يستببط بهاماء
ولا ينتفع بها فساله فقال انا لجدد صفته فى الكتب ان فيها غراس الجنة فكتب

لهم أن أرايت قبر عيسى يوسف حين دفن فما تفعل لي إن ذلك عليه قال حكمتك
 قالت أن أكون معك حيث كنت في الجنة وكانت مدة إقامة يوسف بعد موته
 بمصر إلى أن نقل للشام ثلاثين عاما له وعما يدل على فضل مصر على سائر المدن
 تشريفها بدخول ثلاثين نبيا ورسولا فيها قال الحافظ أخرج أبو عمرو ومحمد بن
 يوسف الكندي في كتاب فضائل مصر دخل مصر من الأنبياء ادريس وهو همرس
 وإبراهيم الخليل وإسماعيل ويعقوب ويوسف وأتباعهم ثمانون نبيا من ولد يعقوب
 وهم الأسباط ولوط وموسى وهارون ويوشع بن نون ودانيال وأرميا
 وعيسى بن مريم عليهم السلام له قال قلت أما إبراهيم فقال ابن عبد الحكم
 إن سبب دخوله مصر كما حدّثه أسد بن موسى وغيره أنه لما أمر بالخروج عن
 أرض قومه والهجرة إلى أرض الشام خرج معه لوط وسارة حتى أتوا حران
 فتر لها فاصاب أهل حران جوعا فارتحل بسارة يريد مصر فلم يدخلها فذكر
 جالها بالملكها ووصف له أمرها فامرهم فدخلت عليه وسأل إبراهيم ما هذه
 المرأة منك فقال اختي فهم الملك بها فأبى الله يديه ورجليه فقال لإبراهيم
 وهذا عملك فلدع الله لي فوافق له أسود في ما فادع الله فأطلق يديه ورجليه ثم
 أعطاهما غنما وبقرا وقال ما ينبغي لهذه أن تخدم نفسها فوهب لها هاجر وأما
 إسماعيل فرأيت عذبه أيضا في بعض الكتب المؤلفة فمن دخل مصر ولم أقف
 في شيء من الأحاديث والآثار على ما يشهد بذلك وأنا أستبعد محضه فانه
 منذ أقدمه أبوه إلى مكة وهو رضيع مع أمه لم ينقل أنه خرج منها ولم يدخل
 أبوه مصر الا قبل أن يملك أمه وأما يعقوب ويوسف وأخوته فدخلهم مصر
 منصورين عليه في القرآن وأما موسى وهارون فقد ولدا بها وأما لوط فيمكن
 دخوله مع إبراهيم ولكن لم أر التصريح به في حديث ولا أثر وأما يوشع بن نون
 ابن افراتيم بن يوسف فقد ولد بمصر وخرج مع موسى إلى البحر لما سار بيني
 امرائيل ورد في أثر عن ابن عباس وأما عيسى فتقدم في قوله تعالى وآتيناهما
 إلى ربوة ذات قرار الآية أنها مصر على قول جماعة ورأيت في بعض الكتب
 أن عيسى ولد بمصر بقرية أهناس وبها القلعة التي في قوله تعالى وهزي إليك
 مجذع الثمرة وأنه نشأ بمصر ثم سار على سفح المقطم إلى الشام ماشيا قال وهذا
 كله غريب لا صحة له بل الآثار دللت على أنه ولد ببית المقدس ونشأ به ثم رحل

كانت تنزلها بنت فرعون ثم أمر بحفر الخليج وبيان القناطر فلما فرغوا من ذلك
 استقبل وزن الارض ووزن الماء من يومئذ احدث الهندسة ولم يكن الناس
 يعرفونها قبل ذلك قال وكان أول من قام النيل بمصر يوسف عليه السلام
 ووضع مقياسا بنفسه قال قال أهل التاريخ كان فرعون اذا اكل الخضيرة في
 كل سنة ينفذ مع قائدين من قواده ارب فتح فيذهب أحدهما الى أعلى
 مصر والاخر الى أسفلها فيأمل القائد أرض كل قرية فان وجد موضعا
 باثرا عطلا قد اغفل بذره كتب الى فرعون بذلك واعلمه باسم العامل على تلك
 الجهة فاذا بلغ فرعون ذلك أمر بضرب عنق ذلك العامل واخذ ماله فرعا
 عاد القائد ان ولم يجد موضعا للبذر الا ردب لتكامل العمارة واستطوار
 الزرع اه ولعل ذلك المتقدم من الملك كان قبل أن يسه وزير يوسف عليه
 السلام على الملك والافسكان يوسف عليه السلام هو المتولى أمر الملك
 وأراضيه كما سبق لك أو نسبة ذلك للملك دون يوسف عليه السلام نظرا
 للاصل اه وموت يوسف كان بمصر ومدفنه الذي استقر فيه بعد الاول بالشام
 قال الحافظ اخرج الحاكم في المستدرك وصححه عن ابي موسى الاشعري ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان موسى حين أراد أن يسير بين اسرائيل
 ضل عن الطريق فقال لبي اسرائيل ما هذا فقال له عليا لبي اسرائيل ان
 يوسف عليه السلام حين حضره الموت أخذ علينا موثقا من الله تعالى أن
 لا يخرج من مصر حتى تنقل عظامه معنا فقال موسى أياكم يدرى أين قبره
 فقالوا ما يعلم أحد مكان قبره الا يجوز لبي اسرائيل فامرسل اليهم موسى
 فقال لهنادينا على قبر يوسف قالت لا والله حتى تعطينيكمي قال وما
 حكمك قالت اكون معك في الجنة فكانه كره ذلك فقبل له أعطها
 حكمها فأعطها فانطلقت بهم الى بحيرة مستنقعة ماء فقالت لهم نصبوا عنهم
 الماء ففعلوا فقالت احفروا حفرا فاستخرجوا عظام يوسف عليه السلام
 فلما اقلوه من الارض اذا بالطريق مثل ضوء النهار وفي رواية لابن عبد الحكم
 مرفوعا وفيه فقالت اني اسأل أن اكون أنا وأنت في درجة واحدة في الجنة
 وبرقة على بصري وشبابي حتى اكون شابة كما كنت قال لك ذلك اه وعن
 ابن عباس ان هذه اليهودية قال لها سارح بنت ايشابن يعقوب فلذلك قالت

بلد بميد قريب لا يوتى من وجهه من الوجوه الامن غابة وحمراء فاقبوم وسط
مصر كمثل مصر في وسط البلاد لان مصر لا توتى من ناحية من التواحي الامن
حمراء أو مفازة وقد اقطعها اياها فلاتر كن وجهها ولا نظرا الا بلفقه فقال
يوسف نعم أيها الملك متى أردت ذلك فابعث الى فاني ان شاء الله فاعل قال ان
احبه الى وأوفقه اعمله فواحي الى يوسف عليه السلام أن يحفر ثلاث خيل
خليجا من اعلى الصعيد من موضع كذا الى موضع كذا وخليجا شرقيا من موضع
كذا الى موضع كذا وخليجا غربيا من موضع كذا الى موضع كذا فوضع
يوسف عليه السلام العمارة فحفر خيلج المنى من اعلى اشمون الى اللاهون
وحفر خيلج القيوم وهو الخيلج الشرقى وحفر خيلجا من قرية يقال لها
تهنمت من قرى القيوم فخرج ماؤها من الخيلج الشرقى فصب في النيل وخرج
من الخيلج الغربى فصب في حمراء تهنمت الى الغرب فلم يبق في الجوبة ماء ثم
أدخلها القفلة فقطع ما فيها من القصب والطرفا وخرجه منها وكان ذلك
ابتداء جرى النيل وقد صارت الجوبة أرضا نقيصة بربة وارتفع ماء النيل
فدخل في رأس المنى فخرى فيه حتى انتهى الى اللاهون فقطعه الى القيوم
فدخل خيلجها فسقاها فصارت بلجة من النيل وخرج اليها الملك ووزرائه
وكان ذلك كله في سبعين يوما فلما نظر اليها الملك قال لوزرائه هذا عمل ألق
يوم فسميت القيوم فصارت تزرع كما تزرع مزارع مصر قال ثم بلغ يوسف قول
وزراء الملك وانه انما كان ذلك منهم على المحنة فقال للملك ان عندى من
الحكمة والتدبير غير ما رأيت فقال له الملك وما ذلك قال أنزل من كل كورة
من كور مصر أهل بيت وأمر أهل كل بيت أن يبنوا لانفسهم قرية وكانت
قرى القيوم على عدد كور مصر فاذا فرغوا من بناء قراهم صيرت لكل قرية
من الماء بقدر ما اصير لها من الارض لا يكون في ذلك زيادة على أرضها
ولا نقصان واصير لكل قرية شربا في زمان لا ينالهم الماء الا فيه واصير مطا طنا
للمرتفع ومن رتفع الله مطا طى باوقات من الساعات في الليل والنهار واصير لها
مصاب فلا يقصر باحد دون حقه ولا يزداد فوق قدره فقال له فرعون هذا من
ملكوت السماء قال نعم فبدأ يوسف عليه السلام فامر بينان القرى وحدد لها
حدودا وكانت أول قرية عمرت بالقيوم قرية يقال لها شانه وهي القرية التي

على ذلك وان التركة تكون لهم الغلبة على هذه البلدة فسمناها القاهرة
 وغير اسمها الاقل اه (استطرد لطيف) يتعلق ببيان حضور بعض الخلفاء
 ومنه انتهى نهر بلدتنا العدو او ما حولها وهو المسمى الآن بحري يوسف عليه
 السلام قال الحافظ اخرج ابن عبد الحكم عن ابن عباس قال فوَضَ الرِّيانُ
 الى يوسف عليه السلام تدبير ملك مصر وهو مؤذنين ثلاثين سنة الى ان قال
 ان الملك الريان بن الوليد صاحب يوسف عليه السلام لما هب له يوسف الرؤيا التي
 كان رآها ارسل اليه فاخرجه من السجن ودفع اليه خاتمه وولاه ما خلف يابه
 والبسة طوقا من ذهب وثياب حرير واعطاه دابة مسرجة مزينة كدابة الملك
 وضرب بالبلبل مصر ان يوسف خليفة الملك قال وما أحسن قول بعضهم
 أما في رسول الله يوسف اسوة • للملك مجبوس على الظلم والافك
 اقام جيل الصبر في الحبس برهة • قال به الصبر الجليل الى الملك
 قال ابن عبد الحكم حدثنا أسد بن موسى حدثني الليث بن سعد حدثني
 مشيخة لنا قال اشتد الجوع على أهل مصر فاشترى الطعام بالذهب حتى لم يجدوا
 ذهباً فاشترى بالفضة حتى لم يجدوا فضة فاشترى باغنامهم حتى لم يجدوا غنما فلم
 يزل يبيعهم الطعام حتى لم يبق لهم ذهب ولا فضة ولا شاة ولا بقرة في تلك السنتين
 فانهم في الثالثة فقالوا له لم يبق لنا شيء الا انفسنا واهلونا وارضونا فاشترى
 يوسف ارضهم كلها لفرعون ثم اعطاهم يوسف طعاما يزرعونه على ان لفرعون
 الخمس قال ابن عبد الحكم وفي ذلك الزمان استقطبت القيوم وكان سبب ذلك كما
 حدثنا هشام بن امصيا ان يوسف عليه السلام لما ملك مصر وعظمت منزلته
 من فرعون وجاوز سنه مائة سنة قال وزراء الملك له ان يوسف قد ذهب عنه
 وتغير عقله ونفذت حكمته فعنفهم فرعون ورد عليهم مقالهم فكفروا ثم عاودوه
 بذلك القول بعد سنين فقال لهم هلوا ما شئتم من أي شيء أختبر به وكانت
 القيوم يؤمئذ تدعى الجوبة وانما كانت لمسالمة ماء الصعيد وفضوله فاجتمع
 رأيهم على أن تكون هي الخصة التي يختصون بها يوسف عليه السلام فقالوا
 لفرعون سل يوسف أن يصرف ماء الجوبة عنها ويخرجه منها فتزداد بلدنا الى
 بلدك وخرجا الى خارجك قد عاين يوسف فقال له تعلم ان ابنتي فلانة بمكان مني
 وقد رأيت اذا بلغت أن أطلب لها بلدا وانى لم أصب لها الا الجوبة وذلك انه

تابع لها في الجباب والمحاسن ولذلك نقل الحافظ المذکور مصر هي اقليم
 الجباب ومعدن القرائب وكانت مدنها متقابلة على الشطرين كأنها مدينة
 واحدة والبساتين خلف المدن متصلة كأنها بستان واحد والمزارع من
 خلف البساتين حتى قيل ان الكتاب كان يصل من سكندرية الى اصوان في يوم
 واحد يناوله قيمة البساتين واحد الى واحد قال وقد مر الله ثلاث المعالم
 وطمس على تلك الاموال والمعادن قال وكانت مصر القديمة اسمها اقوس
 وكانت منف مدينة الملوك قبل القراعنة وبعدهم الى ان خربها بخت نصر
 وكان لها سبعون بابا قال وكانت حيطانها مبنية بالحديد وكان يجري تحت
 سرير الملك أربعة انهار قال وأول مدينة اختطت بمصر مدينة منف وهي غريب
 النيل وتسمى في عصرنا مصر القديمة ولما فتح عمرو بن العاص مصر امر المسلمين
 أن يخطروا حول فسطاطه ففعلوا واتصلت العمارة بعضها ببعض ويسمى
 مجموع ذلك الفسطاط ولم يزل مقر الولاية والجنس الى ولاية أحمد بن طولون
 فضايق بالجند والرعية فبنى في شرقه مدينة وسماها القطائع واسكنها مقدارها
 ميل في ميل الى أن قال ثم ملك العبيديون مصر في سنة ثمان وخسين
 وتلك سنة فبنى جوهر القائد مولى المعز مدينة في شرق مدينة ابن طولون وسماها
 القاهرة وبنى فيها القصور لمولاه فصارت بعد ذلك دار الملك ومقر الجند قال
 وكان جوهر لما بنى القاهرة سماها المنصورة فلما قدم المعز غير اسمها وسماها
 القاهرة وذلك لأن جوهر الملقب بامام السور جمع النجمين وأمرهم ان يختاروا
 طالع الحفر الاساس وطالع العارمى بجواره فجعلوا قوائم من خشبين القائمة
 والقائمة جبل فيه اجراس وأعلم البنائين أنه ساعة تحريك الاجراس يرمون ما
 بأيديهم من الطين والحجارة فوقه المتجمون لتحريك هذه السلعة وأخذ الطالع
 فاتفق وقوع غراب على خشبة من ذلك الخشب فقزكت الاجراس فظن
 الموكلون بالبناء ان النجمين حركوها فالتقوا بأيديهم من الطين والحجارة في
 الاساس فصاح المتجمون لا لا القاهرة في الطالع فضى ذلك ولم يتم لهم ما قصدوه
 وكان الغرض أن يختاروا طالع لا يخرج الملك عن نسلهم فوقع أن الرميح كان
 في الطالع وهو يسمى عند النجمين بالقاهر فعلموا ان الاثر لا بد أن يملكو اهذه
 البلدة فلما قدم المعز واخبر بهذه القضية وكان له خبرة عامة بالنجامة واقفههم

والبر والتقوى وبارك على نيلها وجبلها سبع مزارق وقال يا أيها الجبل
 المرحوم سفحك الجنة وترتك مسكة يدفن فيها غرام الجنة أرض حافظة
 مطبوعة رحيمة الى ان قال فكان آدم أول من دعا مصر بالرحمة والنصب والبركة
 والرافة قال وفي رواية عن عبد الله بن سلام قال مصر أم البركات نعم بركاتها من
 حج بيت الله الحرام من أهل المشرق والمغرب وان الله يوحى الى نيلها في كل
 عام مرتين مرة عند جريانها فيوحى اليه ان الله يأمرك ان تجري كما تؤمر ثم
 يوحى اليه ثانية ان الله يأمرك ان تفيض حسيدا فيفيض وان مصر بلد
 معافاة وأهلها أهل عافية وهي آمنة من يقصدها بسوء رده الله على وجهه
 وخيرها نهر العسل ومادته من الجنة وكفى بالعسل طعنا ما وشرا باوأورد عن علي
 بن أبي طالب انه لما بعث محمد بن أبي بكر الصديق الى مصر قال له اني وجهتك
 الى فردوس الدنيا قال وعن سعد بن هلال قال اسم مصر في الكتب السالفة أم
 البلاد قال وعن كعب قال في التوراة مكتوب مصر خزائن الارض كلها في
 أرادها بسوء قصمه الله قال وعن كعب قال لولا رغبتى في بيت المقدس ما
 سكنت الا مصر قبل ولم قال لانها بلد معافاة من الفتى ومن أرادها بسوء كبه
 الله على وجهه وهو بلد مبارك لاهله فيه قال وعن عبد الله بن عمر قال البركة
 عشر بركات في مصر تسع وفي الارض كلها واحدة ولا تزال في مصر بركات
 أضعاف ما في الارضين قال وعن حيوة بن شريح عن عقبة بن مسلم يرفعه ان
 الله يقول يوم القيامة لسا كفى مصر يعتد عليهم نعمه ألم اسكنكم مصر وكنتم
 تشبعون من خبزها وتزودون من مائها قال وعن أبي موسى الاشعري رضى
 الله عنه قال أهل مصر الجند الضعيف ما كادهم أحد الا كفاهم الله مؤنته
 قال نبيع بن عامر فاخبرت بذلك معاذ بن جبل فاخبرني ان بذلك اخبره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وقال أبو الربيع نعم البلد مصر يحج منها ياربين ويغزى منها
 بدرهمين مر يد الحجاج في بحر القلزم والقزوا الى سكندرية وسائر سواحل مصر
 قال وقيل ان يوسف عليه الصلاة والسلام لما دخل مصر وأقام بها قال اللهم اني
 غريب فخبها الي والى ككل غريب ففقت دعوة يوسف عليه السلام فليس
 يدخلها غريب الا احب المقام بها قال وعن دانيال عليه السلام قال يا بني
 اسرائيل اعملوا لله فان الله يجازيكم في الآخرة بمثل مصر دار الجنة واقليها

واذ انحن عند باب بغداد فانفتح كما قول مرة ثم الى المدرسة فانفتح له بابها
 ودخل داره فلما كان القدر أقسمت عليه ان يبين لي ما رأيت فقال أما البند
 فانها بلدة تسمى تهاوند وأما الستة نفر فهم الابدال وصاحب الانين سابعهم
 كان مريضاً فلما حضرت وفاته حضرته وأما الرجل الذي خرج يحمل شخصاً
 فهو أبو العباس الخضر عليه السلام ذهب به ليتولى أمره وأما الذي أخذت
 عليه الشهادة من فرجل من أهل القسطنطينية كان نصرانياً وأمرت أن
 يكون بدلاً عن المتوفى فألقي به فاسلم على يدي وهو الآن منهم نسأل الله أن يمن
 علينا بحفظ الايمان ويتفضل علينا بحسن الختام بجاه سيده ولده عدنان عليه
 الصلاة والسلام وأما الأسماء الموقوفة الدائمة على فضل مصر ونبيلها فقال
 الحافظ في حنين المحاضرة أخرج ابن عبد الحكم عن عبد الله بن عمرو بن
 العاصي قال خلقت الدنيا على خمس صور على صورة الطير برأسه وصدده
 وجناحيه وذنبه فالرأس مكة والمدينة واليمن والعهد والشام ومصر والجناح
 اليمن والعراق والجناح الايسر السند والهند والذنب من ذات الجلم الى
 مغيب الشمس وشراً في الطير الذنب وأخرج ابن عبد الحكم عن ابن لهيعة
 قال كان عمرو بن العاصي يقول ولاية مصر جامعة تفعل الخلافة وفي رواية
 عن ابن الحكم أيضاً قال كانت مصر قنطرة وجسوراً بتقدير وتدبير حتى ان الماء
 يجري تحت منازلها وأقيمتها فيجب سونه كيف شاء وأورسلونه كيف شاء وأفذل ذلك
 قوله تعالى فيما حكى عن قول فرعون أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجري
 من تحتي أفلا تبصرون ولم يكن في الأرض يومئذ أعظم من ملك مصر وكانت
 الجنات بما فتي السبل من أوله الى آخره في الجانبين جميعاً ما بين أوصوان الى
 رشيد وسبعة خيل خليج الاسكندرية وخليج سها وخليج ديباط وخليج منف
 وخليج الفيوم وخليج المنى وخليج سفروس جنات متصلة لا ينقطع منها نقي
 والزرع ما بين الجبلين من أول مصر الى آخرها ما بلغه الماء وكان جميع أرض
 مصر كلها تروى من ستة عشر ذراعاً لما قدر وادبر وامن قنطرة ها وخليجها
 وجسورها فذلك قوله تعالى كم تر ~~كوا~~ من جنات وعيون وزرورع ومقام
 كريم قال والمقام ~~الكر~~ هم المناير كان بها ألف منبر قال الحافظ في حديث
 طويل ذاكر فيه دعاء آدم عليه السلام لا أرض مصر بالرحمة والبركة والرفقة

سبعة والعمدة أربعة والفوت واحد فمكن النقاء المغرب ومسكن النقاء
 مصر وهـ مسكن الابدال الشام والاخبار سيأخون في الارض والعمدة
 في زوايا الارض ومسكن الفوت مكة فاذا عرضت لطالبة من أمر العامة
 ابتهل فيها النقاء ثم النقاء ثم الابدال ثم الاخيل ثم العمدة فان أجيبوا والا
 ابتهل الفوت فلا تم مسائلته حتى يجلب دعوته اه وفي كتابنا مشارق الانوار
 نقل عن المواجه المادية فيما أخرجه ابن عبد البر عنه عليه السلام ان بدلاء
 أمتي لا يدخلون الجنة بكثرة صلاتهم ولا صيامهم ولكن يدخلون بسلامة
 صدورهم وخصاوة أنفسهم وفي رواية بزيادة واتصح للمسلمين اه وأخرج أبو
 نعيم وتام وابن عساکر عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خيار أمتي في كل قرن خصاله والابدال أربعون فلا التساماة ينقصون
 ولا الأربعون كلها مات رجل أبدل الله مكانه من التساماة وأدخل من
 الأربعين مكانه قالوا يا رسول الله لنا على أعمالهم قال يعفون عن ظلمهم
 ويعتقون الى من أساء لهم ويتواسون فيما آتاهم الله وفي رواية للديلمي في
 مسند الفرقان من الابدال أربعون رجلا وأربعون امرأة كل مات رجل أبدل
 الله مكانه رجلا وكل ماتت امرأة أبدل الله مكانها امرأة (لطيفة)
 ذكر العارف الكبير الامام الطائفي رحمه الله في كتابه كفاية المعتقد عن بعض
 أصحاب الشيخ عبد القادر الكيلاني رضي الله عنه قال خرج الشيخ عبد القادر
 من داره ليلة فثأولته ابريقا فلما يأخذه وقصد باب المؤسسة فافتح له فخرج
 وخرجت خلفه ثم عاد الباب مغلقا ومشى الشيخ الى قرب باب بغداد فافتح له
 وخرج وخرجت معه ثم عاد الباب مغلقا ومشى غير بعيد فاذا غني في بلد
 لا أعرفها فدخل فيها كما يلبس بالبطا واذا فيه ستة نفر قبادروا الى السلام على
 الشيخ والقبائل سارية هنالك فوجعت من جانب ذلك المكان أن ينالهم بلبث
 الايسر احقى سكن الاثنين ودخل ورجل وذهب الى الجهة التي سمعت فيها
 الاثنين ثم خرج يحمل شخصا على عاتقه ودخل آخر مكشوف الرأس طويل
 الشارب وجلس بين يدي الشيخ فأخذ عليه الشيخ الشهادتين وقص شعر رأسه
 وشواربه وألبسه طاقية وعمامة حمدا وقال لا والله لا أكون ان يكون
 هذا بدلا عن الميت قالوا نعم وطاعة ثم خرج الشيخ وتركهم وخرجت خلفه

مستقدمون على قوم جعد رؤسهم فاستوصوا بهم خيرا فاتهم ثم قوة لكم وبلاغ
 الى عدوكم باذن الله يعني قبط مصر واخرج ابن عبد الحكم من طريق أبي سالم
 الجبائي صفيان بن هاني ان بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أخبره انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انكم ستكونون اجنادا
 وان خير اجنادكم اهل الغرب منكم فاتقوا الله في القبط لا تأكلوهم اكل
 الخضر واخرج ابن الحكم عن مسلم بن يسار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال استوصوا بالقبط خيرا فانكم ستجدونهم نعم الاعوان على قتال عدوكم
 واخرج ابن عبد الحكم عن موسى بن ايوب الفاسقي عن رجل من الربدان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مرض فأنهى عليه ثم أفاق فقال مثل ذلك ثم أنهى عليه الثالثة
 فقال مثل ذلك فقال القوم لقد سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الادم
 الجعد فقال قبط مصر قاتلهم أخوال وأصهاروهم اعوانكم على عدوكم
 واعوانكم على دينكم قالوا كيف يكونون اعوانا على ديننا قال
 يكفوكم أعمال الدنيا وتفرغون للعبادة قال واخرج ابن الحكم عن يزيد
 ابن حبيب ان المقوقس أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم صلا من عمل
 بها فحبب النبي صلى الله عليه وسلم قد عاقى عمل بها بالبركة من عمل حسن
 الاستاذ قال واخرج ابن عبد الحكم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا فتح عليكم مصر فاتخذوا فيها جندا
 كتبها قال واخرج محمد بن الربيع عن عمرو بن الحمق انه قام عند المنبر بمصر
 وذلك عند قننة عثمان فقال أجمع الناس الى سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول انما ستكون قننة خير الناس فيها الجند القريب فانتم الجند الغريب
 فجتكم لا كون معكم فيما أنتم فيه قال واخرج ابن عساكر في تاريخه ورضي
 الله عنه قال قبة الاسلام بالكوكة والهيرة بالمدينة والنجباء بمصر والابدال
 بالشام واخرج ابن عساكر من وجه آخر عن علي قال الابدال من الشام
 والنجباء من أهل مصر والاختيار من أهل العراق وفي رواية أيضا والنجباء
 مصر والقطب باليمن واخرج الخطيب وابن عساكر عن عبيد الله بن محمد سمعت
 الكوفي يقول النجباء ثلثائة والنجباء سبعون والبدلاء أربعون والاختيار

قال تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام وقد أحسن بي إذا أخرجني من
السجن وجاء بيكم من البدو فجعل الشام يد وأوصى مصر مصر أو مدية قال
قائدة اشهر على السنة كثير من الناس في قوله تعالى مأريكم دار الفاسقين
انها مصر وقد نص ابن الصلاح وغيره من الحفاظ على ان ذلك غلط نشأ من
تصنيف وانما الوارد عن مجاهد وغيره من مفسري السلف في قوله سأريكم
دار الفاسقين قال مصيرهم ومهفت بمصر وأما الاكثار التي ورد فيها ذكر مصر
فقد قال أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحليم في فتوح مصر
حدثنا أشهب بن عبد العزيز وعبد الملك بن مسلمة قالوا أنبأنا مالك بن أنس
عن ابن شهاب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول إذا افتتحت مصر فاستوصوا بالقبط خيرا كان لهم
ذمة ورحما قال ابن شهاب وكان يقال ان أم اسماعيل عليه السلام منهم
وأخرجها أيضا من طريق الليث عن ابن شهاب وفي آخره قال الليث قلت
لابن شهاب ما رجعهم قال ان أم اسماعيل منهم وأخرج أيضا من طريق
ابن عيينة وابن اسحاق عن ابن شهاب هذا حديث صحيح أخرجه الطبراني
في معجمه الكبير واليهي وأبو نعيم كلاهما في دلائل النبوة وأخرج مسلم
في صحيحه عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم سيقبضون
أرضا يذكر فيها القيراط فاستوصوا بأهلها خيرا فان لهم ذمة ورحما فاذا رأيت
رجلين يقتتلان على موضع لبنه فاخرجوا منها قال قرأ أبو ذر ربيعة وعبد
الرحمن بن شرحبيل بن حسنة ينسازعان في موضع لبنه فخرج منها وأخرج ابن
عبد الحليم من طريق مجير بن ذافر المصافري عن عمرو بن العاص عن
عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ستفتح عليكم بعدى مصر
فاستوصوا بقططها خيرا فان لكم منهم ذمة وصبرا وأخرج الطبراني في
الكبير وأبو نعيم في دلائل النبوة بسند صحيح عن أم سلمة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم أوصى عند وفاته فقال الله الله في قبط مصر فانكم ستظهرون عليهم
ويكونون ائمة عترة واعوانا في سبيل الله وأخرج أبو يعلى في مسنده وابن
عبد الحليم بسند صحيح من طريق ابن هاشم الخولاني عن أبي عبد الرحمن
الجديلي وعمرو بن حرب وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انكم

في الارض ولنعلمه من تأويل الاحاديث وقال تعالى فليأبرح الارض حتى
 يأذن لي أبي قال ابن جرير أي لن أفارق الارض التي أنا بها وهي مصر حتى
 يأذن لي أبي بالخروج منها وقال تعالى وزيد أن نمن على الذين استضعفوا
 في الارض الى قوله ونمكّن لهم في الارض وقال تعالى ان تزيد الا ان تكون
 جبارا في الارض وقال تعالى لكم الملك اليوم ظاهرين في الارض وقال تعالى
 أنذر موسى وقومه ليفسدوا في الارض الى قوله ان الارض لله يورثها من
 يشاء من عباده الى قوله عسى ربكم ان يهلك عدوكم ويستخلفكم في الارض
 المراد بالارض في هذه الآيات كلها مصر وعن ابن عباس وقد ذكر مصر فقال
 سميت مصر بالارض كلها في عشرة مواضع من القرآن قال قلت بل في اثني
 عشر موضعا كما ذكر وقال تعالى وأورثنا القوم الذين كانوا يستضعفون
 مشارق الارض ومقاربها التي باركنا فيها قال الليث بن سعد هي مصر بارك
 فيها بالنيل حكاه أبو حيان في تفسيره وقال القرطبي في هذه الآية الظاهر
 انهم ورثوا أرض القبط وقيل هي أرض الشام ومصر قاله امصاق وقتادة
 وغيرهما وقال تعالى في سورتي الاعراف والشعراء يريد أن يخرجكم من
 أرضكم وقال تعالى ان هذا البلد ~~مكرّم~~ ومكرّمه في المدينة لتخرجوا منها أهلها
 وقال تعالى فأخرجناهم من جنات وعيون وكنوز ومقام كريم وقال تعالى
 كم تركوا من جنات وعيون وزروع ومقام كريم قال الكندي لا يعلم بلد
 في اقطار الارض اثني الله عليه في القرآن يمثل هذا الشاء ولا وصفه يمثل هذا
 الوصف ولا يشبهه بالكرم غير مصر وقال تعالى ولقد بؤنا بنى اسرائيل مبوءاً
 صدق وأورده ابن زولاق قال القرطبي في تفسيره أي منزل صدق محمود مختار
 يعني مصر وقال الفصاح هي مصر والشام وقال تعالى كمثل الجنة ربوة وأورده
 ابن زولاق وقال الربا لا تكون الا بمصر وقال تعالى ادخلوا الارض المقدسة
 التي كتب الله لكم وأورده ابن زولاق أيضا وحكاه أبو حيان في تفسيره قولاً انها
 مصر وضعه وقال تعالى أولم يروا أناسوق الماء الى الارض الجرز قال قوم
 هي مصر وقولاه ابن ~~كثير~~ في تفسيره وقال تعالى وقد ركبها أقوامها قال
 عكرمة منها القرطبي بمصر وقال تعالى ارم ذات العماد التي لم يخلق مثلها في
 البلاد قال محمد بن كعب القرطبي هي الاسكندرية ثم قال لطيفة قال الكندي

يا من يساهو بفقداد ودجلتها * مصر مقدمة والنسج للبل
 وفاءك برهاناء لي فضلها ما ورد في الكتاب العزيز الذي يفرسان عن
 وجه التميز كما يكاد خاتمة الحفاظ على الاطلاق وسلمان المحدثين في زمانه من
 غير مربية ولا شقاق الامام جلال الدين السيموطي في كتابه حسن المحاضرة
 ولفظه ذكر المواضع التي وقع فيها ذكر مصر في القرآن الكريم صريحاً
 أو كناية قال ابن زولا قد ذكرت مصر في القرآن في ثمانية وعشرين موضعاً قال
 قلت بل أكثر من ثلاثين ثم مردها وحسبك منها في التمدب الى سنكها الا مصر
 الصريح من قوله تعالى وأوحينا الى موسى وأخبرناه ان نبأ قومك بغير
 بيان وقال تعالى اهبطوا مصر فان لكم بها ما اتتم وقال تعالى وقال الذي اشتراه
 من مصر لاني اراه كرمي ثم اراه وقال تعالى حكاه عن يوسف عليه السلام
 ادخلوا مصر ان شاء الله آمنين وقال تعالى حكاه عن فرعون اليس لي ملك
 مصر وهذا الانهار تجري من تحتي وقال تعالى وقال نصوة في المدينة ههنا
 العزيز تراود فتاها عن نفقة وقال تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من
 أهلها وقال تعالى فأصبح في الله شهيداً نزيهاً وقال تعالى وبما أوجع من
 أنهي المدينة قبيحاً وقال تعالى وجعلنا ابن مريم وأمه آية وآتيناهما ما لم
 يروا ذات قرار ومعين * قال اخرج ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن يزيد بن ابي
 في الآية قال هي مصر وليس الربا لا بمصر والماء حين يرسل فيكون الربا
 على القرى ولولا الابل لفرقت القرى قال وأخرج ابن المنذر في تفسيره عن
 وجب بن جهم في قوله تعالى الى روضة ذات قرار ومعين قال هي مصر قال
 وأخرج ابن عباس في تاريخ دمشق عن الفضال عن ابن عباس أنه عيسى كان
 يرى الباب في صباه الهاماً من أمه ففشا ذلك في اليهود وترجع مبعي
 فهو بيت بني اسرائيل فحلفت أمه عليه فأوحى الله تعالى اليها ان تطلق به
 الى أرض مصر فذلك قوله تعالى وآتيناهما الى روضة ذات قرار ومعين
 وفي رواية لابن مسعود كراهنا كنسدر به وقال تعالى حكاه عن يوسف اجمعتني
 على خزانة الارض وقال تعالى وكذلك مكنا ليوسف في الأرض حيث
 يشاء قال اخرج ابن جرير عن البدي في الآية قال استعمله الملك على مصر
 وكان صاحب أخرها وقال تعالى في أول السورة وكذلك مكنا ليوسف

يستعمل لفظ الوقف بمعنى الاقرار بالارصاد والاشتراف في معنى الامسالة كما
استعمل لفظ الرهن فيمن وقف كتابا بشرط ان لا يعطى الارهن وأراد به
التذكرة لا الرهن الحق في قاسم الرهن هنا مجازيا باسم الوقف هنالك ووافق ابن
أبي عصرون على ذلك جم غفير من فقهاء عصره منظر الى هذا المعنى ووقف نوو
الدين الشهيد كثر من أراضى بيت المال على جهات من الخير بالشام
ووقف صلاح الدين بن أيوب كثير على الفقهاء بالقاهرة وبمصر والشام الى
ان جاء الملك الصالح ووقف على مدرسته التي بمصر بين التصرين ولست أرسل
الحسان فوقف على أولاده وأمراته وأصحابه وكان الشيخ عبد السلام في زمانه
فرأى ان المعنى الذي أنشأ به ابن أبي ضرور قد زيد عليه وتعدى حده
فأستقر نظره على جوارحه على المدارس والربط وما تراها الجهات التي لها استحقاق
في بيت المال وعلى منعه من أولاد الملوك وأرضائهم لانتهم لا استحقاق لهم
في بيت المال ثم رأى ان منهم من يقف أرضا واسعة على مدرسة يكفيها منها
البعض ويجعل ما فضل لذريته فقص على ان الوقف يصح في قدر المدرسة
ويطل في الذرية وهذا في غاية التحرير ثم لما جاءت الدولة المملوكية أكثر
ملوكها أمر وها في ذلك والله أعلم وقوله أول من رصداى آخره بمعنى بعد
أمير المؤمنين عمرو بن الخطاب فانه كافي حسن الحاضن وان أول من وعد من بيت
المال من الارض أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وصلى الله
وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كلفاء كل
المناكرون وغفل عن ذكر المال فافلون

الفصل الرابع من الباب الرابع هل لمصر حرية على غيرها حيث ذكر في القرآن
في عدة مواضع فأقول وبالله التوفيق اعلم ان الله جل ثناؤه وعز سلطانه قد خص
مصر بطلائف محاسن ينتج اشكالها الفخر لها بالقباس على سائر الاقطار
ولطائف أجادن تقضي بأنها هبة الدنيا التي تنشرح لها الصدور وتفرج بها
الاكذار ومنطق بوزن بفضلها السافر سفور الشمس الضاحية ومواهب
نور من قوى ارم ذات السما اذا عمدت تنشر محاسنها الباهية فلمرى ما
يقصد ادود جلتها الذهب في جنب حدائقها الا كسراب ببيعة بل كهباء
عند تصورها الرقيقة وخصونها المنيفة ولذلك قال بعض الاكابر

النهار وغالب أعيان العلماء والائمة بنماشون عن ذلك وعلى تقدير انه لا يتماشى
عن ذلك يخشى انه اذا تردد على الامثال من الخلفاء واللاطين ونحوهم
لا يهتف على خواطرهم ولا يهتزع على قلوبهم فيزداد منهم ابعادا وبعدا وطردا
فلذلك ما كان الواحد منهم يمدقونه بل يموت جوعا ولا يشعر به أحد كما وقع
للقائل

يا أهل بغداد صبت أرضكم • عن بلها بالانام من قبضه
قد صدمت القضاة ضدكم • أكلت كتي كاتني أرضه
وكان اذا غسل ثوبه لم يجد ثوبا نيا يلبسه ويخرج به الى الناس حتى ربحا ترك
الجمعة والجماعة لذلك وقد شفى ذلك

قوم اذا غسلوا ثياب جالهم • لبسوا البيوت الى فراغ القائل
ويكفيك ان الامام الشافعي رضى الله عنه أقام بمصر أربع سنين بعد خروجه
من بغداد فآثر من قسنة القول بخلق القرآن فما كان يهدم ما يفتقه على نفسه الا
ما تبرعت به السيدة نفيسة رضى الله تعالى عنها فانها جطت له راتبها من مالها
تدفعه اليه كل شهر قال ولقد بلغني انه كان يطوف بالبيت الحرام ويقول اللهم
لا تخلفني من الحساد أبدا وحقيقة الحال لا يهدم الا الكامل وكل محسود
مبغوض قال وأما زمن الفاطميين بمصر والشام فكان أشد سوءا وأعظم بلية
وكان لا يهتفى منهم بيرة الا من واقفهم على الرقص والكفرات التي كانوا يجملون
الناس عليها فآثا ل عالم منهم رزقا قط بل بعد سلامته من شرهم غاية القيمة فلما
فرج الله على الناس بالملك نور الدين بن يوسف بن أيوب ورأى أن يفرز من
أراضي بيت المال طائفة للعلماء والطلبة والصوفية والفقراء والضعفاء وذوى
الانساب من البكرية والعمرية وغيرهم ولم يكن أحد سبقه الى ذلك فاستفتى
العلامة شهاب الدين بن أبي عسرون وكان متصلا به معظما عنده في
المصلحة في ذلك لما فيه من ابطال حقوق هؤلاء من بيت المال اليهم على وجه
متيسر أو قريب من التيسر فأفتاه بجواز ما أراد على معنى انه ارضاد
أو افرار ولم يقصد انه وقف حقيقي ككفين وقفها مال كها ورأى قول الفقهاء
في باب السرقة لو سرق أحد مال بيت المال ان أفرز طائفة ليس هو منهم قطع
والانفصال ان هذا افرار لهؤلاء الطوائف وهو جائز بالاتفاق ولا يضر أن

أولادهم وأمرتهم • قلت والتعقيق أنه لا خلاف بين هؤلاء الأئمة فيما
قالوه فإن الذي قاله السبكي هو قاعدة المذهب إذ لا يصح الوقف من
غير مالك والذي أفتى به ابن أبي عصرون ومن معه مخالفاً لذلك لم يقصدوا
به أنه وقف حقيقي وإنما أرادوا أن ذلك إرصاد أو إفراز لبعض مال بيت المال
على بعض مستحقه ليصلوا إليه بسهولة فأفتوا بجواز ذلك إعانة للمستحقين
في بيت المال على وصول حقهم منه لما كان وصول الفقهاء والفقراء
والضعفاء إلى الخلفاء والملوك وأخذ حقهم منهم متعذراً ومتعسراً • وهاهنا
يماخى عن القاضي عبد الوهاب أحد أئمة المالكية أنه في زمانه خرج
من بغداد إلى مصر فخرج معه أربعة مائة طيلسان يودونه ويكفون على
فراقه ويتألون لبعاده ويستوحشون له فقال لما رأى ذلك منهم والله لو كان
لي في بلدكم درهمان لم أخرج منه فلم يسمح له أحد منهم بذلك فوادعهم
واصرف وهو القائل لهدى البشير

يا لهف قلبي على تنين لوجعنا • عندي لكنت إذا من أعظم البشر

كفاف عيش يقيني ذل مسئلة • وخدمة العلم حتى ينتهي عمري

وذكر ياقوت الحموي في معجم الأدباء أن النضر بن شميل لما خرج من
البصرة خرج معه سبعمائة طالب ليكون خروجه وبثه كون ضياع حالهم
بعده فقال لهم عند وداعهم والله لو كان لي عندكم رغيفان ما خرجت من
بين أظهركم فلم يسمع أحد له بذلك وذكر السعدي في تعليقه أن خالد بن
الكاتب لما خرج من بغداد إلى مصر خرج معه جمع كثير لوداعه وكل شخص
يذكر شيئاً مما احتوى عليه من لطفه وشعره ورقته وأدبه فقال لهم والله
يا أسيادي وأولادي وأخواني لو أن لي بين أظهركم كل يوم كبسة بأقلامها
خرجت من بين أظهركم فلم يتكلف أحد منهم بأن يتكلف له بها فخرج من عندهم
فانظر إلى هؤلاء العلماء الأعلام وعدم وصولهم إلى أدنى معيشة من رؤساء
الأنام وما كان يصل أحد إلى عطائه من بيت المال في زمن الخلفاء العباسيين
والأمويين إلا من يتردد إلى الوزير ويلزم بابه ويواقفه على ما يرويه هو
والتعليقة من الأغراض الفاسدة ومن يتردد مراراً ويلازمها على مجانس
الخلفاء ويتناشد الأشعار ويتطرح الأخبار ويذل نفسه آتاء الليل وأطراف

السلطين وتداولتها الناس جيلا بعد جيل لينتفع بها الضعيف وكل من لا قدرة له على الكسب وهو من الفعل الحسن الذي يثاب فاعله فيجب على كل من يتولى من السلطين أو الوزراء ان يجبره ولا يعارض فيه لان الخير لا يتقطع والمطلوب منه ان يزيد على من سبقه في الخيرات قال نعم يجب عليه ابطال ما جع المسلمون على فخرهم من نحو المكوس وسائر انواع الظلم التي ما انزل الله بهم من سلطان وانما احده المحدثون ويكون تغيير ذلك عملا يجبر من رأى منك منكر اقليغيره يسهه أو يلسانه أو يقبله قال ولا سيما في مصرنا الذي انتشر فيها الباطل انتشلوا قال وحسبنا الله ونعم الوكيل اه نفرأوى وأجاب العلامة الشيخ محمد شقن ووافق على ذلك الشيخ عبد الباقي والامام الزرقاني وكذلك اجوبة السادة الشافعية ثم يلا على ما في شرح العلامة الرمل على المنهاج بهج وقف الامام فهو أراضى بيت المال على وجه ظهور المصلحة لان تصرفه منوط بالمصلحة وسيأتى تفعة ذلك في جواب الامام السيوطي * وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كلما ذكرنا الذين وعظ من ذكره الغافلون وشرف وكرم وعظم

الفصل الثالث في أول من رصد من بيت مال المسلمين على من يستحق من الفقراء والعلماء قال الحافظ السيوطي في رسالته المسماة بالنقل المستور في جواز قبض المعلوم من غير حضور قال وملخص ما أقول هنا ان ايقاف الامام أراضى بيت المال قل من تعرض له من الاصحاب لانه لم يقع في الزمن القديم ورأى السبكي عدم جوازه لان شرط الموقوف ان يكون ملكا للواقف والامام ليس بمالك لذلك لكن ابن أبي عصرون افتى بالجواز انا استفتاء الملك نور الدين الشهيد في ذلك وهو أول من أحدث وقف أراضى بيت المال على جماعات الخير من المدارس والبيمارستان والاشخاص المعينين ولم يقع ذلك الا حديثا قبله من السلطين كما حكيت في تاريخي الكبير ووافق ابن أبي عصرون على ما أفتى به جماعة من الشافعية وغيرهم من اصحاب المذاهب الاربعة في عصره وبعده لما رأوا ما رآه وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام للملوك ان يقفوا ما لهم أن يملكوه ابتداء على جهة الخير ما تنصفه تلك الجهة كالمدارس والربط دون ما لا يجوز لهم تملكه كوقف الصباغ على

صحيح بلا حرمه ولا كراهة فليس لاحد نقض ذلك من غير مصلحة اذ تصرف
 الامام ونوابه منوط بالمصلحة ولا مصلحة في قطع الحق من مستحقه اهـ ووافقهم
 على ذلك مولانا وشيخنا الشيخ احمد التونسي الشهير بالدقوسي انتهى اذا
 علمت ذلك كله تعلم صحة الارصاد لاراضي بيت المال وغيرها ولو على معين حيث
 كان المرصد عليه من مصارف بيت المال ويكون الارصاد لازما لا يجوز نقضه
 ولا اخراجه من ايدى مستحقه غير انه ليس وقفا حقيقيا فلا تراعى شروطه
 بالمعنى السابق وهوانه اذ ارأى ولي الامر المصلحة في زيادة فيه أو نقص في
 مصارف الوقف المذكور يسوغ له ذلك وليس المراد أن يصرفه عن الجهة التي
 عينت في الارصاد كأن يمنع من عين فيه ويصرف استحقاقه لغيره وحينئذ
 لا يصح العدول عما ذكر حيث كان مجعما عليه سيما والواقع في هذا الزمان أن
 الارصادات يصدر بها أمر ولي الامر بعد عرض المقطع له لاعتباره بايقافها
 وارصادها على الذرية وظهورهم والمصالح العامة في الحال تارة والمآكل اخرى
 وفعل الخيرات والقربات فيصدر الامر العالي بتنفيذ ذلك واجرائه ولا يصح
 القول بالقضاء منطوق الاوامر الشريفة التي تصدر من مملوكة واما لا
 لعاش المستحقين من الرعية والواجب عليه شرعا موافقة أمره الكريم لما
 أوجب به علماء المذاهب الاربعة فلا سبيل الى نقضه مع ان علماء المذاهب صرحوا
 بأن أمر الامير اذا صادف فصلا مجتهدا فيه نفذ فيجب اتباعه ولا يجوز اعدول
 عنه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وأما اجوبة
 السادة المالكية وهم العلامة النفاوى والعلامة الشيخ عبد الباقي والامام
 الزرقاني شارح الموطأ والمواهب والعلامة المحقق الشيخ محمد شمس الدين شيخ الازهر
 بوقته بالقضاء متقاربة المعنى والمبنى مع الاتفاق على الحكم ولفظ الامام
 النفاوى الحمد لله حق حمده ما وقع من السلاطين السالفة او نوابهم من
 الارصادات والوقوف من بيت المال على جهات البر والصدقة على فقهاء العلماء
 والفقهاء والقراء وعلى ما فيه مصلحة لمعوم المسلمين كالمساجد والرباطات
 والمدارس فانه صحيح يناهون عليه ولا يسوغ لاحد من يأتي بعدهم من السلاطين
 والوزراء التوقف فيه لانهم انما يصنعون ذلك على أنه من بيت مال المسلمين قال
 الامام القرافي في الفروق لاشك ان المرتبات الحادثة في مصر فأنم اوضاع

يخرج شيئا من يد أحد الابن حتى ثابت معروف وقد ذكر علمنا زمان من له حق
في ديوان الخراج فالمقاتلة والعلماء والمفتين والفقهاء وطلبة العلم يفرض
لأولادهم تبعا ولا يحسقط بموت الاب وفي البحر وتعطى المقاتلة كفايتهم وكفاية
عيالهم وكذلك العلماء يعطون من الخراج أرزاقهم وأرزاق عيالهم فان فضل
منه شيء يجوز صرفه الى الفقراء ونفقة الكعبة والرأى الى الامام من تفضيل
وتسوية من غير أن يميل الى هوى ولا يجل لهم الا ما يكفهم وأعوانهم وان
فضل من المال شيء بعد ائصال الحقوق الى أربابها قسمه بين المسلمين اه قال
شيخنا السيد أحمد الحموي رحمه الله ضمن فتوى له فقد استنفدت أنه لا يجوز
ابطال ما يستحقه المستحق من بيت المال وفيه غنائم وسبعمائه أراد
السلطان الظاهر برقوق نقض كل ما أرصده ملوك الدولة الكردية من بيت
مال مصر وقال انه أخذ بالحبس له من بيت المال وقد استغرق نصف أراضي
بيت المال وعقد لذلك مجلسا قاعدا حضره شيخ الشيوخ الشيخ أكمل الدين
شارح الهداية المنجي بالعناية شيخ السادة الخنقية في عصره وعلامة الدين
على الاطلاق سراج الدين عمر البلقيني والبرهان بن جماعة وغيرهم وانفقوا
على ان ما أرصد من جامكية أو طين وزرق يخرج من بيت المال ومن الديوان
على من كان مصر فام من مصارف بيت المال لاسيما الى نقضه وانفضل المجلس
على هذا قال العلامة السيوطي جلال الدين الحافظ وهذا الذي اتفقوا عليه
بعينه قاله العزيز بن عبد السلام سلطان العلماء فكلام العلماء في هذه المسألة يوافق
بعضه بعضا اه المقصود نقله من فتوى السيد المذكورة وأجاب شيخنا
الشيخ على العقدي الخنقي أطال الله عمره بقوله الارصادات والمربيات من
الجوامك والاطيان والجرابات لاشك في صحها وجوازها حيث كان المرصد
والمرتب السلطان أو نائبه باذن السلطان أو اذن النائب لان النائب
كالسلطان في الاذن فيجوز للوزير ونائبه ان يرصد ويرتب جوامك وطينة ونحو
ذلك لما فيه من المصلحة حيث كان من أرصده عليهم من مصارف بيت المال
كقراء ومؤذنين وعلماء وأئمة وأراذل وغيرهم وهذا لما فيه من ائصال الحق
الى مستحقه فيكون جائزا بل واجبا لما قلنا وهذا امر مجمع عليه وحينئذ فما
رتب وكتب على أولاد وعيال وعتقاء ومساجد وغير ذلك من وجوه الخيرات

وأراد إبطاله ونقضه فكتب عند ذلك افتاء من أكابر علماء المذاهب الأربعة
 بعدم جواز نقض ما رصد وكتب مع ذلك اعراض للسلطان الاعظم أحمد ابن
 السلطان محمد معصوماً بافتاء من علماء المذاهب الأربعة بوقته فحين طرق
 بمساع مولانا السلطان شرفه بخط شريف بأبقاء ما كان على ما كان من
 الارصادات والمرتبات على ما هي عليه من غير نقض ولا ابرام وعند وصول
 ذلك الى مصر اضرت عمت الرعايا بالدعاء لمولانا السلطان من الخاص والعام
 وصورة السؤال ما تقول السادة العلماء رضى الله تعالى عنهم في الجوامك
 والاطيان والجرايات المرصدة على أولاد وحيال والمرتبات على خيرات مقصود
 بها وجه الله تعالى هل هي صحيحة اذ رأى السلطان أو نائبه في ارصادها مصلحة
 للمسلمين وابراء الخيرات الى يوم الدين واعانة لمن صاروا بامور الدين مشغولين
 أم لا واذ قلتم بصحتها هل يجوز لمن يتولى بعده من السلاطين والوزراء نقض ما
 رصده من قبله أو لا يجوز له نقض شيء مما رصده من الجوامك وغيرها الاضرار
 النقض بالرعية أفيدوا الجواب فأجاب شيخنا الشيخ علي الحسيني الحنفي بقوله
 الحمد لله الارصاد بلفظ أولاد وحيال وعلى شعار الاسلام والمصالح العامة
 الدينية بأوامر الوزراء المصرية صحيح وكذا تراهم أيضاً صحيح لا يجوز نقضه
 ولا إبطاله بغير مسوغ شرعي حيث كان المرصد عليهم من مصارف بيت المال
 من العلماء والقراء والايام والتساع والارامل والمفتين وطلبة العلم وذرايرهم
 اذ الضمير فيه عائد على الكل كما في مسكين واعقده في البحر وتبمه صاحب شرح
 تنوير الابصار المسيحي بالدر المختار والعلة ان هذا مال بيت المال وصل الى
 المسلمين من غير قتال فأعتد لمصلحتهم وهؤلاء علم المسلمين وفقه الذراري على
 الآباء وادار الارزاق على ذوى الاستحقاق من أقوى دعائم السلطنة العلية
 ومن أطيب ثمراتها الجنية لا يجوز نقضه بالاتفاق لما تقر في كتب الفروع
 ان تصرف الامام وكذا نائبه منوط بالمصلحة وظاهر انه لا مصلحة في قطع
 ارزاق المستحقين من بيت المال قالوا واذ كان فعل الامام مبني على المصلحة
 فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعاً أى لا تجب طاعته الا اذا وافق
 أمره الشرع فان خالف الشرع لم ينفذ ما أمر به أى لا يتبع قوله ولا يطاع بل
 تجب مخالفته ولهذا قال أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج ليس للامام أن

يخبر السلطان ونائبه وكل من بسط يده في الارض احداث من تبت على
الخيرات وفعل القربات ثم نقل أجوبة علماء المذاهب كلها بموافقة ذلك ثم قال
وقد وقع للسلطان سليمان ان وزراءه أشاروا عليه بنقض الاقاف أو المرتبات
المصرية فكتب خطا بشرى فقال فيه اذا قال أحد من المذاهب الثلاث يجوز
الارصاد ونحوه من بيت المال بعمل بذلك ويتبع وبالوقت والمرب يتنفع ولا
يسئل الى نفسه ثم قال وفي رسالة العلامة السيد أحمد التي ألفها في حجة ولزوم
الارصادات من بيت المال للاراضي وغيرها على المصارف السابق ذكرها ان
الملك الكامل من بني أيوب لما ملك مصر أرسل وزيره ليكتشفه عن أحوال
مصر وجباية أموالها فكتب اليه الوزير يخبره ان المرتب من بيت أموال
المسلمين في كل سنة صدقات للعلماء والفقراء ثمان وسبعون ألف دينار ويحصل
بذلك خلل في الخزائن ونقص في الأموال فكتبه السلطان الفاقة مرة المذاق
والحاجة تذل الاعناق والمال مال الله وهو الرزاق ما عندكم يتقد
وما عند الله باق فاما لا يحب ان يثبت عسا المنع ومن غير ما الاطلاق والاسرار
الحسنة من مكارم الاخلاق واليكم هذا الحديث يساق قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من تسبب في قطع رزق أخيه المسلم قطع الله رزقه اهاذا علمت ذلك
مكلاه نعم حجة الارصاد لاراضي بيت المال وغيرها ولو على معين حيث كان
المردد عليه من مصارف بيت المال ويكون لازما لا يجوز نقضه ولا اخلاله
من أيدي مستغيبه غير أنه ليس وقفا حقيقيا فلا تراعى شروطه بالعنف السابق
وهو انه اذا رأى ولي الامر المسلمية في زيادة فيه أو نقص في مصارف
الارصاد المذكرة ليسوغ له ذلك وليس المراد أن يصرفه عن الجهة التي عينت
في الارصاد كما أن يمنع من معين فيه ويصرف استحقاقه لغيره وحينئذ لا يصح
الصدول عما ذكر حيث كان يجمع عليه من المذاهب الأربع وما هو العلامة
السيد عيسى الصفقي الحنفي في رسالته المسماة بعطية الرحمن التي ألفها في شأن
ذلك بالخصوص سنة ألف ومائة وأحدى وعشرين لما قدم مصر ابراهيم باشا
الوزير وأراد ان ينقض ما رصده الوزراء من قبله من جبايات وجباكي وكانوا
قد أرصدوها قبل موتهم على أولادهم وعيالهم وبعضهم أرصدوها على جوامع
وزوايا وغير ذلك من أعمال البر والخير وكان قد استكثر الوزير ما رصده من قبله

بتلك الارض من بيت المال على وجه التخليك لرقبتها كما يعطى للمال حيث
رأى المصلحة اذ لا فرق بين الارض والمال في الدفع للصنعي فلا شئ في صحة
وقفه أى المقطع له وقفا حقيقيا قال وحينئذ فتراعى شروطه ولا سبيل الى نقضه
فأذسكروه بعضهم من عدم صحة وقف المقطع له محمول على الوقف الحقيقي
لا الارصاد فحينئذ يكون معنى قول ابن وهبان في منقوضه

ولو وقف السلطان من بيت مالنا له المصلحة عت يجوز ويؤجر

أى يجوز على انه ارصاد لا وقف حقيقة قال الهشبي لأن بيت المال معد لمصالح
المسلمين فإذا أبدع على مصرفه الشرعى يثاب لاسبابا إذا كان يخاف عليه أمراء
الجور الذين يصرفونه في غير مصرفه الشرعى فيكون قد منع من بحج منهم
ويتصرف ذلك التصرف وقوله لمصلحة عت قيده عبد البر بن النخبة بعموم
المصلحة ابتداء لا ما لا فقط وقوله عت أى كل وقف على المنفعة قال عبد البر
بجذله على معين وأولاده فإنه لا يصح وان جعل آخره للفقر اقلت فان كان
مراده عدم صحة كونه وقفا حقيقيا فسلم وإن كان المراد به الارصاد فقد علت
رده من كلام المحقق السيد الجوى حيث ان صريح عبارته بأدنى تأمل تفيد
ذلك فراجع ان شئت وأيضا فاعرف في ذلك صاحب البحر العلامة ابن القيم في
رسالته العفة المرضية ونصها اعلم ان الواقف للارض لا يتخلو اما ان يكون
مالك لها فى الاصل بأن يكون من أهلها حين فتح الامام ومن بها على أهلها
او تلقى الملك من مالكها بوجه من الوجود فان كان مالكا لها فى الاصل فلا كلام
في صحة وقفه وتراعى شروطه وان وصلت الى الواقف بالشرع آمن بيت المال
بيدك عن معتبر فان وقفه فيها صحيح أيضا لانه مالك لها حينئذ وتراعى شروط وقفه
سلطانا كان أو أمير أو غيره وان كان الواقف لها السلطان من بيت المال من غير
شراء فافق الشيخ قاسم بأن الوقف صحيح أجاب عنه حين سئل عن وقف جعق
فانه ارصد أرضا من بيت المال على مصالح مسجد وان سلطانا آخر لا يملك إبطاله
أو ذلك بعد ان كان السلطان يرفق قبله ارصدها على رجل وأولاده ثم من
بعدهم على مصالح مسجد ثم قال فحصل من هذا كله ان طاربا وأرصد بأوامر
الوزراء امسوا كان عن اجتهاد منهم أو باذن السلطان على جهات الخير والبريات
الموقوفة على أولاد وعيال وعقلاء صحيح جائز لا يجوز نقضه بوجه من الوجود بل

من مجلس السلطان برقوق على ان ما أُرصد على من كان مصر فام مصارف
 يته المال لاسيلا الى نقضه قال وسبقهم الى ذلك سلطان العلماء العزيز عبد
 السلام قال اه ملخصا قلت وقول المحقق السيد الجوى ونظاها لاه مصلحة في
 قطع أرزاق المستحقين من بيت المال اذا ما عنت النظر تبعده مأخوذا من قول
 سيد الانام عليه الصلاة والسلام ان الله يحب معالي الامور ويكره سفاسها
 والسفاس الردى من كل شى والامر الخفير كافي القاموس وأى امر أحقر
 وأردأ من رجوع مطلق شخص في عاقبته فضلا عن الامراء والوزراء ألا ترى
 حديث البشارى أيضا عنه صلى الله عليه وسلم الراجع في هبته كالكب يعود
 في قبته مع ان هذا اخبار عن مطلق راجع فكيف رجوع أرباب الهم فضلا
 عن الوزراء والامراء وفي الحديث أيضا عنه صلى الله عليه وسلم تحلقوا
 باخلاق الله قال الحافظ السيوطى في حاشيته على المغنى أى فيما يمكننا التعلق به
 من مرجعة وعفو وكرم وصفح ووفاء وعد ولا شك ان الرجوع في العطية موجب
 لعدم التعلق أفبعد هذا البرهان بيان ولا نقول الا كن قال وليس يصح
 فى الاذهان شى اذا احتاج النهار الى دليل كيف وقد أجمع علماء المذاهب
 الاربعة على عدم نقضه فى القرن السادس بالجمع العجيب كما حكاه العلامة
 الجوى فى القرن الثامن حصل مثل ذلك وأول القرن الحادى عشر كما نقله
 العلامة السيد عيسى الصفى فى رسالته عطية الرحمن أفبعد قول المحقق السيد
 الطحطاوى وهو جائز لا يجوز نقضه بالاتفاق يطلب برهان غير انه لا يسمي وقفا
 حقيقة اعتبار شروطه وهذا امر اذ من ثنى وقفته وأما كونه ارصادا للمقطع له
 فأمر متفق عليه ولذا قال المحقق عالم الشام الامام ابن عابدين بعد كلام طويل
 فى حاشيته على الدر ملخصا لهذا الكلام بعد استنكاه ما أتى به العلامة
 قاسم حين سئل عن وقف السلطان جقمق وكان وقفه لها من بيت المال من
 غير شره وكان أجب بأن الوقف صحيح ان مراده بالوقف الارصاد لا الوقف
 الحقيقى قال وعلى ككل لا يملك سلطان آخر ابطاله قال فقول العلامة قاسم
 ان الوقف صحيح أى لازم لا ينتقض على وجه الارصاد المقصود منه وصول
 المستحقين الى حقوقهم ولم يرد حقيقة الوقف ثم قال وهذا التفصيل بناء على
 تفسير الارصاد بتفليك الخراج مع بقاء رقبته الارض لبيت المال أما اذا فسر

خراجية وتقدم لك حكمها بأنهم ملوك لا ربابها كما تقدم لك تخصمه عن
المذهب الثلاثة وإنما أن تصكون موافقه أن يقطعها لمن يحبسها على وجه
القليل رقة أو منفعة ولن أقطع اليه رقبتهما التصرف لهما بأواعه من وقف
وهبة ويعتبر شر وطوقه وكذلك ما يملكه السلطان بمسوق شرعى له أن يفعل
فيه ذلك وتعتبر شر وطه وأما الأرض التي لبيت المال وهي التي آلت اليه
لموت أربابها لعدم الوارث مثلاً فإن أوقفها السلطان على نفسه وأولاده من
بعد من غير مسوق له في غلظها كشرائهم مثلاً فإن ذلك غير صحيح لا وقف ولا
إرصاد وإن أوقفها على مصلحة عامة من مصاريق بيت المال كالجهادين
والعمال والمفتيز والقضاة والأراذل والفقراء فإن ذلك سائغ ويشاب
عليه ويكون وقفاً بمعنى إرصاد بمعنى لا تعتبر شر وطه كالوقف الحقيقي بمعنى أنه
يسوغ لمن أتى بعده الزيادة والنقص في الغلة وليس المراد بعدم اعتبار شر وطه
أنه يسوغ لمن أتى بعده من السلاطين أن ينقصه من محل إرصاده فإن هذا
خلاف ما جرت عليه الأئمة الأربعة قال صاحب الدر المختار ولو أقطعه
السلطان أرضاً مواتاً أو ملكها السلطان ثم أقطعه له جزو وقفه لها
والإرصاد من السلطان ليس بإيقاف البتة اه قال محشيه العلامة
السيد الطباطبائي نقل عن العلامة السيد الحموي شارح الكنز وعشى
الاشباه في هذه المسألة ما يشي القليل ويزيل الخلف والاشكال عند كل
منصف عاقل من غير تطويل ونصه قال السيد الحموي في رسالته المتعلقة
بإرصاد الجوامك والأطيان وغيرهما بعد أن فسر الإرصاد بأنه عبارة عن
أن يقرر للمستحق في بيت المال ما يستحقه أو بعضه قال وهو جائز لا يجوز نقضه
بالاتفاق ما حصله أن الإرصاد للمرتبات الدوائية الصادرة بأوامر الوزراء
المصريين لا يجوز نقضه وإبطاله بغير مسوغ شرعى حيث كان المرصد عليهم من
مصاريق بيت المال من العلماء والفقراء والأتام والنساء الأراذل وبناء
المساجد والقائمين بشعائهم من المؤذنين والأئمة والخطباء وغير ذلك من الأمور
الدينية ولا فرق بين أن يكون المرصد طبيباً أو جامعية أو رزقاً يخرج من الديوان
لأن بيت المال أعد لمصالح المسلمين ونظائره لا مصلحة في قطع أرزاق المستحقين
من بيت المال قال وقد انفصل الإمام الكل الدين والإمام البلقي وابن جماعة

الحق الذي يفض عليه بالتواجد قال والحق أحق أن يتبع قال ولعل مراد
 المحقق الكمال بن الهمام ومن تبعه الاراضى التي علم كونها ليست المال انتهى
 ومثل هذا ما حكاه الامام السجيني مستبعد الموت ملاكها جملة حيث قال
 واعلم أن المنصوص عن الامام وأصحابه في جميع كتب السادة الخنفية أن
 الاراضى منحصرة في الخراجية والعشرية وهي على كل حال ملك لأصحابها
 يتصرفون فيها كيف شاؤوا الى أن قال به دسرد للنصوص فثبت بذلك أن
 الاراضى المصرية خراجية مملوكة لأربابها وتورث عنهم وأما ما صرح به المحقق
 الكمال في فتح القدير من أنها ليست للمال الموت ملاكها من غير وارث
 فهو في غاية الاستبعاد من المتواتر أنه لم يثبت أن أهل مصر من رشيد الى
 أقصى الصعيد أبادهم الموت ولم يختلفوا ورثة بل الضرورة قاضية بخلاف ذلك
 قال وفي الاشياء في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك أى لا يرفع حكم
 اليقين السابق بطرق الشك وهو أن الموت استأصلهم جميعا قال فانقرضهم
 عن آخرهم مقطوع بعدمه قال فاذن ثبت حكمه وهو أن الاراضى المصرية
 مملوكة لأربابها قال وهذا هو الحق لأن ما نقل عن الامام وأصحابه فهو مسلم
 ولا يطلب له دليل وما نقل عن غيرهم لا يسلم الا بدليل اه والله أعلم اذا
 علمت ما تقرروا وبسطوا طعن النصوص تحررا تضع لك الحق كالشمس في رابعة النهار
 فلا تنظر الى من قال كونه مال كيا أو شافعيًا وانظر الى ما قال فان الحق لا يخفى
 على ذي بصيرة وافيض اسأل الله العظيم متوسلا بوجاهة نبيه الكريم أن يرشدنا
 واخواننا واحبابنا الى الطريق المستقيم ومنهج هؤلاء الائمة ذوى اليقين
 وصلى الله وسلم على صفوة العالمين وعلى آله وصحبه اجمعين كما ذكرنا اذا كرون
 وغفل عن ذكرهم الغافلون وشرف * وكرم * وعظم *

الفصل الثاني من الباب الرابع وهل يسوغ للسلطين أن يوقفوا منها على المصالح
 العامة أو لا وهل لافرق في صحة ذلك منهم بين كون المصلحة العامة ابتدائية
 أو لولما لا وهل يكون ذلك وقفا حقيقة قبل تغير فيه شروط الوقف أو ارضا
 فقط وهل اذا قبل بالتالي ووقع الارصاد منهم على المصلحة العامة ابتداء أو ما لا
 يسوغ ان أتى بعدهم من السلطين أن ينقضه فاقول وبالله التوفيق اعلم أن
 الاراضى المصرية ومنزلها بما فتح عنوة على ثلاثة أقسام اما أن تكون

وروثة وجرى عليه صاحب الدار المختاروا قرره صاحب البحر والشر نبالا لكن
 ذكر الامام ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار ما يفيد استبعاد ذلك ونصه
 قال شيخ الاسلام خير الدين الرملي في فتاويه ان أرض العراق والشام ومصر
 عنوية خراجية تركت لاهلها الذين قهر واعلموا قال فاذا كانت مملوكة لاهلها
 فمن أين يقال انها صارت لبيت المال باحتمال أن أهلها كلهم ماوا بلا وارث
 فان هذا الاحتمال لا ينفي الملك المحقق الذي كان ثابتا قال وقد سمعت التصريح
 في متن التنوير بعبارة انه بان أرض سواد العراق مملوكة لاهلها يجوز بيعهم
 لها وتصرفهم فيها قال وكذلك أرض مصر والشام كما سمعت قال وهذا على
 مذهبننا ظاهر وكذا عند من يقول انها وقف على المسلمين كالشافعية فقد قال
 الامام السبكي ان الواقع في هذه البلاد الشامية والمصرية انها تبقى في أيدي
 المسلمين ملكا لهم قال المحقق ابن حجر المكي بعد نقله كلام السبكي فهذا صريح
 في أننا نحكم لذوى الاملاك والاقواف ببقاء أيديهم على ما هي عليه ولا يضربنا
 كون أصل الاراضي ملكا لبيت المال أو وقف على المسلمين لأن كل أرض
 نظرنا اليها بخصوصها لم يتحقق فيها أنها من ذلك الوقف ولا الملك لاحتمال انها
 كانت مواثا وأحييت وعلى فرض تحقق أنها من بيت المال فان استمرار اليد
 عليها والتصرف فيها تصرف الملاك في أملاكهم أو النظر فيما تحت أيديهم
 الا زمان المتطاولة قرائن ظاهرة أو قطعية على اليد المفيدة لعدم التعرض ان
 هي تحت يده وعدم انتزاعها منه قال اذا علت ما تنظر ان تضع لك اتصاها لا يبقى
 معه رية أن الاراضي التي في أيدي الناس بمصر والشام المجهول انتقلها اليهم
 تقتر في أيدي أربابها ولا يتعرض لهم فيها بشئ أصلا لأن الأئمة اذا مالوا
 في الكنائس المنبسة في الكفر انما تبقى ولا يتعرض لها لاحتمال كونها كانت
 في برية فانصت بها عمارة المصرية فأولى أن يقولوا ببقاء تلك الاراضي بيد من
 هي تحت أيديهم لاحتمال انها كانت مواثا وأحييت أو انها انتقلت اليهم بوجه
 صحيح ثم قال والحاصل أن الاراضي المصرية والشامية ونحوها ما علم منها
 كونه لبيت المال بوجه شرعي فخصكم ما ذكره الشارح أي صاحب الدر
 عن الفسخ مثل أراضي الاوسية وما لم يعلم فهو ملك لأربابه والمأخوذ منه خراج
 لا أجرة لانه خراجي في أصل الوضع قال المحقق فاعتن هذا التصريح فانه صريح

الطريقة المحمدية مع زيادة في هذا المعنى راجعها ان شئت وقال المحقق الامام
 أبو السعد مفتي القلن في معروضاته الاراضى على ثلاثة أقسام عشرية
 وخراجية ولا عشرية ولا خراجية وهي المسماة بالميرية وتسمى أيضا أرض
 الملكة والخوز الى أن قال فالعشرية والخراجية مملوكة لاربابها يتصرفون
 فيها كيف شاؤوا من بيع واجارة ووقف وفورث عنهم الخ ما طال راجعه
 ان شئت وقال صاحب البحر في رسالته التحفة المرضية في الاراضى المصرية
 أجمعت العصابة على وضع الخراج على سواد مصر اى قراها حين افتتحت صلاحا
 على يد عمرو بن العاص اه وفي شرح النقاية ان مصر افتتحت على يد عمرو بن
 العاص رضى الله عنه واختلفوا هل قحت صلاحا أو عنوة قال ولا أثر لهذا
 الخلاف في كونها خراجية لانها تكون خراجية اذا لم يسلم أهلها سواء افتتحت
 عنوة أو على أهلها بها أو صلاحا ووضع الجزية عليهم اه وللعلامة السجسي في
 هذا المعنى رسالة مخصوصة سماها النصوص المرضية في الاراضى المصرية
 صرح فيها بنصوص عشرة على كونها خراجية مملوكة لاربابها وفورث عنهم
 كغيرها من مخططاتهم لافرق بين الذكروا لا تقي قال وتخصيص الذكور دون
 الاناث بطين الفلاحة خصلة الجاهلية قد أبطلها الله بآيات الموارث الخ
 راجعه ان شئت ثم ذكر صاحب الكنز ما يفيد أن للإمام أن يأخذها من يد
 الماجر ويدفعها الى المقدير على زراعتها وتأدية خراجها ونضه ولو دفع
 السلطان الاراضى المملوكة الى قوم ليعطوا الخراج جازا قال شارحه الامام
 الزيلعي معناه أن أصحاب الخراج اذا عجزوا عن زراعة الارض واداء الخراج
 دفع الامام الارض المملوكة الى غيرهم بالاجرة أى يؤجر الارض للقادرين
 على الزراعة ويأخذ الخراج من أجرها فان فضل شئ من أجرها يدفعه الى
 أصحابها وهم الملاك انتهى وفي الفتاوى الهندية نقلا من الذخيرة ولو أن قوما
 من أهل الخراج عجزوا عن عمارة الارض واستغللها ولم يكن عندهم ما يؤدون
 به الخراج لم يكن للإمام أن يأخذ الاراضى ويدفعها الى غيرهم على سبيل التمليك
 انتهى هذا وقال العلامة الكمال بن الهمام بحثام من عند نفسه لا قولاً في المذهب
 مسبوقا به ان المأخوذ الآن أجرة لا خراج قال لا ترى انها ليست مملوكة
 للزراع كانه والله أعلم لموت ملاكها شيئا فالت لبيت المال من غير اختلاف

الامام أخاه في شرح المنهج لكن عبارة الرملى صريحة في انه لا بد من قبول المعين فوراً ولا يصح منقطع الاول كوقفته على من سبوا لدلى ثم الفقراء قال الشيخ سلطان ومن افراد منقطع الاول ما لو قال وقفته على من يقرأ على قبري أو قبر أبي وأبوه حتى أمان منقطع الوسط كوقفته على أولادى ثم رجل ثم الفقراء فيصح كمنقطع الآخر نحو وقفته على أولادى ثم أولادهم ولو انقرض الموقوف عليه في منقطع الآخر صرف لا قرب رحم للواقف من الفقراء ومثله ما ذالم يعلم أرباب الوقف والله أعلم أسأل الله العظيم بجاه وجه نبيه الكريم أن يحسن وقوفنا بين يديه بجاه أكرم الرسل لديه وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كلما ذكرنا الذي ذكرنا وغفل عن ذكره الغافلون

الفصل الأول في حكم الاراضى المصرية هل هي خراجية ومملوكة لأربابها قنورث وتصح فيها الشفعة أولاً وهل فكت صلحاً أو عنوة فأقول وبالله التوفيق اعلم أن الذى أجمع عليه علماء مذهب الامام الاعظم أهل الاعتماد والترجيح قديماً وحديثاً ابتلاع الامام الاعظم وصاحبه انها خراجية وتورث وانها مملوكة لمن هي تحت أيديهم من زراعتها كما هو صريح المتون والشروح والفتاوى ونص العلامة المحقق خير الدين الرملى قد أجمع علماً ونا على أن الارض الخراجية مملوكة لاهلها يجوز بيعها ووقفها وتكون ميراثاً عن الميت وتؤخذ بالشفعة قال والمتون والشروح والفتاوى قاطبة قد صرحوا بجهة أخذها بالشفعة اه ونص النهاية على الهداية اتفقت الاثمة الخنفية على أن الامام اذا فتح بلدة وأقر أهلها عليها ووضع الخراج على أراضيهم فأنهم يكونون الارض وتصح منهم سائر التصرفات من بيع وهبة ووصية واجارة واعارة ووقف سواء كان المتصرف باقياً على الكفر أو أسلم فإن الخراج لا يسقط بالاسلام ولا بالبيع من مسلم بل يجب الخراج على المشتري لا خلاف بينهم فيما ذكرناه قال وكذا اتفقوا على انها تورث الى أن لا يني أحد فثبت يسقط الملك الى بيت المال قال فثبت بذلك أن بيع الاراضى المصرية صحيح على كل حال اه وحكى هذا اللفظ بعينه العلامة المحقق العارف بالله سيدي عبد الغنى النسابي في شرحه على

اذا فضل الربيع عن كفايتهم لاسيما مع احتياج غيرهم اه ولو وقف على
 الفقراء ثم صار فقيرا بانه الاخذ منه وكذا لو كان فقيرا حال الوقف كما
 في الكافي وهذا من حيل الوقف على نفسه وكالوقف على الاغنياء فيصح وان
 لم يظهر فيهم معنى القرية والفقى هنا من يحرم عليه الزكاة ويطلب دعوى الفقر
 ممن لا يعرف له مال ولا يقبل دعوى الفقى الا بينة كما قاله القليوبي قال الملقبي
 ويصح على يهودا ونصارى او قطاع طريق على المعتمد وفيه ما لا ينبغي لانه اعانة
 على معصية اه قال الرملي ومن ثم استحسننا بطلانه على أهل الذمة والنفاق
 لانه اعانة على معصية وهو مردود بقتل ومضى اه بحروقه ولا يصح على
 معصية كعمارة كنيسة للتعبد ولو ترميما وان أمروا على الترميم بخلاف كنيسة
 تترها المارة أو موقوفة على قوم يستكنون بها بشرط في الموقوف عليه اذا كان
 معينا امكان تملكه للموقوف من الواقف فيصح الوقف على ذي ان لم يظهر
 قصد المعصية والا فلا يصح كالوقف على خادم الكنيسة أو قاطع الطريق
 أو الفاسق اذا كانت هذه الاوصاف هي الداعية ولا يصح على جنين
 ولا يدخل في الوقف على اولاده ثم ان انفصل استحق بعد انفصاله الا ان يكون
 بالواقف قد سمي الموجودين أو ذكر عددهم ويدخل الحمل الحادث علوة بعد
 الوقف وان انفصل استحق من غلة ما بعد الانفصال أفاده الرملي ولا على بهيمة
 ليست مسئلة في نقر أو شحوة قال القليوبي ومنه يعلم عدم صحة الوقف على
 الميت وعلى الدار ولو على عمارتها الا ان قال على طوائفها أو كانت وقفا اه
 بشرط في الصيغة لفظ يشتر بالمراد كوقف وميت وجبت كذا على كذا
 وتصدت بكذا على كذا صدقة محرمة أو مؤبدة أو لا تباع ولا توهب
 وجعلت هذا المكان مسجدا بشرطه تأييد وتخير فلا يصح تأنيبه كوقف هذا
 على زيد سنة ولا تعليقه كوقفه على زيد اذا جاء رأس الشهر ثم يصح
 تعليقه بالموت كوقف دارى بعد موتى على الفقراء قال ابن الرفعة وينبغي
 صحة أيضا اذا ضاع المتعبر بكعنته مسجدا اذا جاء رمضان والزمام فلا يصح
 بشرط خيار في ابقاء الوقف والرجوع فيه ببيع أو غيره ولا يشترط في الوقف
 قبول ولو من معين لكن اذا رد المعين بطل حقه نعم لو وقف على وارثه المعين
 شيئا يخرج من الثالث لزم ولم يطل حقه برده كما نقله الشبخان في باب الوصايا عن

ابن مروان انه ملك مصر فارسل لاهلها وزيراً يكتشف عن أحوالهم فيكتب
 اليه ان المريد في بيت المال ما تسأل في وسببهم ألف دينار وهذا اخل في
 خزائن الملك فيكتب تحت خطه الفقرم المذاق والخاصة تذل الاعناق والمال
 مال الله وهو الزاني أجر والناس على عوائدهم في الاستحقاق ما عندكم
 يتقدموا عند الله باقي فانا لا نحب ان يغيب الينا المنع والى غيرنا الاطلاق
 واستقرار الحسنة من مكارم الاخلاق والىكم هذا الحديث مساق انتهى
 وان يكون الموقوف طيلة النقص ويقصد لا بقواته ففصام باحاص مقصودا سواء
 في الحال أو المالك فيصح وقف عبد وحبش صغير بين وقف المناع ولو مسجد
 ويحتشد يحرم المكث في جميعه على الخشب ولا يصح فيه الاعتكاف ولا الاقتداء
 مع اتباعه بدأ كثر من ثلثمائة ذراع وتصح فيه التيممة وتجب قيمته فوراً اذا
 كانت قيمة المرازكا أفاده سلطان على المنهج ولكن نقل القليوبي عن بعضهم
 عدم التيمم بد بقتمة الافراز ويصح وقف بناء وغراس وضع بأرض يجرى في
 أرض مستأجرة بابلية صحيحة أو فائدة أو مستعمارة كما هو صريح عبارة الرمي
 ثم قال فلو قلع ذلك وبقي منتفع به فهو وقف كما كان وان لم يبق كذلك فهو مل بصير
 ملكاً للموقوف عليه أو يرجع للواقف وجهان أحدهما أولهما قول الجبال
 الاسنوي ان الصحيح غيرهما وهو شراء عقار أو بركة عقار أي ويرتفع مكانه
 وهو قياس التقاضي في آخر الباب ونقل نحوه الاذرعى محمول على امكان
 الشراء المذكور وكلام الشيخين الأول محمول على عدمه ٨١ وخرج بنحو
 المستأجرة المقصودة فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه لا يقال غاية أمره ان
 يكون مقلوباً وهو يصح وقفه لانا نقول وقفه في أرض مقصودة ملاحظ فيه
 كونه غراساً قائماً بخلاف المتلوع فقير ملاحظ فيه ذلك وانما هو وقف فنقول
 أفاده الرمي وخرج مما تقدم وقف المنفعة وما في الذمة واحد عبدي وما لا يلحق
 الواقف والخز والكلب ولو معاً والمستولدة والمكاتب كآبة صحيحة وآلة اللهو
 والادراس للزينة وما لا يقيد بشئ كزمن لا يرجح برؤيه وما لا يقيد الا بقواته
 كطعام وريحان غير مزروع فهو غير صحيح وشرط في الموقوف عليه اذا كان
 جهة أن يكون غير مصيبة كالوقف على الفقراء قال الشيرازي على الرمي
 وينبغي ان يكفي الصرف لثلاثة وقال ابن قاسم على ابن حجر لكن لا يتجه هذا

التعريف أركانه الأربعة وهي موقوف وموقوف عليه وواقف وصيغة لان
 المال هو الموقوف والمصرف المباح هو الموقوف عليه والحبس يستلزم حابسا
 وهو الواقف وصيغة « وشرط في الواقف كما قال في المنهج كونه مختارا أهل تبرع
 وقد فزع عليه في الشرح قوله فيصح من كافر ولو لمسجد ومن مبعض لامن
 مكره ومكاتب ومحجور عليه بفلس أو غيره ولو مباشرة عليه اه وجهه
 الوصية من المحجور عليه ولو بوقف داره لارتفاع الحجر بالموت فلا يرد نقضا
 وكتب البصري على قوله فيصح من كافر مانعه قوله فيصح من كافر ولو وقف
 ذمى على أولاده الامن أسلم منهم قال السبكي رفعت الى في المحاكمات
 فأبقيت الوقف وألغيت الشرط ومال الرملي الى بطلان الوقف ابن قاسم على
 ابن حجر أقول ولعل وجه ما مال اليه الرملي انه قد يحملهم على البقاء على
 الكفر وتقديره من فهم باخاء الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية اه شبرا ملسى
 على الرملي وكتب أيضا على قوله لامن مكره أى بغير حق أمابه كان
 نذرو وقف شئ من أمواله وامتنع من وقفه بعد النذر فأكراهه عليه الحاكم
 فيصح وقفه حينئذ فان امتنع من ذلك وقفه الحاكم على ما يرى فيه المصلحة
 وشرط في الموقوف كما قال في المنهج كونه عينا معينة ولو مقصوبة يعنى ولو كانت
 العين التي يوقفها المالك مقصوبة ولو من عاجز عن اقتراءها ولو غير مربية
 ومنه يؤخذ صحة وقف الاعمى وهو كذلك وان تكون مملوكة واستدرك على
 هذا الشرط الرملي بقوله نعم يصح وقف الامام أراضى بيت المال على جهة
 ومعين على المنقول المعمول بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرفه منوط
 بالمصلحة كولى اليتيم ومن ثم تورأى عليك ذلك لهم بازاتتهى قال الشبرا ملسى
 عليه وحيث صح وقفه لا يجوز تغييره وأما ما عمت به البلوى مما يقع الآن
 كثيرا من الزرق المرصدة على أما كن أو على طائفة مخصوصة حيث تغير
 وتجعل على غير ما كانت موقوفة عليه أولا فانه باطل ولا يجوز التصرف فيه
 بغير من عين عليه من جهة الواقف الاول فليست به فانه يقع كثيرا اه ومنه
 يؤخذ الفرق بين ما هنا وعدم صحة عتق عبيد بيت المال بان الموقوف عليه
 هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح به قوله بشرط ظهور المصلحة فوقه كما يصل
 الحق لمستحقه ولا كذلك العتق فانه تفويت المال وقد - كي عن عبد الملك

للضرورة وهي حفظ الاوقاف القديمة عن الضياع ولان التصريح بالتسامع فيه لا يزيد على الافصاح به والله سبحانه أعلم اه لكن علت ان هذا يخالف لما ذكره أصحاب المتون في باب الشهادات كما قدمه المحقق حيث قال في الكفر وغيره ولا يشهد بما لم يعين الا التسبب والموت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف فله ان يشهد بها اذا أئتمره بها من يتق به ومن في يده شيء سوى الرقيق لئ ان تشهد انه له وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع أو بمعائنة البديل لا تقبل قال العيني وان فسر للقاضي انه يشهد بالتسامع في موضع يجوز بالتسامع أو فسر انه يشهد له بالملك بمعائنة اليد يعني برؤيته في يده لا تقبل لان القاضي لا يزيد علما بذلك فلا يجوز له ان يصحكم الخ ومثله في الزيلعي مبسوطا وفي شهادات الخيرية الشهادة على الوقف بالسماع فيها خلاف والمتون فاطبة قد أطلق القول بأنه اذا فسر انه يشهد بالسماع لا تقبل به صريح قاضيان وكثير من أصحابنا اه قال ومثله في فتاوى شيخ الاسلام على أقندي مفتي الروم اه * (تمة) * المدة المنفعة من سماع دعوى الوقف ثلاث وثلاثون سنة مع عدم المانع ففقد نص ابن عايد في التفتيح في جواب سؤال بعدم سماع الدعوى وصورته رجل يده دار بطريق الشراء متصرف بها من مدة تزيد على ثلاث وثلاثين سنة بلا معارض والا ن قام ناظر وقف يده جريان حصة منها في الوقف وذو اليد منكر لذلك وهما في بلدة واحدة ولم يمنع من الدعوى مانع شرعي فهل لا تسع الدعوى المذكورة بعد المدة المذكورة الجواب نعم كما تقدم عن البحر وجامع الفتاوى اه وتقدم في الفصل الثالث في بيان المدة التي توجب استحفاظ الملك الكلام مستوفى على هذا وبقائه التوقيع وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كما ذكرنا اذا كروا وعقل عن ذكره الغافلون وشرف وكرم وعظم

وأما الوقف على مذهب الامام المجتهد ناصر السنة أبي عبد الله محمد ابن ادريس الشافعي رضي الله عنه وأرضاه فاعلم ان حقيقة الشرعية كما قاله الرمل في شرح المنهاج حبس مال يمكن الاتفاق به مع بقا عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح ووجود اه وقد تضمن هذا

الجميع الى اولاد اولاد الواقف لان مراعاة شرط الواقف لازم والواقف انما
 جعل اولاد الاولاد بعد انقراض البطن الاول فاذا مات أحد هما يصرف
 النصف الى الفقراء وبنو المثنى على ما وقع في الخيرية من انه يصرف الى الاقرب
 للواقف لانه اقرب لغرضه على الاصح بان هذا سبق قلم فان ما ذكره مذهب
 الشافعي ومذهبنا ما سمعته كما ذكره في جواب سؤال آخر وقد يكون منقطع
 الا سروه حيث تنقض الذرية او الجماعة الموقوف عليهم بأعيانهم ويؤول
 الى الفقراء كما ذكره ابن عابدين في تنقيحه والله أعلم * وأما ثبوت الوقف بالسماع
 قبل مضي المدة المحددة للسماع الدعوى فيصح وتقبل فيه الشهادة لان هذا من
 جملة ما يجوز للشاهد ان يشهد به عالم بعين لكن ان فسر للقاضي انه يشهد بالسماع
 لا تقبل شهادته على العقد لان المتون قاطبة قد اطلقت القول بأنه ان فسر
 انه يشهد بالسماع لا تقبل وبه صرح قاضيخان ومثله في فتاوى شيخ الاسلام
 على أفندي مفتي الروم واقتصر عليه العلامة ابن عابدين في كتاب الشهادات
 من التيقين ورد المختار خلافا لما ذكره صاحب التهذيب معزى بالفصول
 العمادية وصاحب التنوير معزى بالدردر واعتمد ابن عابدين في الحاشية
 في كتاب الوقف في فصل يراعى شرط الواقف عند قول المصنف وتقبل فيه
 الشهادة على الشهادة وشهادة النساء مع الرجال والشهادة بالثبوت لا ثبات
 أصله وان صرحوا به قال شارحه أي بالسماع في المختار اه حيث قال
 بعد ذكر ان ما في التنوير وشرحه يخالف لما في المتون من الشهادات لكن
 تقدم انه يفتى بكل ما هو أضع للوقف فيما اختلف العلماء فيه كما أشار الى
 وجهه تبع الدردر بقوله حفظا للاوقاف القديمة الخ وذكر المصنف عن فتاوى
 رشيد الدين انه تقبل وان صرحا بالتسامع لان الشاهد ربما يكون سنة عشرين
 سنة وتاريخ الوقف مائة سنة فينبقن القاضي انه يشهد بالتسامع لا بالبيان
 فاذا لا فرق بين السكوت والافصاح أشار اليه ظهير الدين المرغيناني وهذا
 بخلاف ما قبله في الشهادة بالتسامع فانما اذا صرحا به لا تقبل اه قال
 أي بخلاف غير الوقف من الخمسة المارة وهي التسبب والموت والنكاح
 والدخول وولاية القاضي فانه لا يتيقن فيها بأن الشهادة بالتسامع فيفرق فيها
 بين السكوت والافصاح قال والحاصل ان المشايخ رجحوا استثناء الوقف منها

مطلب ثبوت الوقف بالسماع

وهذا أولى خصوصاً إذا زاد بجميع ما فيها ومما أولو وقف داراً وفيها حمامات
 بطرن أو بيتاً وفيه كواتر غسل يد خل الحمام والنخل تبعاً للدار والغسل وأن
 وقف المنقول تبعاً للعقار جائز بلا خلاف ومقصودنا كالتسليم والكرام أي
 التخليل للآثار المشهورة والخلاف فيما سوى ذلك فعند أبي يوسف لا يجوز وعند
 محمد يجوز ما فيه تعامل من المنقولات واختاره أكثر فقهاء الأئمة صار كما
 في الهداية وهو الصحيح كما في الاسعاف وهو قول أكثر المشايخ كما في الظهيرية
 لأن القياس قد يتكسر بالتعامل ونقل في المجتبى عن السير جواز وقف المنقول
 مطلقاً عند محمد وإذا جرى فيه التعامل عند أبي يوسف وعامة في البصر
 والمشهور الأول وإن ما ذكره المصنف من قوله ودراهم ودنانير عزاه صاحب
 الخلاصة إلى الانصاري وكان من أصحاب زفر وعزاه في الخاتمة إلى زفر حيث
 قال وعن زفر قال المصنف في المنع ولما جرى التعامل في زماننا في السداد
 الرومية وغيرها في وقف الدراهم والدنانير دخلت تحت قول محمد الملقى به
 في وقف كل منقول فيه تعامل كما لا يخفى فلا يحتاج على هذا إلى تخصيص القول
 بجواز وقفها بذهب الامام زفر من رواية الانصاري وقد أفق مولانا صاحب
 البصر بجواز وقفها ولم يحد خلافاً من اهـ (مسئلة) * لو وقف على أولاد عمر و
 ولاد له هل يصح الوقف الجواب يصح الوقف قبل وجود الموقوف عليه كما
 في التنوير ونحوه معزياً للعمادية ونصه صح الوقف قبل وجود الموقوف
 عليه فلو وقف على أولاد زيد ولاد له أو على مكان هـ لبناء مسجد أو مدرسة
 صح في الأصح وتصرف الفلّة إلى الفقراء إلى أن يولد زيد أو يبنى المسجد اهـ
 قال ابن عابدين في حاشيته عليه أقول هذا الوقف يسمى منقطع الأول قال
 في الخاتمة ولو قال أوصى صدقة موقوفة على من يحدث لي من الولد وليس له
 ولد يصح فإذا أدركت الفلّة تقسم على الفقراء وإن حدث له ولد بعد التسمة
 تصرف الفلّة التي توجد بعد ذلك إلى هذا الولد لأن قوله صدقة موقوفة وقف
 الفقراء وذكروا الحادث للاستثناء كأنه قال إلا أن يحدث لي ولد فلتأله
 ما بقي اهـ وقد يكون منقطع الوسط ومنه ما في الخاتمة وقف على ولده ثم
 على أولاده ما أبداً ما تسلموا قال ابن الفضل إذا مات أحد هـ ما عن ولد
 بصرف نصف الفلّة إلى السابق والنصف إلى الفقراء فإذا مات الآخر بصرف

قال ونظاهرة مع ما مر عن الخيرية أنه يرجع وإن لم يكن في يد القيم مال من غلة
الوقف وهو خلاف ما قدمناه من الخيرية فيما لو اتفق من مال نفسه فليس
ما هنا مبني على أنه لا يشترط في الاستدانة إذن القاضى والا فهو مشكل
فليتأمل اهـ (تنبيه) ذكر في الهندية في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز ان
وقف العقار بما يرمثل الارض والدور والخوانيت وعزاه للماوى ثم قال وكذا
يجوز وقف كل ما كان تبعاً له من المنقول كمالوقف أرض ماع العبيد والثيران
والآلات المزينة كذا في محيط السرخسى قال وأما وقف المنقول مقصودا
إذا كان كراعاً أو سلاحاً يجوز وفيما سوى ذلك إن كان شيئاً لم يجز التعارف
بوقفه كالتياب والحيوان لا يجوز وقفه عندنا وإن كان متعارفاً كالقناس
والقندوم والخنزيرة ونبات الخسرة وما يحتاج اليه من الاواني والقدر
في غسل الموتى والمصاحف قال أبو يوسف رحمه الله أنه لا يجوز وقال محمد رحمه
الله يجوز واليه ذهب عامة المشايخ منهم الامام السرخسى كذا في الخلاصة
وهو المختار على قول محمد كذا قال شمس الأئمة الجلوانى قال ثم في وقف المصنف
إذا وقفه على أهل المسجد بقرئته ان كانوا يحصون يجوز وان وقف على المسجد
يجوز بقرأته في هذا المسجد قال وذكر في بعض المواضع لا يكون مقصوراً على
هذا المسجد كذا في الوجيز للكردى اهـ وقال في التوير وش رحمه ولوقف
العقار بقرئه وأكرهه بفتح عين عبده الحرثون صح استحساناً تبعاً للعقار كما
صح أيضاً وقف كل منقول قصد فيه تعامل للناس كقناس وقندوم بل ودراهم
وقد أنكره وحاصل ما كتبه ابن عابدين في حاشيته في هذا المحل ان وقف العقار
بقرئه يصح استحساناً لأنه قد ثبت من الحكم تبعاً لما لا يثبت مقصودا كالشرب
في البيع والبناء في الوقف وهذا قول أبي يوسف ومحمد معه لأنه أجاز افراد
بعض المنقول بالوقف أى أصالة بالتبع أولى قال في الاسعاف ويدخل في وقف
الارض ما فيها من الثمر والبناء دون الزرع والثمرة كما في البيع ويدخل
أيضاً الشرب والطريق كالأجارة ولو جعلها مقبرة وفيها اشجار عظام وأبنية
لا تدخل ولو زاد في وقف الارض بمقوقها وجميع ما فيها ومنها وعلى الشجرة
ثمرة قائمة يوم الوقف قال هلال لا تدخل قياساً وفي الاستحسان يلزمه التصديق
بما على وجه التذلل والوقف وذكر الناطقى إذا قال بمقوقها تدخل في الوقف

لمحلها وعدم الانتفاع بها الموقف بمن هو ضعف ثمن المثل وثبت ذلك مع الخط
 والمصلحة لاوقف بالبيعة الشرعية فقد نص في الهداية ان ما اتهم من بناء
 الموقف وآتته صرفه الحاكم في عبارة الوقف ان احتياج وان استغنى عنه
 امسكه حتى يحتاج للعمارة فيصرفه فيها لانه لا بد من العمارة لبقى على
 المتأيد فيحصل مقصود الوقف فان مست الحاجة اليه في الحال صرفها فيها
 والا أمسكها حتى لا يتضرر عليه ذلك أو ان الحاجة فيبطل المقصود وان تعذر
 إعادة عنه الى موضعه بيع وصرف عنه الى المرة صرفا للبدل الى مصرف
 المبدل ولا يجوز ان يقسمه في النقص بين مستحق الوقف لانه جزء من العين
 ولا حق للموقوف عليهم فيه وانما سقاهم في المساقع والعين حق الله تعالى فلا
 يصرف اليهم غير حقهم اه الساج اذا اتفق الناظر من مال نفسه على
 عمارة الوقف ليرجع له الرجوع ديانة لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد
 ان يشهد انه اتفق ليرجع كاذره الخائف معزيا لجامع القسوين في الرابع
 والثلاثين ثم قال وهذا يقتضي ان ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والا
 لما جاز الا باذن القاضي ولم يكف الاشهاد قال ابن عابدين في حاشيته قلت
 لكن ينبغي تقييد ذلك بما اذا كان للوقف علة والا فلا بد من اذن القاضي كما
 افاده ما ذكرناه عن الخاتبة ومثله قوله في الخاتبة أيضا لا يملك الاستدانة
 الا بامر القاضي قال وما ذكرناه في اتفاقه بنفسه يأتي مثله في اذنه للمستأجر
 أو غيره بالاتفاق فليس من الاستدانة وفي الخبرية سئل في علية جارية في
 في وقف تهدمت فاذن الناظر لرجل بان يعمرها من ماله فما الحكم فيما صرفه
 من ماله باذنه اجاب اعلم ان عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما اتفق وجوب
 الرجوع باتفاق اصحابنا واذ لم يشترط الرجوع ذكر في جامع القسوين في
 عمارة الناظر بنفسه قولين وعمارة مادونه كعمارة فيقع فيها الخلاف وقد
 جزم في القضية والحاوي بالرجوع وان لم يشترط اذا كان يرجع معظم العمارة
 الى الوقف اه ونقل المحشى المذكور في الفصل الثاني من اجازات الترخاينة
 عن الحاوي سئل عن ابر من لا رجل وقعه والده عليه وعلى أولاده وافق
 المستأجر في عمارة بأمر المؤجر قال ان كان للمؤجر ولاية على الوقف يرجع
 بما اتفق على الوقف والا كان المستأجر متطوعا ولا يرجع على المؤجر اه

المثرة قبل قلعها بخلاف غير المثمرة ولا يجوز للناظر تغيير صيغة الواقف كما أفتى به
 الخبير الرملي والحنافى وغيرهما فكيف تباع العين بلا مسوغ شرعى . الثاني
 قال في فتح القدير سئل أبو القاسم الصغار عن شجرة وقف يس بعضها وبقي
 بعضها فقال ما يس منها فيله سيل غلتها وما بقي فترك على حاله . وفي البحر
 عن البرازية ويبيع الانجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القطع كبيع
 الارض وقال أيضا اذا لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القطع أيضا لانه غلتها
 والمثرة لا تباع الا بعد القطع كبناء الوقف وفي التتارخانية الانجار الموقوفة
 اذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل القطع لانها هي الغلة بعينها والمثرة لم يجر
 بيعها الا بعد القطع كبناء الوقف . الثالث لو باع المتولى اشجار الوقف وقلعت
 وادعى اهل الوقف انها كانت مثمرة وقال يابسة واجبة القطع فبعد الهلاك يقبل
 قوله بيمينه في براءة نفسه من الضمان وكذا يثبت عند تعارض البيتين تنفيج
 الحامدية الرابع اذا غير الساكن بعض معالم الوقف بغير يدهم بناء وإعادة
 الوقف على ما كان عليه ويرفع أمره الى ولي الامر ليؤدبه على ذلك التأديب
 الجزيل كاذكره ابن السبكي في فتاواه وفصل سراج الدين قارئ الهداية في
 فتاواه فقال ينظر القاضي في ذلك ان كان ما غيره اليه أنفع لجهة الوقف
 واكثر ربحا أخذ منه الاجرة وبقي ما عمر لجهة الوقف وهو متبرع بما اتفق في
 العمارة ولا يحسب له من الاجرة وان لم يكن اتفق لجهة الوقف ولا اكثر ربحا
 ألزم يهدم ما صنع وإعادة الوقف الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق
 بحاله . الخامس يعزل ناظر وقف حاما وقفا لاحتياجه الى الترميم لرجل
 ذي شوكة وقطع ذوا الشوكة الحمام وبني مكانه دار أهل ويلزم ذوا الشوكة بقطع
 ما بناه وضمان قيمة ما قلعه ودفعه الى متولى الوقف مع ساحة الحمام فقدم
 أبو السعود فيم الوباغ ناظر وقف حاما وقفا لاحتياجه الى الترميم مع مساعدة
 الوقف من رجل ذي شوكة وقدرة فاشتره منه وقلع الحمام وبني مكانه دار أهل
 يصح البيع المزبور على الوجه المذكور ولا وبعد ذلك فبالزم عليهم ما فاجاب
 بقوله أما الناظر فلزمه العزل وأما ذوا القدرة فلزمه قطع ما بناه وضمان قيمة ما
 قلعه ودفعه الى متولى الوقف مع ساحة الحمام فانه لا قدرة في مقابلة قدرة الله
 تعالى لاحد من خلقه . السادس يجوز للمتولى بيع اقتاض الوقف
 المستقلة على أعمار واخشاب مكسرة ملقاة في ارض الوقف تعدر عودها

والدنانير وقالوا اذا تعينت المصلحة فيه جاز مخالفة الشرط بما ينافيه كهي مع
شرط أن لا تكلم عليه للقاضي والسلطان اذ مراعاة الحال هذه تؤدى الى
البطلان خصوصاً مع قاضي الجنة اذ النفس به مطمئنة وقد اكثر القول
والابطال من ايراد مسئلة الاستبدال وغاية المحط الموصل الى شرط السلامة
مراعاة الاصلية وملازمة الاستقامة وقد اتفق متأخروا علمائنا على الاقواء
بما هو اضع للوقف فيما اختلفوا فيه وهذا منه فليكن المعول عليه والله أعلم اه
وفي تنقيح الحامدية ما يؤيد هذا ونصه سئل في خرابه جارية في وقف اهلى تعطى
الاتفاق بها وضعت عن الغلة وليس في الوقف غيرها حتى يعمر بها وادت
الضرورة الى الاستبدال بها بطريقه الشرعى بما فيه من الحظ والصلحة للوقف
ولو بالدراهم ليشترى بها دار اخرى اكثر نفعاً واد ثمرية واحسن صقعا
فهل للقاضي أن يفعل ذلك بوجهه الشرعى الجواب نعم في فتاوى قارى
الهداية سئل عن استبدال الوقف ما صورته هل هو على قول أبي حنيفة أو
أصحابه أجاب الاستبدال اذا تعين بان كان الموقوف عليه لا يتنفع به وتغنى
يرغب فيه ويعطى بدله أرضاً أو داراً الهاربع يعود دفعه على جهة الوقف
فالاستبدال في هذه الصورة قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان
في الوقف ربع ولكن يرغب شخص في استبداله ان اعطى بدله اكثر ربعاً منه
في موقع أحسن من موقع الوقف جاز عند القاضي أبي يوسف والعمل عليه
والأفلاحيوزاه قال العلامة صاحب النهر في ذيل الفتوى المذكورة مانصه
ورأيت بعض الموالى يميل الى هذا ويعتد به وانت خير بأن المستبدل اذا كان
قاضي الجنة فالتنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع معه ولو بالدراهم والدنانير
والله الموفق اه وقد أنقح يجوز الاستبدال بالنقود اذا كان فيه مصلحة
للقوقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة الخبير الرملى وتليذه الفهامة
السيد عبد الرحيم اللطفي والحق الشيخ اسما عيلى الحائك وغيرهم من
المعلماء الاعلام روح الله تعالى روحهم دار السلام والله سبحانه وتعالى أعلم
اه (فروع) الاول لا يصح بيع بلاط مفروش في قاعة وقف محكمة البناء
وتؤجر باجر المثل فان في ذلك تغيير الصيغة الواجب كذا ذكره صاحب البحر عن
عدة الفتاوى ونصه لا يجوز بيع بناء الوقف قبل هدمه ولا استئجار الموقوفة

وجاء أراءه الافظايد كرفالا جرى فيه السند خوطا من مجاوزة الحد والله سائل
كل انسان اه قال العلامة البيري بعد نقله أقول وفي فتح القدير والمصاحف ان
الاستبدال اما عن شرط الاستبدال أو لا عن شرطه فلان كان خروج الوقت
عن انتفاع الموقوف عليهم فينبغي أن لا يختلف فيه وان كان لا كذلك بل اتفق
أنه يمكن أن يؤخذ بثمنه ما هو خير منه مع كونه منتفعا به فينبغي أن لا يجوز
لان الواجب ابقاء الوقت على ما كان عليه دون زيادته ولانه لا موجب لتجوز
لان الموجب في الاصل الشرط في الثاني الضرورة ولا ضرورة في هذا اذ
لا يجب الزيادة بل بنفيه كما ~~كان~~ قال اه قال البيري أقول ما قال هذا
المحقق هو الحق الصواب اه قال العلامة ابن عابدين وهذا ما حذره
العلامة القفال كما قدمنا وهذا الذي ذكره المحقق الكمال من التفصيل
لا يناسبه ما ذكره الامام خير الدين الرطبي في فتاويه في جواب سؤال رفع
اليه صور تمسثل فيما اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال الوقت بالدراهم
بأنه ينبغي على الوقت الخراب في المالك وعدم الانتفاع بالكلية وعدم تبصر
عقار يستدل به هل يجوز أم لا أجاب نعم اذا رأى القاضي المصلحة في استبدال
الوقت بجوز استبدال ولو بالدراهم كما هو مقتضى كلام الخطابية والتبصرانية
وغيرهما وان جفت فيه ابن نجيم فلان مرجع كلام فقهاءنا في هذه المسألة الى
المصلحة وعدم المصلحة فاذا انشئ على الوقت الخراب وعدم الانتفاع بالكلية
ولم يحصل عقار يستدل به فالمصلحة حيث يتخذ متعينة في الاستبدال بالدراهم
والدراهم والذي بصر جميع هذا اما توارد نقلهم به عن نوادر هشام اذا صار
الوقت بحيث لا يتقعر به المالكين فالقاضي أن يبيعه ويشتري بثمنه آخر ولا
يجوز بيعه الى القاضي فهذا امر يحج في جواز استبدال بالدراهم ومن حذره
عليه بخوف الظلمة فاذا اتى هذا جاز وهذا خلاصة كلامهم في هذا المجلد واقه
أعلم اه وفيها أيضا سئل في دار وقت وهت حيطانها واقتضت بيانها واشرفت
على الانقضاء وقرئت أن نصير كوما من التراب والانتقاض وتعيث المصلحة
في الاستبدال وتقررت المنفعة فيه بكل حال فهل يجوز مع عدم شرط الوقت
أو نهجه الاستبدال ولو بالجدد التقدين مع انتفاء القين ووقوع المصلحة التامة
مع نفسه أم لا أجاب نعم يجوز فقد صرح علماؤنا المشاهير لمجوازم ولو بالدراهم

مطلب شروط الاستبدال

قوله بخلاف خبر قوله وما ذكره
صاحب الدرر من زيا منه

بإذن القاضي ورأى المصلحة فيه والثالث ان لا يشترطه أيضا ولكن فيه
نفع في الجملة وبذلك خبر منه ريعلو فاعا وهذا لا يجوز استبداله على الأصح
الختار وأما صاحب البحر في رسالة الاستبدال ان الخلاف في الثالث انما
هو في الارض اذا ضعف عن الاستغلال بخلاف الدار اذا ضعف بغير اب
بعضها ولم تذهب أصلا فانه لا يجوز حينئذ الاستبدال على كل الاقوال قال
ولا يمكن قياسها على الارض فان الارض اذا ضعف لا يرغب غالبا
في استبقارها بل في شرائها أما الدار فيرغب في استبقارها مدة طويلة لاجل
تعميرها للسكنى على ان باب القياس مدد وفي زمانها وانما العلماء النقل من
الكتب المعتمدة كما صرحوا به وذكر أيضا عن البحر ان العقد انه بلا شرط
يجوز للقاضي بشروط تقدم بعضها ومنها ان يستبدل بعقار لا بدواهم ودانير
وفي هذا رد على صاحب النهر ثم قال فان قد شاهدنا التظاريا كلونهم وقل
ان يستقر بها بلا ولم نرأ حدا من القضاة فتش على ذلك مع كثرة الاستبدال في
زماننا ومنها ان لا يبيع من لا تقبل شهادته ولا يعم له عليه دين ومنها ان
تكون الدار المملوكة والموقوفة في محلة واحدة أو محلة المملوكة خيرا ومنها ان
يكون البديل والمبدل من جنس واحد واستظهر عدم اشتراط اتحاد الجنس في
الموقوفة للاستغلال لان المتظور فيها كثرة الربح وقلة المزمة والمؤنة وما ذكره
صاحب الدرر معز بالانفع الوسائل من انه لا يجوز استبدال العامر الا في أربع
وعدها المحشى فقال الاولى لو شرطه الواقف الثانية اذا غصبه غاصب وأجرى
عليه الماء حتى صار يجر ابيض من القيمة ويشتري المتولى بها أرضا بدلا الثالثة
ان يجعده الغاصب ولا ينسب أي وأراد دفع القيمة للمتولى أخذها يشتري
بها بدلا الرابعة ان يرغب انسان فيه يبدل أكثره وأحسن مفعلا أي مكانا
فيجوز على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما في فتاوى قارى الهداية بخلاف لما
ذكره صاحب النهر في كتابه اجابة السائل من ان قول قارى الهداية بخلاف لما
على قول أبي يوسف معارض بما قاله صدر الشريعة نحن لا نفقه به وقد شاهدنا
في الاستبدال ما لا يعد ويحصى فان ظلة القضاة جعلوه حيلة لابطال أوقاف
المسلمين وعلى تقديره فقد قال في الاسعاف المراد بالقاضي هو قاضي الجنة
المصغر بذى العلم والعمل اهـ ولعمري ان هذا أعز من الكبريت الاحمر

مطلب الاستبدال

ثم لا يستبدلها بثالثة لانه حكم ثبت بالشرط والشرط وجد في الاولى لا الثانية
 اه الا اذا ذكر عبارة تفيد ذلك دائما وكذا ليس للقيم ذلك الا ان ينص عليه كما
 ذكره العلامة ابن عابدين في حاشيته معز بالفتح ثم قال وأما الاستبدال بدون
 الشرط فلا يحكمه الا القاضى كما ذكره في الدور وشرط في البحر خروجه عن
 الاتساع بالكيفية وكون البديل مقاربا والمستبدل قاضى الجنة المقصر بنى
 العلم والعمل وكذا الوشرط عدمه وهى احدى المسائل السبع التى يخالف
 فيها شرط الواقف كالمسئلة فى الاشياء المتناسبة شرط ان القاضى لا يعزل
 الناظر فله عزله غير اهل المتالفة شرط ان لا يؤخر وقته أكثر من سنة والناس
 لا يرغبون فى استيفار سنة أو كان للزيادة نفع لا فخر فلقاضى المخالفة دون
 الناظر الرابعة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل أى على القول بكرة
 القراءة والمختار خلافه الخامسة شرط ان تصدق بفاضل القلة على من
 يسأل فى مسجد كذا فالتقديم التصديق على سائل غير المسجد وأخارجه أو على
 من لا يسأل السادسة لو شرط للمستهقين خبزاً ونحوها معينا كل يوم فالتقديم دفع
 القيمة من التقدم وفى موضع آخر لهم طلب المعين أى فالتخير لهم وهو الراجح كما
 ذكره فى الدر المنقى السابعة تجوز الزيادة من القاضى على معلوم الامام اذا
 كان لا يكفيه وكان عالما تقيا هو زاد ابن صاحب الاشياء فى حاشيته ثامنة معز
 لانفع الوسائل وهى اذا نص الواقف على ان أحد الأيسار الناظر فى الكلام
 على هذا الوقت ورأى القاضى ان يضم اليه مشارفا يجوز له ذلك كالوصى اذا
 ضم اليه غيره حيث يصح وزاد البيرى عشى الاشياء أيضا مسئلتين الاولى
 ما اذا شرط ان لا يؤخر بأكثر من كذا أو اجر المثل أكثر الثانية لو شرط ان
 لا يؤخره لذى جاه فأجرة منه بأجرة مجله ويبنى التفصيل فى هذه بين الخوف
 على الاجرة والخوف على الوقف فى الاول يصح بتجديد الاجرة لا الثانى اه
 وحاصل ما ذكره العلامة ابن عابدين فى حاشيته فى هذا المحل نقلا عن قتالى
 زاده ان الاستبدال على ثلاثة وجوه الاول بشرطه الواقف لنفسه أو لغيره
 أو لنفسه وغيره فالاستبدال فيه جائز على الصحيح وقيل اتصافا والثانى ان
 لا بشرطه سواء شرط عدمه أو سكنت لكن صار بحيث لا ينتفع به بالكلية بأن
 لا يحصل منه شئ أصلا ولا يبق بموته فهو أيضا جائز على الاصح اذا كان

لقزوم الضرر على الوقف قال في القمح وليس له الاقالة الا ان كانت أصلح
 لاوقف اه وأما الجواب عن الرابع فقد نص في التنوير ان المستأجر الاول
 أولى من غيره اذا قبل الزيادة ومحله كون المستأجر الاول أولى اذا كان
 مستأجرا اجارة صحيحة والا فلا حقه وتقبل الزيادة ويخرج أى من الوقف
 كما ذكره ابن عابد بن عن البهروذ كرايضان المراد بالزيادة الزيادة المعتبرة عند
 الكل فان قبلها فهو الاحق والا آجره لمن الشاى اذا كانت الارض خالية
 من الزراعة والا وجبت الزيادة على المستأجر الاول من وقتها الى ان يستفصل
 الزرع لان شغلها يمنع من ايجارها لغيره فاذا استفصل فسخ وآجر من غيره
 ثم ذكر ايضا ان قوله ان المستأجر الاول أولى اتمها وفيها اذا زادت أجرة
 المثل في أثناء المدة قبل فراغ مدته وقد قبل الزيادة اه وأما الجواب عن
 الخامس فقد نص في الهندية تفلا عن الفصول العمادية لو آجر القيم الدار
 بأقل من أجرة المثل قدر ما لا يتقارب الناس فيه فسكنها المستأجر كان عليه أجرة
 المثل بالغما يبلغ على ما اختاره المتأخرون وكذا اذا آجره اجارة فاسدة اه
 ونقل صاحب البهر عن الخصاص ان الواقف اذا آجره لأقل مما لا يتقارب
 الناس فيه لم تجز ويطلبها القاضى فاذا كان الواقف مأموما فصل ذلك على
 طريق السهو والفضل أقره القاضى في يده وأمره باجارتها بالأصلح وان كان
 غير مأموما أن آخرجهما من يده وجعلها في يده من يتقرب إليه وكذا اذا آجرها
 الواقف سنين كثيرة ممن يخاف ان يتلف في يده يطل القاضى الاجارة ويخرجها
 من يد المستأجر اه كلام الخصاص ثم قال صاحب البحر فاذا كان هذا
 في الواقف فالمثولى أولى اه وأقره ابن عابد بن في حاشيته على الدرا المختار فاذا
 علمت ذلك عرفت ان المثولى ليس له ان يؤجره دون أجر المثل ويلزم المستأجر
 تمامه كأب أو وصى أجر منزل صغيره بدون أجر المثل فانه يلزم المستأجر تمامه
 اذ ليس لكل منهما ولاية الخط والاسقاط كما ذكره صاحب الدرر (تمه) قال
 في التنوير وشرحه يجوز جعل غلة الوقف والولاية لنفس الواقف عند أبي
 يوسف وعليه الفتوى وجاز شرط الاستبدال به أرضا أخرى حينئذ أى حين
 اذ كان الفتوى على قول أبي يوسف أو شرط بيعه وبشرى بثمنه أرضا أخرى
 اذا شاء فاذا فعل صارت الثانية كالاولى في شرائها وان لم يبدكرها

للقاضي حتى يؤاجر حاله ولاية النظر للفقير والغائب والميت وإن لم يشترط
 الواقف للقسيم ذلك بلاذن القاضي كما في المنع عن الخاتمة قال ولو استثنى أى
 الواقف فقال لا تؤاجر أكثر من سنة إلا إذا كان أنفع للفقراء فلقسم ذلك
 إذا رآه خيرا بلاذن القاضي اهـ ومثله في الفتاوى الهندية * وأما الجواب
 عن الثاني فقد قال في التنوير وشرحه أيضا إذا أهمل الواقف مدته أقبل تطلق
 الزيادة للقسيم وقبل تقيده بسنة مطلقا أى في الدار والارض وبها أى بالسنة يبقى
 في الدار وثلاث سنين في الارض اهـ وهذا أحد أقوال عمانيه لكن قد علمت
 ان الحق به ما ذكره المصنف خوفا من ضياع الوقف كما ذكره ابن عابدين ثم قال
 الشارح الا ان كانت المصلحة بخلاف ذلك وهذا مما يحتج زمانا وموضعا
 ونقل أيضا عن البرازية انه لو احتج بذلك بمقدور ان يكون العقد
 الاول لازما لانه ناجز والثاني لانه مضاف قال قلت لكن قال أبو جعفر
 الفتوى على ابطال الاجارة الطويلة ولو به فودد كره الكرماني في التاسع
 عشر وأقره قدرى أقصدى اهـ قلت ذكر ابن عابدين ان الكلام هنا عند
 الحاجة فاذا اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف يتجهل أجرة سنين مستقبلة
 ينزل المخذور والموهوم عند وجود الضرر المحقق فالظاهر تخصيص بطلان
 هذه الاجارة بجماع هذه الصورة وهو جعلها حيلة لتطويل المدة فتدبر اهـ
 ونبه أن مهمل ما ذكر من التسييد ما إذا كان المؤجر غير الواقف لما في الفتية أجر
 الواقف عشر سنين ثم مات بعد خمس وانتقل الى مصرف آخر انتقضت الاجارة
 ويرجع عاين في تركه الميت ثم قال اهـ تأمل * وأما الجواب عن الثالث فانه
 لا يؤجر الوقف الا بأجر المثل ولو كان المؤجر هو المستحق ولا يفسخ العقد
 اذا رخص الاجر بعده للزوم الضرر على الوقف فقد نص في الهندية معزيا
 لمخطط الامام السرخسي انه لا تجوز اجارة الوقف الا بأجر المثل اهـ ومثله
 في التنوير وزاد شارحه العلامة قسلا من الاشياء الانقصان يسيرا واذا لم
 يرغب فيه الا بالاقبل وفسر صاحب الاسعاف النقصان اليسير كما نقله عنه
 العلامة ابن عابدين بأنه ما يتخاف الناس فيه أى ما يقاونه ولا يصدونه غينا
 اهـ وذكر في التنوير وشرحه أيضا ان رخص الاجر بهذا العقد لا يفسخ العقد
 للزوم الضرر قال محتمية ابن عابدين أى لو طلب المستأجر فسحه لا يجيبه الناظر

لخالقته الاجماع ولو سكن بعضهم ولم يجد الاخر موضعاً يقيه فليس له اجرة
ولا له ان يقول انا استعمل بقدر ما استعملته لان المهايأة انما تكون بعد
المصومة قنية نعم لو استعمله كله أحدهم بالغلبة بلا اذن الاخر لم أجره مثل
حصه شريك ولو وقع على سكاها اهـ وعلمه المحشى بأنه لما استعمله بالغلبة صار
خاصه او منافع الغصب مضمونة على المفق به اهـ ثم قال الشارح بخلاف الملاك
المشترك ولو معد الاجارة قنية اهـ قال ابن عابدين نقلاً عن الدرر عند قول
المصنف ولا يقسم الخ أى اذا قضى قاض يجوز وقت المشاع نقد قضاؤه
وصار متفقاً عليه كسائر الاختلافات فان طلب بعضهم القسمة فنمده لا يقسم
ويتبايئون وعندهما يقسم أى اذا كان بين الواقف والمالك أو جمعوا ان الكل
لو كان موقوفاً على الارباب فأرادوا القسمة لا يقسم اهـ ثم قال وهذا
معنى قول المصنف الا عندهما اذا كان بين الواقف والمالك لا الموقوف عليهم
ثم نقل عن قسارى ابن الشلبى القسمة بطريق التباين وهو التناوب في العين
الموقوفة كما اذا كان الموقوف ارضاً مثلاً بين جماعة فتراضوا على ان كل واحد
منهم يأخذ من الارض الموقوفة قطعة معينة يزرعها لنفسه هذه السنة ثم
في السنة الاخرى يأخذ كل منهم قطعة غير هاف ذلك سائع ولكنه ليس بلازم
فلهـ ابطاله وليس ذلك في الحقيقة بقسمة اذ القسمة الحقيقية ان يحتص
بعض من العين الموقوفة على الدوام اهـ ثم قال ونحوه في البصر عن الاسعاف
اهـ وأما اجارته فهل يراعى فيها شرط الواقف أو لا اذا أهمل الواقف مدتها
فهل تطلق الزيادة للقيم أو تقيد بمدة وهى لا يؤجر الا بأجر المثل ولو للمستحق
أولاهل لا يفسخ العقد اذا رخص الاجر بعد العقد أو لا وهل المستأجر الاول
أولى من غيره اذا قبل الزيادة أو لا وهل اذا أجره المتولى بدون أجر المثل يلزم
المستأجر تمام أجر المثل أو لا فنقول وبالله التوفيق أما الجواب عن الاول
فقد قال في التنوير وشرحه راعى شرط الواقف في اجارته فلم يزد القيم بل القاضى
لان له ولاية النظر لفقر وغائب وصيت اهـ قال محشي ابن عابدين نقلاً
عن الاسعاف لان شرط الواقف كنه الشارع يعنى اذا شرط الواقف ان
لا يؤجر أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجارها وكانت اجارته أكثر
من سنة أتفع لافقراء فليس للقيم ان يؤجرها أكثر من سنة بل يرفع الامر

مطلب الاجارة

لا وقف يقول لا يخرج الابد كذا فيصح ويكون المقصود ان تجوز الواقف
 الانتفاع مشروط بذلك ولا نقول انها تبقى رهنا بل له أخذها فيطالبه الخازن
 برد الكتاب وعلى كل فلا تثبت له أحكام الرهن ولا يبعه ولا يبدل الكتاب
 الموقوف بتلقه ان لم يفرط قال اه ملخصا * (قبيه) * لو سكن دارا ثم ظهر انها
 وقف يلزمه أجرة ما سكن قال المحقق المحشى وما ذكره في القنية من انه لو سكن
 الدار سنين يدعى الملك ثم استحق للوقف لا يلزمه أجرة ما مضى ضعيف كما جزم
 به في البحر قال لانه مبني على قول المتقدمين ووجوب الاجرة قول المتأخرين كما
 نص عليه في الاسعاف أفاده الخیر الملى اه قال المحشى وهذا بناء على الملقى
 به عند المتأخرين من ان منافع العقار تضمن اذا كان وقفا أوليته أم معدا
 للاستقلال اه * (مسئلة) * هل يصح وقف المشاع ولو محملا للقسمه أو لا وهل
 لا يسوغ قسمته بين المستحقين أو لا الجواب ذكر في الهندية في وقف المشاع ان
 الشيوخ فيها لا يحتمل القسمه لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف قال الا ترى انه لو
 وقف نصف الحمام يجوز ان كان مشاعا كذا في الظهيرية قال ووقف المشاع
 المحتمل للقسمه لا يجوز عند محمد رحمه الله وبه أخذ مشايخ بخازي وعليه الفتوى
 قال كذا في السراجية والمتأخرون أقنوا بقول أبي يوسف انه يجوز وهو المختار
 قال كذا في خزائن الفقيهين واتفقا على عدم جعل المشاع مسجدا أو مقبرة مطلقا
 سواء كان مما يحتمل القسمه أو لا يحتملها قال هكذا في فتح القدير قال واذا قضى
 القاضي بصحة وقف المشاع فقد قضاؤه وصار منطبقا عليه كسائر المختلفات
 قال ثم فيما يحتمل القسمه اذا قضى القاضي بصحته فطلب بعضهم القسمه لا يقسم
 عند أبي حنيفة رحمه الله وبها يؤن وعنده ما يقسم كذا في الخلاصة قال
 واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا أو أرادوا القسمه لا يجوز وكذا المتأخرون
 قال كذا في فتح القدير اه وقال في التنوير وشرحه ولا يقسم بل يتهايون
 الا عندهما فيقسم المشاع وبه أفق قارئ الهداية وغيره اذا كانت القسمه
 بين الواقف وشريكه المالك أو الواقف الآخر أو ناظره ان اختلفت جهة
 وقفه مالا الموقوف عليهم فلا يقسم الوقف بين مستحقيه اجماعا درر وكافي
 وخلاصة وغيرهم لان حقهم ليس في العين وبه جزم ابن نجيم في فتاواه
 وفي فتاوى قارئ الهداية هذا هو المذهب وبعضهم جوز ذلك وهو ضعيف

في الذخيرة وقد أطل في ذلك الى ان قال والحاصل انه لا خلاف عندهما
في صحة الوقف مع عدم تعيين الموقوف عليه اذ كلف التأيد أو ما في معناه
كالقراء وكلف صدقة موقوفة على الجهاد أو على أ كسان الموتى أو حفر
القبور كما في الخانية وغيرها وانه لا خلاف في بطلانه لو اقتصر على لفظ موقوفة
مع التعيين كوقوفة على زيد خلافا لما في البرازية وانما الخلاف بينهما لو اقتصر
بلا تعيين أو جمع مع التعيين كصدقة موقوفة على فلان فعند أبي يوسف يصح
ثم يعود الى الفقراء وهو المعقد وقيل يعود الى الملك والمراد بالعين ما يحتمل
الانقطاع كأولاد زيد أو قراء قرابة فلان وهم يحصون وفي الذخيرة عن وقف
انخساف قال جعلت هذه الارض صدقة موقوفة على فلان وولده وولده
وأولاد أولادهم فاذا سمي من ذلك ثلاث بطون فهي وقف مؤبد الى يوم
القيامة وبني ما اذا وقف على عمارة مسجد معين فقبل يصح عند أبي يوسف
لتأيد مسجد الا عند محمد وقيل يصح اتفاقا وفي المحيط انه المختار فاعلم تحرير
هذا المحل فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والجهد لله تعالى ملهم الصواب
اه قال في التنوير فاذا تم ولزم لا يملك ولا يملك ولا يعار ولا يرهن قال شارحه
فبطل شرط واقف الكتب الرهن كما في التدبير ولو سكنه المشتري أو المرتهن ثم بان
انه وقف أو أصغر لزم أجره المثل قال اه فنية قال محنية قوله لا يملك الخ وجهه
ان الرهن حبس شئ مالى بحق يمكن استيفاءه منه كالأدين والاعيان المضمونة
بالمثل والقيمة حتى لو ملك الرهن صار المرتهن مستوفيا حقه لو كان مساويا
للرهن قال ولا يخفى ان الاستيفاء انما يتأتى فيما يمكن تملكه والوقف
لا يمكن تملكه فلا يصح الرهن به قال المحنى المذكور فرغ حدث في الاعصار
القرينة وقف كتب شرط الواقف ان لا تعار الا برهن أو لا تخرج أصلا قال
والذى أقوله في هذا ان الرهن لا يصح بها لانها غير مضمونة في يد الموقوف عليه
ولا يقال لها عارية أيضا بل الاخذ لها ان كان من أهل الوقف استحق
الاتضاع ويده عليها بأمانة فشرط أخذ الرهن عليها فاسد وان أعطى كان
رهننا فاسدا فيكون في يد خازن الكتب أمانة هذا ان أريد الرهن الشرعى وان
أريد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذ لم يعلم
مراد الواقف فالأقرب المحل على اللغوى نعم بالصيغة الكلامه قال وفي بعض

الشهيد ونحن نفق به العرف اه قال ابن عابد بن قوله ما كتني أبو يوسف بلفظ
 موقوفة الخ أي بدون ذكر تأييد أو ما يدل عليه كاللفظ صدقة أو لفظ المساكين
 ونحوه كالمسجد وهذا إذا لم يكن وقفا على معين كزيد أو أولاد فلان فإنه لا يصح
 بلفظ موقوفة لنا حاجة التعيين للتأيد ولا فرق بين موقوفة وبين موقوفة على
 زيد حيث أجاز الأول دون الثاني نعم تعيين المسجد لا يضر لأنه مؤبد اه ثم ذكر
 في التنوير وشرحه أيضا أن من الشروط الخاصة على قول محمد جعل آخره
 لجهة قرية لا تقطع لأنه كمال الصدقة أي فيلزم القبض والافراز وجعله
 أبو يوسف كالاتفاق أي فلا يلزم القبض والافراز واختلف الترجيح والاختيار
 بقول الثاني أحوط وأسهل جرو في الدرر ومصدر الشر بعة وبه بقي وأقره
 المصنف اه ثم كتب ابن عابد بن على قوله وجعله أبو يوسف كالاتفاق مانصه أي
 فيلزم عنده بمجرد القول كالاتفاق بجامع اسقاط الملك قال في الدرر والصحيح
 إن التأيد بشرط اتفاقا لكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف وعند محمد
 لا بد أن ينص عليه اه وصححه في الهداية أيضا وقال في الاسماء لو قال
 وقفني أرضي هذه على ولدي يذود ذكر جماعة بأعيانهم لم يصح عند أبي يوسف
 لأن تعيين الموقوف عليه يمنع إرادة غيره بخلاف ما إذا لم يعين لجهة أياه على
 الفقهاء ألا ترى أنه فرق بين قوله موقوفة وبين قوله موقوفة علي ولدي فصح
 الأول دون الثاني لأن مطلق قوله موقوفة يصرف إلى الفقراء عزفا فإذا ذكر
 الولد صار مقيدا فلا يبقى العرف فظهر بهذا أن الخلاف بينهما في اشتراط ذكر
 التأيد وعندهما انما هو في التخصيص عليه أو على ما يقوم مقامه كالفقراء
 أو نحوهم وأما التأيد بمعنى بشرط اتفاقا على الصحيح وقد نص عليه محققو
 المشايخ اه قال قلت ومقتضاه أن المقيد باطل اتفاقا لكن في البرازية
 إن من أبي يوسف في التأيد روايتين الأولى أنه غير شرط والثانية أنه شرط
 لكن ذكره غير شرط وخرج على كمال من الروايتين المذكورتين وأنه على
 الرواية الأولى يصح كل من الوقف والتقييد وعلى الثانية يصح الوقف ويطل
 التقييد واستدل على ذلك بما ذكره صاحب البحر من أن ظاهر عبارة الجشي
 واختلاصة أن الروايتين عنه فيما إذا ذكر لفظ الصدقة أما إذا ذكر لفظ الوقف
 فقط لا يجوز اتفاقا فإذا كان الموقوف عليه معينا اه ثم استدرك لهذا بما

الواقف يدخل فيه وقف الذي على بيعته مع انه لا يصح تعيين ان هذا شرط
 في وقف المسلم فقط بخلاف الذي قاله في البحر وغيره ان شرط وقف الذي
 ان يكون قربة عندنا وعندهم كالوقف على الفقراء أو على مسجد القدس
 وقوله معلوما لوقف شيئا من أرضه ولم يسمه لا يصح ولو بين بعد ذلك وكذا
 لو قال وقف هذه الأرض أو هذه نعم لو وقف جميع حصته من هذه الأرض
 ولم يسم السهام جازا استحصانا قال وفي البحر عن المجسط وقف أرضا فيها أشجار
 واستنشاها لا يصح لانه صار مستقبا للأشجار بمواضعها فبصر المدخل تحت
 الوقف مجهولا وقوله منجزا مقابله المعلق والمضاف قال كقوله اذا جاء غدا واذا
 جاء رأس الشهر واذا كنت فلانا فارضى هذه صدقة موقوفة يكون الوقف
 باطلا لان الوقف لا يحتمل التعليق بالخطار لكونه مما لا يحلف به كالا يصح
 تعليق الهبة بخلاف النذر لانه يحتمله ويحلف به فلو قال ان كنت فلانا اذا قدم
 أو ان برئت من مرضي هذا فارضى صدقة موقوفة يلزمه التصديق بعينها اذا
 وجد الشرط لان هذا بمنزلة النذر واليمين كذا في الاسعاف وقوله لا بكائن
 قال أي موجود للسال فلا يشافي عدم حصته معلقا بالموت قال في الاسعاف
 ولو قال ان كانت هذه الأرض في ملكي فهي صدقة موقوفة فان كانت
 في ملكه وقت التكلم صح الوقف والا فلا لان التعليق بالشرط الكائن بتغير
 وقوله ولا مضافا يعني الى ما بعد الموت فقد نقل في البحر ان محمد اتص في السير
 الكبير انه اذا أضيف الى ما بعد الموت يكون باطلا عند أبي حنيفة قال
 نعم سيأتي في الشرح انه يكون وصية لازمة من الثلث بالموت لا قبله اه وفي
 الفتاوى الهندية ولو قال وقف بعد موتي أو اوصي ان يوقف بعد موته يصح
 ويكون من الثلث قال كذا في التهذيب قال أما لو قال داري صدقة موقوفة
 غدا فانه صحيح كما جزم به في جامع الفصولين وأقره في البحر وقوله ولا موقفا كما
 اذا وقف داره يوما وشهر اقاله الخصاص قال وفضل هلال بين ان يشترط اليه
 رجوعها بعد الوقت فيبطل والا فلا قال وظاهر الحاشية اعتماده قال كذا
 في البحر والنهر وركنه كما في التنوير وشرحه الالفاظ الخاصة كارضى
 هذه صدقة موقوفة مؤبدة على المساكين ونحوه من الالفاظ كوقوفه لله
 تعالى أو على وجه الخير أو البر واكتفى أبو يوسف بلفظ موقوفة فقط قال

ومنها ان لا يذكر معه اشتراط بيعه وصرف الثمن الى حاجته فان قاله لم يصح
الوقف في المختار كما في البرازية قال كذا في النهر الفائق ومنها ان لا يلحق به خيار
شرط فلو وقف على أنه بانلبار لم يصح عند محمد معلوما كان الوقف أو مجهولا
واختاره هلال قال كذا في البحر الرائق ومنها التأييد وهو شرط على قول الكل
ولكن ذكره ليس بشرط عند أبي يوسف وهو الصحيح قال هكذا في الكافي
ومنها ان يجعل آخره لمجهة لا تقطع أبدا عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
وان لم يذكر ذلك لم يصح عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله ذكره هذا ليس بشرط
بل يصح وان سعى جهة تقطع ويكون بعدها للفقراء وان لم يسمهم لان قصد
الواقف ان يكون آخره للفقراء وان لم يسمهم ومنها ان يكون المحل مقارا أو ديرا
فلا يصح وقف المتقول الا في الكراع والسلاح قال كذا في النهاية اه قال في
الدرر ومحل المال المتقوم قال محشيه المتقدم أي بشرط ان يكون مقارا
أو منقولاً فيه فحاصل ما ساقى بيانه قال ثم رأيت هذا مسطورا في الاسعاف
اه قال في التنوير وشرطه شرط سائر التبرعات قال شارحه الدرر كربة وتكليف
قال محشيه فإذا ان الواقف لا يذکر ان يكون مال الكالة وقت الوقف ملكا تاما ولو
بسبب فاسد وان لا يكون محجورا عن التصرف حتى لو وقف الغاصب المقصوب
لم يصح وان ملكه بعد بشرأ أو صلح ولو أجاز المالك وقف فضولى جاز قال
وصح وقف ما اشتراه فاسد ابعد القبض وعليه القيمة للبائع قال وكالتسراء
الهبة الفاسدة بعد القبض بخلاف ما لو اشترى بغير البائع فوقفها وان أجاز
البائع بعده قال ويتقض وقف استحق بملك أو شفعة وان جعله مسجدا ووقف
مریض أحاط دينه بماله بخلاف صحيح على ما ساقى تفصيله قال وكذا وقف
محجور لفسه أو دين كذا أطلقه الخصاص قال في القمح وينبغي انه اذا وقفها
المحجور لفسه على نفسه ثم على جهة لا تقطع ان يصح على قول أبي يوسف وهو
الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم اه قال في التنوير
وشرحه أيضا وان يكون قربة في ذاته معلوما مخير الامعاء الابكات ولا
مضافا ولا مؤقتا ولا بخيار بشرط ولا ذكر معه اشتراط بيعه وصرف ثمنه لحاجته
فان ذكر بطل وقفه قال كذا في البرازية قال محشيه المتقدم أي بأن يكون من
حيث النظر الى ذاته وصورة قربة والمراد ان يحكم الشرع بأنه لو رصد من
مسلم يكون قربة الى ان قال ولو حمل على ان المراد ما كان قربة في اعتقاد

الهندية ما يوافق ما في الدرر وحواشيه ونصها أما تعريف الوقف فهو في
 الشرع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى حبس العين على ملك الواقف
 والتصدق بالمنفعة على الفقراء وعلى غيرهم من وجوه ما لا يبرئ العواري قال
 كذا في الكافي قال فلا يكون لازماً وله ان يرجع ويباع قال كذا في المضمرات
 قال ولا يلزم الا بطريقين أحدهما قضاء القاضي بزيومه والثاني ان يخرج
 مخرج الوصية فيقول أو صيت بغلة دارى هذه فحينئذ يلزم الوقف قال كذا
 في النهاية وعندهما حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه يعود
 منفعة الى العباد فيلزم ولا يساع ولا يوجب ولا يورث قال كذا في الهداية
 قال وفي الصيرون والنبهة ان القنوى على قولهما قال كذا في شرح الشيخ أبي
 المكارم للنقاية اه ثم قال في محل آخر وأما سببه فطلب الزنى قال هكذا
 في العناية اه قال وأما شرائطها العقل والبلوغ والحرية وكونه قرية في ذاته
 عند التصرف فلا يصح الوقف من الصبي والمجنون قال كذا في البدائع قال نقلاً
 عن المحيط صي محجور عليه وقف أرضه فقال الفقيه أبو بكر وقفه باطل
 الا باذن القاضي وقال الفقيه أبو القاسم وقفه باطل وان أذن له القاضي
 لانه تبرع اه قلت ولعل عدم العصة من الصبي لكون البلوغ شرطاً
 لعصة التبرع ولذا قال الامام ابن عابد بن علي قول الدرر من أهلها يعني النية قال
 وهو المسلم الصاقل قال وأما البلوغ فليس بشرط لعصة التبة والثواب بهابل
 هو شرط هنا لعصة التبرع اه قال ولا يصح وقف المسلم والذي على البيعة
 والكنيسة أو على فقراء أهل الحرب قال كذا في النهر السائق ومنها
 الملكة وقت الوقف حتى لو غصب أرضاً فوقفها ثم اشتراها من مالكها ودفع
 الثمن اليه أو صالحه على مال دفعه اليه لا يكون وقفاً قال كذا في البحر الرائق
 ومنها ان لا يكون محجوراً عليه لسفه أو دين كذا أطلقه المصنف قال كذا
 في النهر السائق ثم قال وينبغي انه اذا وقفها في الحجر لسفه على نفسه ثم لجهة
 لا يتقطع ان يصح على قول أبي يوسف رحمه الله وهو الصحيح وعند الكل اذا حكم
 به ما ثم قال كذا في فتح القدير ومنها عدم الجهالة فلو وقف من أرضه شيئاً ولم
 يسمه كان باطلاً ومنها ان يكون منجزاً غير مطلق فلو قال ان قدم ولدى فدارى
 صدقة موقوفة على المساكين بقاء ولده لا نصير وقفاً قال كذا في فتح القدير

وشرحه حبس العين على حكمكم ملك الله تعالى وهو قف منفضها على من
 أحب ولو غنيا قال فيلزم فلا يجوز له ابطاله ولا يورث عنه وعليه الفتوى ذكره
 ابن الكمال وابن الشحنة قال الحنفى فعند محمد وأبي يوسف يلزم الوقف بدون
 ما تقدم أى من غير احتياح لحكمكم حاكم قال وهو قول عامة العلماء وهو
 الصحيح قال ثم إن أبا يوسف يقول بصير وقفاً بغير رد القول لأنه بمنزلة الاعتاق
 عنده وعليه الفتوى وظل محمد إلا بأربعة شروط ستأتى اه وللحق
 ابن عابد بن فى تنقيحه من مطلب بيع الوقف غير المسجل ما حاصله انه يصح بيع
 الوقف غير المسجل التالى عن حكم الحاكم ناقلاً صحة ذلك عن مبراج الدين وعن
 ابن نجيم صاحب البحر والمولى العمادى ثم قال مستدر كاله ان هذا على قول
 الامام المرجوح من ان الوقف انما يتم لزومه بالقضاء وعلى قوله ما ارجع المفتى
 به فان كان حنفياً مقلداً لحكمه باطل لانه لا يصح حكمه الا بالصريح المفتى به فهو
 معزول بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال فى القضية تفرقاً على الصحيح
 فالبيع باطل ولو قضى القاضى بضمه وقد أتى به العلامة قاسم وأما ما أتى به
 العلامة من راج الدين أى قارئ الهداية من صحة الحكم ببيع قبل الحكم بوقفه
 فيجوز على ان القاضى مجتهد ومهمونه اه كلام البحر وأقره فى النهر والدرر
 المختار ويؤيده ان العلامة قارئ الهداية ذكر فى فتاواه ثانياً خلاف ما ذكره
 أولاً كما نقلته فى حاشيتى على البحر اه وقوله على حكمكم ملك الله تعالى
 قد رلظ حكمكم ليضيد ان المراد انه لم يبق على ملك الواقف ولا يتقل
 الى ملك غيره بل صار على حكمكم ملك الله تعالى الذى لا ملك فيه لاحد
 سواء والا فالملك ملك الله تعالى قال واستحسن فى الفتح قول مالك رحمه
 الله انه حبس العين على ملك الواقف فلا يزول عنه ملكه لكن لا يساع ولا يورث
 ولا يوجب مثل أم الولد والمدرور حقه بما لا يزيد عليه اه وقوله فيلزم
 تبرع على ما أفاده التعريف من خروج العين عن ملك الواقف لثبوت التلازم
 بين الزوم والخروج عن ملكه باتفاق أئمتنا الثلاث كما ذكره فى الفتح وقوله
 وعليه الفتوى أى على قوله بما يلزومه قال فى الفتح والحق ترجيح قول عامة
 العلماء يلزومه لان الاحاديث والآثار متظافرة على ذلك واستقر عمل الأصحاب
 والتابعين ومن بعدهم على ذلك فلذا ترجح خلاف قوله اه وفى الفتاوى

وحيثه وارثه انما هو في وقف غرب لم يجد الناطر أو المستحق ما يعمر به من
 ربيع الوقف ولا أمكنه اجارته بما يعمر به فيأذن لمن يعمره ببناء أو غرس على
 ان ما عمره به يكون ملكا للمعمر وتفض الغلة بالنظر عليه وعلى الوقف فاما كان
 للوقف يكون للمستحق وما تاب العتامة يكون لربها فهذا ليس فيه ابطال
 الوقف ولا اخلاله عن غرض الواقف وليس هذا امر اد الشيخ الخرشي بما
 تقدم حتى يعترض به عليه فافهم ذلك واقفه الموفق للصواب واما حكمه في
 مذهب السادة الحنفية فاتفقوا على انه جائز ثم اختلفوا بعد ذلك في لزوم
 وعدمه فعند الامام يجوز جواز الاعادة فتصرف منفعة الى جهة الوقف مع
 بقاء العين على حكم ملك الوقف ولو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة
 ويورث عنه ولا يلزم الا بأحد أمور ثلاثة عنده اما ان يحكم به القاضي
 أو يخرج به مخرج الوصية أو بقوله وقفته في حياتي وبعد وفاتي مؤبدا قال
 في التنوير والمالك يزول بقضاء القاضي أو بالموت اذا علق به أو بقوله وقفها
 في حياتي وبعد وفاتي مؤبدا قال محشي العلامة ابن عابدين قوله أو بالموت
 معطوف على قوله بقضاءه ومقتضاه انه يزول به الملك وهو ضعيف كما أشار اليه
 الشارح ثم قال قال في الهداية وهذا أي زوال الملك في حكم الحناكم صحيح لانه
 قضاء في فصل مجتهد فيه أما في تعليقه بالموت فالصحيح انه لا يزول ملكه لانه تصدق
 بمنافعه مؤبدا فيصير بمنزلة الوصية بالمنافع مؤبدا فيلزمه اه ونقل عن البحر
 والفتح الحاصل في ذلك فقال والحاصل انه اذا علقه بموته فالصحيح انه وصية
 لازمة لكن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور التصرف فيه ببيع ونحوه بعد موته
 لما يلزم من ابطال الوصية وله ان يرجع قبل موته كسائر الوصايا وانما يلزم بعد موته
 اه وأما حقيقته فقال في متن الدرر معرقاه على قول أبي حنيفة هو حبس العين
 على حكم ملك الوقف والتصدق بالمنفعة ولو في الجملة قال محشي الامام ابن
 عابدين قوله ولو في الجملة يدخل فيه الوقف على نفسه ثم على الفقراء وكذا
 الوقف على الاغنياء ثم الفقراء قال لما في التمر عن المحيط لو وقف على الاغنياء
 وحدهم لم يجز لانه ليس بقربة أما لو جعل آخره للفقراء فانه يكون قربة في الجملة
 قال في الإصناف وهو جائز عند علمائنا أبي حنيفة وأصحابه ورحمهم الله وانما
 الخلاف بينهم في لزوم وعدمه اه وأما عند أبي يوسف ومحمد فهو كما في التنوير

باجماع المسلمين وبعض من يدعى العلم يقتضيه مجوازه ونسند الجواز للمالكية
 وهي فتوى باطلية قطعاً وحاشا للمالكية ان يقولوا بذلك وهذا معنى قول الخرشي
 وهذا ما لم يكن منفعه تحبس لتعلق الحبس بها وما تعلق به الحبس لا يحبس
 كالمخلوقات وأيضا هي لا تدخل في قوله مخلوق اذ المراد مخلوق لم يتعلق به حق
 لغيره ٥١ قال وهو كلام حق لا شبهة فيه وتوضيحه على ما شاهدنا من أهل
 مصر ان الجوانيت الموقوفة على المسجد القوري أو الأشرقي أو الناصري
 وغيرها يبيعها الناظر يمين كثير فيبيع الجوانت الواحدة نحو مائة دينار
 لا تفرض سوى حب الدينار الا عراض عن حب الاخرة ثم ان المشتري منه
 يجعل على نفسه ~~حكما~~ كل شهر نصفين فقة من الدراهم العديدة ويسكنه
 أو يكره كل يوم عشرة انصاف وقد وقفه على نفسه وزوجه وذريته من
 بعده وقد يبيعه وقد يوفى به ديناً عليه وغير ذلك فانظر الى هذا الخبط الخارج
 عن قوانين الشريعة ومن الاعاجيب ان الشيخ أحمد القرعاوي جعل لبعض
 القضاة رسالة في ذلك ويجوز فيها مثل ما تقدم وصار الناس يقتنون مجواز
 ما ذكره مقدمين على ما في الرسالة من الكلام الباطل وهذا هو الذي قصد
 الخرشي رده بما تقدم عنه وبعضهم لم يفهم مراده فاعترض عليه والماصل انه
 شاع عندنا عصر ابن الخلويجي وزعمه المالكية دون غيرهم ويجعلون منه
 ما تقدم ذكره حتى لازم على ذلك ابطال الاوقاف وتخريب المساجد وتعطيل
 الشعائر الاسلامية وكثيرا ما يقع في الرزق الكاثنة ببر الحيرة تكون مرصدة
 على منافع زوايا الامام البيت بن سعد أو على منافع زوايا الامام الشافعي
 فيبيعها الناظر على الوجه المتقدم ثم ان المشتري قد وقفها على نحو زوايا
 الامام الشافعي وقد وقفها على نفسه أيام حياته وبعده على ذريته وربما
 باعها الناظر لذي فاقفها على كنيسة وقد وقع هذا فان رزقه كانت موقوفة
 على مدرسة السلطان حسن باعها ناظرها على الوجه المتقدم لذي ثم ان الذي
 أوقفها على كنيسة وكان المسلمون يزعمونها ويدعون خراجها لأهل
 الكنيسة ثم قلب الناصري على المسلمين بواسطة أمراء مصر الضالين فزعموها
 من أيدي المسلمين وصاروا يزعمونها في هذا زماننا وانقط الامر على ذلك ولا
 حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم الخلو الذي وقعت الفتوى مجوازه يبعه

لا يتففع به أي فيما حبس فيه وإن كان يتففع به في غيره اذ شرط جهة المبيع
 أن يكون منتفعا به كقرص يكلب وفوب يخلق وهديهم وكتب علم بلي
 قال واذا بيع جعل ثمنه في مثله أن أمكن أو شقصه اذ الم يبلغ الثمن شيئا
 تاما بأن يشترك به في جزء أن أمكن والاتصاف به فالمراد بالشقص الجزء
 وكذلك اذ ألتف الحبس ولو عقارا على معتد المذهب فحصل قيمته في مثله
 أو شقصه أن تمذر العود في العقار والافيص عليه اعادته فقول العلامة
 خليل لا عقار وإن خرب ونقض مخرجا له من جواز بيع الحبس الذي لا يتففع
 به خلاف ما أفتى به الناصر اللقاني وتبعه الشيخ أحمد السنهوري شيخ
 الأجهوري والعلامة الأجهوري وتلامذته الشيخ عبد الباقي والشيخ خني
 والخزني وانفقوا على جواز بيع العقار الحبس ولو غير خرب تنويع
 منحد وطريق ومقبرة قال الامام الدردير وسواء تقدم الحبس على هذه الثلاثة
 أو تأخر ولو جبر أن أبي المستحق أو الناظر وأمر واجبه ثمنه في حبس غيره كن
 هدم وقفا بعدا فيلزم بقيته كسائر الملكات على معتد المذهب وما درج عليه
 الامام خليل من قوله فطيه اعادته على ما كان عليه ولا فرق خذ قيمته من جرح
 والنقض باق على الوقفية فيقوم طاعنا ومهد وما يؤخذ ما زاد على المتقوض
 ولا يلزم من أخذ القيمة جواز بيعه لأنه أمر جزأه الحبس كاتلاف جلد
 الاخصية ف قوله لا عقار حبس وإن خرب ولو بيع بغير ترتيب فلا يباع ليستبدل
 به غيره محمول عند الناصر ومن تبعه على عقاره ريع ما وأما حبس عقار خرب
 ولم يجد الناظر أو المستحق ما يضر به من ريع الوقف ولا يمكن اجارته بما يضر به
 فيا ذن لمن يضره ببناء أو غرض على أن ما عره به يكون ملكا للمعمر ونقض
 الغلة بالنظر عليه وعلى الوقف بما كان للوقف يكون للمستحق وما ناب العمارة
 يكون لرهبان فهذا ليس فيه ابطال للوقف واخراج عن غرض الوقف وهذا
 هو الذي وقت القنوي به من الناصر اللقاني لا ما شاع بمصر من تجاسرهم على
 الاوقاف والتهايل على بيعها ولذا قال الامام الدردير وأما ما يقع عندنا بمصر
 من بن المستحق لوقف أو الناظر على منحد ونحوه يبيع الوقف بداهم كثيرة
 ويجعل المشتري على نفسه بلهة المستحقين أو المسجد خيرا ثم يوقف ذلك الوقف
 على زوجته وعقبائه واذا لم يوقفه باعه وورث عنه ويسمونه خيرا فهذا باطل

أقسام خلافا لما درج عليه الامام خليل من البطلان وبخلاف ما اذا كان
 على معصية اتفاقا واركن الثاني موقوف عليه وهو الادل المستحق
 لصرف المنافع عليه عاقلا كان كزيد أو العلماء أو الفقراء وغيره كرباط وقنطرة
 ومسجد أو من سيجوز بل مثلا قنوق الفلانة الى ان يوجد فيعطاهان
 حصل مانع رجعت للواقف ولو كان الموقوف عليه غيبا صغ ولا يشترط فيه
 تسوية ذكر لاشي وحصل في الاطلاق على التسوية ولا يشترط أيضا تعيين
 المصروف عند مالك واشترطه الشافعي فجاز ان يقول وقفته لله ويصرف
 في غالب عرفهم والا يكن غالب الفقراء وهذا اذا لم يخص الموقوف بجماعة
 معينة ككتب العلم والاصرف لهم ولا يشترط قبول المستحق اذ قد يكون غير
 محصور وغير موجود أو كان كسجد الا ان يكون المستحق معينة وكان أهلا
 لقبول فان رد المعين الرشيد أو ولي الصبي أو النسبة للفقراء ولا يرجع ملكا
 لربه والركن الثالث موقوف وهو مملك من ذات أو منفعة ولو حيوانا رقيقا
 أو غيره يوقف على مستحق للاتفايع به ولو منفعة دار محبسة فنفعها من جلة
 المملوك بأجرة قال العلامة الدسوقي ومن جلة المملوك بأجرة منفعة الخلق
 فيبوزونها كما أتى به جمع منهم الشيخ أحمد السهري شيخ الاجهوري قال
 وعليه عمل مصر وهو مقتضى فتوى الناصر اللقاني يجوز بيع الخلق في الدين
 وارثه ورجوعه لبيت المال حيث لا وارث اه والركن الرابع صيغة صريحة
 نحو تصدقت ان اقرن بقيد يدل على المراد نحو لا يباع ولا يوهب أو تصدقت
 به على بن فلان طائفة بعد طائفة أو عقبهم ونسلهم فصلة ان حبست ووقفت
 يفيد ان التأيد مطلقا قيدا أو اطلاقا وكذا سبقت وأما تصدقت فلا يفيد
 الوقت الا بقيد يدل عليه اه قال الامام الدردير في الكبير ويثبت الوقت
 بالينة وبالشاعة بين الناس وبالكفاية على أبواب المدارس والربط والحيوان
 وعلى كتب العلم من مدرسة بها كتب مشهورة لا كتاب لم يشتهر كونه من محل
 مشهور وتجمع الدعوى فيه ولو تقادم الزمن وانقضت مدة الحيازة بخلاف
 ما عليه الامام الاعظم كما سيأتي بيانه وأما بيان ما يسوغ فيه من الاستبدال
 فتقول وبالله التوفيق قال الامام خليل ويبيع ما لا يتنفع به من غير عقار ويحل
 في مثله أو يخصصه كان ألتف قال الامام الدردير في كتيبه أي يبيع كل جنس

المحبس اه وقوله مملوك ولو بالتعطيق قال الشارح المذكور كقولك ان ملكك
 دار فلان فهي وقف أو كان مشقرا كاشاعا فيما يقبل القسمة قال الشارح
 المذكور ويجبر عليها الواقف ان أرادها الشريك وأما ما لا يقبلها ففيه قولان
 مرجحان في صحة الوقف وعدمه وعلى الصحة يجبر الواقف على البيع ان اراده
 شريكه ويجوز ثمنه في مثل وقفه قال الامام البناي على عبد الباقي لا يقال
 القسمة بيع وهو غير جائز في الوقف لا نقول الراجح ان القسمة تميز حق لا بيع
 وعلى القول بأنها بيع فيقال الممنوع بيعه من الوقف ما كان معينا لا المعروض
 لا قسم لانه **ك** كما اذا دون في بيعه ان يجبره * وحقيقته كما قال الامام الدردير
 في شرحه جعل مالك منفعة مملوك لمستحق بصيغة سواء كان مالكه ذاته بشرا
 أو هبة أو وارث بل ولو كان مالك المنفعة بأجرة مدة ما يراه المحبس فلا يشترط
 فيه التأييد عند فاذا استأجر دارا مملوكة أو ارضاء مدة معلومة فله ان يوقف
 منفعتها ولو على مسجد في تلك المدة قال في المدة ولا بأس ان يكرى أرضه
 على أن تتخذ مسجدا عشر سنين فاذا انقضت كان النقص الذي بناء * وأركانها
 أربعة واقف وهو المالك للذات أو المنفعة * بشرطه ان يكون أهلا للتبرع بأن
 يكون بالغاً حراً رشيداً مختاراً في حال صحته فان جنن في مرضه فهو كالوصية
 يخرج من الثالث ان كان لغير وارث والابطال ولذا كان للواقف في المرض
 الرجوع لانه كالوصية بخلاف الواقف في الصحة ويساع الوقف للدين ان سبق
 تقديم الوارث على التبرع ولو مع جهل سبق للدين ان كان الوقف على محجوره
 بخلاف الوقف على الاجنبي والولد الكبير اذا حازا فلا يطل الوقف الا تحقق
 سبق الدين وان لا يجعل الواقف التطرله في الوقف فان فعله بطل ما فيه من
 التصبر وهذا ان حصل مانع له قال الامام الدردير فان اطلع عليه قبل حصول
 مانع كان صحيحاً ويجبر على جعل التطرل لغيره فان شرط انه ان تسور على الوقف
 ظالم رجع الوقف ملكاً له ان كان حياً ولو ارثه ان مات أو رجع لفلان ملكاً
 فانه يعمل بشرطه قال **ك** كذا ان شرط انه ان احتاج من حبس عليه الى
 البيع من الوقف باع فيعمل بشرطه ولا بد من اثبات الحاجة والحلف عليهما
 قال بشرط الواقف كنهي الشارع ان جاز ولو مكرها كوقف على نبيه
 المذكور دون بنائه فانه ان وقع مضي ولا يفسخ على الاصح وهو قول الامام ابن

الله عليه وسلم اساءة بن زيد فقال زيد انما أردت ان أقصدق به فقال عليه
 السلام ان الله تعالى قبلها منك وذلك يدل على أن انفاق أحب إلى الأموال على
 أقرب الأقارب أفضل وان الآية تتم الانفاق الواجب والمستحب وخبر مسلم
 اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد
 صالح يدعو له والصدقة الجارية بمحوه عند العلماء على الوقف كما قاله الرازي
 وغيره من الأئمة وقد حبس النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمون قال قال
 الشافعي لم يحبس أهل الجاهلية دارا ولا أرضا فمألت والوقف مصدر وقف
 مجرد اعلى اللغة القصص وبالهزلقفة ردية الا في الوقف عن كذا بمعنى أغلقت
 عنه وأوقفته عن كذا منعه منه وهو عقد لازم عند مالك والشافعي بمجرد
 القول قال الامام الدردير على قول خليل صح وقف بمالك وان بأجرة أي ولزم
 ولا يتوقف على حكم حاكم قال محشيه العلامة الدسوقي أي خلا قالابي حنيفة
 قلت وما قاله الامام الدسوقي قول مرجوح عندهم ولا تقدم مذهب الامام
 الاعظم لزومه بمجرد القول حيث ثبت ولا يتوقف على حكم حاكم كما سيأتي ان شاء
 الله تعالى فاذا أراد الواقف الرجوع فيه لا يمكن واذا لم يجوز عنه وطلبه الموقوف
 عليه أجبر الواقف على اخراجه له من تحت يده وعمل ذلك ما لم يحصل مانع من
 الموانع الثلاثة للواقف وهي الفلاس والموت والمرض المتصل بالموت قال الامام
 الدردير في كبريه وحاصله ان من حبس في صحته ولو على الفقراء ولم يحصل
 حوزة حتى حصل له مانع من هذه الثلاثة بطل وقفه قال أي لم يتم وقفه فم
 ابتلاه وأخذ به في الفلاس وله وللورثة في الآخرين ولههم الاجازة فاذا اراد
 بالبطالان عدم اقسام قال واستثنى من الحوزة المقيدة لا بد فيه من الانخراج
 من يد المحبس ان يوقف أب أو وصي لمجبوره الصغير أو المصغر فلا يشترط فيه
 الحوزة الحسي بل يكفي الحسني من الاب أو الوصي أو اقام من الحاكم فيصح
 الوقف اذا سقر تحت يده حتى حصل مانع من الثلاثة المتقدمة لكن بشرط
 ثلاثة كما اشارها الامام خليل بقوله اذا شهد على التحبس على مجبوره وليس
 المراد الاشهاد على الحوزة وصرف الغلة كلها أو جملها في مصالحه قال فان
 علم عدم التصرف له بطل الوقف بالمانع قال ولم تكن الدار الموقوفة دار سكنى
 الواقف والا لم يصح وقفها الا اذا نزل عنها وغابت البينة فراقيل من شوائب

الوقف هم ونظاره وقد منع السلطان أعزاه الله سماع الدعوى في غير الوقت
التي مضى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الآن الدعوى بذلك بدون أمر
سلطاني فهل تكون دعواهم بذلك غير مسموعة لمنع السلطان الجواب نعم لان
دعوى الاستحقاق من قبيل الملك المطلق لا هي في نفس الوقف المستثنى بالسماع
اذا الاستحقاق ملك لمن يستحقه فتكون الدعوى به ~~مكتوبة~~ الدعوى في سائر
الاستحقاقات الا ترى انه يجوز هبة المستحق استحقاقه بعد قبضه لانه ملكه
بمختلف نفس الوقف قال في الاشياء وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم
يقبل اه وقال في البحر عن المبسوط ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن
مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسع دعواه لان ترك الدعوى مع التحكم يدل على
عدم الحق ظاهرا وفي الدر المختار ان عدم سماع الدعوى بعد المدة المذكورة
عام في الوقف وغيره كما أن في ذلك علامة للاسلام عند الله أفندي مفتي المالك
العمانية على سؤال رفع اليه في عقار في يد زيد تصرف فيه مدة تزيد على
ثلاثين سنة وبعد موته تصرف فيه ورثته بطريق الارث والا بن قام متولى
وقف يريد ان يدعى عليه بأن ذلك العقار من مستغلات الوقف وأتى بيينة
تشهد بدعواه فهل للقاضي ان ينزع العقار للوقف من يد الورثة بتلك الشهادة
أجاب بقوله ليس له ذلك لانه لا ينفذ حكمه بذلك وبالله التوفيق وصلى الله
وسلم على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وأزواجه وذريته فأهل بيته كلما ترك
الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وشرف وكرم وعظم
الفصل الرابع في حقيقة الوقف وثبوته ولو بالسماع وسماع الدعوى فيه عند
مالك والشافعي ولو تقدم الزمن وبشرط عدم مضى مدة الحياة المعروفة
عند أبي حنيفة وما يبرخ فيه من الاستبدال وعدمه وغير ذلك اعلم ان أصل
الوقف عند مالك من التبرعات المندوبة ويعبر عنه بالحبس والأصل فيه قوله
نعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان أباطلته لما سمعها رغب في وقف
ببرحاء وهي أحب أمواله قال المحقق البيضاوي روى انها نزلت جاء أبو طلحة
فقال يا رسول الله ان أحب أموالى الى ببرحاء فحبسها حيث أراك الله فقال بخ
بح ذلك مال رابع بالبناء الموحدة وانى أرى ان تجعلها في الأقربين وجاء زيد
ابن حارثة بفرس كان يحبه فقال هذا في سبيل الله فحمل عليه رسول الله صلى

عبارة القاموس في فصل الماء
من باب الماء ويرى كفعلي أرض
بالمدينة ويعدها المحدثون ببرحاء
اه وفتح عليه المحقق بما يطول ابراه
ثم قال القاموس في باب الالف
التيه قبيل آخر الكتاب نحو ثلاثة
أوراق مانعه
والماء اسم رجل نسب اليه ببرحاء
بالمدينة وقد يقصر أو الصواب
يرى كفعلي وقد تقدم اه قال
المحدث هناك تقدم له في برج تخطيط
المحدثين فيه وهما مال الى الصواب
فهو اما غلة ونسيان أو عدم جرم
بالقول العقيم وفي الرضى الاتف
نقل عن بعضهم انهم سميت ببر
الا على غيرها

عنه من القيام بما يدعيه الا ان قال في تنقيح الحامدية تطلاعن المبسوط اذا
 كان يزد يد مثلا عقار معلوم يتصرف فيه هو وأبوه من قبل مدة تزيد على
 أربعين سنة بلامعارض ثم مات عن ورثة قام عمر والا ن يدعي عليهم انه وقف
 عليه ولم يصد قومه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع عمر وبذلك ولا منعه مانع
 شرعي والكل في بلدة فهل لا تسمع دعواه الجواب نعم قال في المبسوط ترك
 الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع
 دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق ظاهرا اه قال
 وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الاسلام عبد الله أفندي المقي بالمالك العثمانية وسئل
 في هذه الصورة أما اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للورثة
 من يد الورثة وكتب به حجة فهل ينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي
 فأجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجة ويعزل وله في محل آخر من كتاب الدعوى
 دار جارية في وقف بر والتولون على الوقف متصرفون فيها واضعون أيديهم
 عليها يواجرونها ويقبضون أجرها من مدة تزيد على خمسين سنة بلامعارض
 والا ن قام ناظر وقف أهلي يدعي انها جارية في الوقف الاهلي مستند في ذلك
 لمجرد ذكرها في كتاب الوقف الاهلي ولم يسبق له وضع يد ولا تصرف فيها بلجهة
 وقفه ومضت هذه المدة ولم يدع بلامانع شرعي والجميع في بلدة واحدة فهل
 تكون دعواههم غير مسموعة الجواب نعم قال في المبسوط ترك الدعوى ثلاثا
 وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك
 الدعوى يدل على عدم الحق ظاهرا اه وفيها في محل آخر أيضا لا تسمع
 الدعوى اذا مضى ثلاثون سنة أو ست وثلاثون أو ثلاث وثلاثون على الخلاف
 في ذلك ولو لم يتصرف واضع اليد فيما تحت يده مالم يكن الذي غابا أو مجنون
 أو صبي لا ولي لهما وفي حاشيته على الدر المختار جعل مشاهدة تصرف واضع
 اليد مانعا للدعوى من غير تقييد بمدة ولا فرق بين ملك أو وقف لان الكل ملك
 الله وجعل الست والثلاثين سنة مانعا للدعوى في غير الغالب والصبي والمجنون
 وجعل منع الدعوى بعض خمس عشرة سنة بسبب نهي السلطان عن سماعها
 ولذا قال في محل آخر جماعة تركوا دعواهم الاستحقاق في غلة الوقف الاهلي
 بلامانع شرعي مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالغون مقيمون في بلدة

المصاحف اثنا عشر رجلا من قريش والانصار منهم أبي بن كعب وسمى جماعة
 عن كتب أو لم يسمي منهم ابن عباس وأنس بن مالك وكثير بن أفلح ومولى أبي أيوب
 الانصاري ومالك بن أبي عامر جند الامام مالك بن أنس فلا تروهم من قولهم
 * مخلف طه سبختان ومصحف * ان القرآن كان مجموعا في مصحف واحد على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بل المراد به بعض آيات كما يطلق اسم المصحف على ذلك
 قال القسطلاني أول باب جمع القرآن في المصحف ثم جمع تلك الصحف في المصحف
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم وانما ترك النبي صلى الله عليه وسلم جمعه في مصحف
 واحد لان النسخ كان يرد على بعضه فلو جمعه ثم رفعت ثلاثة بعضه لا أدى الى
 الاختلاف والاختلاط فحفظه الله تعالى في القلوب الى انقضاء زمن النسخ
 فكان التأليف في الزمن النبوي والجمع في المصحف في زمن الصديق والتسخ
 في المصاحف في زمن عثمان وقد كان القرآن كله مكتوبا في عهد رسول الله
 عليه وسلم لكن غير مجموع في موضع واحد ولا مرتب السور اهـ وأكثر
 العلماء على ان المصاحف التي نسخت بأمر الامام عثمان كانت أربعة أرسل
 واحد الكوفة وآخر البصرة وآخر الشام وترك واحد اعنده بالمدينة وقال
 أبو حاتم كتب سبعة مصاحف أرسلت الى مكة والشام واليمن والبحرين
 والبصرة والكوفة وحبس بالمدينة واحد ونقل محض الجزرية عن السبوطي
 ان الخمس اتفق عليها مصحف مكة والمدينة والبصرة والكوفة والشام
 واختلف في ثلاثة مصر واليمن والبحرين وكذلك اختلف في المصحف الامام
 اهل هو ما ابقاه بالمدينة أو آخر أمسكه تحت يده اهـ والظاهر ان اسم الامام
 شامل لكل واحد من المصاحف المذكورة لا اسم لواحد بخصوصه ويقال
 ان الموجود بمصر الآن في قببة السلطان الغوري هو الذي عليه دمه على
 قوله تعالى فسيكفيكم الله جليلة من جليلة الى السلاطين فسبحان من يرث
 الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله
 وأزواجه وذريته وأهل بيته كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
 وشرف وكرم وعظيم

الفصل الرابع في بيان المدة التي يوجب استحقاق الملك والوقف في الدور
 والعقار والارض مع مشاهدة المدة التي تصرف واضع اليد سكا كما علم بالاعذار

فكانت عندها الى أن أرسل اليها عثمان أخذها للنقل منها وأحضر زيد بن
ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاصي وعبد الرحمن بن الحارث بن
هشام وأمرهم أن ينسخوها في المصاحف وجعل الرئیس عليهم زيد بن ثابت
من الانصار وهم من قريش فلماذا قال لهم عثمان اذا اختلفتم أنتم وزيد
في عريية من عريية القرآن فاكتبوها بلسان قريش فان القرآن يعني معظمه
أنزل بلسانهم فنبهوا ولم يختلفوا الا في رسم التابوت كما في المزهر فالانصار كتبوه
بالهاء وقريش بالتاء فلما نسخوا الصحف ردها عثمان الى حفصة وأرسل الى كل
أفق بمصحف مما نسخوا وأمرهم أن يحرقوا كل مصحف يخالف الذي أرسل
اليهم به فذلك زمان حرق المصاحف بالنار وكل الناس عرف فضل هذا الفعل
ولما قدم على رضى الله عنه الكوفة قام اليه رجل فعاب عثمان بجميع الناس
على مصحف فصاح به وقال اسكت فمن لا منافع لك ذلك فلو وليت منه ما ولي
عثمان لسكنت سبيله انتهى ما نقلته من الكامل مع زيادة بسيرة من المزهر وهو
ما أخذ من حديث البخاري في كتاب فضائل القرآن قال شارحه
القسطلاني نقل عن محيي السنة في هذا الحديث البيان الواضح أن الصحابة
رضي الله عنهم جمعوا بين الدقين القرآن المنزل من غير أن يكونوا زادوا
أو نقصوا منه شيئا باتفاق منهم من غير أن يقدموا شيئا أو يؤخروه بل كتبوه
في المصاحف على الترتيب المكتوب في اللوح المحفوظ بتوقيف جبريل عليه
السلام على ذلك واعلامه عند نزول كل آية بموضعها وأين تكتب وقال
أبو عبد الرحمن السلمي كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد بن ثابت
والمهاجرين والانصار واحدة وهي التي قرأها صلى الله عليه وسلم على جبريل
مرتين في العام الذي قبض فيه وكان زيد شهد العريضة الأخيرة وكان يقرئ
الناس بها حتى مات ولذلك اعتمد الصديق في جمعه وولاه عثمان على كتبه
المصاحف قال السفاقي فكان جمع أبي بكر خوف ذهاب شيء من القرآن
بذهاب حملته حيث أنه لم يكن مجموعا في موضع واحد وجمع عثمان لما كثرت
الاختلاف في وجوه قراءته حين قرءوا بلغاتهم حتى أدى ذلك الى تخطئه
بعضهم بعضا فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مقتصر من اللغات على لغة
قريش اذ هي أرجحها اه وفي كتاب المصاحف أنه كان مع زيد في كتابة

الا مصادر كانت على الكاغد ما عهد المصنف الذي كان عنده بالمدينة فانه على
 رقى الغزال وكان السبب في ذلك على ما قاله ابن الاثير في التاريخ الكامل
 ان في سنة ثلاثين من الهجرة كان حذيفة بن اليمان مأمورا بغزو اليرموك
 صرف عن ذلك الى غزو الباب مددا لعبد الرحمن بن ربيعة وخرج معه سعيد
 ابن العاص فبلغه انه اذ ربيحان فاقام حتى عاد اليه حذيفة وقال له لقد رأيت
 في سفرى هذه امر اثنين ترك الناس عليه ليمتثلن في القرآن ثم لا يقومون
 عليه ابدأ قال ولم ذاك قال رأيت ناسا من أهل حصن يرمعون ان قراءتهم خير
 من قراءة غيرهم وانهم أخذوا القرآن عن المقداد ورأيت أهل دمشق يرمعون
 ان قراءتهم خير من قراءة غيرهم ورأيت أهل الكوفة يقولون مثل ذلك وانهم
 قرأوا على ابن مسعود وأهل البصرة يقولون مثله وانهم قرأوا على أبي موسى
 ويسمون مصحفه لباب القلوب فلما وصلوا الى الكوفة أخبر حذيفة الناس
 بذلك وحذرهم ما يخاف فوافقه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكثير
 من التابعين وقال له أصحاب ابن مسعود ما تشكر السنانا قرأ على قراءة ابن
 مسعود فغضب حذيفة ومن وافقه وقالوا انما أنتم أعراب فاسكتوا فانكم
 على خطأ وقال حذيفة والله لئن عشت لآتين أمير المؤمنين ولا شيرق عليه
 ان يهول بين الناس وبين ذلك فأغلظ له ابن مسعود فغضب سعيد وقام وتمزق
 الناس وغضب حذيفة وسار الى عمان بالمدينة وأخبره بالذي رأى وقال
 أنا النذير العريان يا أمير المؤمنين أدرك هذه الامة قبل أن يمتثلوا في القرآن
 اخذت لاف اليهود والنصارى في التوراة والانجيل ففرع ذلك عثمان فجاء
 الصحابة وأخبرهم الخبر فأعظموه ورأوا جميعا ما رأى حذيفة فارسل
 عثمان الى حفصة بنت عمر رضى الله عنه ما أن أرسلني السبايا المصنف تسبها ثم
 نزلها اليك وكانت هذه المصنف هي التي كتبت أيام أبي بكر رضى الله عنه فان
 القتل لما كثرت في الصحابة يوم اليمامة قال عمر لابي بكر رضى الله عنه ان القتل
 قد استعجز رأى استعذ وكثر بقراءة القرآن يوم اليمامة وانى أخشى أن يستعجز
 القتل بالقراءة في المواطن فيذهب كثير من القرآن وانى أرى ان تأمر بجمع
 القرآن فامر أبو بكر زيد بن ثابت بجمعه من الرقاع والكتب وصعد
 الرجال وكانت المصنف عند أبي بكر ثم عند عمر فلما توفي عمر أخذتها حفصة

بالقاهرة قاضيا يحكم في حادثة خاصة مع وجودها ضحا المولى من السلطان
 فأجبت بعدم الصحة لانه لم يفوض اليه تطبيق القضاء ولذا لو حكم بنفسه
 لم يصح اه لفظه اذا علمت ما تقررون من الفتح فتحرر ظهر لك صحة القول بالقضاء
 بالجميع المسجلة بدواوين القضاة التي تحت يد الامناء ولا سيما وقد سبق لك افتاء
 علماء الدولة العثمانية به خصوصا وذهب مالك بواقفه وكيف لا وقد صرح
 هؤلاء الائمة شراح الاشياء بأن هذا هو الذي كان يقضى به مشايخ الاسلام
 وحينئذ يكون العمل به نافذا لا سيما وفيه اصلاح للرعية بدرة المفاسد التي
 اتسعت وانتشرت نسأل الله العفو والعافية والسلامة الدائمة في الدين
 والدينا والآخرة وبالله التوفيق (خاتمه) قال الخافظ السيوطي في كتاب
 الاوائل وكذلك في المذهب يروى ان آدم عليه السلام أول من كتب الكتاب
 العربي والسرياني وسائر الكتب الاثني عشر وان الكتابات كلها من وضعه
 كان قد كتبها في طين وطبخه يعني أحرقه ودفنه قبل موته بثلاثمائة سنة فبعد
 الطوفان وجد كل قوم كتابا تعلموه بالهام الهى ونقلوا صورته واتخذوه أصل
 كتابهم قال وفي رواية أخرى ان أول من خط بالعربي اسماعيل عليه السلام وفي
 السيرة الحلبية الصحيح ان أول من كتب بالعربي من ولد اسماعيل تبارك من معدن
 عدنان قال فوأما ما ورد أول من خط ادريس عليه السلام فالمراد به خط الرمل
 اه وقطرفه بعضهم بأنه ورد أول من خط بالقلم ادريس هذا وقد كانت الصحابة
 ومن تبعهم قبل ان يكتبوا الكاغذ أى الورق يكتبون آيات القرآن وغيره على
 عسيب السعف وهو الأصل العريض من جريد النخل وعلى الألواح من
 الكتاف الغنم وغيره من العظام الطاهرة والخرق والادم أى الجلد
 مثل رقي القرال فبعد جمع بعض آيات القرآن منها وفي البخارى لما نزلت آية
 لا يستوى القباء دون من المؤمنين قال عليه السلام للبراء بن معرور ادع الى
 زيد او ليحيى باللوح والدواة والكتف الحديث وروى ان عثمان بعث الى أبى
 ابن كعب بكتف شاة مكتوب عليها بعض قرآن ليصلح بعض حروفه وفي بعض
 روايات البخارى انه عليه الصلاة والسلام قبل موته بأربعة أيام وكان ذلك
 يوم الخميس قال لهم اتوني بكتف أكتب لكم كتابا لا تضلوا بهدى ثم
 انصاف التي أمر سيدنا عثمان رضى الله عنه بنسخها وإرسالها الى أعيان

وبهذا يتأيد ما قاله المحقق هبة الله البعلبي في شرحه على الاشباه بعد نقله ما مر
 عن البيهقي من ان هذا صريح في جواز العمل بالهجرة وان مات شهودا حيث
 كان مضمونها ثابتا في السجل المحفوظ لكن لابد من تقييده بتقادم العهد كما
 قلنا وتوقيفنا بين كلامهم انتهى لفظ العلامة ابن عابدين وقال أيضا في محل آخر
 فلو وجد في الدفان المكان القلاني وقف على المدرسة القلانية مثلا يعمل به
 من غير البيعة وبذلك أفتى مشايخ الاسلام كما هو مصرح به في بهجة عبد الله
 أفندي وغيره فليحفظ قال قلت وبؤيده العمل بما في دواوين القضاة الماضين
 وكان مشايخ الاسلام المولون في الدولة العثمانية أفتوا بما ذكره الحافظ الدفان
 السلطانية بدواوين القضاة المذكورة لاتحاد العلة فيهما اه اذ اعلمت
 ما تحترق فقد ظهر من كلام الامام الحنفي والامام البيهقي وهبة الله ومن كلام
 البهجة واقام مشايخ الاسلام المذكورين ان المدار في العمل على وجود
 خطوط مسجلة في السجل المحفوظ تحت يد الامناء سواء تقادم الزمن أو لم
 يتقادم كما هو مصرح اطلاق كلامهم وظهر من كلام الامام ابن عابدين
 انه لا يكتفي التسجيل في السجل المصون الا اذا تقادم الزمن أخذ من التعليل
 السابق للزيلي من الاحتياج صونا للضياع والوقاف ومعلوم أن الاحتياج
 لا يكون الا عند تقادم الزمن بموت الشهود مثلا أما مع عدم موت الشهود
 فلا احتياج للسجل حيثئذ ويكون العمل على البيعة اذ اعلمت هذا ظهر لك
 ان القضاء بالخط المسجل عند القاضي ليس مبنيا على قول ضعيف لما علمت من
 ترجيح المشايخ له المتقدم ذكرهم واقناء علماء الدولة العثمانية ولا سيما ومذهب
 مالك العمل بما ذكر فيكون حكم القاضي به حيثئذ نافذ ولا يجوز نقضه بغير
 وجه شرعي لأن حكم الحاكم يحمل على السداد مهما أمكن كما في الاشياء
 قال العلامة ابن عابدين في حاشيته واذا قضى الأمير بالسجل المصون بنقض
 قضاؤه ولو لمع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولا من الخليفة كما
 في الملتقط وقال العلامة المحقق في حاشيته أيضا والحاصل ان السلطان اذا
 نصب في البلدة أميراً وفوض اليه أمر الدين والدنيا صح قضاؤه وأما اذا نصب
 معه قاضيا فلانه جعل الاحكام الشرعية للقاضي لا للامير قال وهذا هو
 الواقع في زماننا ولذا قال في البحر أول كتاب القضاء مثلث عن تولية الباشات

وليس المراد التعويل على الحجج سيد الخارج لينزع بها من يد حائز فان هذا لا يلتفت اليه ولا به ولا على البينة في النزاع من يد الحائز على الاصح قال في الثانية رجل في يده ضيعة بغاء رجل وادعى انها وقف وأحضر مكافيه خطوط العدول والقضاة الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لان القاضي انما يقضي بالحنة والحنة هي البينة أو الاقرار أو اما الصك فلا يصلح حجة الخ اه وعبارة الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة الماضين لان القاضي لا يقضي الا بالبينة أو الاقرار قال محشيه العلامة الجوى يعني اذا لم يكن في أيدي القضاة له رسوم في دواوينهم وتنازع فيه أهله فانه يجري على الرسوم الموجودة فيها استحسانا وما ليس له رسوم في دواوينهم وتنازع فيه أهله حمل في التباس على التثبت أي بالبينة ثم قال في محل آخر مؤيد لما قاله من التقيد للاطلاقي وعبارة الاشياء فلان قاضيا تولى بلدا فوجد في ديوان من قبله ذكر أو قاف وهي في أيدي أمناء وله رسوم في ديوانه فانه يعمل بها استحسانا وقال العلامة ابراهيم البيري المكي في شرحه على الاشياء لا يعتمد على الخط أي لا يقضي القاضي بذلك عند المنازعة لان الخط مما يروى ويقنع كافي مختصر التظهيرية قال وليس منه ما وجد من بخلاف في دواوين القضاة ونص عبارته وما وجده القاضي بأيدي الذين كانوا قبله له رسوم في دواوين القضاة أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا عليها قد ماتوا قال الشيخ أبو العباس يجوز الرجوع في العمل الى دواوين من كان قبله من الامناء اه وقال العلامة ابن عابدين أي لان سجل القاضي لا يرقو عادة حيث كان محفوظا عند الامناء بخلاف ما كان بيد الخصم وفي الفتاوى الخيرية انه اذا كان للوقف كتاب في سجل القضاة وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع أهله فيه وصرح أيضا في الاسعاف وغيره بأن العمل بما في دواوين القضاة استحسان قال والظاهر ان وجه الاستحسان ضرورة احياء الاوقاف ونحوها عند تقادم الزمن بخلاف السجل الجديد لا مكان الوقوف على حقيقة ما فيه باقرا لخصم أو البينة فلهذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فقول الزيلي ليس بكون أي الكتاب حجة عند الحاجة معناه عند تقادم الزمن

في التزوير اه وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه
وأزواجه وذريته وأهل بيته كما ذكرنا اذا كرون وغفل عن ذكره القافلون
وشرف وكرم وعظم

الفصل الثاني في بيان حكم العمل بذلك حيث جعل على مذهب امام دار
الهجرة الامام مالك رضي الله عنه وحاصله ان مالكا يرى صحة ذلك وينفذ
القضاء به قال العلامة البنانى على عبد الباقي جرى العمل بخط القضاة وحده
ان عرف الضرورة ولو مات أو عزل قال ونص ابن عرفة انه في أهل عصرنا على
قبول كتب القضاة في الحقوق والاحكام بمجرد معرفة خط القاضي دون اشهاد
على ذلك ولا خاتم معروف للضرورة الى ان قال ومعرفة الخط بأن يثبت خط
القاضي بيينة عادلة بالخطوط فيجب العمل به وان لم تقم بيينة عادلة بمضمون الخط
وعبارة القطب الدريدي على قول خليل وجازت على خط شاهد مات أو غاب
بعد قال ولا يشترط على الراجح ادراكه من ثم دعوى خطه للقطع بانسانه لم خطوط
كثير من الاشباخ الذين لم ندر حكم علمناه بالتواتر وقال في محمل آخر وكان
شيخنا بهي العدو يقول اذا عرفت خطي شهدت به لاني لا أكتب الا عن
تحقق وقال العلامة الامير وسجلات القضاة المشهورين بالضبط والعدالة
يعمل بها اه ولا فرق عند مالك في العمل بما ذكر بين الوقف وغيره ولا فرق
أيضا بين ان تكون الجهة بيد الخارج أو ذي اليد حيث لم يمتنع على ذلك مدة
الحيازة المعلومة كما تقدم توضيحه وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كما ذكرنا اذا كرون
وغفل عن ذكره القافلون وشرف وكرم وعظم

الفصل الثالث في بيان حكم ذلك على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
النعمان وان العمل لواقع اليد بذلك استحسان أفتى به المتأخرون وقضاة
الاسلام في زمن الخلفاء العفانية كما نص عليه الامام ابن عابدين وغيره في
حواشي الدرر كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى اعلم ان أصل نصوص مذهب
الامام الاعظم على عدم التعويل على الخط وانه مما يشابه ويتزور كما تقدمت
مثله عن الشافعي ولكن الذي جرى عليه أرباب الحواشي والشرائح العمل
بما ذكر حيث كانت الحجج التي بيد واضع اليد مسجلة في دواوين القضاة المعتمدة

جهة واحد بسبين مختلفين أما الواديعنا من جهة اثنين كذلك بأن ادعى
أحدهما حيا والآخر شرا ولو كانت العين في يد ثالث أو في أيديهما أو في يد
أحدهما فحكمهما حكم مال الواديعنا مطلقا إذ كل منهما يثبت الملك المطلق
لملكه ثم يثبت الانتقال لنفسه فكان المملكين ادعياء لمالك مطلقا وبرهنا في
كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق انه يقتضي بينهما فكذا هذا ١٥
(خاتمة) قال في فتاوى الهندية الخارج وذو اليد إذا ما المينة على نتاج
العبد والخارج يدعي الاعناق أيضا فهو أولى وكذا الواديعنا وهو في يد ثالث
واحد ما يدعي الاعناق أيضا لان ينة النتاج بعد العتق أكثر انبأ لانها
أثبتت أولية الملك على وجه لا يستحق عليه أصلا ويثبت ذى اليد أثبت الملك
على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه ١٥ ولعل بعد معنى مع وبالله التوفيق
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته
كلما ذكرنا الذكر ونغفل عن ذكره الغافلون وشرف وكرم وعظم

*(الباب الثالث في بيان العمل بالحج المنقطعة النبوت عند مالك مطلقا
خارجا وذيدا وعند أبي حنيفة لو اضع اليد استحسانا على ما به الفتوى حيث
كانت مسجلة في دواوين القضاة في المذهبين وقفا أو غيره وعدم العمل بها
عند الشافعي ولو لمع التسهيل وفيه فصول أربعة)*

الفصل الاول في بيان حكم ذلك على قواعد مذهب مالك والشافعي رضي
الله عنهما وحاصله انه لا يلتفت عند الامام الشافعي باتفاق مذهب طلبة منقطعة
النبوت بيد أحدهما بل لابد من اليانة الشرعية قول واحد الامكان التشابه
واتزوير في الخط ولا فرق في ذلك بين الوقف والمالك وسواء كانت الحجة في يد
واضع اليد أو في يد الخارج * وعبارة شيخ الاسلام في المنهج ولو سأل يعني من
ثبت الحق على خصمه لدى القاضي ان يكتب له سجلا بما جرى من الحكم سن
اجابته لذلك لان في ذلك تقوية لحجته وانما لم يجب كالاشهاد لان الكتاب لا يثبت
حقا بخلاف الاشهاد وله في محل آخر أيضا ولورأى ورقة فيها حكمه
أو شهادته الى ان قال لم يعمل به حتى يتذكر ما حكم أو شهد لا مكان التزوير
ومشابهة الخط وكتب عليه بحسبه الشورى قوله حتى يتذكر أي الواقعة
مفصلة وعبارة الرمي على المتهاج حتى يتذكر الواقعة مفصلة لا مكان المشابهة

للمؤرخ وعند محمد بن أطلق كما في الملك المطلق فهذه أربع صور أو ما اذا ادعى
 ملكا بسببين مختلفين من اثنين أيضا ولكن العين في يد أحدهما فان لم يؤرخا
 يقضى للتاريخ كذلك كان ادعى أحدهما شراء من زيد والآخر هبة من عمرو
 وان أرخا تاريخا واحدا يقضى للتاريخ أيضا كما في الملك المطلق وان أرخا
 وتاريخ أحدهما أسبق فعند الامام ينقض للأسبق وعند محمد يقضى
 للتاريخ كما في الملك المطلق والفتوى على قولهما وان أرخ أحدهما دون الآخر
 عند أبي حنيفة يقضى بينهما وعند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمد بن أطلق
 والفتوى على قول أبي حنيفة فهذه أربعة أيضا أو ما اذا ادعى ملكا بسببين
 مختلفين من اثنين كذلك ولكن العين في أيديهما فان لم يؤرخا راسا أو أرخا تاريخا
 واحدا أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى به بينهما الا في سبق التاريخ فهو له
 قال في المحيط وان ادعى أحدهما الشراء من زيد والآخر الهبة من آخر
 والعين في يد ثالث يقضى بينهما قال وكذا اذا ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى
 رابع صدقة من آخر يقضى بينهم ارباعا قال وان كان في يد أحدهما
 فالتاريخ يقضى الا في سبق التاريخ فهو له قال وهذا اذا كان المدعى بما
 لا يقسم كالعبد والداية أو ما فيما يقسم كالدار والعقار فانه يقضى لمدعى الشراء
 اه وبعبارة الفتاوى الهندية بمثل ذلك ونصها لو ادعى أحدهما الشراء من
 زيد بألف درهم مثلا وادعى آخر أن فلانا وهبها له وقبضها منه والعين في يد
 ثالث قضي بينهما وكذلك لو ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى رابع صدقة
 من آخر يقضى بينهم ارباعا ولو كانت العين في يد أحدهما يقضى للتاريخ
 الا في سبق التاريخ فهو للاسبق قال وان كانت في أيديهما يقضى بينهما
 الا في سبق التاريخ فهو له قال وهذا اذا كان المدعى بما لا يقسم
 كالعبد والداية أو ما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشراء قال كذا في المحيط
 قال والصحيح ان المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتملها في ذلك على السواء
 قال كذا في المحيط والذخيرة اه فيكون لافرق بين الذي يقسم أولا وفي جامع
 الفصولين ولو ادعى أحدهما هبة وقبض من زيد والآخر شراء من زيد ولم يؤرخا
 أو أرخا سواء فالشراء أولى واذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة فالجواب
 كما اذا اجتمع الشراء ان وفي التتارخانية ما يبيد ان هذا لو ادعى تعلق الملك من

به للاسبق وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما وهذه أربع صور
 أيضا وأما إذا ادعى مالك بيمينين مختلفين من واحد ولكن العين في يد
 أحدهما فالحكم في صورة الأربع كسابقه ونص الفتاوى الهندية وان
 كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق
 فحينئذ يقضى للخارج وان كانت في أيديهما فهو بينهما الا ان يؤرخا
 وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا قال والجواب
 في الهدية مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع
 الشراء قال هكذا في المحيط وفيها أيضا رجحان ادعيائنا في يد آخر فادعى
 أحدهما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارتهنه من زيد وقبضه وأقام البينة
 ولم يؤرخا رأسا وأرخا على السوا فالشراء أولى فان أرخ أحدهما دون الآخر
 فالمرخ أولى أيهما كان وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى قال
 وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق
 فحينئذ يقضى للخارج قال كذا في الفصول العمادية قال وفيها أيضا اذا ادعى
 أحدهما شرا العبد وأدعت المرأة تزوجها عليه فهما سواء يقضى بالعبد
 بينهما نصفان قال هذا اذا لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء وهذا قول
 أبي يوسف وعند محمد الشراء أولى وأما اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق
 فالأسبق أولى قال هكذا في غاية البيان فهذه اثنتا عشرة صورة وبالله
 التوفيق وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأزواجه وذريته
 وأهل بيته كلما ذكر لهذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون

الفصل الثامن فيما إذا ادعى مالك بيمينين مختلفين أيضا ولكن من اثنين
 فصوره أيضا من اثني عشرة صورة فتارة تكون العين في يد ثالث أو في أيديهما
 أو في يد أحدهما وفي كل لم يؤرخا رأسا وأرخا وتاريخا واحدا وأرخا وتاريخ
 أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر فان لم يؤرخا رأسا والعين
 في يد ثالث قضى به بينهما كما في الملك المطلق وكذلك اذا أرخا وتاريخهما واحد
 يقضى به بينهما كما في المطلق وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعند الامامين
 يقضى للاسبق وعليه الفتوى من الإشياع وعند محمد يقضى به بينهما كما
 في المطلق وان أرخ أحدهما دون الآخر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يقضى

أولى اه قال في الظهيرية وأفتى مشايخنا بمثل المحيط اه قلب ويؤيده
ما في الفتاوى الهندية ونقصها اذا ادعى ذوالبسد التاج وادعى الخارج انه
ملكه فغلب منه ذوالبسد ~~كانت~~ بينة الخارج أولى. وكذا اذا ادعى
ذوالبسد التاج وادعى الخارج انه ملكه آجره أو اودعه منه كانت بينة الخارج
أولى اه وله في محل آخر أنه في يد رجل أقام رجل البيعة ان قاضي بلدة
كذا قضى له على هذا الرجل الذي في يده وأقام ذوالبيد بينة انها أمته
ولدت في ملكه فان شهد شهود انه اشتراها من ذى البسد أو وهبها ذوالبسد
أو تصدق ذوالبيد بها عليه أو شهد والله قضى بها لهذا المدعى ولم يبينوا سبب
القضاء يحضى للقاضي ذلك لاقضاء أيضا ويدفعها الى المدعى اه فهذه
الاربع صور بقية الاثني عشرة صورة وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كلما ذكره الاذا كرون
وغفل عن ذكره الغافلون

الفصل السابع ان يدعى كل منهما الملك بسبب مخالف لسبب الآخر من شخص
واحد بان يدعى أحدهما شراء من زيد مثلاً والآخر هناً أو هبة منه والعين
أما في يد ثالث أو في أيديهما معا أو في يد أحدهما وفي كل لم يورخ رأساً أو أرخا
تاريخاً واحداً أو أرخا وتاريخاً أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر
فهذه اثنا عشرة صورة فان كانت العين في يد ثالث فان لم يورخ رأساً
قضى للمدعى الشراء كأن ادعى أحدهما شراء من زيد والآخر هناً أو هبة
منه وكذلك اذا أرخا تاريخاً واحداً فان أرخا وتاريخاً أحدهما أسبق يقضى
للسبق وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى للمؤرخ ونقص ما في الفتاوى
الهندية ان ادعى أحدهما الهبة مع القبض والآخر الشراء من جهة واحد
والعين في يد ثالث ولم يورخ رأساً أو أرخا وتاريخاً أحدهما على السواء فأكسراه
أولى وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر فالمؤرخ أيهما كان أولى ولو أرخا
وتاريخاً أحدهما أسبق ~~كان~~ أولى فهذه أربع صور وأما اذا القيا
ملكاً بسببين مختلفين من واحد والعين في أيديهما بان ادعى أحدهما شراء من
زيد والآخر هناً أو هبة منه فان لم يورخ رأساً يقضى به بينهما وان أرخا
تاريخاً واحداً يقضى به كذلك بينهما وان أرخا وتاريخاً أحدهما أسبق يقضى

لو برهن كل على تاقى الملك من آخر على التناج عنده ينفى لو كان التناج ونحوه
 عند بائعه فذواليد أولى كالأولى كان التناج ونحوه عند نفسه فان كلامهما اذا
 تلقى الملك من رجل وأقام البينة على سبب ملك عنده لا يتكرر فهو بمنزلة أقامتها
 على ذلك السبب عند نفسه لان يئنة ذى اليد قامت على أولية الملك فلا يثبت
 للخارج الا بالتلقى منه كما صرح به فى الفرر اه قال فى الهداية ولو تلقى كل
 واحد منهما الملك من رجل وأقام البينة على التناج عنده فهو بمنزلة أقامة
 التناج عند نفسه وسواء تلقى كل واحد منهما بشراء أو بارت أو هبة أو بصلقة
 مقبوضتين اه وفى فاضيل قال اذا كان عبد فى يد رجل أقام رجل
 البينة انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد فى ملك بائعه وأقام ذواليد البينة
 انه عبده اشتراه من فلان آخر وانه ولد فى ملك بائعه فلان فانه يقتضى بالعبد
 لذى اليد لان كل واحد منهما ادعى تناج بائعه ودعوى تناج بائعه كدعوى
 تناج نفسه فيقتضى بينة ذى اليد لان كل واحد من الخارج وذى اليد خهم
 فى اثبات تناج بائعه كما انه خهم فى اثبات الملك له ولو حضر البائعان وأقاما
 البينة على التناج كان صاحب التناج أولى فكذا من قام مقامهما كما صرح
 به الزبلي اه قال فى الذخيرة والحاصل ان بينة ذى اليد على التناج انما
 تخرج على يئنة الخارج على التناج أو على الملك المطلق بأن ادعى ذواليد
 التناج وادعى الخارج التناج أيضا وادعى الخارج ملكا مطلقا اذ لم يدع
 الخارج على ذى اليد فعلا فهو الغصب أو الوديعه أو الاجارة أو الرهن
 أو القارية فاذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فيئنة الخارج أولى اه وقال
 فى العمادية ناقلا عن المبسوط ما يخالف المذكور فى الذخيرة فقال دابة
 فى يد رجل أقام آخر بينة انها ذابته أجرها منه ذواليد أو اعارها منه أو وهبها
 اياه وذواليد أقام بينة انها ذابته فثبت عنده فانه يقتضى بها لذى اليد لانه يدعى
 التناج والاخر يدعى الاجارة أو الاعارة والتناج أسبق منهما فيقتضى بها لذى
 اليد اه وفى المحيط البرهانى ما يعزى ان يئنة الخارج مقدمة اذا ادعى
 فعلا فهو الغصب أو الوديعه ونحوه اذا ادعى ذواليد التناج وادعى آخر انه
 ملكه غصبه منه ذواليد كانت بينة الخارج أولى وكذا اذا ادعى ذواليد
 التناج وادعى الخارج انه ملكه أجره أو ودعه أو اعاره كانت بينة الخارج

أحدهما فاما أن لا يؤرخا رأسا أو أرخا تاريخا واحدا أو أرخا وتاريخ أحدهما
 أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر فان لم يؤرخا رأسا سلطان ادعيا الملك بسبب
 عملهما فيما لا يتكرر ومن المتاع قضى به لصاحب البدوان ادعيا الملك بسبب
 الولادة من الحيوان والرقيق قضى به لذي البدوان أرخا وتاريخا واحدا فان
 ادعيا الملك بسبب قضى به لصاحب اليد ولا يعتبر التاريخ وبعبارة ان ادعيا الملك
 بسبب ان وافق سن الدابة للوقت الذي ذكره قضى به لذي البدوان لم يوافق بأن
 أشكل أو خالفهما قضى به لذي البدوان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فان ادعيا
 الملك فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يعتبر التاريخ وفيه وان
 ادعيا الملك بسبب الولادة ان وافق سن الدابة تاريخ أحدهما قضى به لمن
 وافق سنهما وان لم يوافق بأن أشكل عليهم ما قضى به لذي البدوان أشكل على
 أحدهما قضى به لمن أشكل عليه وان خالف سنة الوقتين قضى به لذي البدوان
 خالف أحدهما الوقتين قضى به للآخر وأما اذا أرخ أحدهما دون الآخر فان
 ادعيا الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر من المتاع قضى لصاحب اليد ولا يعتبر
 التاريخ وفيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة فان وافق سن المولود لتاريخ
 المؤرخ قضى به للمؤرخ وان لم يوافق بأن أشكل عليه ما قضى به لذي البدوان
 خالف سن المؤرخ يقضى به لمن لم يؤرخ لانه ان كان سن الدابة مخالفا
 لاحد الوقتين ومشكلا في الوقت الآخر قضى به لمن أشكل عليه وهو من لم
 يؤرخ قال في الهداية اذا ادعى الرجل دابة في يد انسان انها ملكه تجب
 عنده وأقام عليه البينة وأقام صاحب البينة بذلك القياس ان يقضى
 للخارج قال وفي الاستحسان يقضى به لصاحب اليد سواء أقام صاحب
 اليد بينة على دعواه قبل القضاء أو بعده قال وهذا هو الصحيح وقسده في
 التواريخية بما اذا لم يؤرخا قال وان أرخا قضى به لصاحب اليد الا اذا
 كان سن الدابة مخالفا لصاحب اليد موافقا لتاريخ الخارج وحيثما يقضى
 للخارج اه وفي الوجيز لا عبرة للتاريخ مع التاج الا اذا أرخا وقتين مختلفين
 وكان سن الدابة موافقا لتاريخ الخارج فانه يقضى به للخارج وان
 وافق تاريخ ذي البد أو كان مشكلا وخالفهما قضى به لذي البد
 وفي ملتي الاجتزاء وان برهن خارج وذو يد على التاج فذو البد أولى وكذا

ان يكون مشكلا على من يؤرخ لان من لم يؤرخ أبهم وقته فحقق الاشكال
 بينهما وبين سن الدابة بالطريق الاولى فيقضى بالدابة لمن أشكل عليه سنها قال
 صاحب البدائع ان مخالفة السن للوقتين مكذب للوقتين لا يكذب البيتين
 فاللازم نقوط اعتبار ذكر الوقت لا سقوط اعتبار أصل البيتين لانالم يتيقن
 كذب احدي البيتين لجواز ان يكون سن الدابة موافقا للوقتين ولا يعرفه
 الناظر وبويدهذا ان الاصل عدم اعتبار التاريخ في التناج وقال قاضيان
 وان خالف سن الدابة للوقتين في رواية يقضى بينهما وفي رواية بطلت البيتان
 ٥١ قال الزيلعي نقلنا عن المبسوط والاصح انهما لا يطلان بل يقضى بينهما اذا
 كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد أحدهما يقضى به الذي اليد
 واعتمد صاحب الاردماني الزيلعي فحصل لهما اذا برهننا على التناج وأرخا
 يقضى لمن وافق سنها تاريخه ونصر الهندية ولو برهننا على تناج دابة وأرخا
 يقضى لمن وافق سنها تاريخه ولا فرق في ذلك بين ان تكون في أيديهما أو في
 يد أحدهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في
 التناج من غير تاريخ حيث يحكم بها الذي اليد ان كانت في يد أحدهما أو لهما
 ان كانت في أيديهما أو في يد ثالث وان أشكل سن الدابة في موافقته أحد
 التاريخين يقضى لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بأن كانت الدابة في يد ثالث
 وكذا اذا كانت في أيديهما قال كذا في التبيين قال وإذا علم ان سن الدابة
 مخالف لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى بالدابة لصاحب
 الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان
 سن الدابة مشكلا قضى بينهما ان كانا خارجين وتترك في أيديهما قال هكذا في
 المحيط وان كانت في يد أحدهما قضى بها لصاحب اليد وان خالف سن الدابة
 التاريخين بطلت البيتان فتترك في يد من كانت في يده قال كذا في التبيين قال
 قال عامة المشايخ وهو الصحيح قال هكذا في المحيط قال والاصح انهما لا يطلان
 بل يقضى به بينهما ان كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد
 أحدهما يقضى بها الذي اليد قال كذا في التبيين سواء أهما صاحب اليد البينة
 على دعواه قبل القضاء بها للخارج أو بعده كذا في المحيط اه فهذه الصور الاربع
 فيما اذا ادعى تساجا والعين في يد ثالث وأما اذا ادعى عيننا تساجا والعين في يد

عليهما يقضى به بينهما نصفان وان خالف سنه لوقت المؤرخ يقضى به لمن لم
يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت
الاخر يقضى به لمن أشكل عليه وفي جامع الفصولين التواريخ في النتائج افرو
على كل حال أرخا سواءا ومختلفين أو لم يؤرخا وأرخ أحدهما فقط وبعبارة له
أيضاً برهن الخاريجان على النتائج فلو لم يؤرخا رأساً أو أرخا سواءاً أو أرخ
أحدهما دون الآخر فهو بينهما فقد المرجح ولو أرخا واحدهما أسبق فلو
وافق سنه أحدهما فهو له لظهور كذب الآخر فلو خالفهما أو أشكل فهو
بينهما لانه لم يثبت الوقت فكان بينهما لم يؤرخا وقبل فيما إذا خالفهما بطلت
البيئات لظهور كذبهما ولا يقضى لهما أيضاً اه وفي الزيلعي وعلم انه اذا
تسارعا في دابة وبرهنا على النتائج عنده أو عند بائعه ولم يؤرخا يحكم بهما الذي
البد ان كانت في يد أحدهما أو يصحكم لهما ان كانت في أيديهما أو يد ثالث
اه وفي التتارخانية ان أرخا سواء يتظر الى سن الدابة ان كان موافقاً لما ذكرنا
يقضى به أيهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى به لصالح الوقت
الذي سن الدابة عليه وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ووافق سن الدابة
لوقت المؤرخ يقضى به وان كان أحدهما أسبق يقضى به لمن وافق سنه ووقته
فاذا كان الامر كذلك ان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر كان وقت غير المؤرخ
بينهما لعدم ذكر التاريخ فان فرض المؤرخ سابقاً وغير سابق يستقيم على صورة
مسئلة سبق أحد التاريخين وفي ذلك لمن وافق سنهما فهذا كذلك يقضى للمؤرخ
أيضاً لان في موافقة غير المؤرخ اشكالاً فلا يعارض موافقة المؤرخ اه
زاده ولا فرق في القضاء لمن وافق سنهما بين ان تكون الدابة في يد أحدهما
أو في أيديهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف وان خالف سنهما الوقتين أو أشكل
يقضى به أيتهما ان كانت في أيديهما أو يد ثالث وان كانت في يد أحدهما يقضى
به الذي اليد قال في الدرر وهو الاصح اه وفي التتارخانية وأعلم أن هذا
اذا كان سن الدابة مخالفاً للوقتين أما اذا كان سن الدابة مخالفاً لاحد الوقتين
وهو مشكل في الوقت الاخر يقضى بالدابة لصالح الوقت الذي أشكل سن
الدابة عليه قال وهذا ان أرخ كلاهما أو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان
سن الدابة مخالفاً للتاريخ المؤرخ يقضى ان لم يؤرخ لانه بالطريق الأولى

وليس المراد التعويل على الحجج سيد الخارج لينزع بها من يد حائز فان هذا لا يلتفت اليه ولا يقول الاعلى البينة في النزاع من يد الحائز على الاصح قال في الثانية رجل في يده ضيعة بخاء رجل وادعى انها وقف وأضرص كافيه بخطوط العدول والقضاء الماضين وطلب من القاضي القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لان القاضي انما يقضي بالحق والحق هي البينة أو الاقرار أو ما الصك فلا يصلح حجة الخ اه وعبرة الاشياء لا يعتمد على الخط ولا يعمل بكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاء الماضين لان القاضي لا يقضي الا بالبينة أو الاقرار قال محشي العلامة الهوي ينفى اذا لم يكن في أيدي القضاة له رسوم في دواوينهم وتنازع فيه أهله فانه يجري على الرسوم الموجودة فيها استحسانا وما ليس له رسوم في دواوينهم وتنازع فيه أهله حل في القياس على التثبت أي بالبينة ثم قال في محل آخر مؤيد لما قاله من التقييد للإطلاق وعبرة الاشياء فلوان قاضيا تولى بلدا فوجد في ديوان من قبله ذكر أوقاف وهي في أيدي أمناه وله رسوم في ديوانه فانه يعمل بها استحسانا وقال العلامة ابراهيم البيري المكي في شرحه على الاشياء لا يعتمد على الخط أي لا يقضي القاضي بذلك عند المنازعة لان الخط مما يرتزق ويفتعل كافي مختصر التمهيدية قال وليس منه ما وجد من سجل في دواوين القضاة ونص عبارته وما وجدته القاضي بأيدي الذين كانوا قبله له رسوم في دواوين القضاة أجريت على الرسوم الموجودة في دواوينهم وان كان الشهود الذين شهدوا عليها قد ماتوا قال الشيخ أبو العباس يجوز الرجوع في العمل الى دواوين من كان قبله من الامناء اه وقال العلامة ابن عابدين أي لان سجل القاضي لا يرتزق عادة حيث كان محفوظا عند الامناء بخلاف ما كان بيد الخصم وفي الفتاوى التحيرية انه اذا كان الوقف كتاب في سجل القضاة وهو في أيديهم اتبع ما فيه استحسانا اذا تنازع أهله فيه وصرح أيضا في الاسعاف وغيره بأن العمل بما في دواوين القضاة استحسانا قال والظاهر ان وجه الاستحسان ضرورة احياء الاوقاف ونحوها عند تقادم الزمن بخلاف السجل الجديد لا مكان الوقوف على حقيقة ما فيه باقرار الخصم أو البينة فلهذا لا يعتمد عليه وعلى هذا فقول الزيلعي لا يكون أي الكتاب حجة عند الحاجة معناه عند تقادم الزمن

في التزوير اه وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه
وأزواجه وذريته وأهل بيته كما ذكرنا في كتابنا الذي ذكرناه وعن ذكره القائلون
وشرف وكرم وعظم

الفصل الثاني في بيان حكم العمل بذلك حيث جعل على مذهب امام دار
الهجرة الامام مالك رضي الله عنه وحاصله ان مالكا يرى صحة ذلك وينفذ
القضاء به قال العلامة البنانى على عبد الباقي جرى العمل بخط القضاة وحده
ان عرف للضرورة ولومات أو عزل قال ونص ابن عرفة انه في أهل عصرنا على
قبول كتب القضاة في الحقوق والاحكام بمجرد معرفة خط القاضي دون اشهاد
على ذلك ولا خاتم معروف للضرورة الى ان قال ومعرفة الخط بأن يثبت خط
القاضي بينة عادلة بالخطوط فيجب العمل به وان لم تقم بينة عادلة بضمون الخط
وعبارة القطب الدردير على قول خليل وجازت على خط شاهدمات أو غاب
بعد قال ولا يشترط على الراجح ادراكه من غيره على خطه للقطع بانسانه لم خطوط
كثير من الاشياخ الذين لم ندرهم علمناه بالتواتر وقال في محمل آخر وكان
شيخنا يعني العدوي يقول اذا عرفت خطي شهدت به لاني لا أكتب الا عن
تحقق وقال العلامة الامير وسجلات القضاة المشهورين بالضبط والعدالة
يعمل بها اه ولا فرق عند مالك في العمل بما ذكر بين الوقف وغيره ولا فرق
أيضا بين ان تكون الجهة بيد الخارج أو ذي اليد حيث لم يمس على ذلك مدة
الحيازة المعلومة كما تقدم توضيحه وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على سيدنا
محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كما ذكرنا في كتابنا الذي ذكرناه وعن ذكره القائلون
وغفل عن ذكره القائلون وشرف وكرم وعظم

الفصل الثالث في بيان حكم ذلك على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
النعمان وان العمل لواقع اليد بذلك استحسانا فني به المتأخرون وقضاة
الاسلام في زمن الخلفاء العثمانية كما نص عليه الامام ابن عابدين وغيره في
حواشي الدرر كما سيأتي تفصيله ان شاء الله تعالى اعلم ان أصل نصوص مذهب
الامام الاعظم على عدم التعويل على الخط وانه مما يشابه ويتزور كما تقدمت
مثله عن الشافعي ولكن الذي جرى عليه أرباب الحواشي والشرائح العمل
بما ذكره حيث كانت الحجج التي بيد واضع اليد مسجلة في دواوين القضاة المعتمدة

جهة واحد بسبب مختلفين أما لو ادعى من جهة اثنين كذلك بأن ادعى
أحدهما مائة والأخر شرا ولو كانت العين في يد ثالث أو في أيديهما أو في يد
أحدهما فحكمهما حكم مالو ادعى ملكا مطلقا إذ كل منهما يثبت الملك المطلق
لملكه ثم يثبت الاتفاق لنفسه فكان المملكين ادعىا لمكاملقا وبرهنا في
كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق أنه يتضى بينهما فكذا هذا ١٥
(خاتمة) قال في فتاوى الهندية الخارج وذو اليد إذا أاما البينة على نتائج
العبد والخارج يدعى الاعتراف أيضا فهو أولى وكذا لو ادعى وهو في يد ثالث
واحد ما يدعى الاعتراف أيضا لأن بينة النتائج بعد العتق أكثر ثباتا لأنها
أثبتت أولية الملك على وجه لا يستحق عليه أصلا وبينه ذي اليد أثبت الملك
على وجه يتصور استحقاق ذلك عليه ١٥ ولعل بعد دعوى مع وبالله التوفيق
وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته
كلما ذكرنا الذكر ونغفل عن ذكره القائلون وشرف وكرم وعظم

• (الباب الثالث في بيان العمل بالحجج المنقطة بالبوت عند مالك مطلقا
خارجا أو دايدا وعند أبي حنيفة لو اضع اليد استحسانا على ما به الفتوى حيث
كانت مسجلة في دواوين القضاة في المذهبين وقفا أو غيره وعدم العمل بها
عند الشافعي ولو لمع التسهيل وفيه فصول أربعة) •

الفصل الأول في بيان حكم ذلك على قواعد مذهب مالك والشافعي رضي
الله عنهما وحاصله أنه لا يلتفت عند الإمام الشافعي باتفاق مذهبه لجنة منقطة
البوت بيد أحدهما بل لابد من البينة الشرعية قول واحد لا مكان التشابه
والتروير في الخط ولا فرق في ذلك بين الوقف والملك وسواء كانت اللجنة في يد
واضع اليد أو في يد الخارج • وعبارة شيخ الإسلام في المنهج ولو سأل بعض من
ثبت له الحق على خصمه لدى القاضي أن يكتب له سجلا بما جرى من الحكم سن
إجابته لذلك لأن في ذلك تقوية لجنه وانما لم يجب كالاشهاد لأن الكتاب لا يثبت
حقا بخلاف الاشهاد وله في محل آخر أيضا ولو رأى ورقة فيها حكمه
أو شهادته إلى أن قال لم يعمل به حتى يتذكر ما حكم أو شهد لا مكان التروير
ومشابهة الخط وكتب عليه بحسبه الشورى قوله حتى يتذكر أي الواقعة
مفصلة وعبارة الرمي على المتهاج حتى يتذكر الواقعة مفصلة لا مكان المشابهة

للمؤرخ وعند محمد بن أطلق كما في الملك المطلق فهذه أربع صور أو ما إذا ادعى
 ملكا بيمين مختلفين من اثنين أيضا ولكن العين في يد أحدهما فان لم يؤرخا
 يقضى للتاريخ كذلك كان ادعى أحدهما شراء من زيد والآخر هبة من عمرو
 وان أرخا تاريخا واحدا يقضى للتاريخ أيضا كما في الملك المطلق وان أرخا
 وتاريخ أحدهما أسبق فعند الامام بن يقضى للاسبق وعند محمد يقضى
 للتاريخ كما في الملك المطلق والقوى على قولهما وان أرخ أحدهما دون الآخر
 عند أبي حنيفة يقضى بينهما وعند أبي يوسف للمؤرخ وعند محمد بن أطلق
 واقوى على قول أبي حنيفة فهذه أربعة أيضا أو ما إذا ادعى ملكا بيمين
 مختلفين من اثنين كذلك ولكن العين في أيديهما فان لم يؤرخا رأسا أو أرخا تاريخا
 واحدا أو أرخ أحدهما دون الآخر يقضى به بينهما الا في سبق التاريخ فهو له
 قال في المحيط وان ادعى أحدهما الشراء من زيد والآخر الهبة من آخر
 والعين في يد ثالث يقضى بينهما قال وكذا إذا ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى
 رابع صدقة من آخر يقضى بينهما ارباعا قال وان كان في يد أحدهما
 فالتاريخ يقضى الا في سبق التاريخ فهو له قال وهذا اذا كان المدعى بما
 لا يقسم كالعبد والداية أو ما فيما يقسم كالدار والعقار فانه يقضى لمدعى الشراء
 اه وبعبارة الفتاوى الهندية بمثل ذلك ونصها لو ادعى أحدهما الشراء من
 زيد بالقبض درهم مثلا وادعى آخر أن فلانا وهبها له وقبضها منه والعين في يد
 ثالث قضي بينهما وكذلك لو ادعى ثالث ميراثا عن أبيه وادعى رابع صدقة
 من آخر يقضى بينهما ارباعا ولو كانت العين في يد أحدهما يقضى للتاريخ
 الا في سبق التاريخ فهو للاسبق قال وان كانت في أيديهما يقضى بينهما
 الا في سبق التاريخ فهو له قال وهذا اذا كان المدعى بما لا يقسم
 كالعبد والداية أو ما فيما يقسم كالدار فانه يقضى لمدعى الشراء قال كذا في المحيط
 قال والصحيح ان المشاع الذي يحتمل القسمة والذي لا يحتملها في ذلك على السواء
 قال كذا في المحيط والذخيرة اه فيكون لافرق بين الذي يقسم أولا وفي جامع
 النصولين ولو ادعى أحدهما هبة وقبض من زيد والآخر شراء من زيد ولم يؤرخا
 أو أرخا سواء فالشراء أولى واذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة فالجواب
 كما اذا اجتمع الشراء ان وفي التتارخانية ما يبيد ان هذا لو ادعى ملكا من

به السابق وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما وهذه أربع صور
 أيضا وما إذا ادعى مالك بيمينين مختلفين من واحد ولكن العين في يد
 أحدهما فالحكم في صورته الأربع كسابقه ونص الفتاوى الهندية وان
 كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق
 فحينئذ يقضى للخارج وان كانت في أيديهما فهو بينهما الا ان يؤرخا
 وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما تاريخا قال والجواب
 في البسطة مع القبض والشراء اذا اجتمعا كالجواب في الهبة والقبض مع
 الشراء قال هكذا في المحيط وفيها أيضا رجلان ادعيا عينا في يد آخر فادعى
 أحدهما الشراء من زيد وادعى الآخر انه ارتهنه من زيد وقبضه وأقام البينة
 ولم يؤرخا رأسا وأرخا على السوا فالشراء أولى فان أرخ أحدهما دون الآخر
 فالمرخ أولى أيهما كان وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فهو أولى قال
 وان كانت العين في يد أحدهما فهو أولى الا ان يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق
 فحينئذ يقضى للخارج قال كذلك في الفصول العمانية قال وفيها أيضا اذا ادعى
 أحدهما شرا العبد وأدعت المرأة تزوجها عليه فلهما سواء يقضى بالعبد
 بينهما نصفان قال هذا اذا لم يؤرخا وأرخا وتاريخهما على السواء وهذا قول
 أبي يوسف وعند محمد الشراء أولى وأما اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق
 فالأسبق أولى قال هكذا في غاية البيان فهذه اثنتا عشرة صورة وبالله
 التوفيق وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته
 وأهل بيته كلما ذكرنا كذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون

الفصل الثامن فيما اذا ادعى مالك بيمينين مختلفين أيضا ولكن من اثنين
 فصوره أيضا من اثني عشرة صورة فتارة تكون العين في يد ثالث أو في أيديهما
 أو في يد أحدهما وفي كل لم يؤرخا رأسا وأرخا وتاريخا واحدا وأرخا وتاريخ
 أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر فان لم يؤرخا رأسا والعين
 في يد ثالث يقضى به بينهما كما في المالك المطلق وكذلك اذا أرخا وتاريخهما واحد
 يقضى به بينهما كما في المطلق وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعند الاماميين
 يقضى للاسبق وعليه الفتوى من الإشباه وعند محمد يقضى به بينهما كما
 في المطلق وان أرخ أحدهما دون الآخر فعند أبي حنيفة وأبي يوسف يقضى

أولى اه قال في الظهيرية وأفتى مشايخنا بحسب مثله المحيط اه قلب ويؤيده
 مافي القتاوى الهندية ونصها اذا ادعى ذوالبسد التاج وادعى الخارج انه
 ملكه تحسبه منه ذوالبسد كانت يئنه الخارج أولى. وكذا اذا ادعى
 ذوالبسد التاج وادعى الخارج انه ملكه أجره أو اودعه منه كانت يئنه الخارج
 أولى اه وله في محل آخر أنه في بدرجل أقام رجل المينة ان قاضي بلدة
 كذا قضى له على هذا الرجل الذي في يده وأقام ذوالبسد يئنه انها أمته
 ولدت في ملكه فان شهد شهودا أنه اشتراها من ذى البسد أو وهبها ذوالبسد
 أو تصدق ذوالبسد بها عليه أو شهدوا أنه قضى بها لهذا المدعى ولم يبينوا سبب
 القضاء يحضى للقاضي ذلك الأعضاء أيضا ويدفعها الى المدعى اه فهذه
 الأربع صور بقية الاثني عشرة صورة وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على سيدنا
 محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كلما ذكر له اذا كرون
 وغفل عن ذكره القائلون

الفصل السابع ان يدعى كل منهما الملك بسبب مخالف بسبب الآخر من شخص
 واحد بأن يدعى أحدهما شراء من زيد مثلا والآخر هنا أو هبة منه والعين
 اما في يد ثالث أو في أيديهم معا أو في يد أحدهما وفي كل لم يؤرخا رأسا أو أرخا
 تاريخا واحدا أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر
 فهذه اثنا عشرة صورة فان كانت العين في يد ثالث فان لم يؤرخا رأسا
 قضى للمدعى الشراء كان ادعى أحدهما شراء من زيد والآخر هنا أو هبة
 منه وكذلك اذا أرخا وتاريخا واحدا فان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى
 للآخر وان أرخ أحدهما دون الآخر يقضى للمؤرخ ونص مافي القتاوى
 الهندية ان ادعى أحدهما الهبة مع القبض والآخر الشراء من جهة واحد
 والعين في يد ثالث ولم يؤرخا رأسا أو أرخا وتاريخهما على السواء فالشراء
 أولى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فاللؤرخ أيهما كان أولى ولو أرخا
 وتاريخ أحدهما أسبق كان أولى فهذه أربع صور وأما اذا ادعى
 ملكا بسببين مختلفين من واحد والعين في أيديهما بأن ادعى أحدهما شراء من
 زيد والآخر هبة منه فان لم يؤرخا رأسا يقضى به بينهما وان أرخا
 تاريخا واحدا يقضى به كذلك بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى

لو برهن كل على تاتى الملك من آخر على التناج عنده يعنى لو كان التناج ونحوه
 عند بائعه فذواليد أولى كالأول كان التناج ونحوه عند نفسه فان كلا منهما اذا
 تلقى الملك من رجل وأقام البيعة على سبب ملك عنده لا يتكرر فهو بمنزلة أقامها
 على ذلك السبب عند نفسه لان بيعة ذى اليد قامت على أولية الملك فلا يثبت
 للخارج الا بالتلقى منه كما صرح به فى القدر اه قال فى الهداية ولو تلقى كل
 واحد منهما الملك من رجل وأقام البيعة على التناج عنده فهو بمنزلة أقامه
 التناج عند نفسه وسواء تلقى كل واحد منهما بشراء أو بارت أو بهبة أو بصلقة
 مقبوضةين اه وفى قاضخان قال اذا كان عبد فى يد رجل أقام رجل
 البيعة انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد فى ملك بائعه وأقام ذواليد البيعة
 انه عبده اشتراه من فلان آخر وانه ولد فى ملك بائعه فلان فانه يقضى بالعبد
 لذى اليد لان كل واحد منهما ادعى تناج بائعه ودعوى تناج بائعه كدعوى
 تناج نفسه فبقضى بيعة ذى اليد لان كل واحد من الخارج وذى اليد خسر
 فى اثبات تناج بائعه كما انه خسر فى اثبات الملك له ولو خسر البائعان وأقاما
 البيعة على التناج كان صاحب التناج أولى فكذا من قام مقامهما كما صرح
 به الزيلعي اه قال فى الذخيرة والحاصل ان بيعة ذى اليد على التناج انما
 تخرج على بيعة الخارج على التناج أو على الملك المطلق بأن ادعى ذواليد
 التناج وادعى الخارج التناج أيضاً وادعى الخارج ملكاً مطلقاً اذا لم يدع
 الخارج على ذى اليد ففلا فهو الغصب أو الوديعه أو الاجارة أو الرهن
 أو القارية فاذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبيعة الخارج أولى اه وقال
 فى العمدانية فافلا عن المبسوط ما يخالف المذكور فى الذخيرة فقال دابة
 فى يد رجل أقام آخر بيعة انها ذابته أجرة هامة ذواليد أو أجرة هامة أو رهنها
 اياه وذواليد أقام بيعة انها ذابته تبعت عنده فانه يقضى بها لذى اليد لانه يدعى
 التناج والآخر يدعى الاجارة أو الاعارة والتناج أسبق منهما فيقضى بها لذى
 اليد اه وفى المحيط البرهاني ما يقرى ان بيعة الخارج مقدمة اذا ادعى
 فعلا فهو الغصب أو الوديعه ونحوه اذا ادعى ذواليد التناج وادعى آخر انه
 ملكه غصبه منه ذواليد كانت بيعة الخارج أولى وكذا اذا ادعى ذواليد
 التناج وادعى الخارج انه ملكه أجرة أو ودعه أو اعاره كانت بيعة الخارج

أحدهما فاما أن لا يؤرخا رأسا أو أرخا تاريخا واحدا أو أرخا وتاريخ أحدهما
 أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر فان لم يؤرخا رأسا سلطان ادعيا الملك بسبب
 عملهما فيما لا يتكرر ومن المتاع قضى به لصاحب اليد وان ادعيا الملك بسبب
 الولادة من الحيوان والرقب قضى به لذي اليد وان أرخا تاريخا واحدا فان
 ادعيا الملك بسبب قضى به لصاحب اليد ولا يعتبر التاريخ وبعبارة ان ادعيا الملك
 بسبب ان وافق سن الدابة للوقت الذي ذكره قضى به لذي اليد وان لم يوافق بأن
 أشكل أمخالفهما قضى به لذي اليد وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فان ادعيا
 الملك فيها لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا يعتبر التاريخ فيه وان
 ادعيا الملك بسبب الولادة ان وافق سن الدابة تاريخ أحدهما قضى به لمن
 وافق سنهما وان لم يوافق بأن أشكل عليهم ما قضى به لذي اليد وان أشكل على
 أحدهما قضى به لمن أشكل عليه وان خالف سنه للوقت قضى به لذي اليد وان
 خالف أحد الوقتين قضى به للآخر وأما اذا أرخ أحدهما دون الآخر فان
 ادعيا الملك بسبب عملهما فيما لا يتكرر من المتاع قضى لصاحب اليد ولا يعتبر
 التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة فان وافق سن المولود لتاريخ
 المؤرخ قضى به للمؤرخ وان لم يوافق بأن أشكل عليهم ما قضى به لذي اليد وان
 خالف سن المؤرخ بقضى به لمن لم يؤرخ لانه ان كان سن الدابة مخالفا
 لاحد الوقتين ومشكلا في الوقت الآخر قضى به لمن أشكل عليه وهو من لم
 يؤرخ قال في الهداية اذا ادعى الرجل دابة في يد انسان انها ملكه تجب
 عنده وأقام عليه البينة وأقام صاحب اليد بينة بذلك القياس ان يقضى
 للخارج قال وفي الاستحسان يقضى بها لصاحب اليد سواء أقام صاحب
 اليد بينة على دعواه قبل القضاء أو بعده قال وهذا هو الصحيح وقبده في
 التواريخ بما اذا لم يؤرخا قال وان أرخا قضى بها لصاحب اليد الا اذا
 كان سن الدابة مخالفا لصاحب اليد موافقا لتاريخ الخارج وحيث يقضى
 للخارج اه وفي الوجيز لا عبرة لتاريخ مع التاج الا اذا أرخا وقتين مختلفين
 وكان سن الدابة موافقا لتاريخ الخارج فانه يقضى بها للخارج وان
 وافق تاريخ ذي اليد أو كان مشكلا وخالفهما قضى به لذي اليد
 وفي ملتي الاجهر وان برهن خارج وذو يد على التاج فذو اليد أولى وكذا

ان يكون مشكلا على من يؤرخ لان من لم يؤرخ اجهم وقته فحقق الاشكال
 بينه وبين سن الدابة الطريق الاولى فيقضى بالدابة لمن أشكل عليه سنها قال
 صاحب البدائع ان مخالفة السن للوقتين مكذب للوقتين لا يكذب البيتين
 فاللازم سقوط اعتبار ذكر الوقت لاسقوط اعتبار أصل البيتين لانالم يقين
 كذب احدي البيتين لجواز ان يكون سن الدابة موافقا للوقتين ولا يعرفه
 الناظر ويؤيد هذا ان الاصل عدم اعتبار التاريخ في التناج وقال قاضيان
 وان خالف سن الدابة للوقتين في رواية يقضى بينهما وفي رواية بطلت البيتان
 هـ قال الزيلعي نقلا عن المبسوط والاصح انهما لا يطلان بل يقضى بينهما اذا
 كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد أحدهما يقضى بها الذي اليد
 واعتقد صاحب الدرر ما في الزيلعي فتحصل انهما اذا ابرهننا على التناج وأرخا
 يقضى لمن وافق سنها تاريخه ونصر الهندية ولو ابرهننا على تناج دابة وأرخا
 يقضى لمن وافق سنها تاريخه ولا فرق في ذلك بين ان تكون في أيديهما أو في
 يد أحدهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في
 التناج من غير تاريخ حيث يحكم بها الذي اليد ان كانت في يد أحدهما أو لهما
 ان كانت في أيديهما أو في يد ثالث وان أشكل سن الدابة في موافقته أحد
 التاريخين يقضى لهما بها وهذا اذا كانا خارجين بأن كانت الدابة في يد ثالث
 وكذا اذا كانت في أيديهما قال كذا في التبيين قال وماذا علم ان سن الدابة
 مخالفا لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الاخر يقضى بالدابة لصاحب
 الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان
 سن الدابة مشكلا يقضى بينهما ان كانا خارجين وتترك في أيديهما قال هكذا في
 المحيط وان كانت في يد أحدهما يقضى بها لصاحب اليد وان خالف سن الدابة
 التاريخين بطلت البيتان فتترك في يد من كانت في يده قال كذا في التبيين قال
 قال عامة المشايخ وهو الصحيح قال هكذا في المحيط قال والاصح انهما لا يطلان
 بل يقضى بهما بينهما ان كانا خارجين أو كانت في أيديهما وان كانت في يد
 أحدهما يقضى بها الذي اليد قال كذا في التبيين سواء أهما صاحب اليد المينة
 على دعواه قبل القضاء بها للخارج أو بعده كذا في المحيط اه فهذه الصور الاربع
 فيما اذا ادعى تساجا والعين في يد ثالث وأما اذا ادعى عينا تساجا والعين في يد

عليهما يقضى به بينهما نصفان وان خالف سنه لوقت المؤرخ يقضى به لمن لم
يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت
الاخر يقضى به لمن أشكل عليه وفي جامع الفصولين التواريخ في التناج افو
على كل حال أرخا سواء او مختلفين أو لم يؤرخا أو أرخ أحدهما فقط وبعبارة له
أيضاً برهن الخاربان على التناج فلم يؤرخا رأساً أو أرخا سواء أو أرخ
أحدهما دون الآخر فهو بينهما فقد المرجح ولو أرخا واحدهما أسبق فلو
وافق سنه أحدهما فهو له لظهور كذب الآخر فلو خالفهما أو أشكل فهو
بينهما لانه لم يثبت الوقت فكأنهما لم يؤرخا وقيل فيما إذا خالفهما بطلت
البيئات لظهور كذبهما ولا يقضى لهما أيضاً **هـ** وفي الزيلعي تواعلم انه اذا
تنازع في دابة وبرهن على التناج عنده أو عندي بانه ولم يؤرخا يحكم به الذي
اليد ان كانت في يد أحدهما أو يصحكم لهما ان كانت في أيديهما أو يد ثالث
هـ وفي التناخانية ان أرخا سواء ينظر الى سن الدابة ان كان موافقاً لما ذكر
يقضى به بينهما وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى به لصالح الوقت
الذي سن الدابة عليه وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر ووافق سن الدابة
لوقت المؤرخ يقضى به وان كان أحدهما أسبق يقضى به لمن وافق سنه ووقته
فاذا كان الامر كذلك ان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر كان وقت غير المؤرخ
بينهما لعدم ذكر التاريخ فان فرض المؤرخ سابقاً أو غير سابق يستقيم على صورة
مسئلة سبق أحد التاريخين وفي ذلك لمن وافق سنهما فهذا كذلك يقضى للمؤرخ
أيضاً لان في موافقة غير المؤرخ اشكالاً فلا يعارض موافقة المؤرخ **هـ**
زاده ولا فرق في القضاء لمن وافق سنهما ان تكون الدابة في يد أحدهما
أو في أيديهما أو في يد ثالث لان المعنى لا يختلف وان خالف سنهما الوقتين أو أشكل
يقضى به بينهما ان كانت في أيديهما أو يد ثالث وان كانت في يد أحدهما يقضى
به الذي اليد قال في الدرر وهو الأصح **هـ** وفي التناخانية وأعلم أن هذا
اذا كان سن الدابة مخالفاً للوقتين أما اذا كان سن الدابة مخالفاً لاحد الوقتين
وهو مشكل في الوقت الاخر يقضى بالدابة لصالح الوقت الذي أشكل سن
الدابة عليه قال وهذا ان أرخ كلاهما أو أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان
سن الدابة مخالفاً للتاريخ المؤرخ يقضى ان لم يؤرخ لانه بالطريق الأولى

سنة للوقت الذي ذكرابطت البيئات عند البعض وهو الاصح وان أرخا
وتاريخ أحدهما أسبق قال في الدرر والزيلي ان ادعيا الملك بسبب علمهما
فيما لا يكثر من المتاع يقتضى به بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا
الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن الدابة لتاريخ أحدهما
يقضى به لمن وافق سنة وقته وان لم يوافق بأن أشكل عليهما يقضى به بينهما
نصفان وان أشكل على أحدهما قضى به لمن أشكل عليه وان خالف سنة
لوقت بين بطت البيئات عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح
اه زيلي وحققه صاحب الدرر قال وان خالف سن المولود لاحد الوقتين
قضى به للاخر وان أرخ أحدهما دون الآخر قال في الدرر وان ادعيا الملك
بسبب علمهما فيما لا يكثر من المتاع يقتضى به بينهما نصفان ولا يعتبر التاريخ
فيه وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق الموافق سن المولود
لتاريخ أحدهما يقضى به لمن وافق سنة وقته وهو للمؤرخ فان لم يوافق بأن
أشكل عليهما يقضى به بينهما نصفان وان خالف سنة المؤرخ يقضى به لمن
لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو من كل في الوقت
الاخر قضى به لمن أشكل عليه وهو من لم يؤرخ اه فهذه أربع صور فيها اذا
ادعيا عينا تاجا والعين في أيديهما معا ولم يؤرخا أصلا أو أرخا تاريخا واحدا
أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر * وأما اذا
ادعيا عينا تاجا والعين في يديهما فاما أن لا يؤرخا رأسا أو أرخا تاريخا واحدا
أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر فان لم يؤرخا
رأسا قضى به بينهما نصفان وان أرخا تاريخا واحدا قال الزيلي فان وافق سن
المولود للوقت الذي ذكر اقتضى به بينهما وان أشكل عليهما يقضى به كذلك
وان خالف سنة للوقت يقضى به بينهما قال وهو الاصح اه وان أرخا وتاريخ
أحدهما أسبق قال الزيلي والعين وصاحب الدرر فان وافق سن المولود
تاريخ أحدهما يقضى به له وان أشكل عليهما يقضى به بينهما نصفان وان أشكل
على أحدهما قضى به لمن أشكل عليه وان خالف سنة الوقتين يقضى به بينهما
أيضاً ان خالف المولود لاحد الوقتين قضى به للاخر وان أرخ أحدهما دون
الاخر ان وافق سن المولود تاريخ المؤرخ يقضى به له وان لم يوافق بأن أشكل

ومثله لو قال هذا الجبن لي صنعتُه من لبن شاتي هذه وأقام الخارج البينة على
مثل ذلك فانه يقضى بالنساء للخارج قال وكذا اذا كان أرض أو نخيل في يده
رجل فأقام آخر يئنه انها أرضه أو نخله أو غرس هذا النخل فيها وأقام ذو اليد
البينة على مثل ذلك يقضى بها للمدعي قال وكذا الكرم والشجر قال ومثله
لو كان في الأرض زرع وأقام كل واحد من صاحب البدو والمدعي يئنه ان
الأرض له والزرع له زرعه يقضى بالزرع والأرض للخارج قال هكذا في المحيط
قال وكذا اذا اختلف في البناء وأدعى كل واحدانه بنى على أرضه قال وكذا
في المصنف كل واحد منهما أقام البينة انه معصفه كتيبه في ملكه فانه يقضى به
للمدعي لان الكتاب مما يتكرر بالكتب ثم يعي ثم يكتب قال كذا في فتاوى
فاضلخان اه فحصله ان المدعى على تقديم بينة الخارج كرون المدعي به مما يمكن
عوده ويتكرر والا كان القضاء الذي البدو اذا قال في محل آخر نقلا عن الخلاصة
وان ادعى طشتا أو آنية من حديد أو رصاص أوه صمراعين من ساج
أو أقداح أو بربر أو قلانس يقضى بها للخارج ان كان يعاد وان كان لا يعاد
يقضى لذى البدو اقله أعلم بالصواب وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله
وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كلكم الذي ذكره عن
ذكره الضافون وشرف وكرم وعظم

الفصل السادس ان يدعى كل منهما عينا تاجا والعين اما في يد ثالث
أو في أيديهما أو في يد أحدهما وفي كل من الثلاث لم يؤرخا رأسا أو أرخا تاريخا
واحد أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر فان
كانت العين في أيديهما يعني والموضوع انهما ادعيا تاجا فان لم يؤرخا رأسا
يقضى بينهما نصفان قال الزبلي وان ادعيا الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من
المتاع يقضى به بينهما نصفان وان ادعيا الملك بسبب الولادة من الحيوان
والرقيق يقضى به بينهما نصفان ان لم يؤرخا وان أرخا تاريخا واحدا يقضى به
بينهما نصفان قال في الدرر وان ادعيا الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من
المتاع يقضى به بينهما نصفان فلا يعتبر التاريخ فيه وان ادعيا الملك بسبب
الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق من المولود الوقت الذي ذكره اقضى
به بينهما وان لم يوافق بأن أشكل عليها قضى به بينهما كذلك نصفان وان خالف

كالسيف فنه ما يضرب مرة ومنه ما يضرب مرتين يرجع الى أهل الخبرة أي علماء
 الصياغة ان ظلووا يتكرر قضى للمدعي والالذي السيد فان أشكل عليهم قضى
 للخارج اه وفي الوجيز ان كان مشكلا فالاصح انه ملحق بالتاج اه وفي الفتاوى
 الهندية نقلا عن الكافي ما يفيد ذلك التفصيل ونصها كل سبب لا يتكرر فهو
 في معنى التاج وذلك كالنسخ في النياب لا تنسخ الامرة كالنياب القطنية
 وحلب اللبن واختاذا الجين وان كان سببا يتكرر لا يكون في معنى التاج فيقضى
 به للخارج بقوله الملك المطلق مثل البناء أو القرم وزراعة الخنطة والحبوب
 فان أشكل يرجع الى أهل الخبرة قال فاذا ادعى رجل ثوبا في يد رجل انه ملكه
 نفسه هو أو ادعى فصل سيف في يد رجل انه سيفه ضربه أو أقام عليه ينة وأقام
 صاحب اليد ينة على مثل ذلك ان كان يعلم قطعا ان هذا الثوب وهذا النصل
 لا ينسج ولا يضرب الامرة واحدة قضى بينة صاحب اليد وان كان يعلم قطعا
 ان هذا الثوب وهذا النصل ينسج ويضرب مرة بعد أخرى فانه يقضى بينة
 الخارج وان أشكل على القاضي سأل أهل العلم عن ذلك قال يريد بهم المعلوم
 منهم وبني الجكم على قولهم والواحد منهم يكفي قال والاثنان أحوط وان
 اختلفا أهل العلم فيما بينهم حتى يبق مشكلا قضى بهم روايتان فقي رواية يقضى
 للخارج قال هكذا في المحيط اه وقد علمت فيما سبق عن الوجيز ان كان مشكلا
 فالاصح انه ملحق بالتاج وفي الفتاوى الهندية أيضا ولو تنازع عتاما أمان
 في غزل قطن كل واحدة منهما تدعي انها غزلته يقضى به للتي الغزل في يدها قال
 كذا في فتاوى فاضيلان قال نقلا عن الطهيري ولو كان مكانه غزل صوف
 فالخارجة أولى وفيها أيضا نقلا عن المحيط اذا ادعى سمنا أو زيتا أو دهنا في يد
 رجل انه له عصره وسيله وأقام على ذلك ينة وأقام صاحب اليد ينة على مثل
 ذلك قضى لصاحب اليد وكذلك الدقيق والسويق قال وكذلك اذا تنازعا في
 جبن فأقام الخارج وذو اليد كل واحد منهما ينة انه جبنه صنع في ملكه فهو
 لذى اليد قال وكذلك اذا أقام كل واحد منهما البينة ان اللبن جلب في يده وفي
 ملكه قضى لذى اليد قال بخلاف ما لو أقام كل واحد منهما ينة ان اللبن الذي
 صنع منه هذا اللبن كان له فانه يقضى للخارج قال ومثله لو أقام كل واحد منهما
 ينة ان الشاة التي حلب منها اللبن الذي صنع منه هذا اللبن ملكه قضى بالمُدعي

فيكون الاعتبار محالاً اه قال ابن الكمال والتناج: ~~بمعنى~~ التناج بمعنى
ظهور الحمل بالولادة في الحيوان والانس والماراد يكون التناج مستحباً لا في
دعوى التناج عدم موافقة التناج لسن المولود اه ودعوى التناج دعوى
سبب الملك وهو نوعان أحدهما لا يمكن تكرره والثاني سبب يمكن تكرره فالملك يمكن
تكرره هو التناج لان تكرره وقوع التناج في الخارج محال بمعنى لا يتصور عود
الولادة الى بطن أمه ثم خروجه مرة بعد أخرى فاذا كان الامر كذلك فالولادة لا تعاد
ولادته بعد الولادة مرة أخرى ونحوه من التناج كذلك أي لا يصنع مرة بعد
أخرى بعد نقضه فيكون كالتناج كما صرح به في المفصلات اه قال في المحيط
والجسوط كل سبب للملك من التناج لا يتكرر يعني لا يعاد ولا يصنع مرة أخرى
بعد نقضه فهو بمعنى التناج ودعوى الملك بهذا السبب كدعواه التناج فحكمه
بعدمه في جميع أحكامه وأما كل سبب للملك من التناج يتكرر يعني يعاد
ويصنع مرة أخرى بعد نقضه فلا يكون في معنى التناج بل يكون في منزلة الملك
المطلق مثال ما لا يتكرر كفتح ثياب قطنية أو كناية لا تفسح المرأة فتسج ثوب
قطن أو كان سبب للملك لا يتكرر فهو كالتناج فلو أقام خارج وذو يدينة على أن
هذا الثوب ملكه وأنه نسج عنده في ملكه كان ذواليد أولى اه وفي المتن وكباب
الدين فان سبب الملك لا يتكرر فهو كالتناج فلو برهن كل من خارج وذو يد على أن
هذا الدين ملكه طلب في ملكه كان ذواليد أولى اه قال ابن ملك على الجمع مثال
ما لا يتكرر كالمنطقة المصوغة من الذهب والفضة وغيرهما كالبناء والشجر
المفروس والبر المزروع وسائر المحبوب فهو مما يتكرر ويعد بعد النقض مرة
أخرى فلو برهن كل من الخارج وذو يد على أن المنطقة له صنع في ملكه وان
الشيء المفروس له غرس في ملكه وأنه البر له زرعه من المحبوب المملوك له كان
الخارج أولى لاحتمال أن الخارج فعل أولاً ثم غصبه ذواليد منه وفعل ثانياً
بعد نقضه فيكون ملكاً له بهذا الطريق فلم يكن في معنى التناج بل يكون بمنزلة
الملك المطلق قال لان الذهب المصوغ والفضة المصوغة والبناء ينقض ويعد
ثانياً والشجر يفرس ثم ينقض ثم يعاد ثانياً والمحبوب كذلك بعد غرقه التراب
وكذلك المصنف فلو أقام كل من خارج وذو يدينة أنه كتب في ملكه قدم
الخارج لانه مما يتكرر بعد الهوا اه قال في الدرر أن أشكل انه مما يتكرر وألا

ولوبرهن أحدهما أى الخارج وذواليد على الملك المطلق والاخر على التناج
فدوا التناج أولى وفي الملقى ولوبرهن على الملك المطلق والاخر على التناج فهو
أولى قال وكذا لو كانا خارجين اه وفي الجمع لا يزن ملك لو أقام أحد المدعين
بينهم على الملك والاخر يئنه على التناج قدم صاحب التناج مواء كان خارجا
أوزائد الان صاحب التناج يثبت أولية الملك فلا يملك الغير الا بالتلقى منه اه
وفي الفتاوى الهندية لو أقام أحدهما البيئنة على الملك والاخر على التناج
فصاحب التناج أحق ايم - ما كان قال وكذا لو كانت الدعوى بين خارجين
فبيئنة التناج أحق قال ولو قضى بالتناج لذى اليد ثم أقام ثالث البيئنة على
التناج قال كذا في الكافي قال فان لم يقدر ذو اليد على البيئنة وقضى القاضي
بالعبد للثالث ثم حضر ذو اليد بيئنة ان العبد عبده ولدى ملكه قضى به له قال
ولو ادعى ذواليد والخارج الملك المطلق وبرهنا وقضى على ذى اليد بالملك ثم
ان ذا اليد أقام البيئنة على التناج تقبل ويقتضيه القضاء الاول قال كذا
في البكافي وقال فيها أيضا عبدي بدرجل أقام البيئنة انه عبده أعنته وهو
ملكه وأقام رجل آخر البيئنة انه عبده ولدى ملكه فان الولادة أولى قال كذا
في فتاوى قاضيهان اه وقال المحقق أبو السعود العمادى في تحريراته
قد علم من هذا المنقول انه لا فرق في أولوية صاحب التناج بين ان تكون العين
في يد أحدهما أو في يد ثالث فان كانت العين في يد ثالث فكذلك صاحب التناج
أولى لان كل واحد من صاحب اليد وذو يد في نفسه وخارج في النصف الاخر
فحكمهما حكمكم ذى اليد مع الخارج قال والحاصل انه اذا برهن
المدعيان أحدهما على الملك المطلق والاخر على التناج تقدم بيئنة التناج سواء
كانت العين في يد أحدهما أو في ايديهما أو في يد ثالث كما بين في الاصول اه وقال
في البحر الرائق الفقهاء أطلقوا هذه العبارة وهي قولهم تقدم بيئنة التناج على
بيئنة الملك المطلق فعمل ما اذا أترضا واستويا أو سبق أحدهما أو أرخ أحدهما
أولم يؤرخا رأسا ثم قال ولا اعتبار للتاريخ مع التناج الا من أرخ تاريخا
مستحيلا اه قال شيخى زاده وان لم يوافق التاريخ لسن المولود في دعوى
التناج يكون التاريخ مستحيلا وبعبارة ظاهر كذب المؤرخ في دعواه لا في ثبوت
الاستحقاق وان اعتبر في الاستحقاق يقتضى ان كان تكررا المولود فهو محال

لاسبقةهما تاريخا وان ادعياتناقي الملك من جهة اثنين فكذلك الجواب على
 التفصيل الذي قلناه فيما اذا ادعياتناقي الملك من جهة واحد اه يعني اذا
 كانت العين في أيديهما فلا فرق بين تلقى الملك عن واحد أو اثنين في ذلك
 التفصيل المذكور فهذه الصور الأربع فيما اذا كانت العين في أيديهما يعني
 والموضوع بعينه ادعياشرا من اثنين وأما اذا ادعياشرا من اثنين لكن
 العين في يد أحدهما فاما ان لا يؤرخا رأسا وأرخا سوا فانه يقضى للخارج
 وكذلك اذا أرخ أحدهما دون الآخر يقضى للخارج أما اذا أرخا وتاريخ
 أحدهما أسبق فانه يقضى للأسبق قال في الخلاصة اذا ادعياتناقي الملك عن
 رجلين والدار في يد أحدهما فانه يقضى للخارج سواء أرخا أو أحدهما أو لم
 يؤرخا الا اذا كان تاريخ ذي اليد أسبق اه أي فانه يقضى له بها وقال في
 جامع الفصولين الخارج وذو اليد اذا ادعياتناقي الملك من جهة اثنين يحكم
 للخارج الا اذا سبق تاريخ ذي اليد اه وقال في البرازية عهده في يد رجل
 برهن رجل على انه كان لفلان اشتراه منه منذ عشرة أيام وبرهن ذو اليد على
 انه كان لاخر اشتراه منه منذ شهر بكذا او سماء قال هو لاسبقةهما تاريخا
 وهو ذو اليد اه فهذه صور أربع أيضا فيما اذا ادعياشرا من اثنين والعين
 في يد أحدهما تكون الجملة اثنتي عشرة صورة وتكون جملة صور الفصول
 الأربع الى هنا ثمانية وأربعين صورة اللهم وفق للصواب وصلى الله وسلم على
 سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأهل بيته كلما ذكرنا
 اذا كرون وغفل عن ذكره الغافلون وشرف وكرم وعظم
 الفصل الخامس ان يدعي أحدهما ملكا مطلقا والاخر تساجا والعين اتما في يد
 ثالث أو في أيديهما معا أو في يد أحدهما وفي كل من الثلاث لم يؤرخا رأسا
 أو أرخا تاريخا واحدا أو أرخا أو أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر
 فان كانت العين في يد ثالث يقضى به لصاحب التاج في صورة الأربع
 وهي اذا لم يؤرخا رأسا أو أرخا سوا أو أرخا أو أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما
 دون الآخر وأما اذا كانت العين في أيديهما يعني والموضوع بعينه
 ادعيا ملكا مطلقا والاخر تساجا فحكمه كسابقه في صورة الأربع يقضى به
 لصاحب التاج في جميع صور هذه الاثني عشرة قال في المبرر والقرر

سواء وأما ان يؤرخا وأحدهما أسبق وأما ان يؤرخ أحدهما دون الآخر
فان لم يؤرخا أو ارخا سواء يقضى بهما بينهما وكذلك اذا أرخ أحدهما دون
الآخر يقضى بهما بينهما أو مالوا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فانه يقضى للاسبق
قال في جامع الفصولين ولو ادعى الشراء من واحد والعين في أيديهما فهي
بينهما الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما اهـ وقال
في المحيط اذا ادعى تملك الملك من واحد ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على
السواء يقضى بالعين بينهما وكذلك اذا أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما
وان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا اهـ وفي جامع
الفصولين ولو كانت العين في أيديهما يحصل في يد كل منهما نصف ويحصل
كل منهما مدعيهما في يد صاحبه ومدعى عليه فيما في يده لان كل واحد من
صاحب اليد ويد في نصفه فأرخ في النصف الآخر فحكمهما حكم ذي اليد مع
التحارج اهـ فهذه الصور الاربع فيما اذا كانت العين في أيديهما معا وأما
اذا كانت العين في يد أحدهما يعني والموضوع بعينه ادعى الشراء من
واحد فاما ان لا يؤرخا رأسا وأما ان يؤرخا سواء وأما ان يؤرخا واحدهما
أسبق وأما ان يؤرخ أحدهما دون الآخر فان لم يؤرخا رأسا أو ارخا
سواء يقضى لذي اليد وكذلك اذا أرخ أحدهما دون الآخر وأما ان
أرخا وأحدهما أسبق فانه يقضى لاسبقهما قال في جامع الفصولين وان ادعى
الشراء من واحد والعين في يد أحدهما فهو لذي اليد سواء أرخ أو لم يؤرخ
الا اذا أرخا وتاريخهما أسبق فيقضى به للخارج اهـ وفي محل آخر فلو ادعى
الخارج وذو اليد بسبب بيع شراء أو ارث أو شبهه فلا يخلو اما ان يدعيه ذاتي
الملك من جهة واحد أو من جهة اثنين فلو ادعى من جهة واحد وبرهنا حكم
لذي اليد ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخا واحدا فلو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق
فهو أولى ولو أرخ أحدهما فذو الوقت أولى اذ وقت السات محفل فلا
يقض قبضه بالتسليم وله أيضا الرجوع وان التحارج وذو اليد لو أثبتا الشراء من
واحد فأرخ أحدهما دون الآخر فذو التاريخ أولى اهـ وفي قاضي خان
رجل في يده دار فأقام رجلان كل واحد منهما البيعة انه اشتراها من ذي اليد
بكذا وقد اتفق وهو ينكر دعواهما فان القاضي يقضى بينهما وان لم

واقاما اليينة يقضى للخارج في قولهم جميعا ولو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق
قضى للأسبق عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضى للخارج اه
فهذه اثنا عشرة صورة فيما إذا ادعى اثنان أيهما وقد علبت تفصيلها مع
الاثنى عشرة المتقدمة في حالة ادعاء المالك المطلق تكون الجله أربعاً وعشرين
صورة فافهم

• (الفصل الثالث ان يدعي عينا شرا من واحد فتارة تكون في يد ثالث أو في
أيديهما أو في يد أحدهما وفي كل لم يورخا رأسا أو أرخا تاريخا واحدا أو أرخا
وتاريخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما دون الآخر فهذه اثنا عشرة صورة
أيضا فان كانت العين في يد ثالث ولم يورخا رأسا أو أرخا تاريخا واحدا يقضى
بالعين بينهما نصفان وان أرخا واحدهما أسبق يقضى لاسبقهما اتفاقا وان أرخ
أحدهما دون الآخر يقضى للمؤرخ اتفاقا قال في جامع الفصولين وان ادعى
الشراء من واحد ولم يورخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفان لاستوائهما في الجهة
وان أرخا واحدهما أسبق يقضى لاسبقهما وان أرخ أحدهما دون الآخر
يقضى للمؤرخ اتفاقا اه قال شيخنا زاد على الوفاية ولا تضاهى بين ان يكون
ذلك الواحد صاحب يد أو لا اه وفي الخلاصة لو ادعى الشراء والدار في يد ثالث
ان ادعى كل واحد منهما الشراء من ذي اليد أو ادعى من غير صاحب اليد فهو
بينهما نصفان هذا اذا لم يورخا أو أرخا تاريخا واحدا وان أرخا وتاريخ أحدهما
أسبق فاسبقهما تاريخا أولى بالاجماع وان أرخ أحدهما ولم يورخ الآخر
يقضى لصاحب التاريخ اه وفي محل آخر في جامع الفصولين ولو كان المبيع
في يد بائعه فبرهن أحدهما على الشراء وانه قبضه منذ شهر وبرهن الآخر على
الشراء وانه قبضه منذ عشرة أيام فذو الوقت الاول أولى وله في محل آخر ولو برهن
الخارجان على الشراء من واحد فلو لم يورخا أو أرخا سواء فهو بينهما ما ويجوز كل
منهما ان شاء أخذ نصفه بنصف الثمن أو تركه فلو قضى بينهما فأبى أحدهما أي
من أخذ نصفه فليس للآخر الا نصفه الا ان يأتي أحدهما قبل الحكم فلا آخر
أخذه كله بكل الثمن اه من جامع الفصولين قريبا من أواخره فهذه صور
أربع فيما إذا كانت العين في يد ثالث وأما إذا كانت العين في أيديهما معا يعني
والموضوع بينهما ادعى شرا من واحد قاما ان لا يورخا رأسا أو أرخا

الاربع والموضوع بعينه ان العين يد ثالت انهما اذا لم يؤرخا أو ارخا يقضى
 بينهما فصفان وكذلك اذا أرخ أحد هما دون الآخر اتفاقا تاما لو أرخا وتاريخ
 أحدهما أسبق فان كان التاريخ مستندا فيه الملك مورثهما فيقضى
 به للسابق عند الثلاث وان كان الاستناد فيه بالتأقي عن مورثهما فالأرجح وهو
 قول محمد ورجع اليه أبو حنيفة آخر انه يقضى به بينهما وبلفي التاريخ
 وان كانت العين في أيديهما يعني والموضوع بعينه انهما اذ عيا ملكا ارثا
 عن أبيهما في صورة الاربع فان لم يؤرخا رأسا أو أرخا تاريخا واحدا يقضى
 بينهما فصفان وكذلك ان أرخ أحد هما دون الآخر يقضى بينهما اجماعا وأما
 ان أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فانه يقضى للاسبق عند العلماء الثلاثة ان كان
 تاريخهما ملك مورثهما وان كان تاريخهما لموت مورثهما فعند محمد يقضى
 بينهما فصفان ورجحه صاحب الفصولين وله في محل آخر لو ادعى ملكا ارثا فان
 كانت العين في يدهما فالجواب كما كانت العين في يد ثالث اه أي في صورة
 الاربع فتحصل من هذا انه لا فرق بين ان تكون العين في يد ثالث أو يد هما معا
 في جميع صورته فعند عدم التاريخ رخ رأسا أو استواءه يقضى به بينهما وكذلك
 اذا أرخ أحد هما دون الآخر اتفاقا ولا سبق عند الثلاث ان أرخا وأحد هما
 أسبق مستندين في التاريخ ملك مورثهما لا لموته والافيهما عند محمد وهو
 قول أبي حنيفة آخر ورجحه صاحب الفصولين وأما ان كانت العين في يد
 أحدهما والموضوع بعينه في صورة الاربع يعني اذ عيا ملكا ارثا عن أبيهما مثلا
 فان لم يؤرخا أو أرخا تاريخا واحدا يقضى للخارج وكذا اذا أرخ أحدهما
 دون الآخر اجماعا وأما لو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعند هما يقضى
 للاسبق وعند محمد يقضى للخارج قال في جامع الفصولين ولو ادعى ملكا ارثا
 ليهما فان كانت العين في يد أحدهما ولم يؤرخا أو أرخا سوأ يقضى للخارج
 وان أرخا واحدهما أسبق فهو لاسبة هما وعند محمد يقضى للخارج لانه لا حجة
 للتاريخ هنا وان أرخ أحد هما دون الآخر فهو للخارج اجماعا وفي خلاصة
 الفتاوى اذا ادعى الميراث كل واحد يقول هذا لي ورثته عن أبي وكان في يد
 أحدهما فهو للخارج الا اذا كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى اه
 وفي الهداية لو ادعى صاحب البعد الارث عن أبيه وادعى خارج مثل ذلك

الفصل الثاني في بيان حكم ما اذا ادعى ابن الرثامن ابيهما مثلا والعين اما في
 يد ثالث اولى ابيهما او في يد احدى وفي كل من الثلاث لم يؤرخا راسا او
 ارخا تاريخا واحد او ارخا تاريخا واحد هذا اسبق او ارخا احدى من الاخر
 فان كانت يد ثالث لم يؤرخا راسا او ارخا تاريخا واحد يقضى بالعين بينهما
 نصفا وان ارخا تاريخا واحد من احدى ما سبق يقضى للاسبق عند الثلاثة ان كان
 تاريخهما الملك مورثا وان كان تاريخهما مورثا فبعد محمد يقضى بينهما
 نصفا ودرج عليه صاحب التصول وان ارخا احدى ما دون الاخر يقضى
 بينهما جعله قال في الخلاصة لو ادعى ملكا رثا لابيها فلو كانت العين بيد ثالث
 ولم يؤرخا راسا او ارخا واحد من بينهما نصفا وان استويا في الجهة وان ارخا
 واحدهما اسبق فهو للاسبقهما عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد في احدى
 روايته وفي الاخرى لاجرة للتاريخ في الارث فيقضى بينهما فان وان سبق
 تاريخ احدى هما وان ارخا احدى ما دون الاخر يقضى بينهما اجماعا لانهما
 ادعيا تلي الملك من اثنين فلا عبرة للتاريخ وقبل يقضى للمورخ عند ابي يوسف
 اهو في استرخائية اذا اقام احدى بينة ان اياه مات منذ سنة وتركها ميراثا له
 واما في الاخر بينة ان اياه مات وتركها له منذ سنتين ففي هذا الوجه خالف محمد
 ابا حنيفة وابي يوسف في قوله ما يقضى بهما للاسبق وقال يقضى بينهما نصفا
 فتصل انه يقضى للاسبق تاريخا الملك المورث عند الثلاث واهو عند هذا وعند
 محمد بينهما نصفا قال في العمادية والخلاصة وان ارخا الملك مورثا يعتبر سبق
 التاريخ في قولهم جميعا اه وقال في جامع الفصولين رجلان ادعيا هبنا
 بيد ثالث فبهر من كل منهما انها ارث من ابيه فلو لم يؤرخا او ارخا سوا فينبغي
 نصفا ولو كان تاريخهما اقدم فهو لا قدمهما على قول ابي حنيفة وهو قول ابي
 يوسف آخر اهو بينهما على قول محمد آخر اهو هو قول ابي يوسف اولاه قال اقول
 والمصواب عندى على قول محمد آخر انه لا يعتبر التاريخ في دعوى التلقي
 من جهة ما وقال في محل آخر وكان ابو حنيفة يقول اولاه هو للمورخ ثم رجح
 عنه وقال لاجرة للتاريخ في تلي الملك من اثنين اذا ارخا احدى ملكا لملك
 من تلقى من جهته فكان التلقي من جهة ما ادعيا الملك وارخا احدى هما
 يقضى بينهما نقطة الضمار التاريخ اه فتصل ان معتقد هذه الصور

سنة يقضى بها الخارج وكان ذلك من صور ما إذا أرخ أحد هما دون الآخر
لأن ما ذكره الخارج تاريخ غيبة لا تاريخ ملك قال في جمع البحرين من كتاب
الدعوى ادعى أن هذا العبد لي وغاب عني منذ شهر وقال ذو اليد منذ سنة
يقضى للمدعى ولا يلتفت لبينة المدعى عليه لأن ما ذكره المدعى تاريخ غيبة
العبد من يده لا تاريخ ملكه فكان دعواه في الملك طلقا خاليا عن التاريخ
فكأن التاريخ حالة الانفراد لا يعتبر عند أبي حنيفة فكان دعوى
صاحب اليد طلق اليد كدعوى الخارج ٥١ وفي حاشية الامام ابن عابدين
على الدرر على قول التنوير لا عبرة بتاريخ الغيبة بل العبرة بتاريخ الملك قال
افاد المصنف أن تاريخ الغيبة غير معتبر لأن قول الخارج أن هذا المار غاب
عني منذ سنة ليس فيه تاريخ ملك فإذا قال ذو اليد أنه ملكي منذ سنتين مثلا
وبرهن لا يحكم له لأنه وحيد تاريخ الملك من أحد هما فقط وهو غير معتبر فيقضى
به للخارج عندهما كما علمت قال ومثله لو برهن الخارج أنه له منذ سنتين
وذو اليد أنه يده منذ ثلاث سنين فهو للخارج لأن ذا اليد لم يبرهن على الملك
٥٢ قال في الدرر والقرور من ذلك علم أن المدعى لو قال في دعواه أن هذا العبد
ملكى أو لم يمتد شهر وقد هرب مني وباقي المسئلة بحالها فبينة ذي اليد أدلى
٥٣ أي لما علمت من تقديم بينة الأسبق منهما تاريخا وفي الفتاوى
الهندية أن ادعى خارج أن هذه الامة مثالي ولدت هذا العبد في ملكي وأقام
ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعى وقال أيضا انقلا عن الفصول
العمادية إذا أقام الخارج بينة على أن هذه أمة ولدت هذا العبد في ملكي
وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك فانه يقضى به للمدعى لأن ما ادعى في الامة
ملك مطلقا فيقضى به للمدعى ثم يستحق العبد بها قال ومن ذلك ما إذا أقام
المدعى بينة على شاة في يد المدعى عليه أنها شاة وأنه جرح هذا الصوف في ملكه
منها وأقام ذو اليد بينة على مثل ذلك قضى بالشاة والصوف للمدعى قال كذا
في الأخيرة ٥٤ هذا حاصل الإنشاق عشرة صورة فيما إذا ادعى ملكا مطلقا
والله الموفق للصواب وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه
وذريته وأهل بيته كلما ذكر له الأكرام وغفل عن ذكره الغافلون وشرف
وكرم وعظم

في التنوير والدرر والنقابة والخلاصة قال لاسيما الخارج مدع وذو اليد منكر
 وقال عليه الصلاة والسلام البينة على المذنب واليمين على من أنكر قال
 في البرازية وقد استخرج من هذا الحديث ما نسا ألف مسئلة ومن المعلوم
 ان انقضاء ذى اليد قضاء ترك لا قضاء استحفاظ اذ لا يكلف البينة اه وله
 في حاشية الدرر ما وافق ما سبق عن الامام الطحاوي والهداية والاشباه
 والتطائير من تقديم بينة ذى اليد حيث كان أسبق تاريخا فيكون التعويل
 عليه وان كان ظاهر عبارته في تنقيح الحامدية تقديم بينة الخارج مطلقا
 في جميع صورته الأربع حيث أطلق في مقام التقييد بقوله بينة الخارج في الملك
 المطلق أولى فيكون التعويل على التفصيل الذي له في حاشية الدرر ونقطة فيها
 على قول الدرر تقدم حجة الخارج في ملك مطلق أى لم يذكر له سبب على حجة
 ذى اليد ان أقت أحدهما فقط قد بقوله فقط لانه لو وقاما معا يعتبر السابق كما
 يأتي متنا قال فالمراد سواء لم يوتا أو اقت أحدهما وحده ولو استوى
 تاريخهما فالخارج أولى فالاعم قول الفرر حجة الخارج في الملك المطلق أولى
 الا اذا أرخا وذو اليد أسبق قال اه سأنحائي وللحنفي المذكور على قول الدرر
 لاعبة بتاريخ الغيبة اعلم ان الخارج مع ذى اليد لو ادعى مدكهما مطلقا
 فالخارج أولى الا اذا برهن ذو اليد على التناج أو أرخا الملك وتاريخ ذى اليد
 أسبق فهو أولى قال ولو أرخ أحدهما فقط يقضى للخارج عندهما وعند أبي
 يوسف وهو رواية عن الامام يقضى المؤرخ خارجا أو ذاهد كما في جامع
 الفصولين اه وقال في الهداية الخارج مع ذى اليد لو ادعى مملوكا مطلقا
 فالخارج أولى في كل الصور الا اذا برهن ذو اليد على التناج أو كان تاريخه
 أسبق أما ان أرخ أحدهما دون الآخر وهي الصورة الرابعة فعند أبي يوسف
 يقضى للمؤرخ وعند عمدة يقضى للخارج والفتوى على قول محمد اه ويؤيده
 ما سبق لك أنقضاء عن الامام ابن عابدين عن الفصولين ان هذا قول أبي حنيفة
 أيضا وفي ملتقى البحر في كتاب الدعوى لو لم يؤرخا رأسا أو أرخ أحدهما
 أو استوى تاريخهما كان الخارج أولى لان بينته أثبتت غير الظاهر والبيانات
 للآثبات اه ثم لا يخفى ان المقصود في التاريخ تاريخ الملك لا الغيبة فلو قال
 الخارج هذه الدابة مملوكي وغابت عني منذ شهر وقال الآخر ملكي منذ

المورخ لأنه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يؤرخ أثبته للمال يقينا
 وفي ثبوته في وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وعند محمد يقضى لمن أطلق
 لأنه دعوى الملك المطلق ودعوى الملك المطلق من الأصل ودعوى الملك المؤرخ
 يقتصر على وقت التاريخ قال ولهذا يرجع الباعثة بعضهم على بعض ويستحق
 الزوائد المتصلة والمنفصلة فكان الملك أسبق تاريخا اه والذي عول عليه
 المتأخرون في الاقتفاء قول أبي حنيفة فهذه أربع صور فيما إذا كانت العين في يد
 ثالث وأما ان كانت العين بأيديهما معا فان لم يؤرخا رأسا أو أرخا تاريخا
 واحدا يقضى به بينهما قال في جامع الفصولين ولو أديا ملكا مطلقا فان كانت
 العين في أيديهما قضى به بينهما لأنه لم يترجح أحدهما على الآخر باليد ولم يخط
 حاله عن حال الآخر اه وان أرخا واحدهما أسبق يقضى للآخر السابق عندهما
 وعند محمد في رواية يقضى به بينهما والذي أفتى به المتأخرون قول الإمامين
 وان أرخ أحدهما دون الآخر فعند أبي حنيفة لا عبرة بالتاريخ ويقضى به
 بينهما وعند أبي يوسف لاه مؤرخ وعند محمد لمن أطلق فعلم بذلك ان حكم ما إذا
 كانت العين بأيديهما **حكم** ما إذا كانت بيد ثالث في صور كل الأربع وأما
 ان كانت العين بيد أحدهما مع دعوى الملك المطلق كما هو الموضوع
 فان لم يؤرخا رأسا أو أرخا تاريخا واحدا يقضى به للخارج كما أوضحنا ذلك أولا
 عن الأسباب والنظائر وحواشي الدر قال في جامع الفصولين ولو أديا ملكا
 مطلقا فان كانت العين في يد أحدهما فان أرخا سواء لم يؤرخا رأسا فهو للخارج
 لأن يئنه أكثر اثباتا قلت لعل الظاهر ان الخارج أثبت خلاف الظاهر
 والافق المعلوم انه حيث وجدت البيئة مع واضع اليد كان أكثر اثباتا كما
 هو مدركه مالك والشافعي الآن يلاحظ ان بيئة الخارج عند زيادة علم وان
 أرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعندهما يقضى لاسبقهما وعند محمد يقضى
 للخارج قال في الجامع المذكور وان أرخا واحدهما أسبق فهو لاسبقهما
 وعند محمد لا تقبل بيئة ذي اليد ويقضى للخارج اه وفي تنقيح الحامدية
 ما يشهد بحسب ظاهره ل محمد حيث جعل بيئة الخارج مقدمة في جميع صور
 الأربع ولو كان ذواليد أسبق تاريخا ونصه قال في الملتقى في دعوى الرجاءين
 لا تعتبر بيئة ذي اليد في الملك المطلق وبيئة الخارج أولى اه قال ومثله

بجهم في جنات عدن منتظمين بجاء سيده الأولين والآخرين وآله وصحبه
اجميين

• (الباب الثاني في بيان ما به القنوى في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة
عند تعارض الخصمين في المدعى به وفيه فصول ثمانية) •

الفصل الاول في دعوى الملك المطلق وهو ان يدعى علينا ملكا مطلقا أي
نريد كراسيا للملك وفيه اثنا عشرة صورة وذلك لانه اما ان تكون العين المدعى
بها في يد ثالث أو في أيديهما معا أو في يد أحدهما وفي كل من الثلاثة اما ان
لا يورخا رأسا أو أرخا تاريخا واحدا أو أرخا واحدا سبقت أو أرخا أحدهما
دون الآخر فان كانت يد غيره ما لم يورخا رأسا أو أرخا تاريخا واحدا وبرهنا
يقضى بالعين بينهما لاستوائهما في الحجة وان أرخا تاريخ أحدهما سبقت يقضى
به للاسبق عند أبي حنيفة وأبي يوسف وأبو محمد آخر أو في رواية لأبي يوسف
آخر أو رواية لمحمد أو لا يقضى بينهما ولا عبرة بالتاريخ والمفتى به المرجح انه
يقضى للسابق ولذا قال في البرازية وان كان تاريخ أحدهما أسبق
فغندهما يحكم السابق خلافا لمحمد وكذا في الخلاصة والنهاية نقل عن شارح
الطحاوي ١٥ وذكروا في المتن انه يقضى لاسبقهما تاريخا بلا خلاف فلذا
عول عليه في الاقتناء المتأخرين وقال في خلاصة الفتاوى يقضى للاسبق لانه
أثبت الملك لنفسه في زمان لا ينازعه فيه غيره فيقضى بالملك له ثم لا يقضى بعده
غيره الا اذا تلقى الملك منه ومن ينازعه لم يلق الملك منه فلا يقضى له به ١٥ قلت
ويفهم من قول خلاصة الفتاوى ومن ينازعه لم يلق الملك منه انه لو ادعى تلقى
الملك منه لكان أحق بالبيئة وبويده ما في الفتاوى الهندية نقل عن الهداية
ونصها ان اقام الخارج البيئة على الملك المطلق وصاحب اليد البيئة على الشراء
نه كان صاحب اليد أولى ١٥ وان كان موضوع سابقه في الخارج جاز لان
دعوى أحد الخارجين في التلقى من صاحبه أولى بالقبول من ذي البدوان
أرخ أحدهما دون الآخر فعند أبي حنيفة يقضى بينهما وعند أبي يوسف
للمورخ وعند محمد بن أطلق قال في خلاصة الفتاوى لا عبرة بالتاريخ عند أبي
حنيفة ويقضى بينهما منصفين لان توقيت أحدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه
يجوز ان يكون الآخر أقدم منه ويحتمل ان يكون مؤخر عنه وعند أبي يوسف

الثوري ومقاتل وحاد بن سلمة وجعفر الصادق وغيرهم من فقهاء الوقت
ورؤسائه وقالوا له انه قد بلغنا انك تكثر من القصاص في الدين فانا نأمرهم من بكرة
النهار الى الزوال وعرض عليهم مذهبه وقال اني أقدم العمل بالكتاب
ثم بالسنة ثم بأقضية اصحابه مقدما ما اتفقوا عليه على ما اختلفوا فيه وحينئذ
أقْبَسَ قَسَامُوا كلهم وقبلوا بيده وركبته وقالوا له أنت سيد علماء وقتك فأعف
عنا فيما مضى منا من وقف منا فيك بغير علم فقال غفر الله لنا ولكم أجمعين
قال وكان لا يرضع مثله في العلم حتى يجمع أصحابه عليها ويعقد عليها مجلسا
فاذا اتفق أصحابه كلهم على موافقتها للشرعية قال لا بي يوسف أو غيره ضعها في
الباب الفلاني اه قلت وبالجلة فكفاه ثم فاما نقله العارف عن امام الواصلين
وقطب العارفين سيدي عبد الله بن المبارك قال دخلت الكوفة فساءت
علماءها من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم
من أروع الناس فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقلت من أزهى الناس فقالوا
كلهم الامام أبو حنيفة فقلت من أعبد الناس وأكثروا استعمالا للعلم فقالوا
كلهم الامام أبو حنيفة فساءلهم عن خلق من الاخلاق الحسنة الا وقالوا
كلهم لا تعلم أحد اختلف بذلك غير الامام أبي حنيفة رضى الله عنه قال وروى
أبو نعيم وغيره عن الامام أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه انه صلى الصبح بوضوء
العشاء خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه الى الارض بالليل أبدا وإنما كان
يسلم خطوة بعد صلاة الظهر وهو جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم استعينوا على قيام الليل بالقبول يعني النوم قبل الظهر اه مائتة
العارف في الميراث الكبرى قلت ومع هذه المآثر العجيبة كان يرى نفسه في غاية
التقصير في خدمة ربه كما أنه قد فاه في كتابه مشارق الانوار فضلا عن العارف
الشعرا في من كتابه البحر المورود ان أبا حنيفة كان يقول

خواسرني ان لا حياة هنيمة • ولا عمل يرضى به الله صالح

وهذا من شدة قربه وخوفه من ربه وما بسطت الكلام على مناقب هذا الامام
أكثر من غيره الارحمة لمن تبصر في خلقه ولا يتبع أهل التعصب في تهوؤهم
بالطن لمدارك هذا الامام العظيم أسأل الله العظيم بوجاهة وجهه الكريم
ان يجعلنا واخواننا واحبايبنا من أهل الحب والود لا لائمة المجتهدين وان نكون

علي أن الأئمة كلهم على هدى من ربهم فلا تلتفت يا أخي لما يقع من بعض
 الناس من جهلهم وتعصبهم لمذاهبهم وقد حهم في أدلة غير امامهم لاسيما على
 الامام الاعظم فان بعض الناس كان يقول ان مذهبه الاخذ بالقياس دون
 النص فان هذا من سوء الأدب منه مع هذا الامام العظيم الذي أجمعت علماء
 عصره على وفور علمه قال العارفي في الكتاب المذكور تنبلا عن الامام مالك
 استدلالا على وفور ذكاء عقل أبي حنيفة على أهل زمانه انه كان يقول
 لو ناظرني أبو حنيفة في ان نصف هذه الاسطوانة ذهب أو فضة لقسام بحجته
 وشهادة الامام الشافعي أيضا في حقه بقوله الناس كلهم في الفقه عيال على
 أبي حنيفة رضي الله عنه قال العارفي ولولم يكن من التورم لرفع مقامه
 الا يكون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح لما صلي عند قبره حين توجه
 لزيارته مع ان الامام الشافعي قاتل باستحباب القنوت لكان في ذلك كفاية
 في لزوم أدب مقلديه معه قال وسجعت سيدي عليا النواصي يقول مدارك
 الامام أبي حنيفة دقيقة لا يكاد يطلع عليها الا أهل الكشف من أكابر الاولياء
 وسجعت أيضا يقول يجب على كل مقلد الأدب مع أئمة المذاهب كلهم وسمع مرة
 انسا ناشافعي يقول وفي هذا الحديث رد على أبي حنيفة فقال له قطع الله
 لسانك مثلث يقول هذا اللفظ انما الأدب ان تقول لعل الامام أبا حنيفة لم يطلع
 على هذا الحديث أو لم يصح عنده قال العارفي وقدم من الله على بطالعة مسانيد
 الامام أبي حنيفة الثلاث من نسخة صحيحة علم اخطبوط الحفاظ آخرهم الحافظ
 الدمياطي فرأيت له لا يروي حديثا الا عن خيار التابعين العدول الثقات الذين
 هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأشود وعلقمة
 وعطاء وعكرمة ومجاهد ومكحول والحسين البصري واضربهم قال فكل الرواة
 الذين هم بينه وبين رسول الله عدول ثقات اعلام اخبار قال ولما كتب الخليفة
 أبو جعفر المنصور الى الامام أبي حنيفة بلغني انك تقدم القياس على الحديث
 قال ليس الامر كما بلغني يا أمير المؤمنين انما أعمل أولا بكتاب الله وسنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلي ثم بأقضية بقية
 الصحابة ونعمل بما يفتون عليه فاذا اختلفنا واقينا حكما على حكم يجامع العلة
 بين المسئلتين حتى يتضح المعنى قال العارفي ولما دخل عليه الامام سيفيان

الخواص يقول انما أيد أئمة المذاهب هذا بهم بالشي على قواعد الحقيقة مع
 الشريعة اعلاما لا تساعدهم لانهم كانوا علماء بالطريقين وكان يقول
 لا يصح خروج قول من أقوال الأئمة المجتهدين عن الشريعة أبدا عند أهل
 الكشف فاطبة قال وكيف يصح خروجهم عن الشريعة مع اطلاعهم على
 مواد أقوالهم من الكتاب والسنة وأقوال العصاة ومع الكشف الصحيح ومع
 اجتماع روح أحدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤالهم هل عن كل
 شيء توقفوا فيه من الأدلة هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا بقلعة ومشافهة
 بالشرط المعروفة بين أهل الكشف وكذلك كانوا يسألونه صلى الله
 عليه وسلم عن كل شيء فهموه من الكتاب والسنة فبطل ان يدعوه في كتبهم
 ويدينوا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله قد فهمنا كذا من آية كذا وفهمنا
 كذا من قولك في الحديث القلاني كذا فهل ترفضه أم لا ويهملون بمقتضى
 قوله وإشارته قال ومن توقف فيما ذكرناه من كشف الأئمة المجتهدين ومن
 اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح قلنا له هذا من
 جملة كرامات الأولياء يبين فان لم تكن الأئمة المجتهدون أولياء فما على وجه
 الارض ولي أبدا قال وقد اشتهر عن كثير من الأولياء الذين هم دون الأئمة
 المجتهدين يبين انهم كانوا يهتدون برسول الله صلى الله عليه وسلم كثيرا
 ويأخذون عنه قال كسبى الشيخ عبد الرحيم القناوى وسيدى أبى مدين
 المغربى وسيدى أبى السعود أبى العشار وسيدى ابراهيم الدسوقي والامام
 أبى الحسن الشاذلى وتلميذه الامام أبى العباس المرسى وسيدى ابراهيم
 المتبولى والحافظ جلال الدين السيوطى قال ورويت ورقة بخط الحافظ
 جلال الدين السيوطى عن أحد أصحابه وهو الشيخ عبد القادر الشاذلى
 مراسلة لشخص يسأله في شفاعته عند السلطان قايتباى رحمه الله اعلم يا أخى
 انى قد اجتمع برسول الله صلى الله عليه وسلم الى وقتى هذا خسا وسبعين مرة
 بقلعة ومشافهة ولولا خوفى من احتجابه عنى صلى الله عليه وسلم بسبب دخولى
 للولاية لطلعت القلعة وشفت فيك عند السلطان واتى رجل من خدام حديثه
 صلى الله عليه وسلم وأحتاج اليه فى بعض الأحاديث التى ضعفها المحدثون من
 طريقهم ولا شك ان نفع ذلك ارجح من نفعك أنت يا أخى اه اذافهم هذا

ورأيت مذاهب الاثثة الاربعة تجري جدا ولها كلها ورأيت جميع المذاهب
 التي اندوست قد استقلت حجارة ورأيت أطول الاثثة جد ولا الامام بأخينة
 وبلية الامام مالك وبلية الامام الشافعي وبلية الامام أحمد وأتصروهم جد ولا
 مذهب الامام داود وقد انقض في القرن الخامس فأولت ذلك بطول زمن
 العمل بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام أبي حنيفة أول المذاهب
 المدونة بمدوناته كذلك يكون آخرها انقراضا قال بذلك قال أهل الكشف قال
 ومن أقرب مثال لارتباط أقوال الاثثة بعين الشريعة الأولى شبكة صياد
 السمك في أرض مصر فإن العين الأولى منها مثال عين الشريعة المطهرة فانظر
 الى العينون المنتشرة منها الى آخر الادوار التي هي مثال أقوال الاثثة المجتهدين
 ومقلديهم الى يوم القيامة تحط عليها بوزن ارتباط أقوالهم بعين الشريعة
 فتجد كل عين مرتبطة بما فوقها حتى تنتهي الى العين الأولى قال العارف
 في الكتاب المذكور في معنى قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أئمتي رحمة أي
 توسعة على الامة قال ولو كان أحد من الاثثة مخطئا في نفس الامر لما كان
 اختلافهم رحمة قال وقد استنبطت من حديث أصحابي كالجود بأبيهم أقديمت
 أهديت أتأذا اقتديت بأبي امام منهم اهتد بنا لانه صلى الله عليه وسلم
 خيرنا في الاخذ بقول من شئنا منهم من غير تعيين وما ذلك الا لكونهم كلهم على
 هدى من ربهم قال ولو كان المصيب من المجتهدين واحدا أو الباطل مخطئا لكانت
 الهداية لا تحصل لمن قلده الباقي قال وكان الامام ابن حزم يقول في حديث
 اذا اجتهد الحاكم وأصاب فله أجران وان أخطأ فله أجران المراد بانخطأ هنا
 عدم مصادقة الدليل لا الخطأ الذي يخرج صاحبه عن الشريعة اذ لو خرج عن
 الشريعة لم يحصل له به أجر قال وقد دخل هارون الرشيد الخليفة على الامام
 مالك رضي الله عنه فقال له دعني يا أبا عبد الله أفترق هذه الكتب التي القتها
 وأنت في بلاد الاسلام وأدل عليها الاثثة فقال له الامام مالك يا أمير المؤمنين
 اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الامة فكل يتبع ما صح دليله عنده وكل
 على هدى وكل يريد الله وان أصاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اختلفوا
 في الفروع وتفرقوا في البلاد وكل مصيب فقال أمير المؤمنين للامام عند ذلك
 زاد الله توفيقا يا أبا عبد الله قال الامام العارف ومفت سبيدي عليا

واظهار الان ملك ذى البدن ظاهر فلا حاجة للينة قال يعنى لو ادعى خارج دارا أو منفولا ملكا مطلقا وذو البدن ادعى كذلك وبرهنا ولم يورخا أو أرخا تاويها واحدا لا يقبل تاريخ ينة ذى البدن يقضى للخارج أما اذا كان تاريخ ذى البدن أسبق يقضى لذى البدن قال ثم يستوى الجواب بين أن يكون الخارج مسلما أو ذميا أو مستأثما أو عبدا أو حرًا أو امرأة أو رجلا اه شلي عن الاتقاني قال وبقولنا في هذه المسئلة قال الامام أحمد اه بلفظه رحمه الله

(الفصل الرابع في بيان انه لا ضير في تخصيص الخصومات لدي القضاة بمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وفي فضل علمه وورعه وعبادته وبيان انه كان لا يأخذ بالقياس أولا كما ظنه بعض الناس بل كان يقدم أولا الاخذ بالكتاب والسنة وما اتفق عليه الاصحاب فاذا اختلفوا قاس حكما خفيا على حكم جلي يجامع العلة في المسائلين كما نص عليه قطب الواصلين العارف الشرعاني في ميزانه الكبرى)

وحيث كان العمل الآن في المعاملات والخصومات لدي القضاة على مذهب رضى الله عنه ومسئلة تعارض الينان أكثرها خصومة وثرافعا فحتاج لامعان قطردقيق لتسنتها وكثرة تفاصيلها فينبغي حينئذ الاهتمام ببيانها ومعرفة تفاصيل أحوالها وأقسامها على قواعد مذهب هذا الامام الاعظم لكثرة دوراتها وعموم البلوى بالسؤال عن جزئياتها في كل قطر وكنت أسأل كثير لعن بعض مفرداتهم من بعض اخواني القاصرين من مثلي فلا أجدي مخلصا غير قولى لا أدري لعدم وجود ما أتفق عليه من النصوص التي في الكتب المتفق بها في مذهب رضى الله عنه فعقدت لجزئيات تلك المسئلة بابا مستقلا على غاية فصول كما استقف عليه تسهيلات نفسي ولين هو قاصر مثلي ولتقدم على ذلك في هذا الفصل ما تر هذا الامام ولا ضير في تخصيص مذهب بالخصومات كما ذكرنا فان الأئمة كلهم على هدى من ربهم لاسيما ومذهب أول المذاهب الأربعة ندوينها ويكون آخرهم انقراضا كما نص على ذلك قطب الواصلين وسلطان العارفين سيدى عبد الوهاب الشرعاني في ميزانه الكبرى ولفظه ولما رآه على بالاطلاع على عين الشريعة وتحقق بهذا الشهد والله الحمد من سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة رأيت المذاهب كلها متصلة بها

لبقوى بها ضعفه وعكسه المدعى عليه فكلف بالحنة الضعيفة وهي العينة
 وجانبه قوى بوضع اليد اه وعبارة الامام النورى في منهاجه مع شرحه
 للعلامة الرملى ولو كانت العين بيده نصر فاقواما كافا قام غيرهما بينة واقام
 هو بينة بينت بسبب الملك أم لا أو قالت كل اشتراها أو غصبها من الآخر قدم
 من غير عين صاحب اليد ويسعى الداخل لانه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك كما
 رواه أبو داود وغيره ولترجح بينته وان كانت شاهدا وعينا على الاخرى وان
 كانت شاهدين اه ومذهب الامام الاعظم أن وضع اليد حجة لاستحقاق
 الملك عند عجز المدعى عن البينة كالامامين السابقين فوضع اليد عنده أقصى
 ما يستدل به على الملك ويعمل به ولو طال الزمان فقد نص في الاشياء على انه
 لا ينزع شئ من يد أحد الا بحق ثابت معروف وانه لا يكلف واضع اليد بينة
 ولا اظهار حجة فقد ذكر عدة الفقهاء السراج الحنفى انه لا يجوز للسلطان
 تكليف الناس الى اثبات ما بأيديهم بالبينة ولو كافهم ذلك لما بقى ملك في يد أحد
 اه وللامام ابن عابدين ان اليد والتصرف المدد المتطاول دليل الاستحقاق ظاهرا
 وله في تناوبه عن البرازية رجل تصرف زمانا في أرض ورجل رأى الأرض
 والتصرف ولم يدع عومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى ولده فترك في يد
 المتصرف لان الحال شاهد اه ثم اعلم ان ما تقدم وتقرر وبالبیان تقرر من ان
 وضع اليد حجة للملك ليس على اطلاقه بل ذلك مقيد بحالة عجز المدعى عن البينة
 كما سبق وبقدم وجود حجة مسجلة في ديوان قاض مشهور بالعدل والضبط أما
 اذا وجدت بينة فان اضررت لاحدهما فهو ما سبق وان أقام كل منهما بينة فان
 أرختا قدمت بينة الاسبق تاريخا عند الاثمة الثلاثة مع كونه واضع يد عند أبى
 حنيفة على ما سبق من التفصيل عنده وان استويا تاريخا قدمت بينة واضع
 اليد عند الشافعى كما اذا لم يؤرخا كما سبق لك عن النورى في منهاجه مع شرحه
 للرملى وقال الامام الاعظم تقدم بينة الخارج قال في الاشياء فان برهن كل
 منهما فقدم برهان الخارج في دعوى الملك المطلق وقال في التنوير وشرحه
 وبينه الخارج أحق في الملك المطلق وهو الذى لم يذكر له سبب كسراه قال محشبه
 العلامة السيد احمد الطعطاوى وتبعه العلامة ابن عابدين في حاشيته أيضا
 في قوله أحق من بينة ذى البدأى أولى بالقبول منها لان الخارج أكثر اثباتا

لا يحتاج معها اليقين من الحائز مستدلاً على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم
 من حاز شيئاً عشر سنين فهو له قال الامام وانما لم تسمع دعواه بعد مضي المدة
 المذكورة مع الضرر والمذكورة لان سكوتها تلك المدة دليل على صدق الحائز
 بل يرى المادة ان الانسان لا يسكت عن ملكه تلك المدة قال وهذا في الحق
 المتعلق بالآدمي وأما الوقف فتسمع الدعوى فيه ولو تقادم الزمن وكون
 وضع اليد حجة عند مالك انما هو عند العجز عن البينة كما تقدم وأما عند اقامة
 البينة فالتعويل عليها فان أقيمت منها معاً فان يفت احداهما سبب الملك
 وأطلقت الاخرى تقدم البينة لسبب الملك كنسج وتاج قال الامام انظر شئ على
 قول العلامة خليل والاربع بسبب ملك كنسج وتاج قال والمعنى انه لو شهدت
 بينة انه ملك زيد وشهدت الاخرى انه ملك لعمر وونسجه أو نزع عنده أو نسجه
 أو اصطاده أو نحو ذلك فان هذه تقدم لانها يثبت سبب الملك وان أطلقنا أو بيننا
 معاقضى لمن أرخت منها فان أرختا قضى بأسبقهما تاريخاً ولفظ الامام
 انظر شئ على قول العلامة خليل أو تاريخ أو تقدمه يعنى ان البينة التي أرخت
 تقدم على من لم تورخ وكذلك اذا كانت سابقة في التاريخ فانها تقدم على
 المتأخرة تاريخاً ولو كانت الاخرى أعجل منها قال وعبرة الامام اللغوى
 وان أرختا قضى بالاقدم وان كانت الاخرى أعجل وسواء كانت تحت يد
 أحدهما أو تحت أيديهما أو تحت يد ثالث أو لا يد عليه فان تساوا فبما ذكر
 قضى بأعدل البنتين وبشاهدين على شاهد وعين أو امرأتين لقوله تعالى فان
 لم يكونا رجلين فرجل واحد أو امرأتان فجعل مرتبتهن عند عدم الشاهدين ما لم يكن
 الشاهد الذى مع المرأتين أعجل فيقدم هو والمرأتان على الشاهدين فان
 تساوا فبما ذكر قضى لواقع اليد * وعبرة الامام انظر شئ يعنى أن اليد من
 المرحجات فيما لم يعرف أصله عند تساوى البنتين في الشهادة بالملك ويبقى الشئ
 المتنازع فيه بيد حائزه ويحلف حينئذ وسواء كان الذى باليد داراً أو عرضاً
 أو نقداً أو غير ذلك * ومذهب الامام الشافعى ان وضع اليد موجب للملك
 أيضاً عند عجز المذعى عن البينة قال الامام القسطلانى في شرحه على البزارى
 وهو شافعى المذهب وانما كانت البينة على المذعى لانها حجة قوية لا تنفاه التهمة
 وجانبه ضعيف لان ما دعى به خلاف الظاهر فكلف بالحجة القوية وهى البينة

من حضر موت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمدعي عليه احلف بالله
الذي لا اله الا هو فقال المدعي يا رسول الله ليس لي الايمينه قال نعم قال اذا
يحلف ويذهب بأرضي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حلف كاذبا
لم ينظر الله اليه يوم القيامة ولم يكلمه وله عذاب اليم فتورع الرجل عنها فردّها
عليه اه ومن ذلك ما وقع لامير المؤمنين علي بن أبي طالب في حال
خلافته انه تفقد درعاه قد ضاع فوجدته تحت يد شخص يهودي فقرا فعاذ به
القاضي شريح فحكم باستحقاق اليهودي للدرع لكونه واضعا يده عليه حين
عجز امير المؤمنين عن البيعة قال الامام ابن حجر في كتاب الصواعق مائمه اقمقد
أمير المؤمنين علي بن أبي طالب درعاه وهو يصفين فوجده عند يهودي فلجأه
الى قاضيه شريح وجلس يجنبه يعني مرتفعاً عليه وقال لولا ان خصمي
يهودي لأستويت معه في المجلس ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا تسروا بينهم في المجلس ثم ادعى بالدرع فأنكر اليهودي فطلبه القاضي
شريح بيته من أمير المؤمنين فأبى بتفسيره الحسن فقال له القاضي شهادة
الابن لا تجوز للاب يعني بعد أن قبل منه شهادة فتبرع عن النظر الاخر
فقال اليهودي أمير المؤمنين قد منى لقاضيه وقاضيه قضى عليه فأشهد أن
لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وأشهد أن هذا الدين هو الحق وان الدرع
درع أمير المؤمنين اه

(الفصل الثالث في بيان اجماع الائمة على ذلك ونص كل مذهب بانضمامه)
فذهب الامام مالك ان وضع اليد موجب لاستحقاق الملك عند عجز المدعي
عن البيعة ولا يكلف المدعي عليه بعد اليمين أن يمين سبب الملك على معتقد
المذهب وهذا اذا لم تحض عشر سنوات وهو واضع يده حيث كان أجنبياً من
المدعي أو أربعون حيث كان قريشاً لان شأن القرابة العطف والمودة أما
اذا مضت عليه هذه المدة وهو واضع يده على الارض او البناء أو الشجر مع علم
المدعي بتصريف واضع اليد بدم أو بناء أو غرس أو قلع ومع عدم عذر يمنعه
من القيام بحقه فلا تسع دعواه حينئذ بعد المدة المذكورة ولو أبقى بأعدل بيعة
ولا يكلف المدعي عليه اليمين ونقل شراح العلامة خليل عن الامام مالك في
المدة ما نصه الحيابة للشي من عتار وأرض وبناء وشجر كالبيعة القاطعة

قوله بعضه يمينه يمينه كسجين
موضع قرب الرقة بنسبتي
القرات كانت به الوقعة
الطغي بين علي ومعاوية
غرة صفر سنة ٢٧
احتزل الناس السفر في
صفر اه قاموس

عليه الصلاة والسلام) *

*(الفصل الثاني في بيان برهان جواب ذلك من الكتاب والسنة كما نص عليه أمير المؤمنين في الحديث الامام البخاري في صحيحه وشراحه أيضا في باب القضاء بين الخصوم) *

قد علمت مما تقدم أن صورة السؤال هل مأخذ كون وضع اليد موجبا للملك الكتاب أو السنة أو فهم المجتهدين فأقول وبالله التوفيق الجواب نعم برهان ذلك الكتاب والسنة وعلى ذلك الاجماع من مائتة المجتهدين وقضايا الخلفاء الراشدين * (أما الكتاب والسنة فيرهانها مما أفاده امام محدثي الامة الامام البخاري في صحيحه في باب القضاء بين الخصوم من حكمه عليه الصلاة والسلام لا أحد خصمين في أرض بأنهما لكونها تحت يده عند عجز المدعي عن البيعة ولم يكلف المدعي عليه حجة تشبهه بالملكية ولم يسأله عن سبب الملك بل اكتفى منه بعد العيين بوضع اليد ونص البخاري عن عبد الله بن مسعود قال صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين وهو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فقال الاشعث في والله كان ذلك كلن يميني وبين رجل يهودي أرض فمحمد بن فضالة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألك يمينه قال قلت لا فقال لليهودي احلف قال قلت يا رسول الله اذا يحلف ويذهب بمالي قال فازل الله ان الذين يشتركون بعهد الله واياهم غنا قليلا اولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم اه فأنت تراه قد حكم صلى الله عليه وسلم لليهودي باستحقاقه بعد يمينه لكونه واضعا يده عليها ولم يسأله عن سبب الملك حين عجز المدعي عن البيعة وقد وافق الامام البخاري على ان سبب نزول هذه الآية ما ذكره الجرمي من أئمة التفسير منهم الامام البغوي والامام أبو السعود الحنفي وفقه الظن والامام القرطبي والمحقق البيضاوي * وفي شرح الامام العيني الحنفي على البخاري في باب القضاء بين الخصوم في حادثة أخرى بين شخصين مسلمين في أرض حكم فيها صلى الله عليه وسلم لاحد الخصمين لكونها تحت يده ولم يكلفه غير يمينه عند عجز المدعي عن البيعة مانعه عن أبي موسى الأشعري ان رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أرض أحدهما

وان آية قرآنية نزلت في شأن ذلك مسطرة في متن البضارى واجمع أئمة التفسير على ان سبب نزولها وضع اليد فأعرض ما قلته للاعتاب شفاها فصدر الامر شفاها لمن كان أخبرني بكفى الجواب على سؤال الاعتاب وكان ذلك قبيل العصر فابتدت في رسالة في شأن ذلك مقتصر على برهان ذلك من الكتاب والسنة وقضايا الخلفاء الراشدين مستدلا على ذلك بما في صحيح الامام البضارى وشراحه ونصوص الأئمة الثلاثة المجتهدين مع تحقيق قضية العمل بالحج المتقطعة الثبوت في المذاهب الثلاثة حيث كان صدر فيها أمر من الاعتاب الدورية * لحفاظ القلعة المصرية * بجمع أعيان العلماء الازهرية * لتحقيق العمل بذلك أو عدمه فبمقتضاه حضر جم غفير من سادات الحنفية والشافعية والمالكية * وكنت من جملة من دعى لتحرير الحسم في ذلك * مع هؤلاء الجهابذة على مقتضى الشريعة المحمدية * غير انه لم يقع منهم كتابة في هذا المجلس بل وعدوا بالافادة عن ذلك وأنجزوا ووافقوا الوعد بعد مضي ايام غير اني لم يحصل مني كتابة معهم لقصوري * ولما طلب مني الكتابة في شأن جواب وضع اليد حررت رسالة نحو الكراسه * مشتملة على تحقيق ذلك بنصوص المذاهب الثلاثة * مع ما سبق من برهان وضع اليد وحين وصلت للاعتاب * من الله عليهما بالقبول * حيث كانت في جواب السؤال هي المأمول * وقد كنا قبل تأليف هذه الرسالة من الله علينا بتأليف كتب ثلاثة وهي المشارق والنفحات والارشاد فصدرت الارادة السنية اذ ذاك بطبع تلك الكتب والحمد لله على ذلك قطع من كل خمسمائة لاجل انتشارها وقد هيئت اسبابها وطبعت الالف وخمسمائة نسخة على أحسن منوال * وقد قال عليه الصلاة والسلام المؤمن من سرته حسنته وساءتة سيئته * فله الحمد الواحد المتعال ولما تفضل الرحمن وتكرم عليهما بالقبول * وغلت بجهها العقول * لما حوته من صحيح المأثور والمنقول * ولما وشحت به خطبتها من جمال وجلال سيد كل نبى ورسول وانتشرت في سائر المدن والبلدان * وزغب فيها كل قاص ودان أردت ان أزيد عليهما ما يتم به النفع مما يقع السؤال عنه لدى القضاة والاخوان * سهولة تراجمة من هو قاصر مثلى من الاخوان والخلان * أسأل الله ان يمن على وعليهم بحفظ الايمان * وصحبة سيد ولد عدنان * في أعلى الجنان * بحجابه

المؤمنين زين بنت جحش وتحقيق ما ذكره أئمة التفسير في معنى قوله تعالى فلما قضى
زيد منها وطرا زوجناكمها إلى آخر الآية وتخصيصها بالذكر لما يقع من تجاسر
بعض عوام الفقهاء من تفسيرها بما لا يليق فحتمنا بها الرسالة تبصرة ورحمة
لبيان سلوك الأدب الواجب للضرورة المحمدية والصفوة المختارة من سائر البرية
أسأل الله أن ينفع بهذه الرسالة الأمة المحمدية النفع العميم وأن يجعلها خالصة
لوجهه الكريم بجاه سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه
 وذريته وأهل بيته الطاهرين ونسرف وكزوم وعظم كلما ذكرنا إذا كرون
وغفل عن ذكره الغافلون ونحن الآن شارعون فيما قصدناه على الترتيب
السابق فنقول وبالله التوفيق

الفصل الأول من الباب الأول في بيان السؤال الذي أبدته الفكرة الدورية
السعيدية وهو السبب الموجب لتصنيف هذه الرسالة وذلك أنه في شهر ربيع
الأول سنة ألف ومائتين واثنين وسبعين أبرزت الفكرة الدورية سؤالاً إلى
بعض جهابذة العصاية الأزهرية صورته هل مأخذ كون وضع اليد وجبا
للملك الكتاب أو السنة أو فهم المجتهدين أفيدوني عن ذلك فكتب لعنائه الجواب
من بعض الجهابذة على سبيل الاجمال وان ذلك مأخذة الأئمة من قوله صلى
الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم لكن
البينة على المدعى واليمين على من أنكر وان وضع اليد أقصى ما يستدل به على
الملك كما ذكره السراج الخافوق وغيره من أئمة الحنفية فقلنا عن الامام
الاعظم ولما طرق ذلك الجواب المسامع الدورية ظن ان لا دليل غير هذا
موجود من الكتاب أو السنة المحمدية وقال ان الذي يقع به الاتفاق وجود
حكم في حادثة بين خصمين في أرض مثلنا من الحضرة النبوية أو الخلفاء
الاربعة بعد الحضرة المصطفوية يمكن واضع اليد على ما هو عليه من غير
حجة مسجلة بين يديه وعدم تكدين المدعى فيما ادعاه حيث كانت دعواه
خالية عن بينة تثبت مقتضى دعواه فأخبرت بما ذكرنا فادعت شفاها من أخبرني
بأن في صحيح امام السنة الامام البخاري وشراحه في باب القضاء بين الخصوم
ما يشفي القليل من حوادث حكم فيها صلى الله عليه وسلم لاحد الخصمين
لكونه واضع اليد مع عدم وجود حجة تحت يده بل ولا سألته عن سبب الملك

أتى بعدهم من السلاطين ان ينقضه

الفصل الثالث هل كان مبدأ الترسيد من بيت المال ارضا أو جاكى
أو جرايات أو غير ذلك من زمن العصب في زمن الفتح أو حدث في زمن الدولة
العثمانية

الفصل الرابع هل لمصر منزلة على غيرها حيث ذكرت في القرآن في عدة
مواضع

أحكام عقود النكاح على مقتضى قواعد المذاهب الثلاثة وفيه بابان

الباب الاول في فضله وما يعتريه من الاحكام وفيه فصلان

الفصل الاول في فضله والترغيب فيه لاشخاص دون آخرين

الفصل الثاني في صيغته التي يتقدها دون غيرها عند الائمة الثلاثة

الباب الثاني في اختلاف الزوجين وفيه فصلان

الفصل الاول في اختلافهما في أصل النكاح أو المهر

الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في متاع البيت

الباب السابع في الطلاق وأحكامه على قواعد المذاهب الثلاثة وفيه
فصول ثلاثة

الفصل الاول في بيان الطلاق البدعي والسني

الفصل الثاني في الصريح والكناية

الفصل الثالث في تحقيق بعض مفرداته من خلع وبائن ورجعي وما لا يلزم
به طلاق أصلا

الباب الثامن في الوليمة وما يتعلق بها وفيه فصلان

الفصل الاول في بيان ما تجب فيه اجابة الدعوة وما لا تجب

الفصل الثاني في بيان ما يسوغ سماعه وفعله في الوليمة وما لا يسوغ من

الماهي والمقنيات الا لأحد نها أهل الفجور حتى صارت كالعادة

الواجبة عند أهل الخول والظهور ولا شك والله ان كلالا في صرف أمواله لذلك

غيره ما جور وعلى ذلك الفعل ما زور وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا

قوة الا بالله العلي العظيم

الخاتمة الموعود بها تتعلق بترويج سيد العالمين صلى الله عليه وسلم لام

يد ثالث أو في أيديهما معا أو في يدهما أو في كل إمام يؤرخ رأساً أو أرخا
تاريخاً واحداً أو أرخاً واحداً سبق أو أرخ أحدهما دون الآخر فهذه
اثنتا عشرة صورة أيضاً فيكون جمل صور ذلك ستاً وتسعين صورة والله المعبين
على تفصيلها وهو حسبي وكفي بجياه وجاهة سيد أجباه المصطفى وذريته
وأهل بيته ذوى الود والصفاء

الباب الثالث في بيان حكم العمل بالجميع المنقطعة الثبوت عند مالك
مطلقاً لا يد أو خارجاً وعند أبي حنيفة لو أضع اليد استحساناً حيث كانت
مسجلة في دواوين القضاة في المذهبين وقتاً أو غيره وبيان عدم العمل بذلك
عند الشافعي ولوم التسجيل وفيه فصول أربعة
الفصل الأول في بيان حكم ذلك على قواء مذهب مالك والشافعي رضي
الله عنهما

الفصل الثاني في بيان حكم ذلك على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة
النعمان وإن العمل بذلك استحساناً فقي به المتأخرون وقضاة الإسلام في زمن
الخلفاء العثمانيين كما نص عليه الإمام ابن عابدين وغيره في حواشي الدرر الكامنية
تفصيله إن شاء الله تعالى

الفصل الثالث في بيان المدة التي توجب استحقاق الملك أو الوقت في
الدور والعقار والأرض مع مشاهدة المدعى تصرفاً واضحاً اليد ساكناً
عالمياً بلا عذر يمنع من القيام بما يدعيه الآن
الفصل الرابع في حقيقة الوقت وثبوتها بالسمع قبل مضي مدة الحياة
المعروفة وما يسوغ فيه من الاستبدال وإجارتها وغير ذلك

الباب الرابع في الأراضي المصرية وقتها وأوقاف السلاطين منها ومزنية
مصر على غيرها وما ورد من كلام النبوة في الوصية عليها وفيه فصول أربعة
الفصل الأول في حكم الأراضي المصرية هل قمت صلها أو عنوة وهل
تورث أو لا

الفصل الثاني هل يسوغ للسلاطين أن يوقفوا منها على المصالح العامة أو لا
وهل لا فرق في صحة ذلك منهم بين كون المصلحة العامة ابتدائية أو ولو ما لا وهل
يكون ذلك وقفاً حقيقة أو اعتبارية شروط الوقف وأمره أدا فقط وهل إذا قيل
بالتأني ووقع الأرض منهم على المصلحة العامة ابتداءً أو ما لا يسوغ لمن

الفصل الثاني ان يدعى عينا اثنان من أيهما مشلا والعين اثنان في يد ثالث
أوفي أيديهما أوفي يد أحدهما وفي كل من الثلاث لم يؤرخا رأسا وأرخا تاريخا
واحدا وأرخا وأحدهما أسبق وأرخ أحدهما دون الآخر فهذه اثنتا عشرة
صورة أيضا وسيأتى تفصيلها أيضا

الفصل الثالث ان يدعى عينا شرا من واحد والعين تارة في يد ثالث أوفي
أيديهما أوفي يد أحدهما وفي كل اثنان لا يؤرخا رأسا وأرخا تاريخا واحدا
أوأرخا وتاريخ أحدهما أسبق وأرخ أحدهما دون الآخر فهذه اثنتا عشرة
صورة أيضا سيأتى حكم كل صورة أيضا

الفصل الرابع ان يدعى عينا شرا من اثنين والعين اثنان في يد ثالث أوفي أيديهما
معا أوفي يد أحدهما وفي كل من الثلاث لم يؤرخا رأسا وأرخا تاريخا واحدا
أوأرخا وأحدهما أسبق وأرخ أحدهما دون الآخر فهذه اثنتا عشرة
صورة أيضا وسيأتى حكم كل صورة منها بانفراده مفصلا

الفصل الخامس ان يدعى أحدهما ملكا مطلقا والآخر تاجا والعين اثنان
في يد ثالث أوفي أيديهما معا أوفي يد أحدهما وفي كل من الثلاث لم يؤرخا رأسا
أوأرخا تاريخا واحدا وأرخا وأحدهما أسبق وأرخ أحدهما دون الآخر
فهذه اثنتا عشرة صورة أيضا وسيأتى تفصيلها كذلك

الفصل السادس ان يدعى كل منهما عينا تاجا والعين اثنان في يد ثالث أوفي
أيديهما أوفي يد أحدهما وفي كل من الثلاث لم يؤرخا رأسا وأرخا تاريخا
واحدا وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق وأرخ أحدهما دون الآخر فهذه
اثنتا عشرة صورة أيضا وسيأتى تفصيلها أيضا

الفصل السابع ان يدعى كل منهما الملك بسبب مخالف لسبب الآخر من
شخص واحد بان يدعى أحدهما شرا من زيد مثلا والآخر هنا اوهبة منه
والعين اثنان في يد ثالث أوفي أيديهما معا أوفي يد أحدهما وفي كل لم يؤرخا رأسا
أوأرخا تاريخا واحدا وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق وأرخ أحدهما دون
الآخر فهذه اثنتا عشرة صورة أيضا وسيأتى تفصيلها أيضا

الفصل الثامن ان يدعى كل منهما الملك بسبب مخالف لسبب الآخر لكن
من اثنين كان يدعى أحدهما شرا من زيد والآخر هبة من عمرو والعين اثنان في

ينفع به من تلقاه بقلب سليم * ايشار البذل المهمة * في اداء واجبات الخدمة المهمة * وسبقتها بصره القضاء والاخوان * في وضع اليد وما يشهد له من البرهان * وورثته على غمانية أبواب وخاتمة لبسهل الكشف عن المقصود بعون الواحد المعبود

* (الباب الاول في بيان البرهان على كون وضع اليد بانفراده أقصى ما يستدل به على الملك ولومن غير جهة من جهة تحت يد الواضع وفيه فصول أربعة) *

* (الفصل الاول في بيان السؤال الذي أبدته فكرة العناية الدورية السعيدية وهو السبب الموجب لتصنيف هذه الرسالة) *

* (الفصل الثاني في بيان برهان جواب ذلك من الكتاب والسنة كما نص عليه أمير المؤمنين في الحديث الامام البخاري في صحيحه وشرحه أضافي باب القضاء) *

* (النصل الثالث في بيان اجماع الائمة على ذلك ونص كل مذهب بانفراده) *

* (الفصل الرابع في بيان انه لا ضمير في تخصيص الخصومات لدى القضاء بمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وفي فضل علمه وورعه وعبادته وبيان انه كان لا يأخذ بالقياس أولاً كما ظنه بعض الناس بل كان يقدم أولاً الأخذ بالكتاب والسنة وما اتفق عليه الاصحاب فاذا اختلفوا طس حكماً خفياً على حكم جلي بجماع الهة في المسئلتين كما نص على ذلك قطب الواصلين العارف الشعرائي في ميزانه الكبرى

* (الباب الثاني في بيان ما به الفتوى في مذهب الامام الاعظم عند تعارض الخصمين في المدعى به وفيه فصول ثمانية) *

* (الفصل الاول في دعوى الملك المطلق وهو أن يدعيه ائمة املكام مطلقاً أي لم يذ كر انبيا للملك وفيه اثناعشرة صورة وذلك لانه نارة تكون العين المدعى بها في يد ثالث أو في أيديهما معاً أو في يد أحدهما وفي كل من الثلاثة أما أن لا يؤرخا رسا أو رخا نار يخاوا احد أو رخاوا أحدهما سبق أو رخا أحدهما دون الآخر وسيا في بيان حكم كل صورة من هذه الاثني عشرة مفصلاً) *

المحمديه * انبعث خاطر الحضرة السنيه * والفكرة السامية عليه * للتفحص
عن ذلك تحقيقا للنسبة السعيدية * وتشييدا واحبا للشرعة النبوية * ومحبة
لاقتفاء الامثال المرضية * ودلالة على اقتباس أنوار متابعة الحضرة
المصطفوية * وهذا هو عين البرهان على السعادة الابدية * والمواهب
السرمدية * وقد قال انسان عين الوجود وأصل كل منه * من أحبي سني فقد
أحبنى ومن أحبنى كان معي في الجنة * وحديث البخاري عنه صلى الله عليه
وسلم يحشر المرء مع من أحب وحديث مسلم من دل على خير فله مثل أجر فاعله
وحديث مسلم أيضا وأصحاب الستة الأربع عنه صلى الله عليه وسلم من دعا
الى هدى كان له من الاجر مثل أجور من تبعه لا ينقص ذلك من أجورهم شيئا
ولما كان عمل الامة المحمدية * من فيض ساحة الحضرة النبوية * كان
له مثل أجورهم * خلفا ولفظا متضاعفا * ولذا قال سلطان العارفين سيدي
على وفا

ولا تحسن الا من محاسن حسنه * ولا تحسن الا له حسناته

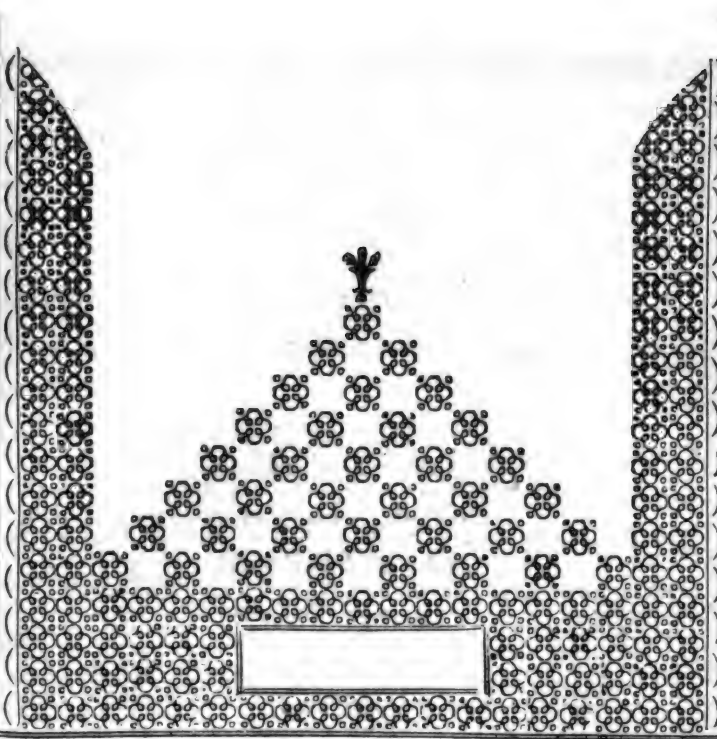
ومن هذا المعنى قالت السيدة عائشة الصديقه * تغز لا في بديع جمال الطلعة
البنيه * مشيرة لمن ثملت عقه ولهن * فقط من أيديهن * عند مشاهدة الطلعة
اليوسفية * كما في شرح المواهب اللدنية

ولو علموا في مصر أو صاف خذ * لما بذلوا في سوم يوسف من نقد

لويما زليخا لوراين جبينه * لا تثرن بالقطع القلوب على الايدي

ومن فرط المحبة انقطف القلم لذكر محاسن المحبوب * كيف لا وهو صفوة علام
الغيوب * الاخذ باليد في وقت الشدائد والخطوب * ولما تعلقت خواطر
صاحب السعادة * بلفظه الله الحسنى وزياده * بالتفحص عن مسائل يشمل
نفعها العام والخاص * ويحتمل ثمراتها الجنية القريب والقاص * شفقة ورأفة
بالقبيد والرعابا * وارشادا على كمال الراحة في القضايا * وكان الخصال
للسعادة على ذلك اجراء الامور على أوفق المسالك * وسأل من حضرات
الافاضل الجهابذة فأجابوا وأجادوا على حيل الاجال * وتركوا التفصيل في حيز
الاهمال * على ان تفصيل الجمل أجل * وأتم في الوقوف على الحقيقة وأكمل
* أردت بيان برهان الحكم على الوجه المطلوب المستقيم * راجيا من الله أن

ثملت سكرت اه



* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

حمد المان جعل السنة النبوية لأفراض القلوب شفا * ووفق من اختارهم من
عباده للتفحص عن فهم معانيها فراق لبه من عذب كوثرها وصفها * وصلاة
وسلاما على رسولك الذي أبرزته رحمة مهداة للوجود * وجعلت كل نبي
ورسول تحت لوائه المعلقة في اليوم المشهود * الأمر ببلوغ السنة
والفرض كل مرشد ومقتدى * القائل بعثت بجوامع الكلام وأوتيت مفاتيح
خزائن الأرض ووضع في يدي * الخصوص بالشفاعة العظمى وهي المقام
المحمود وعظيم الزعامه * سر مقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد العالمين يوم
القيامة * وعلى آله وأنصاره الذين بذات أطفالهم مهجهم في شجته وظاهر
دينه القويم * فاستدبوا بالسيوف أباجهل وهو في صف الكفر حتى نظموا
في سلك الرميم * وعلى أصحابه الذين أحرزوا نصب السبق في وضع اليد
والمبايعه * ثم والاهم من تلاهم بالمتابعة * (وبعد) فيقول العبد الفقير ذو
التقصير والمساوى * حسن العدو المالكى الجزاوى * لما كان من
أعظم المن الربانيه * والفيضات الرحانيه * الوقوف على أصول السنة

الزعامه بكسر
الزاي السيادة

هذه تبصرة القضاة والاكوان في وضع

اليد وما يشهد له من البرهان

للامام العالم الرباني سيدنا

ومولانا الشيخ حسن

العدوي الجزاوي

نفعنا الله به

امين

التحقيق السعي عن ان يكون له في عصره شقيق العالم العامل العلامة السيد
الذهبي بقوله اطلعت على هذا الكتاب فوجدته في غاية المتانة والحرر ورفع الله
به وبمولاه المسلمين امين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم وكان
أركانها ادى وصولها للاعتاب انسان عيّن البسالة وبدر بدوراهل
الفصاحة في عرفاته نادرة عصره وشاعر عصره من اتحف بحسن المآب
من العزيز الوهاب العلامة المرحوم الشيخ محمد شهاب أسأل الله تعالى أن
يعين غائبنا عليه بكمال الرضا والرضوان في أعلى درجات الجنان بمجاهد سيد ولد
عدنان عليه الصلاة والسلام وهذا ما قال

أنجوم زهر زهت في الدجنه • أم سيف لوا مع وأسنه
أم نصوص قواطع قد أبانت • عن مئين المتون سهل الاقنه
وأدارت من الحديث عتيقا • ورده المستطاب لم يتسنه
وأجادت تفصيل ما اجمالوه • وجلت عن ضمائر مستكنه
جوت ثملها ثمائل حبر • قوت باليقين فيه المظنه
اتدأبوا واجب الامر بمن • فرض العدل في القضا ياوسنه
وهو الداوري السعيد المفتى • من اهل بيته في المالك طنه
فجزاه مولاه خير جزاء • يقضي به حلي الجنه
ان عد ونا عداه ملام • اذله بالنصوص درع وجنه
ما يعالیه صاحب الفن الا • قد علاه وقنه فاقنه
من ياربه وهو بين البرايطيب السجاش نفسه مطمئنه
صاح طب واجتل النصوص وارخ • محمزا ما بها أتك السنه

١٤٦ ٨٢١ ٤٩ ٢٥٢

١٢٧٢

- ٢١١ تنبيه فمن يقع طلاقه ومن لا يقع
 ٢١٢ الفصل الثاني في الصريح والكناية من الباب السابع
 ٢١٥ الفصل الثالث في تحقيق بعض مفرداته من خلع وبائن ورجعي وما
 لا يلزم به طلاق أصلا
 ٢٢٥ الفصل الأول من الباب الثامن في بيان ما يجب فيه اجابة الدعوة وما
 لا يجب من الولاء وغيرها
 ٢٢٧ الفصل الثاني من الباب الثامن في بيان ما يسوغ سماعه وفعله في الولاية
 وما لا يسوغ من الملاحى والمغنيات
 ٢٣٧ الخاتمة في ترويح سيد الانام عليه الصلاة والسلام بأمر المؤمنين
 السيدة زينب بنت جحش وتفسير قوله تعالى فلما قضى زيد منها وطرا
 زوجناكمها

(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حمد اوراقى نعمه ويكافى مزيده)
 قال عليه الصلاة والسلام تعلما لامته اللهم اجعلنى من الذين اذا احسنوا
 استبشروا واذا اساءوا استغفروا وفى الحديث ايضا ما اهدى مسلم لاختيه هدية
 افضل من كلمة حكمة يعنى العلم النافع ولما من الرحمن وتعالى على العبد
 الذليل وايرز ما به انتم فى سنة اثنين وسبعين بعد المائتين والالف من هجرة من
 كان يرى من الامام كما يرى من الخلف بالالهام الربانى للجواب عن السؤال
 الذى ابدته فكرة العناية الداورية طلب البرهان وضع الدق اقامته الملكية
 هل هو الكتاب أو السنة أو فهم المجتهدين له سالك فخرنا ليله فهو الكرامة مع
 غاية الجمله فى البرهان لذلك ووصل للاعتاب بلبته فن الله عليه بالقبول
 حيث كان فى جواب السؤال هو المأمول وتلت بجهها العقول لما حوتها من
 جميع المأثور والمنقول ولما وثقت به خطبتها من جمال وجلال سيد كل نبى
 ورسول واتشمت فى سائر المدن والبلدان ورغب فيها كل فاضل ودان
 اردت لمن ازيد عليها ما ينم به التفع مما يقع السؤال عليه لدى القضاة والاخوان
 ومساعدت باتمام درر تاليفها من الرحمن وطلبه مجلس الخصوص كتيب عليها
 بخطه الشريف الاسما تاذا الا وحده فريد عصره وبدره ورعلاء دهره انسان عاين

- ٩١ الفصل الثالث في أول من رخص من يت مال المسلمين الخ
- ٩٤ الفصل الرابع من الباب الرابع هل لمصر منزلة على غيرها الخ
- ٩٩ لطيفة
- ١٠٣ استطراد لطيف يتعلق ببيان حفر بعض الخلدان
- ١٠٧ خاتمة تتعلق بسمو فضل جعلها المقطم
- ١٢٠ احكام عقود النكاح وفيه بيان
- ١٢٠ الباب الاول في فضله وما يعقبه من الاحكام وفيه فصلان
- ١٢٠ الفصل الاول في فضله والترغيب فيه لانه خاص دون اخرين عند الامام مالك
- ١٧٢ الفصل الثاني من الباب الاول في صيغه التي يتعقد بها دون غيرها عند الائمة الثلاثة وما يتعلق بذلك
- ١٢٩ فائدة في تزويج ادم طقواء
- ١٤٦ تنبيه يمنع من العقد الاحرام
- ١٥٢ الباب الثاني في اختلاف الزوجين وفيه فصلان
- ١٥٢ الفصل الاول في اختلافهما في أصل النكاح او المهر
- ١٥٦ الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في متاع البيت
- ١٥٨ الفصل الاول من الباب السابع في بيان الطلاق البدعي والسني
- ١٦١ الفصل الثاني في الصريح والكناية
- ١٧٦ الفصل الثالث في تحقيق بعض مفرداته من خلع وباتن ورجعي الخ
- ١٧٨ بحث النكاح على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة رضي الله عنه
- ١٨٤ تنبيه في مندوبات النكاح
- ١٨٦ الفصل الثاني من الباب الاول في صيغه التي يتعقد بها
- ١٩٩ خاتمة في ترتيب الاولياء وبيان المجهور وغيره
- ٢٠٢ الفصل الاول من الباب الثاني في اختلافهما في أصل النكاح أو المهر
- ٢٠٥ الفصل الثاني فيما اذا اختلفا في متاع البيت
- ٢٠٧ الفصل الاول من الباب السابع في بيان الطلاق البدعي والسني

دار الهجرة الخ	خليفة
الفصل الثالث في بيان حكم ذلك على مذهب الامام الاعظم أبي	٤٣
حنيفة النعمان	
خاتمة في بيان اول من كتب الكتاب العربي والسيرافي وسائر الكتب	٤٥
الاثنى عشر الخ	
الفصل الرابع في حقيقة الوقف وثبوته ولوبا لسمع وتماع الدعوى فيه	٥٠
عند مالك والشافعي ولوقف ادم الزمن وبشرط عدم مضي مدة الجبارة	
المعوضة عند أبي حنيفة وما يسوغ فيه من الاستبدال وعدمه وغير	
ذلك	
تنبيه لو سكن دار اثم ظهر اثمها وقف	٦٣
مسئلة في وقف المشاع	٦٣
مطلب في اجارته	٦٤
قمة يجوز جعل غلة الوقف والولاية لنفس الواقف	٦٦
مطلب الاستبدال	٦٧
مطلب شروط الاستبدال	٦٨
فروع	٧٠
تنبيه وقف العدة رجا تر مثل الارض والدور والجوانب	٧٣
مسئلة لو وقف على اولاد عمر وولاد له يصح الوقف	٧٤
مطلب ثبوت الوقف بالسمع	٧٥
قمة المدة المانعة من سماع دعوى الوقف ثلاث وثلاثون سنة	٧٦
الوقف على مذهب الامام المجتهد ناصر السنة أبي عبد الله محمد بن	٧٦
ادريس الشافعي الخ	
الفصل الاول في حكم الاراضي المصرية من الباب الرابع	٨٠
الفصل الثاني من الباب الرابع وهل يسوغ للسلطين ان يوقفوا منها	٨٣
الخ	

• فهرست كتاب تبصرة القضاة والاخوان •

صفحة

- ٥ الفصل الاول من الباب الاول في بيان السؤال الذي أبدته الفكرة
الدورية السعيدة الخ
- ١٠ الفصل الثاني في بيان برهان جواب ذلك من الكتاب والسنة الخ
- ١١ الفصل الثالث في بيان اجماع الائمة على ذلك ونص كل مذهب بانفراده
- ٦٤ الفصل الرابع في بيان أنه لا ضير في تخصيص الخصومات لدى القضاة
بمذهب الامام الاعظم الخ
- ١٨ الباب الثاني في بيان ما به الفتوى في مذهب الامام الاعظم أبي
حنيفة عند تعارض الخصمين في المذهب وفيه فصول ثمانية
- ١٩ الفصل الاول في دعوى الملك المطلق وهو ان يدعي عينا ملكا مطلقا الخ
- ٢٣ الفصل الثاني في بيان حكم ما اذا ادعى عينا ارثا من أيهما مثلا الخ
- ٢٥ الفصل الثالث أن يدعي عينا شراء من واحد الخ
- ٢٧ الفصل الرابع ان يدعي الشراء من اثنين الخ
- ٢٨ الفصل الخامس ان يدعي أحدهما ملكا مطلقا والاخر تاجا الخ
- ٣٢ الفصل السادس ان يدعي كل منهما عينا تاجا الخ
- ٣٨ الفصل السابع ان يدعي كل منهما الملك بسبب مخالفة لسبب الاخر من
شخص واحد الخ
- ٣٩ الفصل الثامن فيما اذا ادعى ملكا بسببين مختلفين أيضا ولكن من اثنين
الخ
- ٤١ الباب الثالث في بيان العمل بالخبر المنقطعة الثبوت عند مالك مطلقا
خارجا أو دايدا وعند أبي حنيفة لو اضع اليد استحسانا على ما به الفتوى
حيث كانت مسجلة في دواوين القضاة في المذهب وقفا أو غيره وعدم
العمل بها عند الشافعي ولو مع التسجيل وفيه فصول
- ٤١ الفصل الاول في بيان حكم ذلك على قواعد مذهب مالك والشافعي
رضي الله عنهما
- ٤٢ الفصل الثاني في بيان حكم العمل بذلك حيث سجل على مذهب امام

٢٠

الامير عبد الله

**HARVARD
COLLEGE
LIBRARY**



HW 57L7 3



